جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

التحول الديمقراطي الفلسطيني وأثره على الخطاب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية "حماس" 2006-2012

إعداد
إبراهيم محمد صالح مصلح دحبور

إشراف
د. رائد نعيرات

قُدمت هذه الأطروحة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.
2013م

التحول الديمقراطي الفلسطيني وأثره على الخطاب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية "حماس" 2006-2012

إعداد

إبراهيم محمد صالح مصلح دحبور

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 2013/6/11م، وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
1. د. رائد نعيرات / مشرفاً ورئيساً	.....
2. د. أيمن طلال / ممتحناً خارجياً	.....
3. د. فريد أبو ضهير / ممتحناً داخلياً	.....

الإهداء

من ماضي أمتنا التليد، وحاضرها الجديد، ومستقبلها المؤذن بميلاد فجر مجيد، أخط إهداء رسالتي،...

أهديها إلى القادة الذين سيزدان بذكرهم الزمان، وسيشرق على أيديهم وجه التاريخ والأوطان،...

أهديها إلى الفتية الذين ألمحهم بعين الأمل قادمين، وبقول الحق صادحين، وعلى خطى الصالحين سائرين، وبهدي الأنبياء مقتدين،...

أهديها إلى الشهداء والأسرى والجرحى والمجاهدين،...

أهديها إلى الذين أحبوا وطنهم فلسطين،...

أهديها إلى والدي وأسرتي وأمتي وزوجتي وجميع المحبين،...

أهديها إلى روح والدتي وذكرى أخي نعيم، راجياً من الله أن يكونا في الجنات منعمين،...

إلى هؤلاء جميعاً، أهدي عملي هذا، سائلاً الله عز وجل أن يعود لأمتنا ولأوطاننا، مجدهما وعزهما ووجههما المشرق المنير.

الشكر والتقدير

الحمد لله، الذي وفقني وأعانني وأنعم علي بالخير الكثير، ثم شكري وامتناني لكل من أسهم معي في إخراج هذا الجهد لحيز الوجود، وعلى رأسهم أستاذي ومشرفي الفاضل، الدكتور رائد نعيرات، الذي تعب معي كثيراً في المراجعة والتدقيق والحذف والإضافة والتهذيب والترتيب، فكان خير معلم، وخير مشرف، وخير معين، والشكر موصول للأساتذة أعضاء لجنة المناقشة المحترمين.

كما أشكر والدي، الذي كان وما زال أسوتي وقدوتي، أما زوجتي الكريمة المعطاءة كاسمها "غدير"، فقد أسدت لي من المساعدة ما لا يقدر عليه غيرها، لقد تعبت حتى أستريح، وسهرت حتى أنام، آزرتني وواستني ووقفت إلى جانبي، مشجعة ومؤيدة في كل مراحل دراستي، ولازمتني خيلة فترة إعداد رسالتي، فكانت النبراس الذي أضاء، والشمعة التي أنارت، والزوجة التي صبرت، سائلاً الله سبحانه أن يجزيها عني خير الجزاء، كما لا أنسى أبنائي "خليل ومالك" وبناتي "رحمة، سندس، هلا، وحنين"، الذين صبروا وتحملوا معي الكثير، وأَعذروني على شرود ذهني عنهم رغم حضور جسدي معهم، ثم شكري لخالتي "أم علاء" وخالتي "أم علام"، وإخوتي، يوسف، مصطفى، صبحي، سامي، رائد، وعلاء، وشقيقاتي "مها، حنان، وهالة"، اللذين افتقدوني كثيراً أثناء إعداد رسالتي.

والشكر موصول لزميلي النائبين، خالد سليمان وخالد سعيد يحيى، الذين خاما خضت معهما نقاشات حول تفاصيل رسالتي ودقائق محاورها، فوجهوني وأفادوني بما عندهم من علم واخلاع.

والله أسال، أن تكون كلماتي هذه بمثابة شكر لكل منهم، على ما قدموه من دعم ومساندة وتشجيع.

الباحث

الإقرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

التحول الديمقراطي الفلسطيني وأثره على الخطاب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية "حماس" 2006-2012

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة كلها، أو أي جزء منها لم يقدّم من قبل لنيل أية درجة علمية أو بحث علمي أو بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name: **اسم الطالب:**

Signature: **التوقيع:**

Date: **التاريخ:**

فهرس المحتويات

الرقم	الموضوع	الصفحة
	الإهداء	ج
	الشكر والتقدير	د
	الإقرار	هـ
	فهرس المحتويات	و
	الملخص	ي
	المقدمة	**1**
	أهمية الدراسة	6
	مشكلة الدراسة	7
	أسئلة الدراسة	8
	فرضية الدراسة	9
	منهج الدراسة	9
	حدود الدراسة	9
	أهداف الدراسة	9
	الدراسات والأبحاث والأدبيات السابقة التي ناقشت موضوع التحول الديمقراطي والخطاب السياسي	10
	الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي	**15**
1 :1	التحول الديمقراطي	16
1: 1: 1	مفهوم الديمقراطية	17
2 :1: 1	مفهوم التحول الديمقراطي	21
3 :1: 1	التحول الديمقراطي الفلسطيني	24
4 :1: 1	مؤشرات التحول الديمقراطي	25
5 :1: 1	أهداف التحول الديمقراطي	27
6 :1: 1	إشكاليات التحول الديمقراطي	29
2 :1	الخطاب السياسي	30
1 :2: 1	معنى الخطاب لغة	30
2 :2: 1	الخطاب في الثقافة الإسلامية	31

الرقم	الموضوع	الصفحة
1: 2: 3	مفهوم الخطاب السياسي	31
1: 2: 4	أنواع الخطاب السياسي	34
1: 2: 5	خصائص الخطاب السياسي	34
1: 2: 6	وسائل الخطاب السياسي	37
1: 2: 7	صفات الخطاب السياسي	38
1: 2: 8	وظائف الخطاب السياسي	39
1: 2: 9	أهداف الخطاب السياسي	39
1: 2: 10	مؤشرات قياس الخطاب السياسي	40
1: 2: 11	مشاكل الخطاب السياسي (في الشكل والمضمون)	40
1: 3	المشاركة السياسية	42
1: 4	التعددية السياسية	44
1: 5	النظام السياسي	45
1: 6	حركة المقاومة الإسلامية "حماس"	46
1: 7	الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية	47
1: 8	العلاقة التبادلية بين الخطاب السياسي والانتخابات والتحول الديمقراطي	47
	الفصل الثاني: محددات الخطاب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية "حماس"	**51**
2: 1	تعريف بحركة المقاومة الإسلامية "حماس"	54
2: 2	حركة المقاومة الإسلامية "حماس" والإرث التاريخي	56
2: 2: 1	جماعة الإخوان المسلمين في فلسطين	57
2: 2: 2	حركة المقاومة الإسلامية "حماس" بين التأسيس والتجديد	60
2: 2: 3	حركة المقاومة الإسلامية "حماس" بين الثبات والتطور	63
2: 3	المحددات الأيديولوجية والفكرية لحركة المقاومة الإسلامية "حماس"	67
2: 3: 1	الرؤية الفكرية لحركة حماس نابعة من عقيدتها الإسلامية	68
2: 3: 2	البراغماتية بما لا يتعارض مع عقيدتها الإسلامية	70
2: 3: 3	الوسطية والاعتدال	72
2: 3: 4	الأسلمة كانعكاس للفكر والمعتقد	75

الرقم	الموضوع	الصفحة
2: 3: 5	الدولة الفلسطينية في حدود عام 1967م، كخطوة أولى نحو التحرير الكامل	76
2: 4	محددات الخطاب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية "حماس"	82
2: 4: 1	المقاومة في مواجهة الإحتلال	82
2: 4: 2	المواطنة كأساس للشراكة السياسية والمصالحة في الملف الداخلي	87
2: 4: 3	التسامح تجاه أتباع الديانات السماوية الأخرى	89
2: 4: 4	الحل السلمي بما لا يتعارض مع الثوابت والحقوق الوطنية	90
2: 4: 5	بناء علاقات إقليمية متوازنة بهدف خدمة القضية الوطنية الفلسطينية	94
2: 4: 6	فلسطين هي ساحة الصراع مع الصهيونية	96
2: 4: 7	عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية	96
2: 5	الخطاب السياسي لحماس وأثره في السلوك السياسي للحركة	97
	الفصل الثالث: معالم الخطاب السياسي لحركة "حماس" ما بعد انتفاضى الأقصى عام2000م، ولغاية إجراء الانتخابات التشريعية الثانية عام 2006م.	**103**
3: 1	حماس وانتفاضة الأقصى	105
3: 2	حماس والقيادة الفلسطينية المحاصرة	108
3: 3	حماس وخطاب التهدئة خلال الانتفاضة	109
3: 4	حماس وخطة خارطة الطريق	110
3: 5	حماس والانسحاب "الإسرائيلي" من قطاع غزة	111
3: 6	حماس والشراكة السياسية خلال انتفاضة الأقصى	114
3: 7	حماس وانتخابات رئاسة السلطة الوطنية الفلسطينية	115
3: 8	حماس واتفاق القاهرة عام 2005م	117
3: 9	حماس والنظام السياسي الفلسطيني	119
3: 10	حماس والمشاركة في الانتخابات التشريعية الثانية عام 2006م	125
	الفصل الرابع: التحول الديمقراطي الفلسطيني – الأسباب والمقدمات	132
4: 1	الأسباب الداخلية	133
4: 1: 1	التحولات في خطاب حماس تجاه النظام السياسي الفلسطيني	133

الرقم	الموضوع	الصفحة
4: 1: 2	شرعية النظام السياسي الفلسطيني (السلطة الوطنية الفلسطينية)	140
4: 1: 3	نتائج الانتفاضة الفلسطينية الثانية	144
4: 1: 4	تعزيز قوة حركة حماس وزيادة نفوذها	146
4: 2	الأسباب الخارجية	149
4: 2: 1	محاولة تطويع حركة حماس ودمجها في العملية السلمية	149
4: 2: 2	دفع العملية السلمية نحو الأمام من خلال المراهنة على النتائج التي ستفرزها الانتخابات	152
	الفصل الخامس: التحول الديمقراطي الفلسطيني وأثره في الخطاب الساسي لحركة المقاومة الإسلامية "حماس"– حدود الثبات والتغير	**156**
5: 1	حماس ومقاومة الاحتلال	161
5: 1: 1	رسائل الخطاب السياسي لحماس تجاه المقاومة	162
5: 1: 2	لغة الخطاب السياسي لحماس تجاه المقاومة	172
5: 1: 3	أدوات الخطاب السياسي لحماس تجاه المقاومة	174
5: 2	حماس والعملية السلمية	176
5: 2: 1	رسائل الخطاب السياسي لحماس تجاه العملية السلمية	176
5: 2: 2	لغة الخطاب السياسي لحماس تجاه العملية السلمية	180
5: 2: 3	أدوات الخطاب السياسي لحماس تجاه العملية السلمية	183
5: 3	حماس والشراكة السياسية	187
5: 3 :1	حماس والحكومة العاشرة	189
5: 3: 2	حماس ومشاركتها الفعلية في النظام السياسي الفلسطيني	190
5: 3 :3	حماس والانقسام الفلسطيني عام 2007م	194
5: 3: 4	حماس وورقة المصالحة المصرية عام 2009م.	198
5: 3: 5	حماس وإعلان الدوحة عام 2012م.	201
5: 3: 6	حماس وتقديم طلب العضوية في الأمم المتحدة عام 2012م	202
	الخلاصة والاستنتاجات والتوصيات	**206**
	قائمة المصادر والمراجع	**216**
	Abstract	**b**

التحول الديمقراطي الفلسطيني وأثره على الخطاب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية "حماس" 2006-2012

إعداد

إبراهيم محمد صالح مصلح دحبور

إشراف

د. رائد نعيرات

الملخص

تبحث الدراسة في موضوع "التحول الديمقراطي الفلسطيني، وأثره على الخطاب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية "حماس" 2006م-2012م"، وما ترتب عليه من فوز لحماس بأغلبية أصوات الناخبين، وأثر ذلك على الخطاب السياسي للحركة.

هذان العاملان مثلا أهمية الدراسة، ودفعا الباحث، إلى محاولة التعرف على التغييرات التي طرأت على خطاب حماس، تجاه مقاومة الاحتلال، والعملية السلمية، والشراكة السياسية.

وللإجابة عن سؤال الدراسة الرئيسي: "ما مدى الأثر الذي أحدثته عملية التحول الديمقراطي في الخطاب السياسي لحركة حماس، وما هي مؤشرات واتجاهات هذا التحول؟ وفحص فرضيتها المتمثلة في: "أن مفردات وسياق الخطاب السياسي لحركة "حماس"، تغيرت بعد اشتراكها في الانتخابات التشريعية الثانية، ولكن بقيت الفلسفة التي تقوم عليها ثابتة"، فقد استخدم الباحث العديد من الأدوات والمؤشرات لفحصها، كميثاق حركة حماس والمذكرات والبيانات الصادرة عنها، وتصريحات قادتها ووزرائها ونوابها، وبرنامجها الانتخابي، وبيانات الحكومات التي شكلتها، واتفاقيات المصالحة الوطنية التي أبرمتها.

قسم الباحث الدراسة إلى مقدمة وخمسة فصول وخاتمة، مستخدماً المنهج الوصفي التحليلي.

في الفصل الأول، ناقشت الدراسة الإطار النظري والمفاهيمي، كمفهوم الديمقراطية، والتحول الديمقراطي، والخطاب السياسي، والمشاركة السياسية والتعددية، وجدلية العلاقة بين الخطاب السياسي والانتخابات والتحول الديمقراطي.

في الفصل الثاني، ناقشت الدراسة تاريخ حركة حماس وتأسيسها وإرثها التاريخي، وعلاقتها بالإخوان المسلمين، والمحددات الأيديولوجية والفكرية للحركة، لمعرفة مدى قدرتها على توظيف هذه المحددات في خدمة القضية الفلسطينية.

في الفصل الثالث، ناقشت الدراسة خطاب الحركة خلال انتفاضة الأقصى، وتحديداً تجاه التهدئة والهدنة مع الاحتلال، والانسحاب "الإسرائيلي" من غزة، وانتخابات رئاسة السلطة، والنظام السياسي الفلسطيني، وخطابها تجاه اتفاق القاهرة، الذي شكل الأساس للانتخابات التشريعية الثانية.

في الفصل الرابع، ناقشت الدراسة الأسباب الداخلية والخارجية التي أدت إلى عملية التحول الديمقراطي الفلسطيني.

في الفصل الخامس، ناقشت الدراسة مقدار الثبات والتحول في خطاب حماس بعد مشاركتها في الانتخابات، تجاه المقاومة، والعملية السلمية، والشراكة السياسية، والانقسام وأسبابه وما أفضى إليه، وذلك من خلال مناقشة رسائل وأدوات ومصطلحات الخطاب السياسي للحركة، وتحديد المستجدات التي دخلت على خطابها لمواكبة تبعات هذه المشاركة.

أما نتائج الدراسة فهي: أن الانتخابات التشريعية الثانية أفضت إلى إحداث نقلة نوعية في الحالة الديمقراطية الفلسطينية، وأن خطاب حماس بعد اشتراكها في تلك الانتخابات، شهد تحولاً تجاه منظمة التحرير الفلسطينية، بالاستعداد لدخولها بعد تفعيلها وإعادة بنائها، وأن حماس بعد اشتراكها في الانتخابات، أصبحت جزءاً من النظام السياسي القائم. كما أن المبررات التي قدمها خطاب الحركة لمشاركتها في انتخابات عام 2006م، شهدت تحولاً وتطوراً عما كانت عليه من انتخابات عام 1996م. وأن خطاب الحركة أكد على قبولها بمبدأ الحل المرحلي لإقامة الدولة

الفلسطينية في حدود عام 1967م، دون الاعتراف "بإسرائيل" رسمياً وقانونياً ووطنياً. إضافة إلى موافقتها على تركيز المقاومة في أراضي عام 1967م، دون التخلي عن المقاومة في أراضي عام 1948م. وبات الخطاب يعتبر الوسائل الدبلوماسية والمقاومة الشعبية أحد أشكال النضال. كما انتقلت الحركة من حالة الرفض المطلق للاتفاقيات الموقعة مع "إسرائيل"، إلى احترام تلك الاتفاقيات. وركز خطاب الحركة على أن الانقسام كان لتصحيح مسار أمني منحرف، وأن الخصومة ليست مع حركة فتح، وإنما مع تيار في داخلها.

أما توصيات الدراسة فهي: أن لا يتضمن الخطاب السياسي الفلسطيني مفردات غامضة، ناتجة عن الصراع السياسي والاستقطاب الحزبي اللذين تشهدهما الساحة الفلسطينية. وأن لا يتضمن الخطاب مفردات مبهمة، تجنباً للوقوع في أخطاء التعميم، وتخفيفاً من مستوى التوتر الداخلي في الساحة الفلسطينية. وأن يسهم الخطاب السياسي الفلسطيني في تشكيل الوعي الوطني القادر على تحليل مفردات الخطاب والتعاطي معها بإيجابية. وأن لا يخدم الخطاب السياسي الاعتبارات الحزبية فقط، بل يتعداها ليعمل على بناء رأي عام فلسطيني إيجابي ومؤثر. وأن يستمر الخطاب في خلق حالة من الانسجام بين مواقف الحركات الوطنية الفلسطينية وخطابها، وأن يخدم الخطاب ثوابت القضية الوطنية الفلسطينية ولا يتناقض معها، وأن يسهم في تفعيل اتفاقيات المصالحة لإنهاء حالة الانقسام، وأن تتحول الوحدة الوطنية والتعددية والشراكة في خطاب الحركات والفصائل الفلسطينية، من خطاب سياسي مُعلن، إلى فعل سياسي ممارس. وضرورة أن يركز الخطاب السياسي على احترام نتائج أية انتخابات فلسطينية قادمة، إسهاماً منه في تحقيق أهداف عملية التحول الديمقراطي.

المقدمة

شكل إجراء الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية في الخامس والعشرين من شهر كانون الثاني لعام 2006م، مدخلاً أساسياً ومهماً لعملية التحول الديمقراطي الفلسطيني، ذلك أن أبرز التحديات التي كانت تواجه النظام السياسي الفلسطيني في تلك الفترة هي حالة الجمود التي اكتنفت العملية الديمقراطية على مدى عشر سنوات من عمر السلطة الوطنية الفلسطينية، بعد إجراء الانتخابات التشريعية الأولى في العام 1996م، وهو ما أثر على عملية المشاركة السياسية وأبقى عدداً كبيراً من الفصائل الفلسطينية خارج النظام السياسي الفلسطيني، وأدى إلى وجود تباينات كبيرة في وجهات النظر وفي المواقف بين مختلف التيارات السياسية العاملة على الساحة الفلسطينية، من مجمل القضايا التي تخص الشأن الفلسطيني.

جرت الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية نتيجة لظروف ذاتية وموضوعية كثيرة، وكانت نتيجة مباشرة لاتفاق القاهرة، الذي وقع بتاريخ 17\3\2005م، بين مختلف الفصائل الفلسطينية، وقد كان أحد أهم بنوده، هو إجراء انتخابات بلدية وتشريعية خلال عام من تاريخ انعقاده.[1] وكان الدافع الأساسي للتركيز على هذا البند في اتفاق القاهرة، هو إدراك القوى الفلسطينية أنه لا يمكن أن تنشأ الديمقراطية وتتبلور ما لم تشترك فيها كل القوى والفصائل والأحزاب والكيانات السياسية، لكي تدلي بدلوها في الحياة السياسية، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال الانتخابات، التي تسهم دوماً في تنشيط الحياة السياسية ورفع مستوى التثقيف السياسي لدى المواطنين.

اشتركت أغلب الفصائل والقوى العاملة في الساحة الفلسطينية•، في الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية. وقد جرت الانتخابات بسلاسة وهدوء، وبتنظيم دقيق وبرقابة محلية ودولية

---

[1] سليمان، فهد، دراسة: مؤتمر الحوار الوطني الثالث، القاهرة 15-2005/3/17، موقع المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات http://www.malaf.info/?page=ShowDetails&Id=333&table=pa_documents&CatId=106

• اشتركت جميع الفصائل الفلسطينية في الانتخابات التشريعية الثانية ما عدا حركة الجهاد الإسلامي، التي قاطعت تلك الانتخابات على اعتبار أنها من إفرازات اتفاق إعلان المبادئ "أوسلو". (المصدر: http://www.nakba.ps/resistance-movements-details.php?id=10)

واسعة، وبشفافية ونزاهة عالية قل نظيرها في الدول المجاورة، وبمشاركة واسعة من أبناء الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية، مما شكل فاتحة جديدة لعهد ديمقراطي جديد وبمشاركة أغلب القوى والفصائل الفاعلة في الساحة الفلسطينية.

أفرزت نتائج الانتخابات فوزاً كبيراً وتقدماً في النتائج لصالح حركة حماس، التي خاضت الانتخابات ببرنامج انتخابي سياسي واقتصادي واجتماعي تحت اسم "التغيير والإصلاح"، وحصلت حماس على ما نسبته56.06% من أصوات الناخبين الفلسطينيين،[1] مما أهلها لأن تصبح الكتلة البرلمانية الكبرى في المجلس التشريعي الفلسطيني الثاني، الأمر الذي جعل الرئيس الفلسطيني يكلفها بتشكيل الحكومة الفلسطينية العاشرة.

فوز حماس في الانتخابات التشريعية الثانية، أثبت أن الفلسطينيين أخذوا على عاتقهم تحمل نتائج تلك الانتخابات، التي يرى كثير من المحللين والمتابعين للشأن الفلسطيني أنها أحدثت تحولاً كبيراً في مسار العملية الديمقراطية، وكان لها آثار كبيرة على مستقبل القضية الفلسطينية، وعلى العلاقات الداخلية الفلسطينية.

أجرت حماس –بعد تكليفها بتشكيل الحكومة– محادثات معمقة وطويلة مع مختلف الكتل البرلمانية والقوى والفصائل من أجل مشاركتها في تشكيل حكومة ائتلافٍ ووحدة وطنية، تضم كافة القوى والفصائل الفلسطينية، ذات التوجهات والمشارب المختلفة، سعياً منها لتحقيق أهداف عملية التحول الديمقراطي، التي أفرزت نتائج لم تكن في حسابات أحد من المراقبين والمتابعين للشأن الفلسطيني. إلاّ أن محاولات حماس لم تنجح في إقناع أي من الكتل البرلمانية والفصائل والقوى للاشتراك معها في تشكيل الحكومة، مما اضطرها في النهاية لتشكيل الحكومة الفلسطينية العاشرة منفردةً، دون مشاركة أيٍّ من الفصائل والقوى الفلسطينية، أو الكتل البرلمانية الأخرى.

انتقلت حماس بعد تشكيلها للحكومة العاشرة بشكل فجائي من مقعد المعارضة إلى مقعد السلطة، وقد أجبرتها سيطرتها على المؤسسة التشريعية والتنفيذية، أن تتولى المسؤولية الكاملة

[1] الانتخابات التشريعية الثانية، تقرير في 25\5\2006م، موقع لجنة الانتخابات المركزية– فلسطين: http://www.elections.ps/portals/30/pdf/Final_Report_PLC_Elections_2006_-_Text.pdf

عن كافة القضايا التي تخص الشأن الفلسطيني الداخلي في كل الجوانب، سواء المالية منهـا أو الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية أو الأمنية أو الإدارية، وأصبحت حماس مطالبة بأن يكون لها خطاب سياسي محدد تجاه مجمل القضايا، سواء ما يتعلق بمقاومـة الاحـتلال، أو بعمليـة السلام، أو تعزيز الحالة الديمقراطية والشراكة السياسية والتداول السـلمي للسـلطة، وتعزيـز العلاقات الداخلية مع فصائل العمل الوطني، وقوى المجتمع المدني، في الضفة الغربية وقطـاع غزة.[1]

طولبت حماس –بعد تشكيلها الحكومـة– بتوضـيح سياسـتها فـي إدارة المؤسسـات الفلسطينية، وكيف ستوظفها من أجل إحداث التغيير والإصلاح الذي طرحتـه فـي برنامجهـا الانتخابي، كما بات مطلوباً منها أن تدير علاقتها مـع مؤسسـة الرئاسـة ومنظمـة التحريـر الفلسطينية –التي لا وجود لحماس فيهما– بشكل متوازن، وأن تدير العلاقات الدولية التي تقيمها السلطة الوطنية مع مختلف دول العالم، وخاصة الولايـات المتحـدة وأوروبـا ودول الجـوار الإقليمي، بشكل ينسجم مع سياسات الحكومات الفلسطينية السابقة، وينسجم مع الاتفاقات الموقعة، والتزامات السلطة الوطنية، قبل تشكيل حماس للحكومة العاشرة وحكومة الوحدة الوطنية الحادية عشرة.[2]

تزامن مع الوضع الجديد الذي نشأ في أعقاب الانتخابات وتشـكيل حمـاس للحكومـة العاشرة، فرض شروط الرباعية الدولية، وطولبت حماس بضرورة تنفيذها مقابل رفع الحصـار عنها وعن الشعب الفلسطيني، واعتُبرت هذه الشروط أساساً لقبول حماس في المشهد السياسـي في المنطقة، وتمحورت هذه الشروط حول ضرورة اعتراف حماس "بإسرائيل"، وأن تنبذ العنف، وأن تلتزم بالاتفاقيات التي وقعتها السلطة الوطنية الفلسطينية مع "إسرائيل"،[3] وأن تفي بالتعهدات

---

[1] نعيرات، رائد، الثقافة السياسية لحركة حماس وأثرها على السلوك السياسي للحركة في الحكـم، 26\3\2009م، موقـع جامعة النجاح الوطنية/ مجلة الأبحاث: http://blogs.najah.edu/staff/emp-2402/article/article

[2] نعيرات، رائد، الأداء الحكومي لحركة حماس: تطبيق برنامج الإصلاح والتغيير، 16\12\2007م، موقع مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات: www.alzaytouna.net/arabic/data/.../hamas.../4dr-raed-nueirat.pdf

[3] شروط الرباعية للحوار مـع حمـاس، تقريـر 22\1\2009م، موقـع المركـز الفلسـطيني للتوثيـق والمعلومـات: http://www.malaf.info/?page=show_details&Id=304&table=intl_documents&CatId=217

التي قطعتها السلطة على نفسها، مع ما يترتب على ذلك من آثار خطيرة على القضية الفلسطينية، بأبعادها السياسية والقانونية والعقائدية والوطنية والقومية –من وجهة نظر حماس–.

استندت الرباعية في مطالبها هذه إلى الاتفاقيات الثنائية بين "إسرائيل" والفلسطينيين، وخاصة اتفاقية إعلان المبادئ "أوسلو"•، والموافقة الرسمية الفلسطينية على القرارات الدولية، وإلى الدعم الذي تتلقاه السلطة الوطنية من مختلف دول العالم.

دخلت حماس بعد ذلك في علاقات جدلية وصراعات متشابكة حول مختلف القضايا، منذ فوزها في الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية وتشكيلها للحكومة العاشرة، ذلك أن صعود حماس للسلطة، وبهذه الأغلبية، أثار مخاوف وتساؤلات وردود أفعال، ليست "إسرائيلية" وأمريكية وأوروبية فقط، بل عربية وفلسطينية أيضاً، والذي أدى بدوره إلى فرض الحصار بجميع أشكاله على الحكومة الجديدة وعلى الشعب الفلسطيني برمته، وأدى في النهاية إلى تأزم الوضع الفلسطيني الداخلي وصولاً إلى الانقسام السياسي الفلسطيني، بعد سيطرة حماس على قطاع غزة منتصف العام 2007م، وما أعقبه من حوارات، وما أفضت إليه من اتفاقيات ووثائق، لتحقيق الوفاق الوطني والمصالحة.

وبالتالي فإن الدراسة ستبحث في: هل قامت حماس، بعد اشتراكها في الانتخابات التشريعية الثانية، وتشكيلها للحكومة العاشرة وترؤسها لحكومة الوحدة الوطنية وسيطرتها على قطاع غزة، بتغيير خطابها السياسي تجاه مقاومة الاحتلال، والعملية السلمية، والشراكة السياسية؟ وهل كانت الوضعية التواصلية المتسلسلة في خطاب حماس السياسي موجودة وحاضرة، ومكنت الخطاب من مواكبة التغيرات؟ أم أن خطابها السياسي بقي كما هو ولم يطرأ عليه أي تغيّر؟

وخاصة أن الخطاب السياسي لحماس بات يتعامل مع قضايا الشعب الفلسطيني واهتماماته، انطلاقاً من موقع السلطة والمسؤولية وليس من موقع المعارضة فقط. فالخطاب

• اتفاق السلام الذي وقعته "إسرائيل" ومنظمة التحرير الفلسطينية في مدينة واشنطن الأمريكية في 13\9\1993م، وسمي الاتفاق بهذا الاسم نسبة إلى مدينة أوسلو النرويجية التي جرت فيها المحادثات السرية بين عامي1991 و 1993م. (المصدر: ويكيبيديا– الموسوعة الحرةhttp://ar.wikipedia.org)

السياسي بشكل عام، يمثل نشاطًا تواصلياً موجهاً لتحقيق هدف معين، ويعتني بفكرة محددة تكون هي مقصده، إذ أن الفكرة التي يريد الخطاب السياسي بثها، تعد هي الأساس الذي يقوم عليه الخطاب. كما أن الخطاب السياسي يتعامل مع المشكلات الكبرى للحياة العامة، ويصفها، ويشكلها، ليصل إلى المرحلة التي يستطيع من خلالها تسيير الحياة السياسية دون معوقات.

كل ما سبق وما يرتبط به من أمور وكل الأسئلة المثارة وما يصاحبها من تعقيبات، ستحاول الدراسة مناقشتها، من خلال تتبع مضمون الخطاب السياسي لحركة "حماس" لكونها الفائز في الانتخابات التشريعية الثانية، مستندة في تتبعها لهذا الخطاب، إلى عدد من الوقائع التي صاحبت التجربة، خاصة البيانات والتصريحات الصادرة عن المكتب السياسي لحركة حماس، والخطاب الصادر عن الناطقين الرسميين للحركة، وعن الحكومة العاشرة وحكومة الوحدة الوطنية وكتلة حماس في المجلس التشريعي.

سيوضح تتبع الخطاب الصادر عن تلك الجهات، كيف أصبح شكل الخطاب السياسي لحماس – تجاه المقاومة، وعملية السلام، والشراكة السياسية– بعد اشتراكها في النظام السياسي الفلسطيني، في أعقاب الانتخابات التشريعية الثانية، التي صاحبت عملية التحول الديمقراطي الفلسطيني منذ العام2006م ولغاية تاريخ إعداد هذه الدراسة في العام 2012م؟ كما ستقوم الدراسة بمتابعة ومراقبة هذا الخطاب ومحدداته ومفرداته وشخوصه، وتحديد أدواته وأهدافه والرسائل التي أراد إرسالها للأطراف المعنية، لمعرفة الفلسفة التي يقوم عليها، ومعرفة العوامل المؤثرة فيه سلباً أو إيجاباً، وسواء أكانت تلك العوامل داخلية أم خارجية.

تأتي الدراسة كمحاولة لمتابعة ورصد حالة التحول الديمقراطي ومؤشراته في فلسطين، وتحديد العلامات البارزة، والعوامل المؤثرة فيه، سواء أكانت إيجابية تدعم هذا التحول، أم سلبية تعيقه وتحد من حركته.

أهمية الدراسة

تكتسب الدراسة أهميتها من طبيعة موضوعها الذي تناقشه، فهي تسلط الضوء على التحول الديمقراطي الفلسطيني في العام 2006م، وما أفرزه من فوز كبير لحركة حماس في تلك الانتخابات، وما ترتب على هذا الفوز من حصار وتضييق واجهه الشعب الفلسطيني، مما أثر على الحياة اليومية الشعب الفلسطيني ومشروعه الوطني، وأدى إلى انقسام سياسي وجغرافي داخلي، لن ينتهي إلا بامتلاك جميع الأطراف للإرادة السياسية والوطنية الحرة، التي تسهم في تحقيق المصالحة الوطنية الشاملة.

تناقش الدراسة موضوع الخطاب السياسي لحركة حماس التي باتت تتمتع بوزن كبير في النظام السياسي الفلسطيني ومؤسساته الرئيسية، بناءً على حجمها في الساحة الفلسطينية كما حددته نتائج الانتخابات التشريعية يوم25 كانون ثاني| يناير2006م، مما جعلها القوة البرلمانية الكبرى، ومكنها من تشكيل الحكومة العاشرة والحادية عشرة، وأثر ذلك على خطابها السياسي تجاه المقاومة، والعملية السلمية، والشراكة السياسية، وأن أي تطور في خطابها (والذي يشير إلى تطور في فكرها السياسي) سيكون له انعكاس ذو مغزى على تطور القضية الفلسطينية.

تنبع أهمية الدراسة أيضا، من كونها تتطرق لقضية تعرضت لكثير من النقاش والجدل على الصعيد الداخلي الفلسطيني، وهي: أن عملية التحول الديمقراطي جرت باشتراك لاعبين جدد من خلال دخول حماس إلى النظام السياسي وقيادته. وتمت في ظل ظروف جديدة أدت إلى أن يبدأ الشعب الفلسطيني والنظام السياسي الفلسطيني عهداً جديداً من الحياة السياسية الفلسطينية، لها سماتها وخصائصها المختلفة عما سبقها. كما جرت تلك الانتخابات في ظل غياب دولة مستقلة قادرة على استيعاب وتطوير الواقع الجديد الذي نشأ بعد الانتخابات.

كما تنبع أهمية الدراسة، من كونها تبحث في كيفية إعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني المثقل بالتناحر والفساد والضعف، وهو ما يحتاج إلى تحولات بنيوية عميقة، وإلى إرادة سياسية قوية ودعم شعبي كبير، وقاعدة من منظمات مجتمع مدني مُنَظمة وضاغطة، وبيئة فلسطينية

داخلية مستعدة لتحمل تبعاتها، وبيئة دولية وخارجية مشجعة وداعمة، للمساهمة في إحداث التحولات البنيوية التي يمكن أن تؤدي إلى التغيير والإصلاح الذي طرحته حماس في برنامجها الانتخابي، وهو ما يُتوقع أنه أثر على الخطاب السياسي للحركة، ويستدعي حدوث تغيرات في البيئة الذاتية لها، وضرورة وجود تحولات في خطابها السياسي لتنسجم مع كل ما سبق.

كل هذه الأسباب وغيرها تجعل للدراسة أهمية خاصة من وجهة نظر الباحث، وتجعل من الضروري مناقشتها والخروج باستنتاجات حولها.

مشكلة الدراسة

تكمن مشكلة الدراسة، في مدى إمكانية التعرف على الأثر الذي أحدثته عملية التحول الديمقراطي الفلسطيني في العام 2006م، وما تبعها من أحداث حتى العام 2012م، على الخطاب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية "حماس"، وهل كان هذا التحول جوهرياً، أم شكلياً؟ موحداً أم متضارباً؟ خاصة في ظل أن حماس هي حركة ذات جذور إسلامية (أيديولوجية) ومقيدة برؤية ثابتة تجعل من مسألة تغيير خطابها غاية في الصعوبة.

إن مجموع المتغيرات التي حدثت على الساحة الفلسطينية منذ الانتخابات التشريعية الثانية عام 2006م، وما كان يفترض أن يواكبها من تغيير في خطاب حركة المقاومة الإسلامية "حماس"، كونها تحولت من موقع المعارضة للسلطة الوطنية الفلسطينية، إلى موقع السلطة ذاتها المنادية بالتغيير والإصلاح. فهناك من يرى، بأن هذا الخطاب كان مسانداً للتغيرات تارة، وتجاوزها تارة أخرى، وهناك من يرى أن التغير في خطاب حماس كان شكلياً ولم يجر التغيير في جذوره وفلسفته، ويذهب آخرون إلى القول بأن هذا الخطاب كان متضارباً تجاه كل متغير. لذا ستقوم هذه الدراسة بمحاولة استكشاف مدى التغير الذي طرأ على الخطاب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية "حماس"، بعد اشتراكها في الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية.

أسئلة الدراسة

تتبع أسئلة الدراسة التي بين أيدينا من ذات الموضوع الـذي تناقشـه، إذ أن السـؤال المركزي الذي تدور الدراسة حوله هو:

كيف أثر التحول الديمقراطي الفلسطيني في العام2006م، في الخطاب السياسي لحركـة المقاومة الإسلامية "حماس"؟ وهل أدت المحددات البيئية دوراً في تغير هذا الخطاب؟ وفـي أي اتجاه كان تغير الخطاب؟

ويتفرع عن هذا السؤال المركزي أسئلة فرعية هي:

1- ما هو مدى التأثير الذي أحدثه التحول الديمقراطي الفلسطيني في الخطاب السياسي لحماس؟

2- ما هي اتجاهات التحول في الخطاب السياسي لحماس؟

3- ما هي مؤشرات التحول في الخطاب السياسي لحماس؟

4- كيف أصبح خطاب حماس السياسي تجاه المقاومة، والعملية السلمية، والشراكة السياسـية، والوحدة الوطنية، بعد عملية التحول الديمقراطي، واشـتراكها فـي الانتخابـات وتشـكيلها الحكومة؟

5- ما هي أهم المتغيرات التي تأثر بها الخطاب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية "حمـاس"، بعد وثيقة الوفاق الوطني واتفاق مكة للوفاق الوطني، وورقة المصالحة المصرية، وإعـلان الدوحة، وتقديم فلسطين طلباً للعضوية في الأمم المتحدة؟

6- هل كان لسيطرة حماس على قطاع غزة في العام2007م، أي تأثير فـي منحـى خطابهـا السياسي، أم أنه بقي يسير بنفس مساره السابق؟

7- هل الوضعية التواصلية المتسلسلة في خطاب الحركة السياسي كانت موجـودة وحاضـرة، بحيث تمكنت من مواكبة التغيرات، التي طرأت على منظمة التحرير الفلسـطينية، والنظـام السياسي الفلسطيني، أم بقيت كما هي دون أي تغيير؟

8- هل كان التغير في الخطاب شكلياً، أم جوهرياً، موحداً، أم متضارباً؟

كل هذه الأسئلة وغيرها سنحاول مناقشتها والوصول لإجابات عنها في صفحات وسطور دراستنا.

فرضية الدراسة

لقد تغيرت مفردات وسياق الخطاب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية "حماس"، بعد اشتراكها في الانتخابات التشريعية الثانية، ولكن بقيت الفلسفة التي تقوم عليها ثابتة.

منهج الدراسة

نظرا لطبيعة الدراسة، فإن المنهج المتبع في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي، في محاولة للوصول إلى الإجابة عن تساؤلات الدراسة وحل مشكلتها، وبيان آليات تحقيق فرضيتها.

حدود الدراسة

وهو ما يتضمن تحديد الزمان والمكان، ويتحقق ذلك من خلال تتبع الخطاب السياسي لحماس، بعد عملية التحول الديمقراطي الفلسطيني.

إن الحدود الزمانية للدراسة، تبدأ منذ الانتخابات التشريعية الثانية، التي جرت في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية عام 2006م، حتى العام 2012م.

أما الحدود المكانية: فهي فلسطين.

أهداف الدراسة

يعتبر الخطاب السياسي نتاجاً أو مُنتِجاً لسياسة عامة، سواءً كانت هذه السياسة هي سياسة حزبية، أو سياسة على مستوى الدولة. لذا فإن هذه الدراسة تهدف إلى:

1- التعرف إلى تأثير التحول الديمقراطي الفلسطيني في الخطاب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية "حماس"، تجاه المقاومة، والعملية السلمية، والشراكة السياسية، وكيف أثر ذلك في ملفات القضية الفلسطينية الرئيسية؟

2- محاولة الوقوف على طبيعة التغير في الخطاب السياسي لحركة حماس، بعد عملية التحول الديمقراطي، التي حدثت في فلسطين، في العام 2006م.

3- محاولة معرفة كيف تأثر الخطاب السياسي لحركة حماس بعد اشتراكها في الانتخابات التشريعية، لمواكبة المستجدات، وهل أثرت التغيرات في الخطاب السياسي لحماس، في سلوك الحركة السياسي؟ وهل أدت في النهاية إلى الانقسام السياسي في الساحة الفلسطينية؟ كون التحولات في النظام السياسي وفي الخطاب السياسي، ستتبعها أيضاً تحولات في المجتمع الفلسطيني الحاضن لهذا النظام والمتأثر به.

4- تبيان كيف أنه لا يمكن تحديد شكل النظام السياسي الجديد، وتغيره، وتبدل العلاقات بين فاعليه، بانتقالهم من موقع المعارضة، إلى موقع السلطة أو العكس، بمعزل عن البنية الاجتماعية، وعن التاريخ السياسي للمجتمع الفلسطيني، والتحديات التي تواجهه. وكيف شكل صعود حماس إلى واجهة النظام السياسي الفلسطيني وقيادته، بعد حصولها على أغلبية أصوات الناخبين، طوراً جديداً في حياة وشكل هذا النظام؟ إضافة إلى التعرف إلى الشكل الجديد للنظام السياسي، الذي قد يفضي به إلى الانهيار والزوال، بسبب عدم توحد البرامج السياسية للمتنافسين داخله.

الدراسات والأبحاث والأدبيات السابقة التي ناقشت التحول الديمقراطي والخطاب السياسي

تطرقت العديد من الكتب والدراسات والأبحاث والمقالات، إلى مناقشة عملية التحول الديمقراطي الفلسطيني، المتمثلة في الانتخابات التشريعية الثانية التي جرت في العام 2006م. وقد انصب اهتمام تلك الكتب والدراسات على مشاركة حركة حماس، التي تعتبر إحدى أهم القوى التي اشتركت في الانتخابات وحصلت على غالبية أصوات الناخبين.

وقد دفع ذلك بالعديد من المؤلفين والكتاب لمناقشة الموضوع والكتابة فيه، في محاولة منهم لاستشراف المستقبل الفلسطيني بعد هذه المرحلة، وهو ما فتح المجال واسعاً أمام التحليلات والتوقعات ورسم المشاهد الافتراضية(السيناريوهات) المستقبلية، لما يمكن أن يكون عليه الحال بعد تلك المرحة. كما تطرق بعضها الآخر إلى الأثر الذي أحدثته عملية التحول الديمقراطي في القضية الفلسطينية وفي ملفاتها الأساسية.

غير أنه ولجدة الموضوع وديناميكيته، فإن الدراسات والمؤلفات حوله تزداد يوماً بعد يوم، وتَرَكَّزَ معظمها على الشبكة العنكبوتية، من خلال مجموعة من الدراسات والأبحاث والمقالات، لعدد من المفكرين والباحثين والمحللين السياسيين. ومن أهم ما كتب حول الموضوع من كتب ودراسات وأبحاث ما يلي:

أولاً: عبد الإله بلقزيز، أزمة المشروع الوطني الفلسطيني من فتح إلى حماس، صادر عن مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، دار النشر المركز نفسه، بيروت، أيلول /سبتمبر 2006م

تطرق الكاتب من خلال الكتاب بالتفصيل لفشل حركة فتح، ونجاح حركة حماس في الانتخابات، الأسباب والنتائج، وتناول الكاتب أيضاً، مأزق الفكر السياسي الفلسطيني وتأثيراته في الفصائل الفلسطينية، ومن ضمنها مأزق حماس بعد الانتخابات. وهو الأمر الذي دفع الباحث لاعتماد هذه الدراسة كمرجع يمكنه من معرفة وفهم المأزق الذي تسببت به الانتخابات التشريعية للفصائل المشاركة فيها، وللنظام السياسي الذي جرت في ظله.

ثانياً: حركة المقاومة الإسلامية "حماس"، للكاتب سمير سعيد

يتناول الكاتب بعداً جديداً نحو وعي سياسي بحركة حماس، في ظل التحولات والمتغيرات المحلية والدولية. وقد استعرض الكاتب نشأة حركة حماس، وتطورها ودوافع إنشائها وتكوينها، وتطرق إلى فكر حركة حماس وخطابها وبياناتها وأدبياتها تجاه مجمل القضايا، سواء كان العمل المسلح ومقاومة الاحتلال، أو العملية السلمية والتفاوضية الجارية بين السلطة الوطنية الفلسطينية "وإسرائيل".

ثالثاً: حماس -الفكر والممارسة السياسية-، للكاتب خالد الحروب

وهي دراسة معمقة وشاملة لحركة حماس، من مختلف الجوانب الفكرية والتاريخية والسياسية، حيث تتناول الدراسة البدايات الأولى لحركة حماس ونشأتها وأهدافها وتطورها وتكوينها، والهيكل التنظيمي للحركة، ومواقفها الفكرية من مختلف القضايا. وتعرض الدراسة رؤية حماس للصراع مع "إسرائيل"، وتتطرق لمحددات علاقتها مع الفصائل الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية، وتشرح برنامجها السياسي وأسلوبها في العمل.

رابعاً: قراءات نقدية في تجربة حماس وحكومتها،2006م-2007م، الصادر عن مركز الزيتونية، الطبعة الأولى،2007م، بيروت لبنان:

يمكن تعريف الكتاب بأنه عبارة عن حلقات نقاش مطولة، لتجربة حركة حماس في الحكم، ومحاولاتها في فك الحصار السياسي عنها، على جميع الأصعدة، الفلسطينية "والإسرائيلية" والعربية والدولية.

خامساً: التقرير الاستراتيجي الفلسطيني من سنة 2006م، ولغاية سنة 2011م، تحرير الدكتور محسن محمد صالح، إصدار مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات- بيروت

وهي تقارير تصدر بشكل سنوي عن المركز، وتناقش الوضع الفلسطيني الداخلي بعد الانتخابات التشريعية الثانية وتشكيل حماس للحكومة العاشرة، والمبادرات الوطنية التي قدمت من أجل الخروج من حالة الاحتقان الداخلي التي سادت بين حركتي فتح وحماس. كما تناقش التقارير الحصار الذي فرض على الشعب الفلسطيني في العام 2006م وشروط الرباعية، واعتقال نواب ووزراء حماس في العام نفسه، وقيام فصائل المقاومة بأسر جندي "إسرائيلي" في قطاع غزة، والعملية العسكرية الواسعة التي شنت على القطاع وقتها. كما تناقش التقارير الأحداث التي وقعت في قطاع غزة، والتي أدت إلى الانقسام الفلسطيني، وما تبعها من تشديد للحصار، وحرب "إسرائيلية" على غزة نهاية العام2008م ونهاية العام 2012م. كما تناقش

التقارير ملف المصالحة الفلسطينية والحوارات الطويلة التي جرت، والخطاب السياسي الذي صحب تلك الحوارات من جميع الأطراف، وخاصة حركة حماس.

سادساً: التحول الديمقراطي في فلسطين، ملتقى الفكر العربي، تقرير عن الحالة الديمقراطية في فلسطين لعام 2006م، التقرير السنوي التاسع، القدس، حزيران 2007م

يتحدث التقرير عن حالة الديمقراطية في فلسطين، ويهدف إلى دراسة ونقد عملية التحول الديمقراطي في فلسطين، ورصدها ومتابعتها، وتحديد العلامات البارزة على طريق التحول، سواء الإيجابية التي تدعم هذا التحول، أو السلبية التي تعيقه. ويحتوي التقرير على كثير من الوثائق والخلفيات التاريخية. وتنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تمكننا من الربط بين ماضي العملية الديمقراطية في فلسطين، وحاضرها، ومعرفة مقدار التحول الذي واكبها ورصد حركته.

سابعاً: ازدواجية النظام السياسي الفلسطيني، مرجعية واحدة أم مرجعيات، تحرير علي الكردي،"حلقة نقاشية"، مركز الغد العربي للدراسات 2006م

يناقش الكتاب موضوع الانتخابات الفلسطينية التشريعية الثانية ومستقبل النظام السياسي الفلسطيني بعد الانتخابات التشريعية الثانية، وكيفية تحقيق حالة الاستقرار لهذا النظام، بعد فوز حركة حماس بهذه الانتخابات. كما يناقش الكتاب المتغيرات التي أصابت النظام السياسي بعد الانتخابات، وبروز نظام سياسي فلسطيني برأسين، هما: مؤسسة الرئاسة ومنظمة التحرير من جهة، ومؤسسة الحكومة والمجلس التشريعي من جهة ثانية. وهو ما يجعل للكتاب أهمية في دراستنا، ويمكننا من تتبع التغيرات التي حدثت على النظام السياسي الفلسطيني بعد الانتخابات التشريعية.

ثامناً: عملية السلام والبناء الوطني ومستقبل التحول نحو الديمقراطية في فلسطين 1996م، للكاتب خليل الشقاقي

يتناول الكاتب موضوع التحول نحو الديمقراطية في الأراضي الفلسطينية، وطبيعة المجتمع الفلسطيني بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية. وقد استنتج الشقاقي في كتابه، أنه لا

يمكن فصل عملية التحول الديمقراطي في فلسطين، عن عملية البناء الوطني وعملية السلام، على اعتبار أنهما يشكلان إطاراً سياسياً لعملية التحول الديمقراطي.

تاسعاً: النظام السياسي والتحول الديمقراطي في فلسطين، للكاتب محمد خالد الأزعر 1996

يوضح الكاتب في كتابه طبيعة النظام السياسي الفلسطيني وشكله القانوني، كما يوضح المراحل التي مر بها والتجارب التي عايشها، والقضايا المتعلقة بتجارب هذا النظام، سواء ما تعلق بالعملية السلمية والتفاوض مع "إسرائيل"، أو إدارة الوضع الداخلي من خلال السلطة الوطنية الفلسطينية. كما يناقش الكتاب المراحل التي مر بها النظام السياسي الفلسطيني، بدءاً من منظمة التحرير الفلسطينية ومروراً بالسلطة الوطنية الفلسطينية، وكيف أثرت هذه المراحل والتجارب في عملية التحول الديمقراطي في فلسطين.

عاشراً: دراسة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية "حماس"، عبد الله عيد وآخرون، تحرير جواد الحمد وإياد البرغوثي، مركز دراسات الشرق الأوسط- عمان، 1998

تناقش الدراسة الفكر السياسي لحركة حماس، من زواياه السياسية والتاريخية والفكرية، كما تناقش علاقات حماس مع الأطراف المختلفة، بما فيها العلاقات الداخلية والدولية والإقليمية.

لقد حاول الباحث من خلال رجوعه للعديد من المراجع والكتب والمقالات والندوات والدراسات السابقة، أن يضيف عليها رؤيته لحالة الديمقراطية والتعددية والشراكة الفلسطينية بعد الانتخابات، وأن يدرس الحالة الثقافية والفكرية والسياسية في الساحة الفلسطينية بعد التحولات التي أدخلت على النظام السياسي الفلسطيني خلال الانتفاضة الثانية، مما مهد الطريق لعقد الانتخابات التشريعية الثانية عام 2006م، وتحول حركة "حماس" من صفوف المعارضة للسلطة الفلسطينية إلى حزبها الحاكم بعد اشتراكها في الانتخابات، وفقدان حركة فتح لموقعها المهيمن في النظام السياسي الفلسطيني، منذ دخولها لمنظمة التحرير الفلسطينية، وأن يرى مقدار تأثير هذه المشاركة على الخطاب السياسي لحركة حماس تجاه المقاومة وعملية السلام والشراكة السياسية.

الفصل الأول

الإطار النظري والمفاهيمي

الفصل الأول

الإطار النظري والمفاهيمي

تتناول الدراسة في هذا الفصل مجموعة من المفاهيم، والتعريفات النظرية التي تتصل بموضوع الدراسة. وتبرز أهميتها من كونها تشكل خلفية نظرية للدراسة، بهدف إيضاحها وتجلية معانيها للقارئ.

ستستعرض الدراسة مفهوم الديمقراطية ودلالاتها العملية والتطبيقية، وعلاقتها بعملية التحول الديمقراطي ووجهات النظر المختلفة حولها، إضافة لتوضيح مفهوم التحول الديمقراطي ومؤشراته وأهدافه وإشكالياته، وما هو المقصود بالتحول الديمقراطي الفلسطيني. وستتطرق الدراسة إلى تعريفات مختلفة للخطاب السياسي، والعناصر الأساسية التي يتضمنها وأنواعه وخصائصه ووسائله وصفاته ووظائفه ومؤشرات قياسه ومشاكله وسماته وأهميته، ومدى مساهمته في تحقيق أهداف التحول الديمقراطي. وستناقش الدراسة موضوع الانتخابات، والمشاركة السياسية وتحديد أشكالها، وأقسامها، ومفهوم التعددية كركيزة أساسية مهمة من ركائز تحقيق المشاركة السياسية، وارتباطها بثقافة المجتمع السياسية وبنسق القيم داخله.

وستناقش الدراسة في هذا الفصل النظام السياسي الفلسطيني والمعوقات التي تواجهه، والانتخابات التشريعية الثانية، ومشاركة حركة المقاومة الإسلامية "حماس" فيها، ثم ستقوم الدراسة بالخروج بإطار نظري توضح من خلاله العلاقة التبادلية بين كل المفاهيم التي تُطرق لها، وتحديداً بين الخطاب السياسي والانتخابات وعملية التحول الديمقراطي.

1: 1 التحول الديمقراطي

قبل التطرق لمفهوم التحول الديمقراطي، لا بد لنا من مناقشة مفهوم الديمقراطية، كونها ذات صلة مباشرة بعملية التحول الديمقراطي.

1: 1: 1 مفهوم الديمقراطية

الديمقراطية كلمة إغريقية، ارتبطت بشكل مباشر بمفهوم المدينة، ومشتقة من الكلمة اليونانية (demokratia)، وتعني الشعب والحكم، أو سلطة الشعب (الأمة) (Democracy: the peoples authority).[1]

وورد في قاموس السياسات المقارنة والعلوم السياسية: أن المعنى الأساسي للديمقراطية هو الحكم الذاتي؛ وهي كلمة أصلها من اليونانية (ديموكراتيا)، تتألف من لفظين: الأول (ديموس) ومعناه الشعب، والآخر (كراتوس) ومعناه سيادة. فمعنى المصطلح إذاً: سيادة الشعب أو حكم الشعب. وبموجب التفسير العملي للديمقراطية في اليونان، فإن الشعب ينتخب ممثلين للحكم بالنيابة عنه.[2]

والديمقراطية بمعناها الواسع، تتكون من ثلاثة أنظمة أساسية، الأول: نظام اجتماعي تكون فيه السيادة لجميع المواطنين، مما يوفر لهم المشاركة الحرة في صنع التشريعات التي تنظم حياتهم العامة، أي أنها أسلوب حياة يقوم على المساواة وحرية الرأي والتفكير. أما الثاني: أن الديمقراطية نظام سياسي، يقوم على حكم الشعب لنفسه مباشرة، أو بواسطة ممثلين منتخبين بحرية كاملة. وأما النظام الثالث: أن الديمقراطية نظام اقتصادي ينظم الإنتاج ويصون حقوق العمال، ويعمل على توزيع الثروة بعدالة.[3]

أما التطبيقات العملية للديمقراطية، فهي أن يتولى الشعب كله في مجتمع معين شؤون الحكم، فيصدر القوانين وينفذها، وهي ما تسمى بالديمقراطية الدستورية، التي ينظم الدستور بموجبها هياكل وحدود السلطات الثلاث، التنفيذية والتشريعية والقضائية، ويحدد مسار الإصلاح

---

[1] **القاموس السياسي ومصطلحات المؤتمرات الدولية**، إعداد س. م. لحام – أ. فرح – م. أ. ساسين، ط1، بيروت:لبنان، دار الكتب العلمية، 2004م، ص108.

[2] DICTIONARY OF COMPARATIVE POLITICS AND POLITICAL SCIENCE, http://www.palgrave.com/politics/hague/site/docs/dictionarycg7.pdf

[3] أبو حارثية، محمد، **موضوعات في الديمقراطية**، مركز الدفاع عن الحريات، برنامج التوعية بالديمقراطية والانتخابات، ط1، حزيران 1998، ص3–4.

السياسي نحو الديمقراطيّة. أما في الجانب الاجتماعي، فإن الديمقراطيّة الاجتماعيّة لا تتحقق إلا بتوفر الحرية المتمثلة بحرية الوطن وحرية المواطن. أي أنها أسلوب حياة يقوم على المساواة وحرية الرأي والتفكير، بما يؤسس لنظامٍ ديمقراطيٍ قائمٍ على التنافس الحر بين الاحزاب. أما التطبيق العملي للديمقراطية الاقتصادية، فهي تعبيرٌ عن النظريَّة التي تؤيِّد استخدام الوسائل الديمقراطيّة لتتحرّك تدريجيًّا من نظام اقتصادي إلى آخر، بحيث تنظم الإنتاج وتصون حقوق العمال وتحقق العدالة الاجتماعية.[1]

ووفقا لأرسطو، فإن الديمقراطية (demokratia) هي شكل من أشكال سيادة القانون على النخب الثرية في أثينا، جنباً إلى جنب مع سيادته على العامة، إذ جاءت الديمقراطية في أثينا بعد سلسلة من الاضطرابات بين كتلتي الأثيني(العامة) والنخب، ما أدى في النهاية إلى قبول والتزام النخب بحكم وسيادة القانون الذي حدد الإطار القانوني الذي تعمل تحته سلطتهم، وأصبحت المحكمة في هذا النظام الأثيني هي المسؤولة عن إنفاذه، وأدت إلى تخليص المدينة (أثينا) من التأثيرات السلبية للفساد الاجتماعي والسياسي، وعالجت كثيراً من المسائل العامة التي أصبحت كلها تحت سلطة محاكم القانون الديمقراطي. ومع ذلك، حافظت القوانين على التقاليد الأثينية التي استمر تأثيرها قوياً على القانون، وخاصة في المحاكم، إذ كانت المحاكم ملزمة أن تقدم الحجج القانونية المنسجمة مع أفكار الهوية الأثيني، وأصبح مطلوباً أن تعيد هيئات المحلفين تقييم طابع الأحكام ضد المتهمين وفقاً للطابع الثقافي الأثيني قبل اتخاذ قرارها. ووفقاً لهذا القانون، فقد بات مرفوضاً أن تستمر النخب في فض نزاعاتها خارج نطاق قوانين المحاكم، الذي كانت تفض نزاعاتها سابقاً خارجه، ما أدى إلى خلق الإطار القانوني الذي يسمح بتسوية النزاعات الشخصية والسياسية ضمن قوانين الـ (demokratia) الأثيني، وأدى إلى حالة من النجاح والاستقرار في الحياة السياسية والاجتماعية في أثينا.[2]

---

[1] قاموس المعاني (عربي انجليزي)، معنى الديمقراطية، منشور على الرابط الالكتروني:
http://www.almaany.com/home.php?language=arabic&lang_name

[2] حقيقة القوانين في ديمقراطية أثينا (الأصول والتاريخ والخطاب)، موقع مكتبة جامعة فيكتوريا في ويلينغتون، نيوزيلندا:
http://researcharchive.vuw.ac.nz/handle/10063/375

كما تخضع الديمقراطية، وفقاً لهذا المفهوم، لحكم القانون، مؤكدة على أن كل المواطنين يلقون الحماية بدرجة متساوية في ظله، وأن كامل حقوقهم مصونة يحميها القانون الناظم بينهم. ويجري ترسيخ الديمقراطية من خلال الانتخابات الدورية الحرة والنزيهة، التي تتيح لكافة المواطنين المشاركة بحرية. وعليه، فإن الانتخابات الديمقراطية الدورية لا يمكن أن تكون واجهةً وغطاءً لدكتاتور مستبد، أو حزب منفرد، أو نظام فاسد يختفي وراءها، بل ينبغي أن تكون المنافسة حقيقية للحصول على اختيار المواطنين وتأييدهم.[1]

إن تشعب مقومات المعنى العام للديمقراطية وتعدد النظريات بشأنها، علاوة على تمييز أنواعها وتعدد أنظمتها، والاختلاف حول غاياتها، ومحاولة تطبيقها في مجتمعات ذات قيم وتكوينات اجتماعية وتاريخية مختلفة، يجعل مسألة تحديد نمط ديمقراطي دقيق وثابت مسألة غير واردة عملياً، غير أن ما يميز النظام الديمقراطي، أنه يستند على ثلاثة أركان أساسية: هي حكم الشعب، والمساواة، والحرية الفكرية، ما يجعل استنساخها من مجتمع إلى آخر، عملية صعبة إلى حد ما؛ حتى في أعرق الدول ديمقراطية.[2]

إن الديمقراطية تقوم بدور الحامي الذي يحول دون تحول النظام الحاكم إلى حكم مركزي مستبد يمتلك كل السلطات بيده، كما وتعمل الديمقراطية على نزع صيغة الحكم المركزي من السلطة وتوزيعها على المستويات المحلية والإقليمية، ما جعل الديمقراطية تحتل القيمة الأولى في سلم المعايير السياسية، وأصبحت من أولى المطالب الاجتماعية، بل من الضرورات والاحتياجات الأساسية التي أصبح الإنسان في حاجة ماسة إليها.[3]

والديمقراطية ليست مجرد قوانين وأنظمة وإجراءات تقنية، وليست مجرد عملية إجرائية تبدأ بالانتخابات وتنتهي بإعلان نتائجها، بل إن الديمقراطية بمفهومها الواسع والشامل تعد مظهراً

---

[1] أبو حارثية، محمد: **موضوعات في الديمقراطية**، مرجع سابق، ص3-4.

[2] **قاموس المعاني (عربي انجليزي)، معنى الديمقراطية**، مرجع سابق.

[3] السيد عبد الوهاب، رجب رمضان: الخطاب السياسي الغربي مفهومه وسماته، 23\10\2007م، موقع معمري للعلوم: http://maamri-ilm2010.yoo7.com/t217-topic

اجتماعياً وسلوكاً ثقافياً، قبل أن تكون قانوناً ونظاماً انتخابياً وأغلبيةً ومعارضة ورأياً آخر. وبالتالي فالديمقراطية لها مظهران:

الأول: المظهر القانوني المؤسساتي: وهو المظهر الذي يضيِّق مفهوم الديمقراطية، ويحصرها في الباب القانوني المؤسساتي فقط، ويحددها بالكيفية التي بموجبها يُختار نظام الحكم كما يحدده القانون، مع ملاحظة أن هذا المعنى الضيق للديمقراطية، ما هو إلا جزء من معناها الواسع الذي يشمل أمور الحياة كلها، من سياسية واجتماعية واقتصادية ومعاملات.[1]

الثاني: المظهر الاجتماعي السلوكي الثقافي: وهو المظهر الذي يوسع مفهوم الديمقراطية وممارستها، بحيث يدخلها في كل فعل اجتماعي يقرب من الصلاح ويبعد عن الفساد والاستبداد، وينظر إلى الإنسان كعضو فاعل في المجتمع، لا يستطيع العيش بمفرده، ولا يمكن القيام بكل ما يحتاج إليه من الشؤون الحياتية إلا بمساعدة الآخرين ومعونتهم، مع ما يتضمنه ذلك من علاقات متشابكة ومصالح متداخلة بين الناس، وبما يحتمله من توافق الآراء والطباع أو تخالفها، ومن تعارض المصالح وتنوع الاحتياجات. وعندها فإن حياة الأفراد في المجتمع لا تستقيم ولا تستقر، إلا بوجود نظام يشمل كل العلاقات المتشابكة والمصالح المتداخلة بينهم، يقيمها ويديرها على أساس من العدل والصلاح وتكافؤ الفرص، وإدارة المصالح المتشابكة بينهم، بما يجلب المصالح ويدرأ المفاسد في جميع المجالات، وبما يمكن أن يحقق التطلعات المشروعة للجميع بحسب الإمكان، مع الالتزام بأحكام القانون، وبما يحقق الصلاح والعدالة الاجتماعية، وهو ما يمكن أن نطلق عليه "النظام الديمقراطي"، الذي يتسع مفهومه ليشمل مجالات الحياة كلها. فالديمقراطية ليست محصورةً في إطارٍ قانوني مؤسساتي يحقق أهدافها القانونية فقط، وإنما يتعداها إلى قيم ثقافية وأبعاد اجتماعية أوسع وأشمل لتحقيق ذات الاهداف.[2]

إن صورة الديمقراطية الحديثة المنشودة، كثمرة لتجربة إنسانية – رغم خصوصيتها المكانية والزمانية والثقافية– قد تبلورت وخرجت بالعديد من المفاهيم والآليات التي تمنع العودة

---

[1] السيد عبد الوهاب، رجب رمضان: **الخطاب السياسي الغربي مفهومه وسماته**، مرجع سابق، ص 10.

[2] بن شاكر، محمد الشريف، **الحسبة السياسية والفكرية**، ط1، القاهرة: المركز العربي للدراسات الإنسانية، 2011م، ص10.

إلى الاستبداد، وقدمت ضمانات قانونية للحقوق الإنسانية، بحيث تحولت الديمقراطية إلى نظام سياسي اجتماعي تكون فيه السيادة لجميع المواطنين، ويوفر لهم المشاركة الحرة في صنع التشريعات التي تنظم الحياة العامة، وتقوم على حكم الشعب لنفسه مباشرة، أو بواسطة ممثلين منتخبين بحرية كاملة.[1]

وبالتالي فإن الديمقراطية كمفهوم وممارسة تعرف بأنها: "نظام سياسي اجتماعي يقيم العلاقة بين أفراد المجتمع والدولة وفق مبدأي: المساواة بين المواطنين، والمشاركة الحرة في صنع التشريعات التي تنظم الحياة العامة. ولها مظهران: الأول إجرائي أدائي، والثاني فلسفي فكري"[2]. كما ترتكز على مكونين: الأول: سيادة الشعب وكونه مصدر السلطات. وتُمارَس هذه السيادة عبر آليات وضمانات دستورية، من مفرداتها: الحرية، والمساواة، وحق المشاركة السياسية والانتخاب، وفصل السلطات، والتعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة، والحقوق المدنية الأخرى. أما المكون الثاني: فهو الاعتراف بالقيمة الذاتية للإنسان التي تعطيه هذه الحقوق، بما يضمن قوامة الشعب على الحكومة وتبعيتها له، وليس العكس، مما يقودنا إلى استنتاج مفاده: أن عملية التحول الديمقراطي في أي مجتمع لا يمكن أن تحقق أهدافها إلا في ظل توفر هذا الفهم للديمقراطية، وفي ظل توفر هذه الشروط والضمانات.

ويكمن التحدي الحقيقي أمام أي مجتمع يرغب في ممارسة عملية التحول الديمقراطي، في قدرته على الاستمرار بتعميق الديمقراطية، وديمومة الالتزام بروحها وقيمها الثقافية والاجتماعية، وليس بإجراءاتها القانونية والفنية وحسب.

1: 1: 2 مفهوم التحول الديمقراطي

يعتبر مفهوم التحول الديموقراطي، من المفاهيم التي شغلت المجتمع السياسي في العديد من الدول، ولا سيَّما أن فكرة الانتقال نحو أنظمة تعترف بحقوق الفرد، وحرياته، وتعترف بفائدة

---

[1] قسيس، مضر وآخرون، **المؤشر الديمقراطي الفلسطيني**، نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية 1999م، ص22.

[2] منصور، جمال عبد الرحمن، **التحول الديمقراطي الفلسطيني، وجهة نظر إسلامية**، نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، دائرة السياسة والحكم، 1999م، ص8.

التعددية السياسية، قد فرضت نفسها على الشعوب. ويمكننا تعريف التحولات الديمقراطية بشكل عام: بأنها تلك التغيرات في النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي، سواء باتجاه الديمقراطية أو الاتجاه المعاكس، من خلال مجموعة من التفاعلات المستمرة التي تشمل الجوانب القيمية والتجسيدات العملية.[1]

وبما أن عملية التحول بمعناها المجرد تعني الانتقال من حال إلى حال، وأن التحول الديمقراطي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالديمقراطية، فإنه يمكن النظر إلى عملية التحول الديمقراطي، على أنها عملية تدريجية قد تفضي في النهاية إلى إقامة نظام ديمقراطي، ويمكن تعريفها بأنها: التغير البطيء والتدريجي للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في بلد ما، دون التنكر لما سبق تحقيقه، بالاعتماد على التجارب السابقة، قصد الاستفادة منها.[2]

وعلى الرغم من ذلك، تكشف الكثير من أدبيات العلوم الاجتماعية على اختلاف مشاربها، عن عدد من السمات البارزة والدروس المتعلمة من هذه العملية، التي يمكن أن تعين على فهم عملية التحول الديمقراطي. ومن هذه الصفات: أنها عمليات طويلة الأمد، فقد تستمر لشهور، وأحياناً تمتد لسنوات، وتتسم بانعدام اليقين حول نتائجها، وإنه أياً ما كانت الطريقة التي يدخل بها مجتمع ما مرحلة التحول، سواء عن طريق الثورة التي تؤدي إلى قطيعة كاملة ومفاجئة مع الماضي، أو عن طريق التغيير التفاوضي من قبل عناصر من داخل النظام السياسي، تسعى لتحقيق قدر أكبر من الحرية السياسية. كما إن عملية التحول أيضاً تنطوي على تدفق سياسي سيّال من خارج النظام نفسه، أي من المعارضة، ومن عناصر النظام المطالبة بالإصلاح، في محاولة من جانب كل طرف للتفوق على الآخر. لذا فإنه ليس هناك من ضمان لنجاح عملية التحول، أو يقين جازم حول نتائجها.[3]

---

[1] هانتغنتون، صاموئيل، **الموجة الثالثة، التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**، ترجمة عبد الوهاب علوب، (القاهرة: دار سعاد الصباح، 1993م)، ص73.

[2] الداسر، محمد، التحول الديمقراطي والنظم السياسية، موقع مركز سبأ للدراسات الإستراتيجية: http://www.shebacss.com/ar/researches.php?action=viewitems&cat=2&id=110

[3] **المنتدى الدولي حول مسارات التحول الديمقراطي والدروس المستفادة والتوصيات**، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حزيران 2011م، ص7-8.

كما أن عملية التحول الديمقراطي، هي نتاج فعل كل من الصفوات (النخب) والجماهير والقوى الاجتماعية المختلفة. فعلى عكس ما لاحظه بعض دُرّاس عمليات التحول، من أن الصفوات –بما في ذلك صفوات قوى المعارضة– ودخول لاعبين جدد، هي التي تلعب دوراً في عملية الانتقال إلى الديمقراطية، فإن الشواهد تخبرنا أنه لا يحدث تحول دون ممارسة ضغوط من قِبل القوى الاجتماعية المختلفة الأخرى، وأن عملية التحول الديمقراطي، لا يمكن أن تكون ناجحة إلا في حال التُزِم بقواعد وآليات الديمقراطية. فعلى الرغم من عيوب الديمقراطية، وتزايد الإحباط من مؤسساتها في بعض دول العالم نتيجة لانخفاض أدائها، إلا أنه لا توجد مؤشرات على الرغبة في استبدالها بشكل آخر من الحكم، في معظم تلك الدول.[1]

وخلصت الدراسة إلى القول، إن عملية الانتقال إلى الديمقراطية تتسم في أغلب بلدان العالم بدرجة كبيرة من التعقيد، من ناحية، وبتعدد مساراتها والاختلاف البين في نتائجها، من ناحية أخرى، ويعتمد ذلك إلى حد كبير على النظام السياسي وعمقه التاريخي، وبعده الثقافي، وعلى مستوى التقدم الاقتصادي والرقي الاجتماعي في البلد المعني، وعلى الظروف الإقليمية والعالمية السائدة في اللحظة التاريخية التي يحدث فيها هذا التحول. ومن ثم يمكن القول أن تجربة بلد ما في التحول، غير قابلة للنقل الميكانيكي والتطبيق في بلد آخر.

هذه بعض ملامح عملية التحول الديمقراطي بشكل عام، والتي تشير الخبرات المتولدة من تجارب العديد من بلدان الشرق والغرب، إلى أنها عملية منهجية ذات خطوات محددة. إلا أن هذه التجارب قد نزعت إلى التركيز على المعالم الأساسية لعملية التحول الديمقراطي، كالانتخابات، والنظام الانتخابي (القانون الناظم لإجرائها)، والهيئات الرقابية المحلية والخارجية، واللجان العليا المشرفة على إجرائها، والدستور والقوانين المعتمدة في تلك البلدان، دون الالتفات بنفس القدر من الأهمية إلى ترسيخ المعاني القيمية والثقافية والاجتماعية التي تتضمنها الديمقراطية.

[1] **المنتدى الدولي حول مسارات التحول الديمقراطي والدروس المستفادة والتوصيات**، مرجع سابق، ص 7–8.

1: 1: 3 التحول الديمقراطي الفلسطيني

يمكن القول، أن التحول الرئيسي الذي شهده النظام السياسي الفلسطيني، والذي تجسد بإجراء الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية، في 25\1\2006م، وما أفرزته من نتائج، هو ما نقصده بالتحول الديمقراطي الفلسطيني، الذي ظهرت من خلاله الممارسة الديمقراطية للشعب الفلسطيني، واشتراك معظم الفصائل الفلسطينية في الانتخابات، ووصول حماس للسلطة، شكل تحولاً ديمقراطياً هاماً في تركيبة وبنية النظام السياسي الفلسطيني، الأمر الذي ترك أثراً بالغاً على مستقبل هذا النظام، على اعتبار أن فوز حماس جاء بناءً على خيار ديمقراطي، واستند إلى ممارسة ديمقراطية فلسطينية، تمثلت بإجراء انتخابات حرة ونزيهة، عبَّر من خلالها الشعب الفلسطيني عن إرادته وحريته في الاختيار.[1]

وبناءً على هذه العملية، فقد أصبح في وسع حركة حماس أن تقدم نفسها بوصفها القوة السياسية التمثيلية الرئيسية والكبرى في الساحة الفلسطينية، خاصة أن حركة حماس جاءت من خلال الانتخابات، التي ترى أنها الوسيلة المثلى للتداول السلمي للسلطة. يقول "جمال منصور"(أحد قادتها في الضفة الغربية): "لم أجد اعتراضاً معتبراً أو أساسياً لدى أي من الإسلاميين على هذا المبدأ، كأسلوب لتداول السلطة بعيداً عن العنف أو القوة، بل يرى الإسلاميون الانتخابات كأسلوب مقبول ومحبذ لتصعيد القيادات السياسية، وكشكل وأسلوب متاح يمكن ممارسته للاختيار والبيعة المعاصرة، الأمر الذي يجعل الانتخاب هو الأسلوب الممكن لتحقيق الأغراض الواردة أعلاه"[2]، وهو ما تأكد من خلال الانتخابات التشريعية الثانية التي أظهرت أن لحماس وزناً سياسياً فعلياً في ساحة العمل الوطني الفلسطيني (في الداخل المحتل على الأقل).[3]

---

[1] مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2006م**، تحرير: صالح، محسن محمد، (بيروت: لبنان، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، حزيران 2007م)، ص 23-24.

[2] منصور، جمال عبد الرحمن، **التحول الديمقراطي الفلسطيني، وجهة نظر إسلامية**، مرجع سابق، ص11.

[3] بلقزيز، عبد الإله: **أزمة المشروع الوطني الفلسطيني من فتح إلى حماس**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط، (بيروت: لبنان، مطبوعات مركز دراسات الوحدة العربية، 2006م، ص95.

غير أن عملية التحول الديمقراطي الفلسطيني، لها خصوصية تختلف عن غيرها من دول العالم، على اعتبار أن عملية التحول نحو الديمقراطية في فلسطين تمت في ظل حالة شاذة لا تتكرر في مناطق أخرى من العالم، وفق ما يرى الدكتور خليل الشقاقي، الذي اعتبر أن عملية التحول نحو الديمقراطية في فلسطين، تُجابه بحالة استثنائية، تتمثل بوجود سلطة وطنية واحتلال عسكري في نفس الوقت. فالسلطة عملياً لا تتمتع بسيادة كاملة على أراضيها، إضافة إلى أن صلاحياتها المدنية والأمنية منقوصة وليست كاملة، فهي لا تملك السيادة وإنما تعمل في ظل الاحتلال،[1] وقد يكون هذا هو أحد الأسباب التي لم تُمكّن عملية التحول الديمقراطي الفلسطيني من تحقيق كامل أهدافها، وتسبب في انقسام النظام السياسي الفلسطيني على نفسه، بين الضفة وغزة، وبين حركتي فتح وحماس.

1: 1: 4 مؤشرات التحول الديمقراطي

أشارت العديد من الاتفاقيات الدولية، إلى أن سلطة الحكم في أي دولة تستمد شرعيتها فقط من الشعب، ويُعبَّر عن ذلك من خلال انتخابات حرة ونزيهة تُعقد في فترات منتظمة على أساس التصويت السري العادل، ويحق بموجبها لكل ناخب أن يمارس حقه في التصويت، وأن يكون لصوته نفس ثقل أصوات الآخرين، وأن تُضمن سرية الاقتراع. كما نصت كافة الاتفاقيات الدولية المعنية بحقوق الإنسان، على ضرورة ضمان حرية المشاركة والتصويت، وذلك بإجراء الانتخابات في مناخ حر وديمقراطي، وفي أجواء خالية من الخوف، ولذا يُتطلب توفر الثقة لدى المواطنين، وعدم تعرضهم للخوف أو التنكيل، نتيجة اختياراتهم.[2]

وتُعتبر الانتخابات الركيزة الأساسية في عملية التحول الديمقراطي، ولكنها ليست كافية وحدها، إذ يتطلب إجراؤها ضمان العديد من الحريات الأساسية، وخاصة أن معنى كلمة الديمقراطية لا يقف عند حد الإدلاء بالأصوات بشكل دوري، بل يتجاوزها ليشمل كل جوانب

---

[1] الشقاقي، خليل وحرب، جهاد، **مقياس الديمقراطية في فلسطين، تقرير عام 2006م**، فلسطين: رام الله، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، دائرة السياسة والحكم، كانون ثاني " يناير 2007م، ص 22.

[2] الأمم المتحدة، **مجموعة صكوك دولية، فصل حقوق الإنسان**، المجلد الأول، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك 1993م، ص4.

عملية مشاركة المواطنين في الحياة السياسية لبلدهم، وأنه من أجل ضمان إجراء انتخابات حرة ونزيهة، لا بد من توفر المناخ الديمقراطي والحريات الأساسية للمواطنين، لا سيَّما حرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي، وتشكيل الأحزاب السياسية والمنظمات والجمعيات المستقلة، وضمان سيادة القانون.[1]

ولكي نحكم على ديمقراطية العملية الانتخابية، وقياس مدى شفافيتها في مراحلها المتعددة، سنتعرض لعدد من المؤشرات التي من خلالها يمكن الحكم على إيجابية ونزاهة الانتخابات. ومن هذه المؤشرات:

"**أولاً:** أن تتوافر الثقة لدى المواطنين بأن النظام الانتخابي، يستند إلى قانون انتخابات واضح ومقر من الهيئات الدستورية المعتمدة، بدءاً من الشروط الواجب توفرها في المرشحين، ومروراً بمرحلة تلقي الطلبات، وصولاً إلى الطعون على سجلات الناخبين والمرشحين، وشروط الدعاية الانتخابية، ثم مرحلة التصويت، وما يتبعها من إعلان للنتائج"[2].

"**ثانياً:** أن يكون الإشراف على الانتخابات من قبل لجنة عليا ومستقلة للانتخابات، تقوم بإعداد جداول الناخبين وتسجيلهم، بحيث تبدأ بممارسة مهامها من لحظة الإعلان عن موعد الانتخابات، وتنتهي يوم إعلان النتائج، وتقوم خلالها اللجنة بالإشراف الفعلي على تحرير جداول الناخبين، ومراجعتها دورياً كي لا تحتوي على متوفين، أو أشخاص ليس لهم الحق في الانتخاب، أو وجود أسماء مكررة في الجداول"[3] .

ثالثاً: أن يكون هناك رقابة على الانتخابات، التي تعد نوعاً من الوقاية، بحيث تؤكد نزاهة العملية الانتخابية من ناحية، وتشجع على المشاركة السياسية من ناحية أخرى.[4]

---

[1] عوض، طالب: دراسة، **نحو نظام انتخابي لدولة فلسطين الديمقراطية**، ط1، جامعة بيرزيت، 2001م، ص 2-3.

[2] البصراتي، محمد نور، **مؤشرات التحول الديمقراطي**، 1\1\2011م، موقع جريدة الأهرام: http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=448718

[3] المرجع السابق.

[4] نشرة المرصد الديمقراطي، السنة الخامسة، العدد الثاني، يوليو 2010م، موقع المرصد الديمقراطي: https://www.csidonline.org/arabic/index.php?view=category&id=43%3Amuslim-watch&option=com_content&Itemid=57

رابعاً: ضرورة اعتماد نظام انتخابي يحقق عدالة التمثيل لجميع المشاركين في الانتخابات، أفراداً كانوا أم أحزاباً سياسية، وأن تختفي الرشاوى الانتخابية التي تؤثر في نزاهة وشفافية العملية الانتخابية، وأن تتعهد الدولة بتنفيذ أحكام القضاء المتعلقة بالانتخابات، وأن تجري الانتخابات في ظل قوانين عادية وليست استثنائية (طوارئ)، وأن تُضمن حرية التعبير والصحافة وحرية التنظيم والتجمع، وأن تتساوى الفرص لكل القوى السياسية المشاركة فيها، من خلال السماح بعرض البرامج الخاصة بالأحزاب والمستقلين المشاركين في الانتخابات، انطلاقا من الحفاظ على حق الناخب في التعرف على برامج الأحزاب والمستقلين، وما يطرحونه من أفكار ورؤى للمستقبل.[1]

وخلصت الدراسة إلى القول، إنه عند الالتزام بتلك المعايير والمؤشرات، فإن الانتخابات ستتمتع بالنزاهة التي يمكن من خلالها الحكم على إيجابية العملية الانتخابية وشفافيتها. إضافة إلى ضرورة الالتزام بأطر الديمقراطية وتطبيقها في مرحلة تسبق إجراء الانتخابات، بحيث تزداد المشاركة السياسية، ويقتنع المواطن بأهمية صوته وجدواه في الحياة السياسية، ذلك أن أقوى أسباب تدني المشاركة في الحياة السياسية عموماً، والانتخابات خصوصاً، هو أزمة الثقة بين القائمين على الحياة السياسية والمواطنين، فجسور الثقة لا تُشيَّد إلا عندما توجد الضمانات اللازمة لذلك. وعندما يجد المواطن أن معايير النزاهة الانتخابية تطبق بالشكل الصحيح، عندها يمكن القول أن كل المؤشرات تشير إلى أن عملية التحول الديمقراطي جرت بصورة صحيحة، وأنه يمكنها أن تحقق أهدافها.

1: 1: 5 أهداف التحول الديمقراطي

تهدف عملية التحول الديمقراطي، إلى تعزيز مساهمة المجتمعات المدنية في مسار البناء الديمقراطي، وهو ما من شأنه أن يعزز مقومات السيادة الوطنية والقومية، وأن يطور مقومات الحكم الرشيد القائم على أساس العدل الاجتماعي والتنمية الاقتصادية وتحقيق المشاركة الشعبية

[1] **نشرة المرصد الديمقراطي**، السنة الخامسة، مرجع سابق.

الواسعة في صنع القرار، ويُجسد دولة القانون والمؤسسات، ويؤدي إلى احترام حقوق الإنسان والحريات الفردية والجماعية، وتَحقيق مبدأ الشفافية في الأداء، واعتماد مبدأ التداول السلمي للسلطة، بحيث تكون المحاسبة والمساءلة على أساس احترام كل هذه المبادئ.

كما إن عملية التحول السياسي نحو الديمقراطية، يمكن أن تُقوَّض ما لم تكن مدعومة بإنجازات اقتصادية واجتماعية، كي تحظى بدعم المواطنين والمجتمعات المحلية، وليس بدعم السياسيين فقط. ومثل هذا الدعم لا يمكن الحصول عليه دون مشاركة مباشرة من هؤلاء في صنع عملية التحول الديمقراطي، ولا يمكن التوصل إلى تحقيق تلك الأهداف دون تحقيق إنجازات يشعر بها المواطنون جميعاً.[1]

لا تقتصر أهداف التحول الديمقراطي على ما ذكر أعلاه، بل تمتد لتشمل نشر الثقافة الديمقراطية من خلال الممارسة الفعلية لها، ومن خلال تراكم الخبرات وتعزيز الحوار والتفاعل السلمي وبناء القدرات والخبرات المحلية، والمشاركة في الحملات الانتخابية للمرشحين، وممارسة الحق في الاستماع لهم، والاطلاع على برامجهم ومحاورتهم وجهاً لوجه، وتشجيع الحوار بين صانعي القرار السياسي وفعاليات المجتمع المدني، واحترام الرأي المخالف، والإقرار بنتائج الانتخابات، والعمل على تعزيز المشاركة السياسية، ونشر ثقافة الديمقراطية بمفهومها الواسع، بحيث يمتد ليشمل الجوانب السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية.[2]

وخلصت الدراسة إلى القول، إن السعي لتحقيق ثقافة الديمقراطية، يعتمد بالدرجة الأولى على إيمان ذاتي من قبل المجتمع بهذه الثقافة، وعلى إيجاد الوسائل والآليات اللازمة لنشرها وترسيخها فيه. فالديمقراطية التي تساهم في عملية التحول الإيجابي والنهوض بالمجتمع، هي تلك المرتبطة بالثقافة والوعي والممارسة، والتي تَعتبر الفرد قيمة بحد ذاته، ومتساوياً في حريته

---

[1] الأمم المتحدة، **المنتدى الدولي حول مسارات التحول الديمقراطي والدروس المستفادة والتوصيات**، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حزيران 2011م، ص13-14.

[2] أبو حطب، غسان، **ديناميات نشر وتعزيز ثقافة الديمقراطية وحقوق الإنسان من أجل السلم الأهلي ونبذ العنف في صفوف الشباب**، جامعة بيرزيت: مركز دراسات التنمية، نشاطات تنموية في المجتمع الفلسطيني، بدون تاريخ نشر، ص4.

وحقوقه مع الآخرين، وتجسد التعددية، وتتقبل الرأي المخالف، ولا تسمح بالتحيز لرأي دون آخر، وتُعارض الفرض القسري للأفكار والقيم. وما السلطة الحاكمة وفق هذا الفهم، إلا وسيلة لتنظيم علاقات الأفراد، بالشكل الذي يخدم مصالحهم المشتركة.

1: 1: 6 إشكاليات التحول الديمقراطي

لا تقتصر لفظة "إشكاليات" على المشكلات فحسب، بل تعني أيضاً المتطلبات والمستلزمات والشروط اللازمة للتحول الديمقراطي، وهو ما أكدت عليه الأمم المتحدة في قرارها الصادر عام2001م حول تعزيز الديمقراطية وتوطيدها، إذ أكدت أن عملية التحول الديمقراطي تحتاج إلى تعزيز الثقافة السياسية الديمقراطية داخل المجتمعات التي تشهد عملية التحول الديمقراطي، والتي تتضمن الاعتراف بالحقوق الفردية والجماعية قانونياً وفعلياً، والإقرار بالتعددية السياسية والفكرية وتحقيق سيادة القانون، والابتعاد عن العنف في حسم الخلافات السياسية بين الجماعات والأحزاب المشاركة في عملية التحول الديمقراطي.[1]

إن سيطرة الحزب الواحد على مقاليد الحكم كثيراً ما يؤدي إلى هشاشة التحول الديمقراطي، وبالتالي هشاشة القوى السياسية الأخرى، ويؤثر على الإرادة الشعبية الحرة. كما أن عملية التحول الديمقراطي لا يمكن أن تجري بصورة صحيحة في ظل انتشار ثقافة العنف، لأن أغلب القوى السياسية في هذه الحالة ستتخذ من القوة والعنف، وليس من الاحتجاج السلمي، وسيلة للحفاظ على وجودها، ما سيؤدي إلى تعثر عملية التحول التي تتطلب الهدوء والاستقرار كي تجري بصورة صحيحة، وتؤدي إلى تحقيق الأهداف المرجوة من ورائها.[2]

وخلصت الدراسة إلى القول، إن التعثر في المكونات التي تؤثر وتتأثر بها عملية التحول الديمقراطي، بدءاً بالوحدات الصغيرة من الأسرة والمدرسة ودور العبادة، وصولاً إلى النقابة

---

[1] الأمم المتحدة، **إشكاليات الديمقراطية في العالم العربي، قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة حول تعزيز الديمقراطية وتوطيدها**، بتاريخ 28\2\2001م، إسكوا، اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، نيويورك 2004م، ص9.

[2] Gary A. Stradiotto, **"The Democratic Revolution"**, Dissertation Submitted in Partial Satisfaction of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy in Political Science, University of California, 2009, PP:12, 68-69

والجمعية والحزب السياسي، ستؤدي إلى عدم قدرة هذه المكونات على التعاطي مع متطلبات التحول الديمقراطي، سواءً ما يتعلق بعدم ضمان الحريات الأساسية المتمثلة بحرية الرأي والتعبير، أو عدم توفر الإطار المقبول للمنافسة السياسية الحرة، أو النقص في الإدارة والتنظيم الخاصة بعملية التحول الديمقراطي، مما سيؤدي إلى تعثرها في أي مجتمع.[1]

1: 2 الخطاب السياسي

لتوضيح معنى الخطاب في الدراسات السياسية، وبالشكل الذي يخدم دراستنا، لا بد من الاشارة أولاً إلى معنى الخطاب في اللغة، والاصطلاح، كما ورد في الثقافة العربية والإسلامية.

1: 2: 1 معنى الخطاب لغةً

ورد مصطلح الخطاب في اللغة العربية كمصدر للفعل "خَطَبَ". والخطاب في قاموس لسان العرب: هو من المخاطبة، أي مراجعة الكلام. وخَطَبَ الخاطِبُ على المنبر، والخُطبةُ عند العرب هي: الكلام المنشور المُسجَعْ.[2] وَخَطَبَ خُطبةً، جَمْعُهُ خُطباء لتحقيق هدف ما.[3] وفي القاموس المحيط وقاموس المعجم اللغوي والمنجد: الخطاب معناه ما يُكَلِّمُ الرجلُ صاحِبَهُ بِما يُؤثر ويُقنع.[4] وبناءً على التعريفات السابقة، فإن الدراسة ستعتمد التعريف اللغوي للخطاب وهو: الكلامُ الذي يُؤَثِّر وَيُقنِعْ.

---

[1] البرغوثي، إياد، النظام السياسي الفلسطيني والديمقراطية، في: **إشكاليات تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي**، مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، وقائع مؤتمر القاهرة المنعقد في الفترة من 29\2-3\3\1993م، ط1، رام الله: فلسطين، ص226.

[2] ابن منظور، الإمام أبي الفضل جمال الدين الإفريقي: **لسان العرب**. ج1، ط1، بيروت: لبنان، دار صادر للطباعة والنشر والتوزيع، 1955م، ص361.

[3] الزبيدي، محمد مرتضى: **تاج العروس**. مجلد1، ط1، بيروت: لبنان، دار مكتبة الحياة، 1306هـ، ص237.

[4] البستاني، بطرس: **القاموس المحيط**. مجلد3، بيروت: لبنان، مكتبة لبنان للطبع والنشر، نقلاً عن طبعة 1870م، ص56. وانظر أيضاً: البستاني، شيخ عبد الله: **المعجم اللغوي**. بيروت: لبنان، المطبعة الأمريكية، 1927م، ص 559. وانظر أيضاً: **المنجد**: باب خطبة، ط2،(بيروت: دار المشرق، 1986م)، ص 186.

1: 2: 2 الخطاب في الثقافة الإسلامية

استُخدِمَت مفردة الخطاب في القرآن الكريم في أكثر من آية قرآنية كريمة. فقد وردت مرتين في سورة "ص"، في قوله تعالى: "وَشَدَدْنَا مُلْكَهُ وَآتَيْنَاهُ الْحِكْمَةَ وَفَصْلَ الْخِطَابِ"[1]. وقوله تعالى في آية أخرى: " فَقَالَ أَكْفِلْنِيهَا وَعَزَّنِي فِي الْخِطَابِ"[2]، ووردت في سورة النبأ في قوله تعالى "رَّبِّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا الرَّحْمَٰنِ ۖ لَا يَمْلِكُونَ مِنْهُ خِطَابًا"[3]. وللتفريق بين المعاني التي قصدها القرآن الكريم للفظة "الخطاب"، رجع الباحث إلى العديد من التفاسير التي توضح هذه المعاني، إذ ورد في تفسير الجلالين معنى كلمة الخطاب في الآية الأولى: "أي أنعمنا عليه من البيان الشافي في كل قصد"[4]، أما في تفسير الطبري فقد فسرها بـِ "الكلام المفهوم والقدرة على المحاورة والخطب"[5]، أما معنى الخطاب في الآية الثانية "وعزني في الخطاب: أي غلبني في الجدل"[6]، ومعناها في الآية الثالثة " لا يملكون خطاباً: أي لا يقدر أحد على المخاطبة خوفاً منه"[7]. وعليه، وبناءً على تعدد التعريفات الخاصة بكلمة الخطاب في الثقافة العربية والإسلامية، فإن الدراسة ستعتمد التعريف الاصطلاحي للخطاب على النحو التالي: هو الكلام المؤثر الشافي والمقنع في مقاصده، وهو ما يتضمن فهم الفكرة المراد إيصالها للمُخاطَب والإحساس بها، ومن ثم التعبير عنها بالألفاظ والرموز، لتصل إلى الناس بهدف إفهامهم، ومن ثم التأثير فيهم وإقناعهم، لإحداث التغيير المطلوب أو تحقيق الهدف المنشود.

1: 2: 3 مفهوم الخطاب السياسي

يُعتبر الخطاب السياسي واحداً من العلوم الاجتماعية التي يمكن من خلالها التعرف على طريقة الجهات الفاعلة في المجتمع من السياسيين أو المؤسسات السياسية، بإيصال الرسائل

---

[1] سورة ص، الآية20.

[2] سورة ص، الآية 23.

[3] سورة النبأ، الآية 37.

[4] **تفسير الجلالين**، نشر وتوزيع دار الثقافة في دولة قطر، سنة 1985م، ص 601.

[5] الطبري، **جامع البيان في تفسير القرآن للطبري**، ج29، ط1، القاهرة: مصر، دار المعارف، 1954م، ص119.

[6] **تفسير الجلالين**، مرجع سابق، ص 601.

[7] ابن كثير الدمشقي، ج2، ط1، بيروت: لبنان، دار الأندلس، بدون تاريخ نشر، ص53.

والبيانات والتصريحات والنصوص التي يودون إيصالها إلى جمهور المخاطَبين، على جميع المستويات المحلية والوطنية والدولية. وَيُقصَد بالسياسيين "رئيس الدولة ورئيس الوزراء وأعضاء آخرين من الحكومة أو البرلمانيين وكل من يمارس العمل السياسي بمستوى قيادي". أما المؤسسات السياسية، فيُقْصَد بها: "الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والدوائر الحكومية المختلفة".[1]

ويمكن تعريف الخطاب السياسي بأنه: "تركيب من الجمل موجه عن قصد إلى المتلقي، بقصد التأثير فيه وإقناعه بمضمون الخطاب، عن طريق الشرح والتحليل والإثارة. ويتضمن هذا المضمون أفكاراً سياسية، أو يكون موضوع هذا الخطاب سياسياً. أي أنه نظام فكري يتضمن مجموعة من المفاهيم لجانب معين من الواقع الاجتماعي بغية تملكه معرفياً، ومن ثم تفهم منطقه الداخلي، الذي يُوجَّه للتأثير على اتجاهات وسلوك المجتمع، ضمن تخطيط مسبق لهذا التوجه"[2].

ويعد الخطاب السياسي شكلاً من أشكال الخطاب الذي يعمل المتكلم (فرداً كان أو جماعةً أو حزباً) بواسطته على مواصلة تملك السلطة في الصراع السياسي، ضد أفرادٍ أو جماعاتٍ أو أحزاب، ويركز هذا التعريف على البعد النفعي للخطاب السياسي، باعتباره خطاباً مرتبطاً على الدوام بالسلطة، إذ يُعتبر الخطاب من أهم الأدوات التي تلجأ إليها القوى السياسية للمحافظة على وجودها في مراكز القرار والسلطة، أو لإضفاء المشروعية على محاولاتها الوصول لتلك المراكز.[3]

كما أن الخطاب السياسي هو: "منظومة من الأفكار تشكلت عبر تراكم معرفي نابع من استقراء للواقع بكل مكوناته الثقافية والاجتماعية والسيكولوجية، وتمحورت عبر أنساق إيديولوجية مستمدة من التصورات السياسية المنبثقة من التراث، أو من الحداثة التي تختلف في

---

[1] A.Dijk Teun, van: What is Political Discourse Analysis?(*Universiteit van Amsterdam), pp 12-14*

[2] محمد، عبد العليم، ***دراسة الخطاب السياسي***، **مجلة المنار**، السنة الأولى، العدد7، تموز، باريس 1985م، ص18.

[3] Müller Ralph, Amsterdam, Creative Metaphors in Political Discourse. Theoretical considerations on the basis of Swiss Speeches, pp60-63.

آلياتها ونظمها حسب مستوى النضج الفكري والوعي بمتطلبات المجتمع، ومدى ارتباطها بمستوى الأداء الحركي في عملية التغيير والتنمية والحضور الوجودي"[1].

إن ترسيم حدود الخطاب السياسي باتجاه مجموعة معينة فقط يعتبر أمراً غير واقعي، إذ يتشابه الخطاب السياسي مع بقية أنواع الخطابات بالشكل، ويختلف عنها من ناحية المضمون. أما الجهات التي يستهدفها الخطاب، فإن الأمر يمتد إلى جميع المهتمين وإلى جميع القطاعات، وليس فقط إلى الجهات ذات الصلة، سواءً أكانت هذه الفئات تشارك بنشاط سياسي أم لا، فنجد مثلاً أن المنتسبين والأعضاء في الحركات الاجتماعية المختلفة قد لا يمارسون نشاطاً سياسياً، ومع ذلك فإن الخطاب يَقصِدُهُم ويُوَجَّه لهم. كما تمتد وتتشعب الأنشطة والسياقات التي يعالجها الخطاب السياسي الحديث، إذ باتت واسعة النطاق من ناحية الاهتمام والمعالجة (سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية)، وتساعد في التعامل مع الأحداث السياسية المختلفة، وترسيم معالم علاجها أكثر من ذي قبل، سواءً من خلال القنوات الاتصالية المختلفة ووسائل الإعلام المرئية والمسموعة، أو من خلال اللقاءات الجماهيرية، التي تراعي الوقت، والمكان، والظروف، والمهام، والأهداف، ولا تغفل الاهتمام بالآثار القانونية التي يمكن أن تترتب على الخطاب السياسي الموجه والمقصود.[2]

وخلصت الدراسة إلى القول، إن الخطاب السياسي: هو حقل للتعبير عن الآراء واقتراح الأفكار والمواقف حول القضايا السياسية من قبيل شكل الحكم، كالديمقراطية، واقتسام السلطة، والفصل بين أنواعها. ويُعتبر الخطاب السياسي خطاباً إقناعياً يهدف إلى حمل المخاطب على القبول والتسليم بصدقية الدعوى، عن طريق توظيف حجج وبراهين لتحقيق هذا الهدف، وإيصال الرسالة المراد إيصالها، في ظرف معين، أي أنه كلام ينجز في ظرفية ما من ظروف التواصل،

---

[1] جبر، يحيى، وأبو مرق، جمال، الخطاب السياسي الفلسطيني والمؤثرات الخارجية، 13\2\2009م، موقع جامعة النجاح الوطنية/ مجلة الابحاث: http://blogs.najah.edu/staff/yahya-jaber/article/article-77

[2] A.Dijk Teun, van: What is Political Discourse Analysis?(*Universiteit van Amsterdam), pp 12-14*

وهي ظرفية تعامل اجتماعية خطابية تهتم بالأفكار والمضامين أكثر من اهتمامها بالمادة اللفظية فقط. ويتضمن هذا المضمون أفكاراً سياسية، أو يكون موضوع هذا الخطاب سياسياً.

كما أن السياسي يهدف في العادة من وراء خطابه إما إلى تفسير موقف معين، أو إلى غرس قيمة سياسية معينة، أو إلى تغيير النفوس والعقول والأفكار والواقع من خلال استخدام ألفاظٍ يتسع المعنى الدلالي لها ليتمكن من بث أفكارٍ معينة من خلالها. فالمُرسِل يهتم بالفكرة التي يريد إيصالها للمستقبِل، إذ أن الفكرة في الخطاب السياسي هي الأساس، وتتم عبر وسائل وحجج متنوعة، تتضافر فيها الوسائل اللغوية والمنطقية ومكونات تعبيرية أخرى موازية للتواصل، كالصورة والموسيقى ولغة الجسد، وفقاً لما يقتضيه المقام.

1: 2: 4 أنواع الخطاب السياسي

يمكننا القول، إن الخطاب السياسي لا يمكن حصره في إطار معين، بل يمتد ليشمل أنواعاً عديدة، ويصنف وفقاً للمضامين التي يحتويها. فأحياناً يحتوي على مضامين وطنية خالصة، وأحياناً أخرى يحتوي على مضامين ثقافية أو أدبية أو اجتماعية، أو يُضَمَّن أحياناً بفقرات تهدف لتمرير القوانين، أو الترويج لقرار سياسي معين، أو الدعاية لحزب معين (خطاباً دعائياً)، أو الدعوة للتجمع والاحتشاد، أو لإدارة الحملات الانتخابية، وأحياناً أخرى لعرض الإنجازات الحكومية(خطاباً تفسيرياً). وغيرها من المضامين، التي تحدد نوع الخطاب السياسي، والهدف الذي يقصده.[1]

1: 2: 5 خصائص الخطاب السياسي

يختلف الخطاب السياسي حسب الموقع الذي يصدر منه. فقد يمدح الخطاب سياسة عامة معينة أو ينتقدها ويحتج عليها، وقد يدافع عن الممارسات السياسية والبرامج المنبثقة عنها، أو يقدم تصورات بديلة لما هو قيد الممارسة، وقد يشيع روح التفاؤل والثقة بالمستقبل، أو يقدم رؤية

[1] A.Dijk Teun, van: What is Political Discourse Analysis?(*Universiteit van Amsterdam), p18.*

سياسية مغايرة كلياً. وللوصول إلى تحقيق ما سبق، فإن نص الخطاب السياسي وطريقة إلقائه لا بد أن تمتاز بالخصائص التالية:

أولاً: المستوى الصوتي للخطاب: إذ أن هناك صلة واضحة بين المستوى الصوتي للخطاب وما يمكن أن يرمز له. فهناك مستوى للتعبير عن حالة الغضب والفرح والانزعاج والقوة والضعف. وكذلك مدود الكلمات وقصرها وارتفاع الصوت وخفضه، وهكذا.[1]

ثانياً: المستوى الصرفي للخطاب: ويعني تناول أبنية الكلمات داخل الخطاب، كأن يطلق سياسي ما مصطلحاً بذاته على حزب أو جماعة أو فرد. كأن تطلق كلمة الحمائم والصقور على بعض السياسيين. وقد يقوم البعض بتحويل المعنى الدلالي لبعض المصطلحات ويستخدمها لصالحه. ففي عقد الثمانينيات من القرن العشرين أُشير إلى (مارجريت تاتشر)، بإسم "المرأة الحديدية"•، وكأن هذا الوصف يعني عدم المرونة في تعاملها مع الآخرين، وتحولت دلالة المصطلح بعد ذلك إلى معنى إيجابي، عندما فُهم على أنه يجسد معنى القوة والصلابة وقدرة التحمل.[2]

ثالثاً: المستوى الدلالي للخطاب: وهو الاهتمام بالأفكار والموضوعات والمفردات والمضامين التي تحقق المعنى، وتحقق التميز الخطابي للمتحدث. فقد يعتمد أحدهم على الاستعارات أو الألفاظ الفنية أو الحربية، كمن يتحدث عن أحد السياسيين بأنه رأس الحربة، وآخر بأنه الدفاع الجوى وهكذا. وقد يتحدث آخر بأسلوب حسابي أو رياضي، أو ديني أو علمي. ومن المهم أن يكون للسياسي القائد أسلوب يميزه عن غيره.[3]

---

[1] أنظر: ابو العلا، أمجد، الخطاب السياسي واثره في تحريك الشعوب، موقع الفكر الالكتروني: http://feker.net/ar/2010/06/19/ag5/

• رئيسة وزراء بريطانيا من سنة 1979م إلى 1990م، وكانت أول امرأة بريطانية تتسلم هذا المنصب، ومدة حكمها هي الأطول منذ عهد (روبرت جنكنسون) الذي انتهى عهده عام 1827م، إذ اختيرت تاتشر رئيسة لحزب المحافظين سنة 1975م، وأصبحت رئيسةً للوزراء بعد أن هَزم حزبُها، حزبَ العمال في الانتخابات العامة التي جرت سنة 1979م. (المصدر: ويكيبيديا– الموسوعة الحرةhttp://ar.wikipedia.org)

[2] أنظر: ابو العلا، أمجد، **الخطاب السياسي واثره في تحريك الشعوب**، مرجع سابق.

[3] المرجع السابق.

رابعاً: الاهتمام باللغة المستخدمة: فقد يتحدث أحد السياسيين بلغة الحقوق، وآخر بلغة القوة، وآخر بلغة الأمن، وآخر بلغة كبير العائلة أو الأخ الأكبر أو الأصغر، أو المظلوم، وهكذا. ومن هنا فإن المتحدث يحدد الصيغة التي يخاطب بها الجماهير والشعوب، ولا يترك نفسه للظروف تحركها كيفما تشاء.[1]

خامساً: الكلمات المفاتيح (keywords): وهي الكلمات التي يجري صياغتها وانتقائها بدقة، وتكرارها أثناء الخطاب السياسي، حتى ترسخ في ذهن الجماهير وتأخذ بألبابهم وعقولهم، وقد تصبح دليلاً على صاحبها بعد ذلك. مثل كلمة (مارتن لوثر كنج) في إحدى خطبه الشهيرة في واشنطن يوم28\8\1963م، عندما قال "أنا لديَّ حُلم"،"I have a dream"، فقد ذاعت الكلمة وانتشرت حتى سميت الخطبة باسم هذه الجملة، وأصبح السود جميعا في الولايات المتحدة يرددون "أنا لديَّ حُلم"[2].

وكذلك قول الدكتور (عبد العزيز الرنتيسي) "أحد قادة حماس"، في إحدى خطبه في غزة عندما رفع السلاح قائلا "هذا هو الطريق"[3]، فقد انتشرت على لسان المقاومين الفلسطينيين وأصبح شعارهم "هذا هو الطريق". إضافة لكلمات أخرى لزعماء آخرين، مثل الكلمات الشهيرة التي عرفت عن الزعيم الفلسطيني (ياسر عرفات)، وظل يرددها، مثل "يا جبل ما يهزك ريح"، "على القدس رايحين شهداء بالملايين"، لدرجة أن تلك المقولات أصبحت أنشودة على لسان أتباعه ومحبيه.[4] وكذلك شعار "لن تَسقط القلاع، ولن يَنتزعوا منا المواقف، ولن تُختَرق الحُصون، ولن نَعترف "بإسرائيل"، الذي ردده (إسماعيل هنية) رئيس وزراء الحكومة الفلسطينية العاشرة في أعقاب فرض الحصار على حكومته، ومطالبتها بالاعتراف "بإسرائيل"، إذ

---

[1] ابو العلا، أمجد، **الخطاب السياسي وأثره في تحريك الشعوب**، مرجع سابق.

[2] Luther King Martin, Jr. Day – I Have A Dream Speech,Posted on January 19, 2009 by sathyasaibaba, http://sathyasaibaba.wordpress.com/2009/01/19/martin-luther-king-jr-day-i-have-a-dream-speech/

[3] قناة الأقصى الفضائية، مسيرة الدكتور الشهيد عبد العزيز الرنتيسي– فيلم وثائقي بثته قناة الأقصى الفضائية، بتاريخ25\4\2011م.

[4] عبيدات، راسم، **في ذكرى رحيل القائد أبو عمار**، صحيفة القدس، تاريخ 12\11\2011م، العدد15173، ص18.

أصبح هذا الشعار أنشودة يتغنى بها أبناء حماس وأنصارها.[1] أضف إلى ذلك المقولات التي ترددت في خطابات أردوغان، كقوله: "إن تركيا قوية في عداوتها كما هي قوية في صداقتها"، التي أصبحت شعاراً يتردد على ألسنة الأتراك في تركيا.[2]

وهذا يعني أن اهتمام الخطاب بهذه الخصائص، هو الذي يمكن ملقي الخطاب من إيصال رسائله وتحقيق أهدافه، ويمكن القائد السياسي من أن يكون متميزاً حقاً، بحيث ينجح في صياغة كلمات تتردد على ألسنة الشعوب، ويُعاد ذكرها في وسائل الإعلام، وتصبح مُلهمة للكتاب والمؤلفين.

1: 2: 6 وسائل الخطاب السياسي

تتعدد وتتنوع آليات الخطاب بتعدد وسائل طرحه وأدواته. ومع ذلك فهناك جامع مشترك يمكن رصده وتحليله، خاصة إذا استبعدت من مجال التحليل آليات الأداء الشفهي، واقتصر التحليل على الآليات الذهنية والعقلية التي توجد في كل، أو معظم، وسائل الخطاب وأدواته.[3] غير أن هناك بعض النقاط التي يجب على المتحدث مراعاتها قبل الشروع في الخطاب، وهي:

أولاً: أن يقوم المتحدث بتحديد محاور الحديث والرسالة التي يجب أن تصل إلى الآخرين، ويُتَشاور حول ذلك للوصول إلى رسالة واضحة ومركزة. ثانياً: أن يقوم المتحدث بتحديد الأمور التي يريد الحديث عنها، والأمور التي يريد تجنب الحديث عنها، والأمور التي لا يمكن الحديث عنها، أو إغفالها، على اعتبار أنها موضوعات ثانوية. ثالثاً: إن تحديد الجهة التي يريد المتحدث أن تصل الرسائل إليها يعتبر شيئاً مهماً جداً، حتى يتمكن من توزيع وقته وعدم

---

[1] هنية، إسماعيل، **خطاب ألقاه إسماعيل هنية رئيس وزراء السلطة الوطنية الفلسطينية-الحكومة العاشرة- في مهرجان نظمته حركة حماس، دعماً لحكومته**، قناة الجزيرة(مباشر) الفضائية، يوم 24\5\2006م.

[2] أردوغان، رجب طيب، خطاب ألقاه أمام مجلس النواب بتاريخ 10\1\2008 "صداقتنا قوية وعداوتنا أقوى"، موقع الرأي نيوز: http://www.alraynews.com/PrintNews.aspx?id=312417

[3] أبو زيد، نصر حامد، الخطاب الدينيّ المُعاصر-آليّاته ومنطلقاته الفكريّة-، موقع حسين السيد الصدر: http://www.husseinalsader.com/inp/view.asp?ID=4262

الانسياب خلف موضوعات فرعية، أو إعطاء موضوع أكثر من حجمه ووقته.[1] رابعاً: إذا كان الخطاب السياسي عبر حوار، فإن معرفة المحاورِ وشخصيته وطبيعته وثقافته، تشكل عاملاً مهماً في سلامة الحوار أو الخطاب السياسي. خامساً: أن يقوم المتحدث بتصنيف حالته تصنيفاً جيداً، وبناء الخطاب على أساس تلك الحالة، حيث يختلف الخطاب من فرد داخل السلطة إلى فرد من خارج السلطة، ومن فرد يحسب حساب الربح الذاتي (الحزبي أو الشخصي)، إلى فرد لا يهتم إلا بحسابات الصالح العام، ومن شخص آمنٍ على حياته، إلى مهدد وغير آمن عليها. سادساً: إن التحديد المسبق للهيئة التي ينبغي أن يظهر بها المتحدث أثناء الخطاب السياسي، تعتبر أمراً مهماً لإيصال الرسائل إلى الجهات التي يستهدفها الخطاب.[2]

1: 2: 7 صفات الخطاب السياسي

تختلف الصفات الواجب توفرها في الخطاب السياسي، من خطاب إلى آخر، وذلك حسب الهدف الذي يرمي إليه والقصد المراد تحقيقه. فصفات الخطاب الذي يحمل رسالة دعائية تقصد جمهوراً معيناً، وتنطوي على مضمون مخطط له، لتحقيق تغييرات في اتجاهات وسلوكيات هذا الجمهور، خدمة لنظام أو حزب أو دوله أو جماعة، ضد من يناهضها في القيم والأفكار والمبادئ، ستختلف بالتأكيد عن صفات الخطاب الذي يقصد منه الترويج لقانون أو لقرار سياسي أو وزاري معين. فأهم صفات الخطاب السياسي أساساً، هي أنه عملية ملامسة واضحة للعواطف والأفكار والآراء، بقصد الوصول إلى إيجاد حالة من حالات التجاوب الفكري والشحن العاطفي، الذي لا بد أن يؤدي إلى التتابع المنطقي في الانتباه والاهتمام لدى الجمهور المستهدف، ويؤدي في النهاية إلى تحقيق الهدف المنشود.[3]

---

[1] A. DeVito Joseph: HUMAN COMMUNICATION, The Basic Course, 9/E,2002, Bookstore ISBN,p135.

[2] ابو العلا، أمجد، **الخطاب السياسي واثره في تحريك الشعوب**، مرجع سابق.

[3] محمد، باقر جاسم، الخطاب السياسي واللغة العادية، مجلة الحوار المتمدن، المحور السياسي، تاريخ 21\2\2006م، العدد 1468، وانظر أيضاً: ما هو الخطاب السياسي، موقع مسلم بن عقيل، الرابط الالكتروني: http://muslim-ibnaqeel.net/vb/aaeeii-inaeo-caytha-aecaiocea/7068-acaae-caioce-caoicoi.html

كما أن من صفات الخطاب السياسي، أنه خطاب ذو بنية نظرية على درجة عالية من التماسك، وفي العادة تكون بنية الخطاب مستمدة من أيديولوجيا معينة، لذا غالباً ما يأتي بلغة آمرة في طبيعتها وتميل أساسا إلى التذكير بالايجابيات، ويعتمد على البلاغة بشكل كبير، لأن تأثيرها العاطفي يسمح بالطول وبتكرار الكلمات والجمل، لحمل المتلقي على التركيز على فكرة بعينها، وعادة ما يسيطر على الخطاب السياسي، أسلوب الإطناب، وغلبة الخبر على الإنشاء، والوثوقية أكثر من الإقرار بنسبية الأمور.[1]

1: 2: 8 وظائف الخطاب السياسي

بما أن السياسة هي إدارة الأنماط المتعددة للنشاط الإنساني، فإن الخطاب السياسي يقع ضمن إستراتيجية تخدم هذه الإدارة وتحقق عدداً من الوظائف، منها: وظيفة نشر الخبر وتعميمه، ووظيفة مقاومة القرارات الحكومية، أو خدمة هدف المعارضة والاحتجاج السلمي على تلك القرارات، إضافة إلى وظيفة التورية على قضية معينة ونشر إشاعات مخالفة للحقيقة حولها من أجل خدمة السياسات العامة، وعدم التعويق عليها، وأخيراً وظيفة منح الشرعية لنظام معين أو قرار سياسي معين، أو نزعها عنه. وعليه، ففي الحالة التي يشتغل فيها الخطاب بأحد هذه الوظائف الإستراتيجية، أمكننا عندها أن نصفه بأنه خطاب سياسي.[2]

1: 2: 9 أهداف الخطاب السياسي

بما أن الخطاب السياسي هو تركيب من الجمل هدفه الإفهام والتأثير في المخاطب وإقناعه بمضمون الخطاب، واستثارة الرموز في عقول ونفوس المخاطبين من أفراد الشعب، فإنه لا يكتفي ببث الرسائل فقط، وإنما يعمل على تشكيل الواقع، لأنه يصدر ممن يملك تغيير الواقع، ونقصد هنا مكونات النظام السياسي بما في ذلك المعارضة، التي تسعى لتحقيق أغراضها ومقاصدها ومصالحها العامة من خلال الخطاب السياسي.

---

[1] محمد، باقر جاسم، **الخطاب السياسي واللغة العادية**، مرجع سابق. وانظر أيضاً: **ما هو الخطاب السياسي**، مرجع سابق.

[2] سميسم، حميدة، ***مدخل في مفهوم الخطاب الدعائي***، **مجلة آفاق عربية**، أيار، السنة 19 ، بغداد 1994م، ص16.

كما يهدف الخطاب السياسي، لتقديم معلومات رفيعة المستوى غير معروفة لدى الانسان العادي المتلقي للخطاب، ثم محاولة نقلها إلى الجمهور، نقلاً مدعماً بوسائل الاقناع والتأثير، من أجل تحقيق مهمات وطنية اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية أو سياسية، ولا بد أن يستشف المتلقي المقصد الذي ينطوي عليه الخطاب.[1]

1: 2: 10 مؤشرات قياس الخطاب السياسي

هناك عدد من المؤشرات التي تُعتمد لتحديد نوع الخطاب، واعتباره خطاباً سياسياً أم لا. فإذا ما تناول الخطاب السياسي قضايا وهموم ومشاكل الشعب، وأظهر محاولات لحلها ولو بالتدريج وضمن المستطاع، وإذا ما أقر بمبدأ المشاركة الفاعلة والحقيقية في تقرير المصير وتحديد القرارات المهمة، وغلبت عليه الصراحة والوضوح والمصداقية، وتضمن عدداً من الحجج والبراهين وأدلة الإقناع، وسعى إلى الإصلاح الكامل والشامل في مختلف المجالات، بحيث لا يركز على جانب دون آخر، وأن يمتاز بالانفتاح والحوار والتفاعل مع الآخر وقبوله، ويتمتع بالتفويض والإسناد الجماهيري، شريطة الإقرار بوجود المعارضة الحرة، وأن يكون ملتزماً بالقانون،[2] فإن الخطاب الذي تتوافر فيه كل هذه المؤشرات، يمكن أن يوصف بأنه خطاب سياسي.

1: 2: 11 مشاكل الخطاب السياسي (في الشكل والمضمون)

يواجه الخطاب السياسي، في العادة، عدداً من المشاكل التي تحد من قدرته على الإقناع والتأثير. فأحياناً تكون مشاكل الخطاب شكليةً، كالأخطاء اللغوية والنحوية، مثل اللحن وتغيير مواقع حركات حروف المد القصيرة (الضمة والفتحة والكسرة)، والتغيير في حروف المفردة داخل النَظم أو النص، مما يتسبب بخلل في تركيبة الجمل الهادفة للتأثير في المخاطَب، وفشلها

---

[1] عبد المجيد، سعد: الخطاب السياسي وحشد الجماهير، صحيفة المصريون، تاريخ 9\6\2012م، موقع المصريون: http://www.almesryoon.com/permalink/11929.html

[2] كاتروس، ميريام وكرم،كرم، **العودة إلى الأحزاب، المنطق الحزبي والتحولات السياسية في البلدان العربية**، ط1، بيروت: لبنان، المركز اللبناني للدراسات، 2010م، ص285-287.

في إقناعه بمضمون الخطاب. كما أن الأخطاء الدلالية تعد أيضاً من مشاكل الخطاب السياسي، بحيث يؤدي استخدام المفردات والعبارات الغريبة أو العامية إلى تغيير معناها الأصلي الذي أعدت له، كما أن التعقيد وعدم وحدة الموضوع وتشتت الأفكار وعدم الترابط بين فقرات الخطاب، وتعدد المواضيع المعالَجة داخل الخطاب المُعد لموضوع واحد، وعدم وضوح الرؤية في الخطاب، وعدم القدرة على إدراك وتحديد المشكلة واجبة الحل والمعالجة[1]، وكثرة الإشارات، والإيماءات، والتنحنح، أو العطاس، أو التكرار، من قبل ملقي الخطاب، كلها قد تفشل في تحقيق الأغراض والمقاصد التي يهدف إليها الخطاب، والتي لا بد أن يستشفها المستمع منه، ما يعني الإخفاق في إيصال الأفكار إلى المُخاطَبين، وعدم القدرة على استثارة الرموز في عقولهم ونفوسهم.[2]

ولذلك، كثيراً ما نجد أن فشل الخطباء والسياسيين في إيصال أفكارهم ومقاصدهم ومبررات قراراتهم وبرامجهم الانتخابية، يعود لهذه الأخطاء والمشاكل التي يتضمنها خطابهم السياسي، ما يؤدي إلى إصابة الجماهير التي تستمع لهم بخيبة أمل، ونفور، وعدم متابعة واهتمام.

وخلصت الدراسة إلى القول، إن الخطاب السياسي هو المعبر عن منظومة من الأفكار، التي تشكلت عبر تراكم معرفي نابع من استقراء للواقع، بكل مكوناته الثقافية والاجتماعية والسيكولوجية المستمدة والمنبثقة من التراث أو الثقافة، بحيث تختلف في آلياتها ونظمها حسب النضج الفكري والوعي بمتطلبات المجتمع، وخاصة أن التركيز على دور الدولة وحقها في السيطرة على مواطنيها والتعبير عن طموحاتهم بات يتضاءل، كون المواطنين يمارسون التوجه

---

[1] A Deweyean Approach to the Problems of Contemporary Political Discourse, http://pages.uoregon.edu/koopman/siap/readings/pappas_contemporary_political.pdf, from:John Dewey, Logic: The Theory of Inquiry, reprinted in The Latter Works of John Dewey, v. 12, ed. Jo Ann Boydston (Carbondale: Southern Illinois University Press, 1986), p. 76.

[2] الواثق، واثق، إشكالية الخطاب السياسي الحاكم، مجلة الحوار المتمدن، بتاريخ 24\9\2011، موقع مجلة الحوار المتمدن: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=276781، وانظر أيضاً: دريوش، السعيد، الخطاب السياسي، موقع لسانيات نت: http://www.lissaniat.net/viewtopic.php?t=2613&start=0&postdays=0&postorder=asc&highlight=&sid=2a639e64a888dca9abedfcde4377c2e7

الطوعي نحو التطوير وتنمية الحياة العامة إلى جانب الدولة، مما جعلهم شركاء وليسوا متلقين فقط. وبالتالي فإن للخطاب السياسي في حياتنا اليومية أهمية بالغة، فهو يعتبر من المواضيع المهمة في العملية السياسية، ويعكس مجمل الأوضاع والظروف التي يعيشها أو يمر بها المجتمع واقعياً، وخاصة أن منظومة القيم التراثية والثقافية تعد جزءاً أساسياً في بنية الخطاب السياسي؛ بمعنى أنه لا يقتصر على أن يكون صورة عن الواقع السياسي فحسب، وإنما يسعى للتعبير عن هذا الواقع في ضوء قيم الجهة التي يصدر منها ومثاليتها السياسية، ويقدم صورة لما يجب أن يكون عليه هذا الواقع من وجهة نظرها.

فحين يتحدث الخطباء عن الحكم الصالح والرشيد، أو السلطة السياسية التي تسعى لتحقيق المصلحة العامة، والخير العام، فهذا يعني أن موضوع الخطاب السياسي يتجاوز القضايا اللفظية والشكلية، ليصل إلى مناقشة وعلاج القضايا الجوهرية التي تهم الشعوب والأمم على اختلاف ألسنتها وثقافاتها، من خلال ما يحتويه من معانٍ قومية ووطنية وثقافية واجتماعية واقتصادية وسياسية، سواء كانت جلية أو ضمنية، مما يمكنه من تحقيق الغاية المرجوة منه. ولذلك فقد أصبح الخطاب السياسي عصب الحياة السياسية بامتياز بسبب تأثيره على المخاطَبين وقدرته على إقناع المقصودين، واستخدامه كوسيلة مثلى للتعبير عن المواقف الأيديولوجية للجهة التي يصدر عنها.[1]

1: 3 المشاركة السياسية

تعد المشاركة السياسية من أساسيات الديمقراطية، إذ لا يمكن الحديث عن الديمقراطية كمفهوم وثقافة، وعن عملية التحول الديمقراطي، دون التعرض للمشاركة السياسية لأفراد المجتمع، فهي ضرورية لإرساء قواعد المجتمع الديمقراطي، مثلما هي وجه يعكس تلك العملية في حالتيها الإيجابية والسلبية، وهي المؤشر والمقياس لنجاحها أو تعثرها.[2]

---

[1] هيكوك، روجر، وآخرون، **البحث النقدي في العلوم الإجتماعية- مداخلات شرقية وغربية عابرة للاختصاصات**، بيرزيت: معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، 2011م، ص21-22.

[2] ماشطي، شريفة، ***المشاركة السياسية أساس الفعل الديمقراطي***، **مجلة الباحث الاجتماعي**، أيلول/سبتمبر 2010م، العدد 10، ص142-143.

في البداية لا بد لنا من تقديم تعريف عام لمصطلح المشاركة بشكل مجرد، كي نتمكن من الوقوف على تعريف واضح لمفهوم المشاركة السياسية بما يخدم أهداف دراستنا. فعلى الرغم من عدم وجود اتفاق بين العلماء والباحثين على تعريف معنى محدد للمشاركة، إلا أنه يمكن تعريف المشاركة بأنها: مساهمة الأفراد واشتراكهم المباشر في إدارة شؤون مجتمعهم، ومساهمتهم في كل الأعمال، وفي مختلف مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي تخدم ذلك المجتمع.[1]

أما المشاركة السياسية، التي تعتبر عملية ضرورية لنمو واستمرار الحياة بشكل طبيعي ومقبول منطقياً لدى الأفراد والجماعات، فإنه يمكننا تعريفها بأنها: "نشاط طوعي يقوم به المواطنون بهدف التأثير على اختيار الحكام، أو على صنع القرار السياسي، سواء بالمشاركة المباشرة أو غير المباشرة"[2].

وبالتالي فإنها تصرفات إرادية من قبل المواطنين بهدف التأثير في عملية صنع السياسات العامة وإدارة شؤون المجتمع. أي أن المشاركة السياسية: "هي التي بموجبها تُختار القيادات السياسية على كافة المستويات الحكومية، من قومية ومحلية، من قبل الجمهور، بغض النظر عما إذا كانت هذه المشاركة منظمة أو غير منظمة، مؤقتة أو غير مؤقتة، مشروعة أو غير مشروعة، وسواء نجحت في بلوغ غاياتها أم لم تنجح"[3].

وخلصت الدراسة إلى القول، أنه يمكن اعتبار المشاركة السياسية كالديمقراطية، "كونها فعاليات تُنجز من قبل أعضاء المجتمع لانتخاب حكامهم بشكل مباشر أو غير مباشر في عملية

---

[1] شاهين، سوسن، دراسة حول المشاركة السياسية في فلسطين، بتاريخ 25\9\2010م، موقع مجلة دنيا الرأي: http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2010/09/25/210273.html

[2] ميعاري، محمود، **الثقافة السياسية في فلسطين**، معهد أبو لغد للدراسات الدولية، ط1، رام الله: فلسطين، مؤسسة الناشر للدعاية والإعلان، 2003م، ص59.

[3] وهبان، أحمد، **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية "رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث"**، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 1999م، ص38.

تشكيل السياسات العامة"[1]. وبالتالي فهي أكثر من شعار دعائي ترفعه دولة ما، أو صفة يوصف بها نظام سياسي ما في مجتمع ما؛ إنما هي فلسفة يجب الإيمان بها، وإجراءات وخطوات قانونية يجب الالتزام بها، ووسائل فكرية وبشرية ومادية يجب توفيرها، وشروط اقتصادية واجتماعية وسياسية لا بد من تحقيقها، حتى تحدث المشاركة المطلوبة والفعالة.

1: 4 التعددية السياسية

عرَّف ابن منظور كلمة التعددية بـِ: العَديد: الكثرة. وفلانٌ في عِداد الصَّالحين، أي يُعَدُّ معهم. والعَدَد: مقدار ما يُعَدُّ، ويقال: ما أكثَرَ عديدَ بني فلان وعَدَدهم. وإنّهم ليتعادُّون ويتعدَّدُون على عشرة آلاف، أي يزيدون عليها.[2]

وإذا كان تعريف التعددية لغةً، قد اقتصر على العديد ومقدار ما يُعد، فإنه في المجال الاصطلاحي أكثر عدداً وتنوعاً وتشعباً. فقد استُحدثت مصطلحات لمعنى التعددية، وفَّرت ظروفها تطورات الزمن. غير أننا سنعتمد في بحثنا تعريفاً للتعددية هو: "مشروعية التعدد، وحق جميع القوى والآراء المختلفة في التعايش، وفي التعبير عن نفسها، وفي المشاركة على صعيد تسيير الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في مجتمعها، دون مضايقة أو منع أو إكراه".[3]

ولهذا فإن التعددية بالمعنى الفردي والجماعي والاجتماعي، تُعد واحدة من أهم الواجبات، وليس فقط الحقوق اللازمة لتحقيق إنسانية الإنسان. كما أن شيوع ثقافة التعددية تحقق معنى الحياة للإنسان، ففيها حياته الحقيقية، وبفقدها يموت، حتى ولو عاش يأكل ويشرب ويسعى في الأرض.[4]

---

[1] عثمان، زياد، **المشاركة السياسية للشباب الفلسطيني– ظلال الماضي تحاصر المستقبل**، رام الله: فلسطين، مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، 2008م، ص31.

[2] ابن منظور: **لسان العرب**. المجلد الرابع , ط1، بيروت: دار صادر، بدون تاريخ نشر، ص 2832.

[3] اليوسف، عبد الله أحمد، مفهوم التعددية في الفكر الإسلامي المعاصر، دراسة بحثية، كانون الثاني 2005م، موقع مجلة النبأ: http://www.alwstapress.com/vb/showthread.php?t=11359

[4] عمارة، محمد، **الإسلام وحقوق الإنسان**. ط1، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1985م، ص17.

أما التعددية السياسية فيقصد بها: مشروعية تعدد القوى والآراء السياسية، وحقها في التعايش والتعبير عن نفسها، والمشاركة في التأثير على القرار السياسي في مجتمعها. وعليه فإن تعدد القوى وتنوع الآراء تجاه القضايا السياسية، يعتبر شرطاً وضرورة، حتى يمكنه أن ينعكس على مجرى الأحداث السياسية، ويؤثر فيها.[1]

وخلصت الدراسة إلى، أن التعددية تعتبر ضرورة من الضرورات الإنسانية، وتكليفاً وواجباً، وليست مجرد حق من الحقوق يجوز لصاحبها أن يتنازل عنها إن هو أراد، لأن التعددية تؤدي إلى انبثاق الطاقات الإنسانية، وتساعد على التخلص من المعوقات الخارجية، وتسهم في تنمية القدرات الداخلية، وتعمل على إيجاد الانسجام بين سجية الإنسان وبيئته الخارجية،[2] ما يؤدي إلى بناء الإنسان والمجتمع بناءً سليما، وأن يكونا أكثر إبداعاً وإنتاجاً وتقدماً.

1: 5 النظام السياسي

يمكن القول أن النظام السياسي بشكل عام هو: "شكل نظام الحكومة القائم"[3]، وهو النظام الذي يشمل الدولة ككيان موحد يستند على: إقليم جغرافي، بسيادة كاملة عليه، وشعب يسكنه، وحكومة تدير شأنه، ويتجاوزها ليستوعب العلاقات والتفاعلات السلطوية المشمولة بالدولة، كالأحزاب والجماعات العرقية والطائفية ذات الثقافات المغايرة، وأن مؤشرات وجود الظاهرة أو التركيبة السياسية التي يمكن تسميتها بالنظام السياسي، هي: قيادة سياسية ذات سلطة، ومؤسسات سياسية شرعية، وهدف محل توافق وطني، واستراتيجية عمل وطنية، وثوابت قومية.[4]

---

[1] جيثوم، سليم فرحان، التعددية السياسية والتداول السلمي على السلطة، مركز الفرات للدراسات والتنمية الإستراتيجية، بتاريخ2006م، موقع مركز الفرات: http://www.fcdrs.com/mag/issue-2-11.html

[2] قاسم، عبد الستار، **سلسلة محاضرات أكاديمية**، مادة الصراع الفكري، جامعة النجاح الوطنية، سنة 2011م.

[3] بركات، نظام والرواف، عثمان، والحلوة، محمد، **مبادئ العلوم السياسية**، ط2، الرياض: دار الكرمل للنشر والتوزيع، 1989م، ص182.

[4] أبراش، ابراهيم، العلاقة الملتبسة ما بين منظمة التحرير والسلطة وحركة حماس، تاريخ النشر 12\4\2006م، موقع الكاتب إبراهيم أبراش: http://www.grenc.com/a/ibrach/show_Myarticle.cfm?id=1753

أما النظام السياسي الفلسطيني، الذي ارتبط نشوؤه ببدء القضية الفلسطينية، والذي نقصده في دراستنا، هو: النظام الذي أنشأه الرئيس الراحل ياسر عرفات بعد أوسلو، والذي يعد – بشكل أو بآخر – امتداداً لما كان في ظل منظمة التحرير الفلسطينية، ويشمل وجود سلطة تنفيذية (الحكومات الفلسطينية المتعاقبة)، وتشريعية (المجلس التشريعي الفلسطيني)، وسلطة قضائية (مجلس القضاء الأعلى)، إضافة إلى ما كان قائماً من مؤسسات سياسية فلسطينية سابقة لإنشاء السلطة الوطنية، كالصندوق القومي، ودائرة شؤون اللاجئين، والاتحادات النقابية والطلابية وغيرها.[1]

وقد اتسم النظام السياسي الفلسطيني بحالة من عدم النمو والتطور، لأن وقوع فلسطين تحت الاحتلال أحبط أية محاولات لنشوء نظام سياسي مستقر، نتيجة لقيام الاحتلال البريطاني "والإسرائيلي" بالتدخل بشكل مباشر في الحياة السياسية الفلسطينية، ومقاومة أية محاولات لنشوء نظام سياسي قادر على خلق واقع سياسي جديد يصادم الاحتلال ويُنهيه.[2]

1: 6 حركة المقاومة الإسلامية "حماس"

"حماس" هو الاسم المختصر لحركة المقاومة الإسلامية، وقد عبرت عن نفسها في ميثاقها بأنها: "حركة جهادية [أي تتبنى الجهاد وسيلة لتحقيق أهدافها] شعبية تسعى إلى تحرير فلسطين كاملة من البحر إلى النهر، تستند في فكرها ووسائلها وسياساتها ومواقفها إلى تعاليم الإسلام وتراثه الفقهي، وتضم في صفوفها كل من آمن بفكرها ومنطلقاتها، واستعد لتحمل تبعات الجهاد والكفاح من أجل تحرير فلسطين، وإقامة دولة إسلامية مستقلة فيها، وهي بذلك منظمة شعبية واسعة، وليست تنظيماً حزبياً أو فئوياً ضيقاً [وبالتالي فهي تمثل الإسلام الوسطي المعتدل]"[3].

---

[1] جقمان، جورج، ***النظام السياسي الفلسطيني ومستقبل "القضية" والحاجة إلى "انقلاب "في التفكير***، مقالات: **مجلة الدراسات الفلسطينية** الصادرة عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية، شتاء 2008م، المجلد 19، العدد 73، ص51.

[2] البرغوثي، إياد، دراسة، **النظام السياسي الفلسطيني والديمقراطية، إشكاليات تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي**، مرجع سابق، ص 226.

[3] نبذة عن حركة حماس، الموقع الالكتروني للمركز الفلسطيني للإعلام: http://www.palestine-info.com/arabic/hamas/who/who.htm

1: 7 الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية

يمكن تعريف الانتخابات بأنها: إحدى عمليات صنع القرار، التي يُختار بموجبها عدد من المرشحين، لشغل منصب معين من مناصب الدولة، على أن تتم عملية الاختيار من قبل الشعب.

وتُعتبر الانتخابات الطريقة التي تتبعها الدول الديمقراطية حديثاً لشغل الوظائف العامة في الدولة، سواء كانت وظائف سياسية (رئاسة وبرلمان) أو وظائف خدمية (بلديات ونقابات). ولكل بلد قانون انتخابات ينظم سير العمليات الانتخابية فيه، وفقاً لما يوافق عليه الدستور الخاص بـذلك البلد.

أما الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية فهي: الانتخابات التي جرت فـي الخـامس والعشرين من شهر كانون ثاني عام2006م، بناءً على ما اتُفق عليه بين الفصائل الفلسطينية التي اشتركت في الحوارات التي جرت بين فصائل العمل الوطني في القاهرة، ووقعت الفصائل فـي نهايتها على اتفاق القاهرة بتاريخ 2005/3/17م. وهي الانتخابات التي شكلت نتائجها منعطفـاً مهماً في تاريخ الشعب الفلسطيني، وجاءت لتترجم التحولات السياسية والفكريـة والاجتماعيـة للشارع الفلسطيني، وتجسده داخل النظام السياسي الفلسطيني الرسمي، وخاصة بعـدما حققـت حركة المقاومة الإسلامية "حماس" فوزاً كبيراً في تلك الانتخابات، وحصلت على أربعة وسبعين مقعداً من مقاعد المجلس التشريعي، البالغ عددها مئة وأثنين وثلاثين مقعداً.[1]

1: 8 العلاقة التبادلية بين الخطاب السياسي والانتخابات والتحول الديمقراطي

تتحدد معالم العلاقة التبادلية بين الخطاب السياسي والتحول الديمقراطي انطلاقاً مـن أن الخطاب السياسي –الذي يصدر في العادة عن السلطة الحاكمة أو الحركات والأحزاب التي تحمل برامج سياسية– يسعى للبحث عن ميزة سياسية يقدمها للمواطنين بهدف التأثير والإقناع، وليحقق شكلاً من أشكال التوازن مع القوى الأخرى. ويقوم أيضاً برسم معالم العلاقـة بـين الشـعوب والمؤسسات الحاكمة، خدمة لأهداف الديمقراطية، في ظل مفاهيم سياسية تدور حـول، سـيادة

[1] شاهين، حسام، دراسة تحليلية حول نتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية، موقع مجلـة دنيـا الـرأي، 12\2\2006م، http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2006/02/12/37040.html

الشعب، وتقديس الحرية، والإيمان بدورها في تحقيق النهضة، وإعلاء سيادة القانون الذي يقوم على مساواة المواطنين جميعاً أمامه، ويحميهم، ويساوي بينهم بالحقوق، ويلزمهم بالواجبات.

كما أن الخطاب السياسي والديمقراطية مفهومان يدعم كل منهما الآخر، وأن الذي يقوي الرابط بينهما هو انطلاقهما من تطلعات الأفراد والشعوب، ومن رغبتهم بتحصيل حقوقهم المشروعة، ويمكنهم من التعبير عنها. ما يعني أن العملية الديمقراطية، لابد أن يواكبها خطاب سياسي قادر على القيام بالوظيفة الملقاة على عاتقه، والمتمثلة بزيادة الوعي بالقوانين، والقدرة على فهمها، ويعزز مفهوم العدالة في المجتمع، ويظهر مدى الحاجة للاستقرار السياسي والاجتماعي، ويركز على الحرية، والتعددية، والشرعية، والشفافية، والمساءلة، وكلها تشكل جوهر عملية التحول الديمقراطي، إضافة للحث على المشاركة الديمقراطية، من أجل الحصول على النتيجة المثلى لأداء الديمقراطية.[1]

وبالرغم من أن الانتخابات تعتبر الركيزة الأساسية في عملية التحول الديمقراطي، إلا أنها ليست كافية وحدها، إذ يتطلب إجراؤها ضمان العديد من الحريات الأساسية. فالانتخابات بحد ذاتها لا تشكل الديمقراطية، لأنها ليست غاية بحد ذاتها، بل هي خطوة مهمة وأساسية على الطريق المؤدية إلى إضفاء الطابع الديمقراطي على المجتمعات، ومنح الحق للمواطنين للمشاركة في حكم البلاد، وممارسة الرقابة على السلطة السياسية الحاكمة على النحو المعلن في الصكوك والقوانين الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان. وبالتالي لا يمكننا أن نخلط الغاية بالوسيلة، وتناسي الحقيقة القائلة بأن المعنى العملي لكلمة الديمقراطية يتجاوز مجرد الإدلاء دوريا بالأصوات من خلال الانتخابات، بل يمتد ليشمل كل جوانب عملية مشاركة المواطنين والأحزاب وقوى المجتمع المدني في الحياة السياسية لبلدهم.[2]

---

[1] رحموني، خالد، في الخطاب السياسي المواكب للتحول الديمقراطي- مساهمة في النقد الثقافي الجذري، 25\5\2012م، منشور على موقع جريدة هيبريس المغربية: http://hespress.com/writers/54837.html

[2] المرجع السابق.

ومن أجل ضمان إجراء انتخابات حرة ونزيهة، ومن أجل أن تكـــون الانتخابـــات ذات معنى، يُشترط أن تتوافر للناخب فرصة الاختيار بين بدائل، سواء كانت خيارات بين الأحزاب أو الكتل السياسية، أو بين المرشحين المستقلين، وهذا لا يكون إلا في المناخ الديمقراطي والحريات الأساسية للمواطنين، ولا سيَّما حرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي، وحرية المشاركة والتعددية وتشكيل الأحزاب السياسية والمنظمات والجمعيات المستقلة، وسيادة القانون، التي تعتبر عناصر ضرورية لا غنى عنها في الجهود المتواصلة المبذولة لحماية حقوق ومصالح المحكومين.

إن التجربة العملية أثبتت أن حق كل فرد في الاشتراك في حكم بلده (سواء كان مرشحاً أو ناخباً)، يُعتبر عاملاً حاسماً في تمتع الجميع فعلياً بمجموعة واسعة من الحقـــوق والحريـــات الأساسية الأخرى، التي تمتد لتشمل الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

كما أن عملية التحول الديمقراطي المرتبطة بشكل مباشر بالانتخابات والتداول الســـلمي للسلطة، لا يمكن أن تجري إلا في ظل قدرة الأحزاب والقوى السياسية والأفراد على التعبير عن أنفسهم وطرح برامجهم ورؤاهم للقضايا العامة، وتمتعهم بحرية التجمع السلمي والتواصل مـــع جموع المواطنين بشكل مباشر، سواء على شكل لقاءات جماهيرية مباشرة أو من خلال مفردات الخطاب السياسي (المواكب للتحول الديمقراطي)، الذي يعمل على إيصال الرســـائل السياســـية والاجتماعية والثقافية والفكرية والأيديولوجية والاقتصادية، للأطراف الرئيسية وللتيارات الفكرية الفاعلة في المشهد السياسي، ولعموم المواطنين.[1]

وعليه فقد خلصت الدراسة إلى القول، إن عملية التحول الديمقراطي لا يمكن أن تجري بصورة صحيحة وكاملة إلا في ظل تمتع المواطنين والأحزاب بحرية الرأي والتعبيـــر، ومـــن خلال المشاركة السياسية الفاعلة للمواطنين –مع ملاحظة أن العزلة حينما تكون تعبيـــراً عـــن رفض الواقع السياسي أو الاعتراض عليه، فإنها تمثل صورةً من صور المشاركة السياســـية–، ومن خلال إشاعة ثقافة التسامح وقبول الرأي الآخر والتعددية، واعتمـــاد الانتخابـــات الحـــرة

[1] رحموني، خالد، **في الخطاب السياسي المواكب للتحول الديمقراطي– مساهمة في النقد الثقافي الجذري**. مرجع سابق.

والنزيهة والعادلة، كأسلوب للتداول السلمي للسلطة، وهي الآلية التي يُعبِّر من خلالها الناخبون عن إرادتهم في اختيار ممثليهم، أو تحديد موقفهم من قضايا هامة. ويُشترط لضمان نجاح عملية التحول الديمقراطي أيضاً، أن يقوم الناخبون باختيار ممثلين عنهم، وأن تجري الانتخابات بشكل دوري، وبحرية ونزاهة وشفافية ورقابة محلية ودولية، وأن يُقر بنتائجها. فإذا ما تضافرت كل هذه المكونات، سيتم الوصول لنظام سياسي وطني ديمقراطي يمثل جميع مواطنيه ويحترم جميع مخالفيه، وبدون شيوع هذه الثقافة، وبدون التمتع بهذه الحقوق والحريات، وبدون المشاركة الفعلية من قبل المواطنين، فإن الانتخابات تصبح مجرد مسألة شكلية وصورية، ولن تؤدي إلى تداول سلمي حقيقي للسلطة، مما يصعب معه تحقيق أهداف عملية التحول الديمقراطي المنشودة.

الفصل الثاني

محددات الخطاب السياسي
لحركة المقاومة الإسلامية "حماس"

الفصل الثاني

محددات الخطاب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية "حماس"

عادة ما يطلق لفظ الخطاب السياسي على خطاب السلطة الحاكمة أو الحركات والأحزاب التي تحمل برامج سياسية، وهذا يعني أنه خطاب موجه لتحقيق مقصد سياسي ليؤثر في المتلقي ويعمل على إقناعه، ويحمل أجندة سياسية يسعى المرسل لترسيخها. لذلك يَستخدِم الخطاب الرموز والدلالات للتأثير في عواطف المخاطَبين، ليحقق أهدافه وغاياته.[1]

كما يمكن النظر للخطاب السياسي، على أنه حقلٌ سوسيولوجيٌّ (اجتماعي)،[2] لا يقتصر على كونه بنية لغوية وعبارات وجمل منسقة فقط، بل يمتد ليشمل السلوك والممارسة، ويرسم العلاقة بين العناصر التي تنتظم فيما بينها، لتحديد مكانة كل عنصر وأهميته والوظيفة التي يؤديها. وبما أن القصد هو التأثير بالمتلقي وإقناعه بمضمون الخطاب، عن طريق الشرح والتحليل والإثارة، فإن الخطاب يُوجَّه للتأثير على اتجاهات وسلوك المجتمع، ضمن تخطيط مسبق لهذا التوجه، مستنداً إلى منظومة فكرية وثقافية وأيديولوجية ينطلق منها.[3]

ووفقاً لهذه النظرة للخطاب السياسي بشكل عام، وكمقاربة مع الخطاب السياسي لحركات الإسلام السياسي• التي يرتكز خطابها على قاعدة ثابتة مستمدة من نصوص إسلامية مرنة، تسمح له بإعادة إنتاج نفسه، بما يتسق مع الظرف الراهن، دون فقدانه لمشروعيته وصلاحيته الزمانية والمكانية، وبما يحقق مصلحة المجتمع ويحافظ على مكتسباته وانجازاته، وأن الايديولوجيا فيه

---

[1] المسيري، عبد الوهاب، **في الخطاب والمصطلح الصهيوني– دراسة نظرية تطبيقية**، ط2، القاهرة: دار الشروق، 1426ه 2005م، ص27.

[2] **القاموس السياسي ومصطلحات المؤتمرات الدولية**، مرجع سابق، ص368.

[3] محمد، عبد العليم، ***دراسة الخطاب السياسي***، **مجلة المنار**، السنة الأولى، تموز 1985م، العدد7، باريس، ص18.

• المقصود من إستعمال هذا المصطلح (حركات الاسلام السياسي): هو وصف مشاركة الإسلام فى صنع الهوية السياسية للأمة، من خلال الدعوة إلى الإلتزام بأحكامه، والإنضباط بحدوده فى كافة الممارسات السياسة والإجتماعية. أو هو: سعي حركات الإسلام السياسي للوصول الى السلطة وممارسة الحكم، من أجل تنفيذ رؤاها التغييرية في المجتمع.(المصدر: (http://opheliamasr.myfreeforum.org/index.php?component=content&topicid=19

تأتي لتقويته ومنعه من الانزلاق وراء المصالح الضيقة والاستسلام للظروف الطارئة،[1] فإن البحث في الخطاب السياسي للحركات التي تستمد أفكارها ومبادئها من الإسلام والعقيدة الإسلامية، وتمارس العمل السياسي في واقعها ومجتمعها، يعد أمراً ضرورياً لفهم حقيقة وكنه هذا الخطاب ومحدداته.

وبما أن حركة المقاومة الإسلامية "حماس"، تعد إحدى الحركات الإسلامية، فإن بحثنا في هذا الفصل، سيحاول دراسة حقيقة وكنه ومحددات الخطاب السياسي لحركة "حماس"، لنرى هل انطلق خطابها من المحددات الأيديولوجية التي تتبناها؟ أم من المحددات السياسية التي صاغتها الحركة في ميثاقها؟ أم اعتمد على المصادر الدينية الإسلامية، وراعى أساسيات الدين، ورسم أولوياته على أساس قيمه ومعاييره، بحيث أعطى المفاهيم الإسلامية، موقعاً رئيسياً في نظام الأفكار والأنساق التي تبناها أو سعى إليها؟ أم من المنظومة الفكرية والثقافية التي خرجت الحركة من رحمها؟ وهل التَزم خطابها بمحددات تلك المنظومة أم لا؟

ولمعرفة ذلك كان لا بد من استعراض الخطاب الصادر عنها، ابتداءً من ميثاقها وبياناتها ومنشوراتها، وتصريحات قادتها، وأعضاء مكتبها السياسي، ونوابها ورئيس حكومتها ووزرائها وناطقيها الإعلاميين، وكل المكونات الأساسية لخطابها. وهو الخطاب الذي سنعمل على تحليل مضمونه، لمعرفة مدى التغير الذي طرأ عليه، في أعقاب مشاركة حماس في الانتخابات التشريعية، سواء على صعيد التصريحات التي صدرت عن الحركة وقادتها، والتي انعكست لتصبح مواقف عملية، أو على صعيد خطابها تجاه مجمل القضايا المتعلقة بالشأن الفلسطيني. وذلك من أجل تحديد طبيعة تشكيلاتها الخطابية من ناحية، ومعرفة مدى التغيرات التي طرأت عليها من ناحية أخرى.

وسنعتمد في بحثنا على تحليل عدد من النصوص التي شكلت خطاب حماس السياسي، وصولاً إلى تحديد التشكيلات الخطابية التي انتظمت فيما بينها لتحدد وضع خطابها من حيث

[1] المسيري، عبد الوهاب، ***معالم الخطاب الإسلامي الجديد***، **مجلة المسلم المعاصر**، 2002م، العدد 86، ص50.

الانسجام أو التناقض، والثبات أو التغير، مع ملاحظة أن أهم مكونات خطاب "حمـــاس"، خـــلال الفترة التي تغطيها دراستنا، هو التشكيلة الإيديولوجية التي تعتبر من محددات خطابها، وخاصـــة أن الحركة تمكنت من مراكمة الخبرة والتجربة السياسية وعبرت عنها من خلال خطابها، فـــي محاولة منها لإعادة إنتاج التشكيلة الأيديولوجية، كي تلحق بالتشكيلة السياسية وتخدمها.

وكثيراً ما شكلت مسألة الخطاب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية "حمـــاس"، محـــور اهتمام الباحثين والمراقبين والمتابعين للشأن الفلسطيني، لما تشكله الحركة من حضور وأهميـــة في واقع الحياة السياسية والنضالية الفلسطينية.

وخدمةً لأغراض الدراسة، وقبل الحديث عن محددات الخطاب السياسي لحركة "حماس"، لا بد من الرجوع إلى تاريخ الحركة، وجذورها التاريخيـــة وانطلاقتهـــا ونشـــأتها وتطورهـــا ومحدداتها الفكرية، وعلاقاتها الحزبية. فالمقدمة التعريفية ضرورية لفهم القواعد والأسس التـــي قامت عليها الحركة، وهي المؤشر والمقياس الذي يمكن من خلاله الحكم على مـــدى مطابقـــة خطابها مع الأدبيات التي تبنتها والأسس التي قامت عليها، إضافة إلى أنها تُمكننا من فهم وتجلية مدى الثبات أو التغير الذي مر به خطاب الحركة السياسي تجاه القضايا محل البحث والدراســـة (المقاومة، الشراكة السياسية، العملية السلمية)، والتي تتعلق بالقضية الوطنية الفلسطينية.

2: 1 تعريف بحركة المقاومة الإسلامية" حماس"

"حماس" في اللغة تعني الشدة والشجاعة.[1] و"حماس" هو الاسم المختصر لـــــ "حركـــة المقاومة الإسلامية". وقد عرَّفت "حماس" نفسها في ميثاقها بأنها: حركة جهادية شعبية تسعى إلى تحرير فلسطين كاملة من البحر إلى النهر. وهي جناح من أجنحة الإخوان المسلمين في فلسطين، تستند في فكرها ووسائلها وسياساتها ومواقفها إلى تعاليم الإسلام وتراثه الفقهي، وتضم في صفوفها كل من آمن بفكرها ومنطلقاتها، واستعد لتحمل تبعات الجهاد والكفاح من أجل تحريـــر فلســـطين،

[1] بن يعقوب، مجد الدين محمد (الفيروز أبادي الشيرازي)، **القاموس المحيط**، ج2، ط3، فصل الحاء، باب السين (حمس)، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، نسخة مصورة عن الطبعة الثالثة للمطبعة الأميرية سنة 1301هـــ، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1987م-1398هـــ، ص206.

وإقامة دولة إسلامية مستقلة فيها. وهي بذلك منظمة شعبية واسعة، وليست تنظيماً حزبياً أو فئوياً ضيقاً. وتعتقد بأنها تملك من الرؤى والتصورات والمواقف والسياسات ما يمكن اعتباره إضافة نوعية وجوهرية للعمل الوطني الفلسطيني ولفصائل العمل الوطني، وهي تؤكد أنها ليست بديلاً لأحد، وترى بأن ساحة العمل الوطني الفلسطيني تتسع لكل الاجتهادات والرؤى. وهي أيضاً حركة عالمية، وهي مؤهلة لذلك لوضوح فكرتها، ونبل غايتها، وسمو أهدافها، وعلى هذا الأساس يجب أن ينظر إليها، ويُقدر قدرها، ويُعترف بدورها، ومن غَمَطَها حقها، وضَرَبَ صَفْحاً عن مُناصرتها أو عَمِيَت بصيرته، فاجتهد في طمس دورها، فهو كمن يجادل القدر، ومن أغمض عينيه عن رؤية الحقائق بقصد أو بغير قصد، فسيفيق وقد تجاوزته الأحداث وأعيته الحجج في تبرير موقفه، والسابقة لمن سبق.[1]

وتضيف "حماس" في تعريفها لنفسها: أنها تؤمن أن نهضة الأمة الإسلامية هي المدخل الأساسي لتحرير فلسطين من النهر إلى البحر. وتعتبر نفسها حركة شعبية، وأنها تعبير عملي عن تيار شعبي واسع ومتجذر في صفوف أبناء الشعب الفلسطيني والأمة الإسلامية، يرى في العقيدة الإسلامية والمنطلقات الإسلامية أساساً ثابتاً للعمل ضد عدو يحمل منطلقات عقائدية، ومشروعاً مضاداً لكل مشاريع النهوض في الأمة. وتضم حماس في صفوفها كل المؤمنين بأفكارها ومبادئها المستعدين لتحمل تبعات الصراع ومواجهة المشروع الصهيوني.[2]

وورد في موسوعة ويكيبيديا: أن حركة المقاومة الإسلامية "حماس"، هي حركة وطنية فلسطينية ذات جذور إسلامية، وتنادي بتحرير فلسطين من النهر إلى البحر. ويرتبط مؤسسوها فكرياً بجماعة الاخوان المسلمين. وتهدف الحركة إلى استرداد أرض فلسطين التي تعتبرها الوطن التاريخي القومي للفلسطينيين بعاصمته القدس.[3]

---

[1] **ميثاق حركة المقاومة الإسلامية "حماس"**، باب التعريف بالحركة: المواد من1-8. وانظر أيضاً: عزام، عبد الله: **حماس الجذور التاريخية والميثاق**، ط1، القدس، فلسطين: دار الاباء للنشر والتوزيع، 2005م، ص74-75.

[2] المرجع السابق، المواد من1-8.

[3] حركة المقاومة الاسلامية "حماس"، ويكيبيديا الموسوعة الحرة، منشورة على موقع ويكيبيديا: http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AD%D8%B1%D9%83%D8%A9_%D8%AD%D9%85%D8%A7%D8%B3

انطلقت حركة حماس بشكل عملي مع نهاية العام 1987م، وهو العام الذي شهد انـــدلاع الانتفاضة الفلسطينية في 8\12\1987م، وكان البيان الأول لحركة حماس قد وزع في قطاع غزة في 12\12\1987م، ووُزع في الضفة الغربية بتاريخ 14|12|1987م. ومنذ ذلك الحين دأبـــت حركة حماس على إصدار البيانات الشهرية الموجهة لأنشطة الانتفاضة الجماهيرية، وإصـــدار البيانات التي توضح رؤيتها لطبيعة الصراع مع "إسرائيل" وللتعبير عن مواقفها تجـــاه مجمـــل القضايا المتعلقة بالشأن الفلسطيني.[1]

وخلصت الدراسة إلى القول، إن القاسم المشترك بين كل التعريفات هـــو أن حمـــاس: حركة مقاومة وطنية فلسطينية تعبر عن تيار شعبي واسع، وتستند في فكرها ووسائلها وسياساتها ومواقفها إلى المرجعية الإسلامية، وإلى تعاليم الإسلام وتراثه الفقهي، وتحترم التعددية السياسية، وتسعى إلى الشراكة القائمة على أساس مفهوم المواطنة، وتهدف إلى الإصلاح وإقامـــة الحكـــم الرشيد. أما منتهى أهدافها، فهو تحرير الشعب الفلسطيني وتخليصه من الظلم، وتحرير أرضه من الاحتلال الصهيوني الغاصب.

2: 2 حركة المقاومة الإسلامية "حماس" والإرث التاريخي

إن فهم الخلفية التاريخية لحركة "حماس"، يستوجب العودة قليلاً إلى الوراء لمعرفة الخلفية التاريخية لجماعة الإخوان المسلمين في فلسطين، كون الحركة ذكرت في المـــادة الثانيـــة مـــن ميثاقها:"حركة المقاومة الإسلامية جناح من أجنحة الإخوان المسلمين بفلسطين، وحركة الإخوان المسلمين تنظيم عالمي، وهي كبرى الحركات الإسلامية في العصر الحديث "[2]، وأنها: " حلقة من حلقات الجهاد في مواجهة الغزوة الصهيونية، تتصل وترتبط بانطلاقة الشهيد عز الدين القسّـــام وإخوانه المجاهدين من الإخوان المسلمين عام 1936م، وتمضي وتتصل وترتبط بحلقة أخـــرى

[1] الحروب، خالد، **حماس الفكر والممارسة السياسية**، ط2، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1987م، ص308.

[2] **ميثاق حركة المقاومة الإسلامية "حماس"**، المادة الثانية.

تضم جهاد الفلسطينيين وجهود الإخوان المسلمين في حرب 1948م، والعمليات الجهادية للإخوان المسلمين عام 1968م، وما بعده"[1].

وحينما سئل عن علاقته بالإخوان المسلمين؟ أجاب الشيخ أحمد ياسين، أحد مؤسسي حركة "حماس"، قائلاً: "إني إنسان إسلامي، وتفكيري كان هو التفكير الذي كان ينهجه الإمام حسن البنا مؤسس جماعة الإخوان المسلمين في رسائله وكتبه. يعني أنا كنت أحب حركة الإخوان وأتمنى أن يعود للإسلام دوره، ووجوده في الأرض"[2].

وخلصت الدراسة إلى القول، إن تصنيف "حماس" لنفسها بأنها جناح من أجنحة الإخوان المسلمين، إضافة لانتماء قادتها ومؤسسيها لذات الجماعة، يجعل من مقتضيات بحثنا أن نطلع ولو بلمحة تاريخية بسيطة على تاريخ الإخوان المسلمين في فلسطين، كون الإخوان هم العمق التاريخي والتنظيمي لحركة "حماس".

2: 2: 1 جماعة الإخوان المسلمين وفلسطين

كانت بدايات الوجود الرسمي لجماعة الإخوان المسلمين في فلسطين قد تمثلت في زيارة عبد الرحمن البنا–شقيق حسن البنا– ومحمد أسعد الحكيم لفلسطين في آب عام 1935م، وبصحبتهم الزعيم التونسي عبد العزيز الثعالبي، بغرض بث الدعوة في أنحاء سوريا وفلسطين. وقد قابلا في هذه الزيارة الحاج أمين الحسيني.[3]

مع اندلاع ثورة 1936م في فلسطين، عقد الإخوان المسلمون في مصر مؤتمراً انتهى بتقديم الدعم المادي والمعنوي للشيخ عز الدين القسّام[4]، وقاموا في نفس الفترة بتشكيل اللجنة

---

[1] **ميثاق حركة المقاومة الإسلامية "حماس"**، المادة السابعة.

[2] منصور، أحمد، **الشيخ أحمد ياسين شاهد على عصر الانتفاضة**، القاهرة: المكتب المصري الحديث، 2004م، ص51.

[3] القرضاوي، يوسف، **الإخوان المسلمون "سبعون" عامًا في الدعوة والتربية والجهاد، بمناسبة مرور سبعين عامًا على تأسيس جماعة الإخوان المسلمين، وخمسين عامًا على استشهاد مؤسس الجماعة حسن البنا**، ط1، القاهرة: مكتبة وهبة، 1420ه، 1999م، ص47.

[4] الشريف، كامل والسباعي، مصطفى، **الإخوان المسلمون في حرب فلسطين**، القاهرة: دار التوزيع والنشر الاسلامية، دون تاريخ نشر، ص 46.

المركزية العامة لمساعدة فلسطين[1]. وفي هذا الصدد جاء في مذكرات البنا عن دعم ثورة القسّام: "وقد اتحدت الهيئات الإسلامية ومُثِّلَ فيها الإخوان المسلمون، لهذا نرجو العناية بالدعاية القوية لجمع هذا القرش، وأن يبرهن الإخوان أنهم دائماً في الصف الأول في قضية العرب والإسلام"[2].

وكتب مصطفى صادق الرافعي عن نشاط الإخوان في فلسطين مقالة له بعنوان" قصة الأيدي المتوضئة"، مجد فيها نشاط الإخوان واستعدادهم للجهاد والشهادة في سبيل قضية المسلمين الأولى "فلسطين"، وتحدث فيها عما يتعرض له أهلها على أيدي العصابات الصهيونية.[3]

ولم يقتصر نشاط الإخوان الهادف لدعم القضية الفلسطينية، في داخل فلسطين فقط، بل تعداها إلى بقية البلدان العربية ومن ضمنها مصر، إذ قام الإخوان المسلمون بتوزيع كتاب "النار والدماء في فلسطين"، في جميع مساجد مصر، من أجل حث الشعب المصري على نصرة القضية الفلسطينية.[4]

عقد الإخوان المسلمون مؤتمراً في حيفا في 18\10\1946م، حضره ممثلون عن لبنان والأردن وتقرر فيه: اعتبار حكومة فلسطين مسؤولة عن الوضع السياسي المضطرب في فلسطين، وأيدوا المشاريع التي ترمي إلى إنقاذ الأراضي، وعدم الاعتراف باليهود الطارئين على البلاد، وتعميم شعب الإخوان في فلسطين. أما المؤتمر الثاني للإخوان المسلمين في فلسطين فقد عقد في حيفا أيضاً في عام 1947م، وأعلنوا فيه تصميمهم على الدفاع عن بلادهم بكل الوسائل المتاحة، وأبدوا استعدادهم للتعاون مع كل الهيئات الوطنية لهذا الغرض، وتحمل ما يترتب عليهم من تكاليف النضال. وعندما صدر قرار التقسيم في 29\11\1947م، تظاهر الاخوان المسلمون في مصر بقيادة حسن البنا، وخطب فيهم البنا قائلاً: "لبيك فلسطين، دماؤنا فداء فلسطين، وأرواحنا للعروبة".[5]

---

[1] البنا، حسن، **مذكرات الدعوة والداعية**، القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، 1410هـ/1990م، ص280.

[2] المرجع السابق، ص 325.

[3] عبد الحليم، محمود، **الدعوة الإسلامية أحداث صنعت التاريخ، رؤية من الداخل**، ج1، ط1،الإسكندرية:دار الدعوة، ص88.

[4] المرجع السابق، ص 175.

[5] الحوت، بيان نويهض، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين 1917م-1948م**، مرجع سابق، ص503-504

ومع اندلاع حرب1948م، شارك الإخوان المسلمون الفلسطينيون في الحرب إلى جانب إخوانهم من كتائب الإخوان المصرية المتطوعة ضمن الجيش المصري، كما عَرفت هذه الحرب مشاركة كتائب أخرى من الإخوان المسلمين من سوريا والأردن والعراق، للتصدي للعدوان الصهيوني.[1]

وكان مما كتبه المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين "حسن البنا"، حول قضية فلسطين: "أما "إسرائيل" فستقوم، وستظل قائمة إلى أن يبطلها الإسلام كما أبطل غيرها. والله لولا الإشفاق على مشاعر شبابنا المؤمن المتحمس، ولولا جهالات الناس، لأعلنتها صريحة أننا بَعثنا شبابنا للقتال ونحن نعلم مصير المعركة، وأننا أصحاب رسالة ترفض الأمل الكاذب في كل سياسة لا يحكمها الإسلام. وعلى شعوبنا أن تميز بين ذوي عقيدة المجاهدين وبين عبث المتحللين من ساسة وعسكريين، وإنما نحتسب هذا الدم العزيز إعذاراً إلى الله، وتذكيراً لهذه الأمة، إن تنفع الذكرى"[2].

وخلصت الدراسة إلى القول، إن للإخوان المسلمين علاقة وطيدة بالقضية الفلسطينية، بدأت منذ انطلاقة حركة الإخوان المسلمين في عشرينيات القرن الماضي وما زالت مستمرة حتى اليوم، من خلال حركة المقاومة الإسلامية "حماس"، التي تعد امتداداً حقيقياً لحركة الإخوان المسلمين في فلسطين، التي كانت بدورها فرعاً عن حركة الإخوان المسلمين في مصر، إذ نشأت حركة الإخوان المسلمين في مصر سنة 1928م.[3]

وأنه أياً كان التاريخ الحقيقي للإعلان عن تنظيم جماعة الإخوان المسلمين في فلسطين، فإن الإخوان المسلمين خاضوا غمار الجهاد في فلسطين ضد الصهيونية والاستعمار البريطاني منذ البدايات الأولى لتأسيس الجماعة في مصر، وامتدادها في العالمين العربي والإسلامي، وفي القلب منهما فلسطين، وأن تواصل الاهتمام الإخواني بقضية فلسطين، كان سبباً مباشراً لاتخاذ

---

[1] الحمد، جواد، والبرغوثي، إياد، **دراسة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية "حماس" 1987-1996**، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، ص 33.

[2] أبو فارس، محمد عبد القادر، **شهداء فلسطين**، ط1، عمان: دار الفرقان للنشر والتوزيع، 1410هـ، 1999م، ص339.

[3] البنا، حسن، **مذكرات الدعوة والداعية**، مرجع سابق، ص 280.

الإخوان من مقرهم في القدس مقراً للجهاد والتعبئة، ومصدراً لإمداد المجاهدين المدافعين عن فلسطين وأهلها بالمال والسلاح.

2: 2: 2 حركة المقاومة الإسلامية "حماس" بين التأسيس والتجديد

رأينا فيما سبق، أن حركة "حماس" تعد امتداداً لجماعة الاخوان المسلمين في فلسطين، حيث كانت الجماعة على تماس مباشر ووطيد مع أحداث القضية الوطنية الفلسطينية أولاً بأول، وبالتالي فإن هناك تداخلاً في التأثير بين خلفية حركة "حماس" التاريخية، وبين ما تبنته من مواقف عبرت عنها من خلال ميثاقها وبياناتها وتصريحات قادتها (خطابها)، بضرورة الانتقال من الصفوف الخلفية إلى الواجهة السياسية، باعتماد المقاومة ضد الاحتلال كاستراتيجية جديدة تستند إلى إرثها التاريخي في مقاومة الاحتلال، وخاصة أن هذه القناعة ترسّخت بعد تجربة التنظيم العسكري الذي شكله الشيخ أحمد ياسين في أوائل الثمانينات مع مجموعة من زعماء الاخوان المسلمين في غزة، الذين تبنوا نفس النهج والنظرة لدور الحركة الاسلامية تجاه القضية الفلسطينية. وقد اعتقل الشيخ ياسين في إبريل من عام 1984م، وحكم عليه بالسجن ثلاثة عشر عاماً، ثم أفرج عنه في العشرين من أيار/مايو 1985م، وذلك على إثر صفقة تبادل أسرى بين الجبهة الشعبية القيادة العامة بقيادة أحمد جبريل –التي تمكنت من أسر ثلاثة جنود "إسرائيليين"–، وبين "إسرائيل"، والتي بموجبها تحرر ألف ومائتي أسير فلسطيني، كان الشيخ أحمد ياسين من بينهم.[1]

وقد استمر الشيخ ياسين في قيادة التنظيم العسكري والاهتمام بشراء الأسلحة، إضافة للأنشطة الدعوية الأخرى، إلى أن جاءت انطلاقة "حماس" عام 1987م، وكان أحد مؤسسيها، فجرى اعتقاله مرة ثانية في الثامن عشر من أيار عام 1989م، وحكم عليه عام 1991م، بالسجن المؤبد إضافة إلى خمسة عشر سنة.[2]

---

[1] ياسين، نسيم شحدة، والدجني، يحيى، **الإمام الشهيد أحمد ياسين حياته ودعوته وثقافته**، الجامعة الإسلامية: غزة، 1428هـ– 2007م، ص 6.

[2] منصور، أحمد، **الشيخ أحمد ياسين شاهد على عصر الانتفاضة**، مرجع سابق، ص182.

أمضى الشيخ ياسين ثماني سنوات في سجون الاحتلال، ليفرج عنه في أعقاب المحاولة الفاشلة للموساد في اغتيال رئيس المكتب السياسي لحركة "حماس" في الأردن "خالد مشعل"، واعتقال اثنين من عملاء الموساد اللذين قاما بهذه المحاولة، حيث اتفق الجانب الأردني مع الكيان "الإسرائيلي" على صفقة، يُسلَّم العميلان بموجبها إلى "الإسرائيليين"، في مقابل الإفراج عن الشيخ أحمد ياسين، بهدف إزالة التوتر في العلاقات الذي نشأ بين الأردن "وإسرائيل" في أعقاب تلك الحادثة.[1]

وبانطلاقة الانتفاضة الفلسطينية الأولى، واستجابة الإخوان لها بلا تلكؤ عام 1987م، وهي الفترة التي شهدت توازياً بين تراكم الوعي المقاوم لدى الحركة الاسلامية الفلسطينية، مع تراكم الرفض العام لواقع الحال في فلسطين، وهو التوازي الذي قاد بالضرورة الى تلازم تأسيس حركة حماس مع انطلاق الانتفاضة الفلسطينية الأولى، إذ اجتمع المكتب السياسي للإخوان المسلمين في غزة، بعد حادث الدهس الذي نفذه سائق شاحنة "إسرائيلية" في 6 كانون الأول1987م، ضد سيارة صغيرة يستقلها عمال من مخيم جباليا للاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة، ما أدى الى وفاة أربعة منهم، واعتَبَرَ المجتمعون أن الحادثة هي اللحظة المناسبة والمنتظرة لتجسيد القناعة بالانخراط عملياً في الصدام ضد الاحتلال وتقديمها كأولوية، وفي ذلك الاجتماع صيغ البيان الأول "لحركة المقاومة الإسلامية واعتُبِرَ الاجتماع هو اللقاء التأسيسي "لحماس"، واعتُبِرَ الحاضرون هم مؤسسوا "حماس"، وهم: الشيخ أحمد ياسين وعبد العزيز الرنتيسي وصلاح شحادة ومحمد شمعة وعيسى النشار وعبد الفتاح دخان وإبراهيم اليازوري، وبذلك تكون "حماس" قد حسمت بانطلاقتها، الموضوع الذي طالما خضع لنقاش في أوساط الحركة الإسلامية الفلسطينية، وهو موضوع الدولة والجهاد أيهما يبدأ أولاً، فاستطاعت أن ترسخ فكرة أنهما خطان متوازيان مكملان لبعضهما ويحتلان نفس المستوى من الأهمية.[2]

---

[1] أنظر: سيرة الشهيد الرمز القائد الشيخ "أحمد ياسين" أمير الشهداء وشيخ فلسطين، ملفات خاصة منشورة على موقع المركز الفلسطيني للإعلام: http://www.palestine-info.com/arabic/spfiles/yaseen2/stoor.htm

[2] الحروب، خالد، **حماس الفكر والممارسة السياسية**، مرجع سابق، ص43-45.

غير أن السؤال الذي يطرح نفسه: لماذا كانت التسمية باسم "حماس"، ولماذا لم يشارك الإخوان المسلمون باسمهم التقليدي المعروف لدى الأوساط العربية والمحلية؟ وفي إجابة للشيخ أحمد ياسين على سؤال: كيف فكرتم في اختيار اسم جديد، وأنتم منذ بدأتم العمل قبلها ربما باثنتي عشرة عاماً – كعمل منظم -كان هناك اسم آخر تتحركون حوله؟ ما هي الدوافع التي جعلتكم تختارون هذا الاسم؟ هل هي نقلة نوعية في العمل أو استراتيجية جديدة؟، قال الشيخ أحمد ياسين: "يا أخي أنا لا تعنيني الأسماء، أنا يعنيني الجوهر، ويهمني الجوهر، أنا الآن أريد أن أبدأ طوراً جديداً من الحركة الإسلامية في المواجهة والمقاومة، فسأعطي هذا الطور من الحركة الإسلامية إسماً جديداً يتماشى مع الواقع، والواقع يحتاج إلى أن تكون هناك مقاومة، ولذلك لا بد أن تسمى الحركة "بحركة المقاومة الإسلامية"[1].

ولعل الملاحظ أن الخطاب السياسي لـ"حماس"، فيما يتعلق برفض الاحتلال ومقاومته والتأكيد على الشراكة الوطنية ورفض الحلول السلمية التي تعترف للعدو بالحق في فلسطين، بقي منسجماً مع خطاب الرعيل الأول من قادة الإخوان المسلمين والمجاهدين الذين تطوعوا للجهاد في فلسطين. والجديد الذي طرأ هو أن مرحلة جديدة من مراحل مقاومة الشعب الفلسطيني للاحتلال "الإسرائيلي" قد بدأت، وهي مرحلة يمثل التيار الاسلامي فيها رأس الحربة في المقاومة والجهاد.

وخلصت الدراسة إلى القول، إن حركة "حماس" تعتبر امتداداً فعلياً لجماعة الإخوان المسلمين في فلسطين. أما الجديد الذي أضافته، فهو أن عمل الإخوان التنظيمي والتربوي أصبح يخدم الفعل الجهادي، ويخدم إستراتيجية المقاومة. ويعتبر هذا تحولاً استراتيجياً في عمل الإخوان في فلسطين، وعودة لأصول علاقتهم التاريخية بالقضية الفلسطينية، واستعداداً عملياً للقيام بواجبهم تجاهها. وبذلك تكون حركة الإخوان المسلمين قد عادت إلى الساحة الفلسطينية عبر إسم جديد، هو حركة المقاومة الإسلامية "حماس"، ما يؤكد أن الاخوان المسلمون قد شكلوا النواة الأولى لحركة "حماس" التي رأت في العمل العسكري ضد الاحتلال والانخراط في مشروع

[1] منصور، أحمد، **الشيخ احمد ياسين شاهد على عصر الانتفاضة**، مرجع سابق، ص 176.

المقاومة وسيلة مثلى لحسم الصراع معه، واستعادة الحقوق الوطنية الفلسطينية، وتحقيق أهداف الحركة، التي هي ذاتها أهداف حركة الإخوان المسلمين في فلسطين.

2: 2: 3 حركة المقاومة الإسلامية "حماس" بين الثبات والتطور

دخلت الحركة طوراً جديداً منذ الاعلان عن تأسيس جناحها العسكري "كتائب الشهيد عز الدين القسّام"، منتصف العام 1991م[1]. وقد أخذت نشاطات الجهاز الجديد منحىً متصاعداً ضد الجنود "الاسرائيليين" والمستوطنين، الأمر الذي أثار قلق "إسرائيل"، فاستنفرت أجهزة استخباراتها كل قواها لرصد الحركة وقياداتها. وما إن لاحظت قوات الاحتلال "الإسرائيلية" استجابة الجماهير الفلسطينية للاضرابات وبقية فعاليات المقاومة التي دعت لها الحركة منذ انطلاقتها، وصدور ميثاق الحركة، حتى واجهتها "إسرائيل" بحملات اعتقالات كبيرة طالت الكثير من قادتها وأنصارها، واعتبرت مجرد الانتساب للحركة جناية يقاضى فاعلها بأحكام عالية.[2]

غير أن الإجراءات "الإسرائيلية" لم توقف تقدم حركة "حماس" وتطورها، إذ نفَّذت كتائب الشهيد عز الدين القسّام عملية أسر الجندي نسيم توليدانو في ديسمبر 1992م، فقامت على إثرها "إسرائيل" بحملة اعتقالات ضد أنصار وكوادر الحركة، واتخذ رئيس وزراء الكيان "الاسرائيلي إسحاق رابين" قراراً بإبعاد 415 قيادياً فلسطينياً من حركتي حماس والجهاد الإسلامي كأول سابقة في الإبعاد الجماعي، عقاباً لـ"حماس" على هذه العملية وغيرها.[3]

على الرغم من قسوة الإبعاد، وتأثيره على نفسية المبعدين وذويهم، وقصد إضعاف الحركة في الداخل وضرب نشاطها الجهادي، إلا أنه نقل الحركة من البعد الداخلي إلى الخارجي، وأدى إلى بروز قيادات جديدة في الداخل بديلة عن تلك التي تم إبعادها، وإلى زيادة الترابط بين قيادات

---

[1] تعريف عام بكتائب القسام، موقع كتائب الشهيد عز الدين القسام:http://www.alqassam.ps/arabic/about.php

[2] **نبذة عن حركة" حماس"**، مرجع سابق.

[3] المبحوح، وائل عبد الحميد، **المعارضة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية"حماس" 1994-2006**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة: 2010م، ص41.

الداخل والخارج، وبين قيادات الضفة وقيادات غزة، الذين اجتمعوا في مرج الزهور، وأدى إلى بروز قيادة واضحة لحماس في مرج الزهور، أصبحت تلتقي بشكل مستمر مع قيادة الخارج. كما أدت عملية الإبعاد إلى زيادة النشاط التمثيلي للحركة في الخارج، وإعطاء مفاهيم إضافية وجديدة للنضال الفلسطيني.[1]

مثلت عملية الإبعاد فرصة مهمة لحركة "حماس" لمخاطبة العالم، إذ قدمت الحركة خطاباً سياسياً من خلال ناطقيها الإعلاميين في مرج الزهور، تمثل في التركيز على كشف حقيقة الاحتلال، وتوضيح ما يتعرض له الشعب الفلسطيني من ظلم وعدوان، إضافة لتعريف العالم بالحركة ومبادئها والأسس التي وجدت لأجلها، لتشكيل حالة وعي عربي وعالمي حول القضية الفلسطينية وحركة حماس.[2]

عاد المبعدون في عام 1993م، على دفعتين، وهو العام الذي وقعت فيه اتفاقية "أوسلو". وفي ذات العام قامت كتائب القسّام (جناح حماس العسكري)، بعملية استشهادية في مستوطنة ميحولا في الأغوار، وأدت إلى مقتل عدد من "المستوطنين"، إيذاناً ببدء مرحلة جديدة من العمل العسكري اختطتها "حماس"، وعملت على تكريسها في السنوات التالية. أما منفذ العملية، فهو الشهيد ساهر التمام من مدينة نابلس.[3]

وفي25\2\1994م، نفذ المستوطن باروخ جولدشتاين عملية إطلاق نار على المصلين في الحرم الإبراهيمي الشريف في مدينة الخليل، أدت لاستشهاد حوالي 30 مصلياً وجرح نحو100 آخرين. دفع حجم الحدث وتفاعلاته، حركة "حماس" لتوسيع دائرة عملياتها لتشمل كل "إسرائيلي" يستوطن الارض العربية في فلسطين، لإرغام المستوطنين وقوات الاحتلال "الاسرائيلية" على وقف هجماتهم ضد المدنيين الفلسطينيين العزل، إذ ردت كتائب القسّام، بقيادة "يحيى عيّاش"، على

---

[1] النواتي، مهيب سلمان أحمد، **حماس من الداخل**، ط1، غزة– فلسطين: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2002م، ص202.

[2] برهوم، فوزي، حماس نجحت في تطوير خطابها السياسي بما ينسجم مع مبادئها، مقابلة بتاريخ 5\12\2012م، موقع وكالة شهاب للأنباء: http://shehab.ps/ar/index.php?act=post&id=22781

[3] مشعل، خالد، يتذكر: مقابلة صحفية، الحلقة الثالثة، بتاريخ6\12\2003م، موقع شبكة فلسطين للحوار: http://www.paldf.net/forum/showthread.php?t=13692

المجزرة بعدة عمليات استشهادية، منها العملية الإستشهادية التي نفذها "رائد زكارنة" في العفولة بتاريخ 6\4\1994م، ثم عملية "عمار عمارنة" في الخضيرة بتاريخ 13\4\1994م، "وصالح نزّال" في شارع ديزنكوف في تل أبيب بتاريخ 16\10\1994م،[1] وهو ما تسبب بشكل مباشر باغتيال "يحيى عيّاش" في 5 كانون الثاني من عام 1995م، وهو القيادي الذي اعُتبِرَ الرأس المدبر، والمسؤول المباشر عن هذه العمليات الاستشهادية.[2]

استمرت حماس في مقاومة الاحتلال عسكرياً، ولم تتخل عن مشروعها، ورافق ذلك خطاباً سياسياً ممجداً للمقاومة وشهدائها، وناقداً ومهاجماً لاتفاقية أوسلو ونهج التسوية، وكاشفاً لعيوب الاتفاقيات ومخاطرها، "ومركزاً على أنها مؤامرة جديدة على الشعب الفلسطيني، من خلال بيع اتفاقيات الوهم عبر مفاوضات هزلية".[3]

وبالرغم من أنها رأت أن الاتفاق ينطوي على تنازلات خطيرة ويبتعد نهائياً عن المعايير الوطنية، وأنه لن ينتج عنه إلا حكم ذاتي محدود وهزيل، وتكمن فيه الإهانة للكرامة الفلسطينية، ويتنكر للتضحيات وسنين الكفاح، والإضرار بالحقائق والحقوق التاريخية المعروفة على أرض فلسطين، إلا أنها لم تستخدم العنف ضد السلطة الوطنية الفلسطينية لإلغاء أو تغيير الاتفاق، إلى جانب إصرارها على مقاومة الاحتلال.[4]

وبناءً على هذا الخطاب الرافض لنهج التسوية واتفاقية "أوسلو"، والمنادي بالمقاومة، فقد قاطعت الحركة الانتخابات التشريعية الفلسطينية التي نظمت في عام 1996م، وقالت: أن قرار مقاطعتها كان مستنداً إلى رأي سياسي صرف، تحكمه مسوغات سياسية بالمقام الأول، وأن رفضها المشاركة في الانتخابات لا يعني أنها ترفض التعاطي مع الديمقراطية، وإنما لأن هذه

---

[1] الشهيد القسامي "عمار عمارنة "، 30\4\1994م، رجل المساجد في بلد القسام بطل الرد القسامي الثاني على مجزرة الحرم الإبراهيمي، موقع كتائب القسام: http://www.alqassam.ps/arabic/sohdaa5.php?id=38

[2] النواتي، مهيب سلمان أحمد، **حماس من الداخل**، مرجع سابق، ص 86-88.

[3] برهوم، فوزي، حماس نجحت في تطوير خطابها السياسي بما ينسجم مع مبادئها، مقابلة بتاريخ 5\12\2012م، موقع وكالة شهاب للأنباء: http://shehab.ps/ar/index.php?act=post&id=22781

[4] مشعال، شاؤول وسيلع، أبراهام، عصر حماس-من العنف إلى التكيف، (يديعوت أحرونوت، 1999م)، ص101. المصدر: موقع المركز الفلسطيني للإعلام: http://www.palestine-info.info/arabic/book/aser/hamas

الانتخابات تهدف إلى وضع اتفاقيات أوسلو موضع التطبيق العملي، وأن كل المؤشرات تدل على تصلب الصهاينة في مواضيع الحل النهائي واستمرار هيمنة عقلية التفرد والتسلط لدى قيادة السلطة الفلسطينية.[1]

استمر الخطاب السياسي لحركة "حماس"، طيلة الفترة الممتدة من الانتخابات التشريعية الأولى وحتى اندلاع انتفاضة الأقصى، على نفس الوتيرة، إذ استمر في تمجيده للمقاومة، ومنتقداً لنهج التسوية، وداعياً إلى إطلاق الحريات، وإصلاح مؤسسات السلطة، وناقداً ورافضاً لسياسة الاعتقال السياسي، وأن أهم ما يميز الخطاب هو أنه بقي منسجماً مع الكفاح المسلح والمقاومة ومنحازاً للثورة ضد الاحتلال، ورافضاً الدخول في صدام داخلي مع السلطة.[2]

وما إن اندلعت انتفاضة الأقصى عام2000م، التي مثلت محطة فارقة في تاريخ الشعب الفلسطيني، حتى شدد خطاب حماس خلالها على فشل خيار المفاوضات، ومجد خيار المقاومة، ورفع شعاراً يطالب بالشراكة السياسية ويدعو إلى التعددية "شركاء بالدم شركاء بالقرار". وقالت حماس أن المشاركة في اتخاذ القرارات ورسم السياسات، تأتي ترسيخاً لتعدد ألوان الطيف، ليس فقط في الساحة العامة للعمل الوطني، بل وداخل الساحة الرسمية كذلك، وأن مجرد مشاركتها في الحياة السياسية في حال قررت ذلك، يشكل دخول عنصر جديد على العملية والتركيبة السياسية، وإضافة حيوية للحياة السياسية الفلسطينية، ويشكل مساهمة حقيقية في الإصلاح.[3]

كما أن الأمر لم يقف عند بروز حركة "حماس" كقوة أولى في مواجهة ومقاومة جنود الاحتلال والمستوطنين فقط، وإنما رافق ذلك العديد من النشاطات السياسية والنقابية والطلابية

---

[1] مذكرة صادرة عن حركة المقاومة الإسلامية "حماس"، حول انتخابات مجلس الحكم الذاتي الفلسطيني المحدود، بتاريخ 16\1\1996م، موقع المركز الفلسطيني للإعلام: http://www.palestine-info.com/arabic/hamas/documents/election2.htm

[2] برهوم، فوزي، حماس نجحت في تطوير خطابها السياسي بما ينسجم مع مبادئها، مقابلة بتاريخ 5\12\2012م، وكالة شهاب للأنباء، الرابط الاكتروني، http://shehab.ps/ar/index.php?act=post&id=22781

[3] هنية، إسماعيل (عضو القيادة السياسية لحركة حماس)، الانتخابات الفلسطينية –التداعيات السياسية والاجتماعية–، مؤتمر عقده المجلس الفلسطيني للعلاقات الخارجية (فندق الكومودور: غزة، 12–6–2005م). المركز الفلسطيني للاعلام: http://www.palestine-info.com/arabic/hamas/leaders/2005/haneya.htm

والمجتمعية الداخلية الفاعلة، جعل من "حماس" فصيلاً لا يستهان بحجمه ولا بجماهيره ولا بتأثيره في الساحة الفلسطينية. وقد تعزز هذا الحضور بشكل كبير بعد اشتراكها في الانتخابات البلدية والتشريعية في عامي 2005م، و2006م، وحصولها على الأغلبية في انتخابات المجلس التشريعي، مما جعلها الكتلة البرلمانية الكبرى، ومكنها من تشكيل الحكومة الفلسطينية العاشرة، وجعلها القوة الرئيسة على الساحة الفلسطينية، استناداً إلى الشعار الذي رفعته في برنامجها الانتخابي "يد تبني ويد تقاوم"، لتصبح مواقف "حماس" السياسية وخطابها تجاه مجمل القضايا الفلسطينية بعد ذلك، قضية تستحق البحث والدراسة. وهو ما سنناقشه في المحاور اللاحقة من خلال مناقشة المحددات الفكرية والأيديولوجية لحركة "حماس"، كونها تمثل العمود الفقري للتيار الإسلامي المقاوم في فلسطين.

وخلصت الدراسة إلى القول –حول الخلفية التاريخية لحركة حماس– إنه بانطلاق الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام 1987م، واستجابة الإخوان المسلمين لها بلا تلكؤ من خلال تأسيس حركة المقاومة الإسلامية "حماس"، فإن الجسم الرئيس للتيار الإسلامي في فلسطين قد عاد إلى واجهة العمل السياسي من ناحية، ومنخرطاً في مشروع مقاومة الاحتلال بكل قواه وإمكاناته من ناحية ثانية، ومضيفاً إلى حلقات الكفاح الفلسطيني الطويل حلقة جديدة من حلقات الجهاد والمقاومة من ناحية ثالثة.[1]

2: 3 المحددات الأيديولوجية والفكرية لحركة المقاومة الإسلامية"حماس"

تعتبر المحددات الأيديولوجية والفكرية لحركة المقاومة الإسلامية "حماس"، إحدى أهم المؤثرات التي رسمت معالم الخطاب والممارسة السياسية للحركة منذ انطلاقتها في عام 1987م، وحتى تاريخ كتابة هذه السطور. فحماس التي أُنشئت وتأسست، قيادةً وعناصرَ وتنظيماً، في الأرض المحتلة وتحت الاحتلال العسكري "الإسرائيلي"، انشغلت في مقاومة الاحتلال ومواجهة المستوطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس والأراضي المحتلة عام

[1] الحروب، خالد، **حماس الفكر والممارسة السياسية**، مرجع سابق، ص 46.

1948م، وانخرطت قيادتها وعناصرها بزخم في الانتفاضة الفلسطينية الأولى وفعالياتها. وقد تسبب ذلك بتكرار حملات الاعتقال المستمرة والمتواصلة التي طالت الصفوف القيادية الأولى في "حماس"، وأجبرتها في كل مرة على تقديم قيادات جديدة من الصفين الأول والثاني والثالث لتولي زمام الأمور، ما أدى إلى جعلها في حالة إعادة بناء بشكل دائم، وإلى انعدام الأجواء التي تتراكم فيها تجربة القيادة من ناحية الممارسة السياسية، إضافة إلى ندرة التنظير السياسي بين صفوف المنتسبين لـ"حماس" والعاملين ضمن نشاطاتها بسبب انغماسهم في الفعل المقاوم، وإلى عدم تشعب خبرتهم في التجربة السياسية. وجعل من الصعب عليها أن تترجم خبرتها السياسية – في سنواتها الأولى على الأقل– فعلاً وممارسة، وأدى إلى أن يظل الانتاج الفكري والسياسي المرافق لبرنامج المقاومة والجهاد محدوداً.[1]

غير أن ذلك كله لم يمنع حركة "حماس" من السير في تطبيق برنامجها، وأن تشق طريقها، مع كثير من المنافسة والمواجهة والصعوبات، متسلحة بمجموعة من المحددات الأيديولوجية والفكرية، التي مكنتها من رسم وتحديد تشكيلات خطابها السياسي تجاه مجمل القضايا التي تتعلق بالشأن الفلسطيني. وعليه، وحتى يمكننا الحديث لاحقاً عن محددات الخطاب السياسي لحركة "حماس"، كان لا بد لنا من توضيح المحددات الأيديولوجية والفكرية للحركة، والمتمثلة في:

2: 3: 1 الرؤية الفكرية لحركة "حماس" نابعة من عقيدتها الإسلامية

إن فهم الفلسفة التي قامت عليها حركة "حماس"، يستدعي منا التنبه إلى أنها، وبالرغم من كونها حركة تحرر وطني، فهي أيضاً حركة إسلامية، تقيم شؤون الحياة في جميع الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفقاً لثوابت ومنطلقات أيديولوجية، وتظل منجذبة إلى تلك الثوابت التي رسمت معالم فكرها وحددته،[2] ومكنتها من الجمع بين النزعتين الوطنية والأيديولوجية، وأعطتها القدرة على المواءمة بين الخطابين السياسي والأيديولوجي.

---

[1] الحروب، خالد، **حماس الفكر والممارسة السياسية**، مرجع سابق، ص 274–275.

[2] الحمد، جواد والبرغوثي، إياد، **دراسة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الاسلامية (حماس)**، مرجع سابق، ص55.

تُعتبر حماس حركة إسلامية أيديولوجية عقائدية تستند إلى الإسلام في رؤيتها وفي منهجها وفي احتكامها للأمور. والمرجعية الإسلامية وخطوطها الحمراء، تمثل الخطوط الحمراء بالنسبة لها أيضاً، ولا تستجيب الحركة للضغوط المرتبطة بالواقع وبالبراغماتية السياسية إذا تعارض الأمر مع المرجعية الإسلامية،[1] وهو ما أكدته الحركة في المادة السادسة من ميثاقها: "حركة المقاومة الإسلامية حركة فلسطينية متميزة، تعطي ولاءها لله، وتتخذ من الإسلام منهج حياة"[2]، وأن "الاسلام منهجها، منه تستمد أفكارها ومفاهيمها وتصوراتها عن الكون والحياة والإنسان، وإليه تحتكم في كل تصرفاتها، ومنه تستلهم ترشيد خطاها"[3].

تسعى حماس لإزالة الاحتلال الصهيوني عن أرض فلسطين من منطلق أيديولوجي، بالرغم من كونها حركة مقاومة وطنية فلسطينية، وأنها لن تتنازل عن أي جزء من أرض فلسطين. ففلسطين في نظر الحركة "أرض وقف إسلامي على أجيال المسلمين إلى يوم القيامة، لا يصح التفريط بها أو بجزء منها، أو التنازل عنها أو عن جزء منها"[4]، ما يجعل الحركة تتفرد في نزعتها الوطنية، وفي نظرتها لفلسطين، عن الحركات الوطنية الفلسطينية الأخرى، حتى وإن سعت كلها لذات الهدف الذي ترنو إليه "حماس"، وهو التحرير وإقامة الدولة.

وتؤكد "حماس" في المادة الخامسة من ميثاقها: "بُعد حركة المقاومة الإسلامية الزماني: باتخاذها الإسلام منهج حياة لها، يمتد من مولد الرسالة الإسلامية، والسلف الصالح. فالله غايتها والرسول قدوتها والقرآن دستورها. وبعدها المكاني: حيث تواجد المسلمون الذين يتخذون الإسلام منهج حياة لهم، في أي بقعة من بقاع الأرض، فهي بذلك تضرب في أعماق الأرض، وتمتد لتعانق السماء"[5].

---

[1] صالح، محسن محمد، مدير مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، مقابلة بتاريخ31\12\2011م. المصدر: موقع المركز الفلسطيني للإعلام: http://www.palinfo.com/site/PIC/newsdetails.aspx?itemid=70466

[2] **ميثاق حركة المقاومة الإسلامية"حماس"**، المادة السادسة.

[3] المرجع السابق، المادة الأولى.

[4] المرجع السابق، المادة الحادية عشرة.

[5] المرجع السابق، المادة الخامسة.

2: 3: 2 البراغماتية بما لا يتعارض مع عقيدتها الإسلامية

البراغماتية اسم مشتق من اللفظ اليوناني "براغما"، ومعناه الواقعي أو العملي أو السياسة العملية[1]، وهو مذهب فلسفي سياسي يَعتبر نجاح العمل المعيار الوحيد للحقيقة؛ فالسياسي البراغماتي يدَّعي دائماً بأنه يتصرف ويعمل من خلال النظر إلى النتائج العملية المثمرة التي قد يؤدي إليها قراره، وهو لا يتخذ قراره بوحي من فكرة مسبقة أو أيديولوجيا سياسية محددة، وإنما من خلال النتيجة المتوقعة لعمل ما.[2]

وبالنظر إلى ميثاق "حماس"، (كون الميثاق هو الوثيقة التأسيسية الأولى حول الحركة)، وإلى الخطاب السياسي الذي يصدر عن حركة "حماس"، وممارساتها العملية في المجتمع الفلسطيني، يمكن القول أنها تتسم بقدر عال من الواقعية والمرونة، وأنها حركة تتسم "بالبراغماتية"، وتتكيف مع الواقع، وتسير وفقاً لمقتضياته دون أن يمس ذلك ثوابتها الإسلامية، وهو ما يشكل بنظرها، وضعاً طبيعياً من التفاعل مع حركة الحياة وإدارة المشروع الوطني الفلسطيني بشكل يستطيع أن ينطلق من الواقع لتغييره وليس الاستسلام لهذا الواقع. فالتعامل البراغماتي الواقعي ملموس في الممارسات السياسية لـ"حماس" وفي خطابها السياسي، ولكنه إذا تعارض مثلاً مع قضايا أيديولوجية فإن الذي يقدم هو القضايا الأيديولوجية، وكمثال على ذلك، فإن الحركة ذكرت في ميثاقها أنها لن تتنازل عن أي جزء من فلسطين بأي شكل من الأشكال، كما ورد في المادة الحادية عشرة من الميثاق: "تعتقد حركة المقاومة الإسلامية أن أرض فلسطين أرض وقف إسلامي على أجيال المسلمين إلى يوم القيامة، لا يصح التفريط بها أو بجزء منها أو التنازل عنها أو عن جزء منها"[3]، وأنها لن تعترف "بإسرائيل" مهما كانت الظروف، ومهما كانت الأسباب، ومهما كان الثمن، وما زالت تكرر في بياناتها وتصريحات قادتها أنها لن تعترف "بإسرائيل".[4]

---

[1] **القاموس السياسي ومصطلحات المؤتمرات الدولية**، مرجع سابق، ص306.

[2] الأكاديمية العربية في الدنمارك، قسم الدراسات والابحاث، مصطلحات سياسية، الرابط الالكتروني: http://www.ncfr.org/about?gclid=CNeNgpHO5bYCFchV3god0GoAtg

[3] **ميثاق حركة المقاومة الإسلامية"حماس"**، المادة الحادية عشرة.

[4] صالح، محسن محمد: مدير مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، مقابلة، بتاريخ31\12\2011م، موقع المركز الفلسطيني للإعلام: http://www.palinfo.com/site/PIC/newsdetails.aspx?itemid=70466

غير أن "حماس" تعاملت بمرونة عندما طرحت موضوع الهدنة مثلاً كقاعدة للحل، ولكن دون التنازل عن أي جزء من فلسطين أو الاعتراف بشرعية الاحتلال الصهيوني، فالحركة لها أهداف مرحلية تسعى لتحقيقها وصولا للأهداف الإستراتيجية، منها مثلاً: تحرير الضفة وغزة، أي الأرض المحتلة سنة 1967م، وإقامة الدولة الفلسطينية عليها. وهذا يعني أن "حماس" لديها رؤية براغماتية لواقع الصراع، قد يمكنها من تحقيق أهدافها المرحلية، وتتمثل هذه الرؤية في: أنه لا مانع من عقد هدنة لزمن محدود مع الكيان الصهيوني مقابل الانسحاب من الضفة الغربية وقطاع غزة، شريطة عدم إعطاء العدو شرعية الوجود، أو الاعتراف بوجوده في الأرض الفلسطينية المحتلة عام1948م،[1] وهو ما ورد في مقابلة مع إسماعيل هنية، أجراها المركز الفلسطيني للإعلام، قبل مشاركة الحركة في الانتخابات، إذ ورد فيها: "نعم لم يتمكّن فصيل بعينه أن يحقّق البعد الاستراتيجي لتحرير كلّ أرض فلسطين من النهر إلى البحر، ولذلك حماس آمنت بالمرحلية في التحرير، وما يمكن أن نحرّره من أرضنا، سواء في الضفة الغربية أو قطاع غزة أو القدس، هذا أمر جميل وجيّد ونلتقي به مع كلّ أبناء شعبنا الفلسطيني، ولكن في المنظور الاستراتيجي حماس لها رؤيتها أن تحرير الأراضي المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، والقدس، لا يعني التنازل عن بقية أرضنا أو الإقرار بوجود المشروع الصهيوني على أرض فلسطين"[2].

أي أن فكرة الدولة وفق هذه الرؤية، جاءت كمحاولة من الحركة لإيجاد صيغة توفيقية، تستطيع من خلالها التعاطي مع الأوضاع الفلسطينية والإقليمية والدولية الجديدة، والخروج بموقف مقبول من الحل المرحلي الذي يستهدف إقامة الدولة الفلسطينية في حدود الأرض الفلسطينية المحتلة عام 1967م، دون تخليها عن برامجها وأيديولوجيتها وميثاقها، أو التنازل للاحتلال عن باقي الأرض الفلسطينية التي احتلت عام 1948م، وبالتالي فإن هناك محدداً

---

[1] صالح، محسن محمد: فلسطين– **دراسات منهجية في القضية الفلسطينية**، ط1، مصر:مركز الإعلام العربي,2002، ص411–413.

[2] هنية، اسماعيل، البرنامج السياسي والميثاق والتمثيل الحقيقي، مفاصل مشاركتنا في منظمة التحرير، نشرت المقابلة على موقع المركز الفلسطيني للإعلام: http://www.palestine-info.com/arabic/hamas/hewar/haneya3.htm

أيديولوجياً لا يمكن لحماس أن تتجاوزه، مهما كانت الحجج والـذرائع الواقعيـة والبراغماتيـة السياسية.

2: 3: 3 الوسطية والاعتدال

ظهرت التوجهات "المعتدلة" لحركة حماس منذ البدايات الأولى لانطلاقتها. وبدت سمات الوسطية والاعتدال في خطابها وفي ميثاقها، سواء من خلال رؤيتها للآخر والشريك لهـا فـي النضال الوطني، أو من خلال نظرتها لأتباع الديانات السماوية الأخرى، أو عدم تعجلها بتطبيق الشريعة وإقامة الدولة الإسلامية، رغم مناداتها بذلك، مما دفع بعض الأوساط المقربة منها إلـى اعتبار تلك التوجهات هي الصياغة الجديدة لميثاقها التأسيسي، الصادر عام 1988م، خاصة مع ظهور إرهاصات ومطالبات داخل الحركة بضرورة إحداث تغيير جوهري في مواده التي تعالج تلك الرؤى الإشكالية. وقد استمرت سمات الوسطية والاعتدال مصاحبة لخطـاب وممارسـات الحركة طيلة عمرها، إذ شاركت الحركة في الانتخابات الطلابية في مختلف الجامعات، إضـافة لاشتراكها في انتخابات معظم النقابات.[1]

وشاركت "حماس" أيضاً في الانتخابات البلدية عامي2004م، و2005م، ودخلت المعترك السياسي والبرلماني واشتركت في الانتخابات التشريعية الثانية عام 2006م، ودعمت عدداً مـن المرشحين المستقلين ذوي التوجهات الأيديولوجية والفكرية المخالفة لفكر الحركة (دعمت حماس المرشحين: حسن خريشة وجمال الخضري وزياد أبو عمرو)، كما دعمت مرشحاً مسيحياً فـي قطاع غزة في تلك الانتخابات (المرشح حسام الطويل)، ثم دخلـت معتـرك الحكـم وشـكلت حكومتين متعاقبتين، ضمتا مسيحيين ومستقلين بين وزرائها، هما الحكومة العاشـرة وحكومـة الوحدة الوطنية، واستمرت "حماس" على هذا النهج المعتدل في الحكم والممارسة السياسية.

وقد بدت وسطيتها واعتدالها في عددٍ من المحددات الفكرية للحركة، والتي تعبـر عـن انتقال حقيقي في توجهاتها الأيديولوجية، كاعتبار الفلسطينيين جميعاً متساوين أمام القانون، رغم

[1] الحمد، جواد والبرغوثي، إياد، **دراسة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الاسلامية (حماس)**، مرجع سابق، ص65.

اختلاف معتقداتهم وأفكارهم، وأن الديمقراطية هي الوسيلة المثلى للتداول السلمي للسلطة، وأن حل الخلافات يأتي عبر صناديق الاقتراع، وأن سعيها نحو "أسلمة المجتمع"، يأتي من خلال الأمر بالمعروف أولاً، إلى جانب النهي عن المنكر ثانياً.[1]

وفي كلمة ألقاها خالد مشعل، رئيس المكتب السياسي لـ"حماس"، في مؤتمر "الإسلاميون ونظام الحكم الديمقراطي"، ونقلته قناة الجزيرة مباشر: قال أن "حماس" حركة تحرر وطني، وأنها من منطلق إطارها الفكري ورؤيتها، وبعد أن اضطرت إلى دخول الانتخابات والحكومة للحد من سلبيات مسار "أوسلو"، فقد حاولت الجمع بين المقاومة والسلطة، وهذا أمر صعب ولكن حماس بقيت مقاومة ومع المقاومة، وأنها لم تتصرف في السلطة على نحو يوحي بأنها تحمل مشروعاً دينياً (ثيوقراطياً)، وأبقت باب الحريات مفتوحاً على مصراعيه، إذ لم تقم بالتضييق على الأحزاب العلمانية واليسارية، ولم تقم بتطبيق الشريعة الإسلامية، ولم تفرض الحجاب بالقوة على الفلسطينيات، ولم تغلق محلات الترفيه التي يؤمها غير المنتمين لفكرها الإسلامي.[2]

وبالرغم أن هذه السلوكيات بدا أنها تتفق مع إعلان الحركة أنها حركة معتدلة، وذات منهج مختلف مع التنظيمات السلفية مثلاً، إلا أن التقديرات بدأت تشير فور فوزها في الانتخابات، أنها أصبحت في حلٍ من أي التزامات تجاه القوى السياسية الأخرى، وبإمكانها تطبيق برنامجها الاجتماعي القاضي بأسلمة المجتمع، والداعي ضمناً لصناعة الفرد المسلم، وإقامة المجتمع المسلم، وصولاً إلى الدولة الإسلامية، دون أي إزعاج أو اعتراض.[3] غير أن ذلك لم يحدث، وبقيت حماس ثابتة على ذات الخطاب الذي تلاه رئيس حكومتها أمام المجلس التشريعي الفلسطيني، والقاضي بتأجيل النظر في القضايا الخلافية، والبحث عن القواسم

---

[1] هنية، إسماعيل"عضو القيادة السياسية لحركة حماس، الانتخابات الفلسطينية: التداعيات السياسية والاجتماعية، مؤتمر عقده المجلس الفلسطيني للعلاقات الخارجية (فندق الكومودور: غزة، 12-6-2005م). نقلاً عن المركز الفلسطيني للإعلام: http://www.palestine-info.com/arabic/hamas/leaders/2005/haneya.htm

[2] مشعل، خالد، حماس حركة تحرر وطني أولاً، وليست حركة إسلام سياسي فحسب، كلمة لخالد مشعل في مؤتمر "الإسلاميون ونظام الحكم الديمقراطي-"تجارب واتجاهات"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات- الدوحة. المصدر: فضائية الجزيرة مباشر، تاريخ 10\10\2012م.

[3] صحيفة القدس، تقرير: يقولون أن حركة حماس تعتزم أسلمة القوانين، تاريخ 29\1\2006م، العدد 13090، ص2.

المشتركة مع الآخر أياً كان هذا الآخر، ما دام ملتزماً بالخطوط العريضة المتفق عليها فلسطينياً. كما لم تفتح الحركة معارك جانبية حول قضايا يمكن تأجيلها، أو الاتفاق على قواسم مشتركة مع الآخرين بخصوصها.[1]

وقد وجدنا أن البرنامج الانتخابي لـ"حماس"، وبرنامج الحكومة العاشرة والحادية عشرة، خلا من أي إشارة للدولة الإسلامية، أو تطبيق للشريعة، وإن اكتفت تلك البرامج بذكر عدد من البنود لإحداث التوازن في خطابها الخارجي، وأدائها الداخلي، كجعل الشريعة الإسلامية المصدر الرئيس، وليس الوحيد، للتشريع في فلسطين، والتعهد بحماية الحريات العامة لكل المواطنين بلا استثناء، والعمل على سن قانون جديد للأحوال الشخصية والمحاكم الشرعية، مستنبطاً من النصوص الشرعية والمذاهب الفقهية، واختيار ما يتناسب مع تطور المجتمع الفلسطيني.[2]

وبالتالي نستطيع القول، أن هذا البرنامج صيغ بما يتوافق مع توجهات "حماس" المعتدلة، وهو ما يجعلها واعية لترتيب أولوياتها التي حكمت أداءها الداخلي، اجتماعياً وسلوكياً، بعيداً عن المطالبات المستعجلة لقواعد عريضة من عناصرها. "فحماس" حركة إحياء متطوّرة على أرض الواقع وتتطوّر طبقاً للإمكانيات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وتستجيب لرغبات وحاجات المجتمع المتغيّرة، وهي مدركة للتغيّرات التي تنتج مع مرور الوقت، إضافة إلى يقظتها في علاقتها مع القوى الأخرى، التي تحرص أن تعيش معها بعلاقات اجتماعية وسياسية جيدة ومتوازنة.[3]

وخلصت الدراسة إلى القول، إنه منذ اليوم الأول الذي فازت فيه حركة "حماس" بانتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني في25|1| 2006م، وتمكنت بعده من تشكيل الحكومة الفلسطينية العاشرة، حتى بدأت بتطبيق برنامجها الانتخابي الذي حمل اسم "التغيير والإصلاح"، وهو البرنامج الذي لم يقتصر على الأبعاد الدينية والاجتماعية والسلوكية، فحسب، بل شمل

---

[1] هنية، إسماعيل، نَص كلمة إسماعيل هنية في المجلس التشريعي الفلسطيني 28\3\2006، موقع مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات: http://www.alzaytouna.net/permalink/4788.html

[2] المرجع السابق.

[3] مشعال، شاؤول وسيلع، أبراهام .**عصر حماس-من العنف إلى التكيف**، مرجع سابق، ص3.

الأبعاد الإدارية والسلطوية والاقتصادية، غير أن "حماس" لم تعلن عن تطبيق الشريعة، لاعتبارات محلية، موضوعية ومنهجية وسياسية، غير غافلةٍ عن الأبعاد والإقليمية والدولية، ورغبة منها بعدم إثارة الأطراف المعادية لها.

2: 4:3 الأسلمة كانعكاس للفكر والمعتقد

بوصف "حماس" حركة إسلامية، فإنها تسعى لتحقيق الأسلمة في واقع المجتمع الفلسطيني كهدف من أهدافها، كونها نشأت في مجتمع تدين غالبيته العظمى بالدين الإسلامي كعقيدة وحضارة وثقافة. وبما أن التعريف السسيولوجي للمجتمع يتمثل في كون المجتمع ليس مجموعة من الأفراد تربطهم علاقات اجتماعية فقط، وإنما هو مجموعة المؤسسات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والنقابية والمهنية العاملة فيه والمكونة له، ما جعل "حماس" تتبنى خطة التغيير عبر المؤسسات وليس عبر الافراد فقط. وقد تمثل ذلك عبر بناء شبكة مؤسسات متنوعة المجالات كالجمعيات الخيرية، ودور القرآن، ورياض الأطفال، والمدارس، والجامعات، ولجان الزكاة، والنوادي الرياضية، والمراكز الثقافية، وغيرها.[1]

وفي إشارة واضحة للأسلمة، فقد صرح "سامي أبو زهري" أحد المتحدثين باسم "حماس"، إلى ان أحد أهداف الحركة من دخول المؤسسات هو أسلمة المجتمع، إذ قال: "أن دخول حماس في المعترك السياسي جاء بعد أن أصبح النظام السياسي الفلسطيني أمراً واقعاً، ولذلك دخلت حماس النظام السياسي الفلسطيني. وبعد أربع سنوات من الحكم فإن النظام السياسي الفلسطيني من حيث هيكلية النظام السياسي الفلسطيني لم يطرأ عليه أي تغيير، فبقيت المؤسساتية السياسية كما هي. ولكن على صعيد المشروع السياسي طرأ هناك تغييرات جذرية أثرت إيجاباً على النظام السياسي الفلسطيني، السلطة الفلسطينية قامت على أساس المفاوضات وقمع المقاومة،

[1] حماس ومشوار 25 عاماً من العمل الخيري، تقرير بتاريخ 7\12\2012م، موقع الرسالة نت: http://alresalah.ps/ar/index.php?act=post&id=64126

بينما فوز حماس عمل على رفض المفاوضات والتطبيع وحماية مشروع المقاومة، والقضاء على الفساد والمحسوبية، إضافة إلى خدمة الشعب الفلسطيني، وأسلمة المجتمع"[1].

وخلصت الدراسة إلى القول، إن "حماس" حاولت أن تصبغ المجتمع بالصبغة الإسلامية، ولكن دون أن تدخل في صدام مع الآخرين. ويظهر ذلك من خلال التغير الذي طرأ على الخطاب السياسي الوطني الفلسطيني، حيث عكس هذا التغير إدراك الاتجاه الوطني لتزايد نفوذ التيار الإسلامي ودور الاسلام السياسي، باعتباره عاملاً فعالاً في استقطاب الجماهير، ما دفع المتحدثين باسم التيار الوطني إلى الاكثار من استخدام الآيات القرآنية والأحاديث النبوية في خطاباتهم. كما أن الشعار الوطني المرفوع من جميع الفصائل بات يتسم بالسمات الإسلامية، وبات رفع المصاحف وهتاف "الله أكبر" من قبل أنصار منظمة التحرير في المهرجانات أمراً متكرراً، وقد أدى ذلك كله إلى مزيد من المحافظة في مجال السلوك والعلاقات الاجتماعية، مما ساهم في إشاعة المناخ الديني (الاسلامي)، في المجتمع الفلسطيني.[2]

2: 5:3 الدولة الفلسطينية في حدود عام 1967م، كخطوة أولى نحو التحرير الكامل

تنطلق فكرة إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وفقاً لفكر ومبدأ "حماس"، من كونها ثمرة لعملية جهادية ونضالية مستمرة، بدأت منذ احتلال فلسطين في العام 1948م، وستبقى متواصلة حتى تحقيق الهدف الأسمى، وهو التحرير الكامل، والعودة، واسترداد الحقوق المغتصبة، وإقامة الدولة. وبالتالي فإن فكرة الدولة وفقاً لهذا المبدأ، ليست مجرد إعلان أحادي أو ثنائي أو اعتراف دولي، أو نتيجة لاتفاق سياسي يمكن أن يحدد إطار هذه الدولة في الأراضي التي احتلت في العام 1967م فقط، وإنما يأتي تحقيق هذا الهدف في إطار أوسع وأشمل.

---

[1] الدجني، حسام علي يحيى، **فوز حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في الانتخابات التشريعية الفلسطينية (2006 م) وأثره على النظام السياسي الفلسطيني**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، 2010م. نص مقابلة أجراها الباحث الدجني، مع القيادي في حركة حماس الدكتور سامي أبو زهري بتاريخ 12\4\2010م، ص 32.

[2] الحمد، جواد والبرغوثي، إياد: **دراسة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الاسلامية (حماس)**، مرجع سابق، ص66-67.

ولكن مع مرور الوقت، برزت مجموعة من الإشكاليات والمعوقات والمستجدات، التي باتت تحول دون تحقيق هذه الفكرة بالشكل الذي تطرحه حماس، ونشأت طروحات جديدة وخاصة مع قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، كان من أهمها طرح فكرة الحل المرحلي، مما دفع حماس للتفكير مليا بمدى قدرتها على التوفيق بين ما التزمت به أمام جمهورها، وما أوردته في مواثيقها وأدبياتها وبياناتها ومواقفها الأيديولوجية من قضية الصراع مع المحتل، ووسائلها الجهادية والنضالية التي تتبناها للوصول إلى الدولة الفلسطينية، وبين تعاطيها مع مستجدات الصراع مع المحتل، وطروحات الهدنة والحل المرحلي، إضافة إلى التفكير بمدى قدرتها على تخطي الصعوبات والمعوقات الجمة التي تقف في وجهها، سواء كانت المتغيرات الإقليمية والدولية، أو انطلاق المسيرة السلمية في المنطقة، وتوقيع اتفاق إعلان المبادئ "أوسلو"، الذي أدى إلى قيام أول كيان فلسطيني في الضفة وغزة، مع ملاحظة أن الخلاف الفلسطيني-الفلسطيني حول المقاومة والعمل المسلح ضد الاحتلال، ما زال قائما.

كل هذه الإشكاليات والمعوقات والأسئلة، دفعت بحماس إلى محاولة إيجاد صيغة توفيقية، تستطيع من خلالها التعاطي مع الأوضاع الفلسطينية والإقليمية والدولية الجديدة، والخروج بموقف مقبول من الحل المرحلي، الذي يستهدف إقامة الدولة الفلسطينية في حدود العام 1967م، دون تخليها عن برامجها وأيديولوجيتها ومواثيقها، وهو ما سنحاول تتبعه في السطور اللاحقة، لمعرفة كيف تطور موقف حماس، وصولا إلى الصيغ النهائية التي طرحتها، وأين تقع الدولة في فكرها وخطابها؟.

تنطلق "حماس" من فهمها للدولة الفلسطينية: "بأنها الدولة المنشود إقامتها في حدود الأراضي التي احتلت في العام 1967م، والتي تتمتع بسيادة كاملة على أراضيها وتواصل جغرافي بين أرجائها، وخالية من المستوطنات والنقاط العسكرية "الإسرائيلية" التي تقطع أوصالها، دولة تسيطر على معابرها وحدودها، ويتمتع فيها المواطن الفلسطيني بكامل حقوقه وحريته".[1]

[1] مشعل، خالد، نص الكلمة التي ألقاها خالد مشعل في حفل التوقيع على اتفاق المصالحة بين فتح وحماس، بتاريخ 4\5\2011م، موقع يو تيوب الالكتروني: http://www.youtube.com/watch?v=Q8BGIHhsIgI

وهنا لا بد من العودة إلى ميثاق الحركة، الذي يرتكز عليه خطاب "حمـــاس" الفكـــري والأيديولوجي، حيث ورد في المادة الحادية عشرة من الميثاق، "أن أرض فلسطين أرض وقـــف إسلامي على أجيال المسلمين إلى يوم القيامة، لا يصح التفريط بها أو بجزء منهـــا أو التنـــازل عنها أو عن جزء منها"[1].

وورد في المادة الثالثة عشرة من نفس الميثاق، "تتعارض المبادرات، وما يسمى بالحلول السلمية، والمؤتمرات الدولية، لحل القضية الفلسطينية، مع عقيدة حركة المقاومـــة الإســـلامية. فالتفريط في أي جزء من فلسطين، هو تفريط في جزء من الدين وأن لا حل للقضية الفلسطينية إلا بالجهاد، أما المبادرات والطروحات والمؤتمرات الدولية، فمضـــيعة للوقـــت، وعبـــث مـــن العبث"[2].

كما أن "حماس" تؤمن– وفق مبادئها وميثاقها– أن المعركة مع العدو الصـــهيوني هـــي معركة وجود وليست معركة حدود، وأنها معركة تتوارثها الأجيال، وترى أن الجهاد هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين. وتتلخص الأهداف الإستراتيجية لحماس في تحرير كل فلســـطين مـــن نهرها إلى بحرها من العدو الصهيوني، وإقامة الدولة الإسلامية على أرض فلسطين، متى أمكنها ذلك.

ولحماس أهداف مرحلية تسعى لتحقيقها وصولا للأهداف الإستراتيجية، منها: تحريـــر الضفة وغزة، أي الأرض المحتلة سنة 1967م، والحفاظ على جذوة الجهاد وخيار الكفاح المسلح ضد الاحتلال، ومعارضة مشروع التسوية، وتحقيق وحدة وطنية فلسطينية تجتمع على برنـــامج المقاومة والتحرير. وهذا يعني أنه بعدما كانت الحركة تعارض الحلول السلمية معارضة تتســـم بالرفض المبدئي العام –كما ذكرنا سابقا وكما ورد في ميثاقها–، تشكل لدى حماس رؤية جديدة لواقع الصراع، قد يمكنها من تحقيق أهدافها المرحلية. وتتمثل هذه الرؤية في: أنه لا مانع مـــن عقد هدنة لزمن محدود مع الكيان الصهيوني مقابل الانسحاب من الضفة الغربية وقطاع غزة ،

[1] **ميثاق حركة المقاومة الإسلامية "حماس"**، المادة الحادية عشرة.

[2] المرجع السابق، المادة الثالثة عشرة.

شريطة عدم إعطاء العدو شرعية الوجود، أو الاعتراف بوجوده في الأرض الفلسطينية المحتلة عام1948م.[1]

وقد بدأت بوادر هذه الرؤية تتبلور منذ نهاية الثمانينات وبداية التسعينات من القرن الماضي, حيث صرح الشيخ احمد ياسين وموسى أبو مرزوق ومحمد نزال بذلك في أكثر من مقابلة صحفية.[2] غير أن أكثر هذه التصريحات وضوحا كانت في مقابلة الشيخ أحمد ياسين مع قناة الجزيرة الفضائية في برنامج الشريعة والحياة بتاريخ 26\4\1998م، وذلك في معرض رده على سؤال لمقدم البرنامج أحمد منصور، حول شروط حماس للمصالحة مع "إسرائيل" أو عقد هدنة معها فأجاب الشيخ ياسين: أن شروط حماس للهدنة في هذه المرحلة، هي زوال الاحتلال عن أرضنا المحتلة بعد عام 1967م، كاملة، وأن تزول كل آثار الاحتلال "الإسرائيلي" من مستوطنات ومن سجون ومعتقلات، وأن تقوم لنا دولة فلسطينية على ترابنا المحرر، وعاصمتها القدس الشريف، وأن لا تتدخل "إسرائيل" في شؤوننا ولا أمننا ولا حركتنا، وأن يأخذ شعبنا حقه في تقرير مصيره كاملاً، فالهدنة مفادها وقف القتال، وليس القضاء على "إسرائيل"، ونحن نتعامل مع واقع حالي في مرحلة تاريخية من حياتنا. أما أحمد منصور فبادره السؤال حول فلسطين 48، ما هي أيضاً بمفهومكم؟ فأجاب أحمد ياسين: "بمفهومنا الهدنة لا يمكن الاعتراف بما أخذت "إسرائيل" سابقاً، فالهدنة معناها وقف صراع، وليس اعترافاً بما سلبت "إسرائيل"، وليس إقراراً بما هو واقع، ليس إقراراً بذلك"[3]. بهذه الإجابات، وضح الشيخ أحمد ياسين موقف حماس من الصراع مع الاحتلال، وشروط تعاطيها مع الحلول المرحلية، والقبول بدولة فلسطينية في حدود العام 1967م.

ثم توالت التصريحات من قبل قادة حماس حول موضوع الدولة الفلسطينية وإمكانية قيامها في الضفة وغزة. ففي مقابلة مع خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس،

---

[1] صالح، محسن محمد، **فلسطين- دراسات منهجية في القضية الفلسطينية**، ط1، مصر: مركز الإعلام العربي،2002، ص411-413.

[2] الحمد، جواد والبرغوثي، إياد، **دراسة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الاسلامية (حماس)**، مرجع سابق، ص28.

[3] ياسين، أحمد، مقابلة مع الشيخ أحمد ياسين، تاريخ26\4\1998م، برنامج الشريعة والحياة، موقع قناة الجزيرة الفضائية: http://www.aljazeera.net/Channel/archive/archive?ArchiveId=90763#L7

نشرت على موقع، مركز الزيتونة الالكتروني بتاريخ22\6\2010م، حيث سُئل مشعل عن موقف حماس في حال انسحبت "إسرائيل" من أراضي ال67؟ فأجاب: "إن انسحبت "إسرائيل" إلى حدود عام 1967م، ومن القدس الشرقية التي ستغدو عاصمة دولة فلسطينية ذات سيادة حقيقية على أراضيها وحدودها، وقبلت "إسرائيل" بحق عودة اللاجئين الفلسطينيين، عندئذ سنقرر نحن، الدولة الفلسطينية". وفي رده على سؤال آخر: هل ستكتفون بذلك كأرض فلسطينية إلى الأبد؟ ألن تطالبوا بمزيد من الأراضي؟ أجاب مشعل عليه بـ: "تعلم بلا شك بأن نصف الفلسطينيين هم من فلسطينيي 1948م، ولدوا وأهاليهم على أرضها، ما يعني أنهم ينتمون إلى هذه الأرض. لذلك نقول إنه حتّى لو تراجعت "إسرائيل" إلى حدود عام 1967م، فذلك لا يعني بأنها تعيد إلينا كامل الأراضي الفلسطينية. لكننا نعتبر إقامة دولة فلسطينية في حدود عام 1967م، حلاً مقبولاً"[1].

وضع مشعل بإجابته هذه، معالم الحل المرحلي الذي ترتضيه حماس، وهو القبول بدولة فلسطينية في الأراضي التي احتلت عام 1967م، دون التفريط بحق الشعب الفلسطيني بباقي الأرض المحتلة عام1948م.

وبهذا يمكننا تحديد هوية الدولة الفلسطينية وفق ما تراه حماس:هي دولة مدنية تعددية يسودها التسامح وتتداول فيها السلطة من خلال صندوق الاقتراع، شريطة أن تكون هذه الدولة كاملة السيادة في حدود عام 1967 وخالية من الاستيطان والنقاط العسكرية، وأن تكون القدس عاصمتها، دون التخلي عن باقي الأراضي المحتلة عام 48، ودون الاعتراف بحق "إسرائيل" في الوجود وعدم منحها الشرعية من أصحاب الأرض وملاكها الشرعيين.[2]

وبما أن مرحلة إقامة الدولة الفلسطينية وتحقيق الاستقلال الوطني –من وجهة نظر الحركة– يتطلب التصادم والصراع مع العدو، الذي لا يمكن أن يقدم للشعب الفلسطيني دولة دون صراع وصدام، فإن هذا يقتضي تهيئته وإعداده لخوض هذا الصراع، مما يعني بذل جهود كبيرة ومضنية للوصول إلى هدف التحرير، وخاصة أن خطاب السلام والتعايش والالتزامات

[1] مشعل، خالد، حماس توافق على دولة في حدود عام 1967م، حوار مع خالد مشعل، بتاريخ 22\6\2010م، موقع مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات: http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=199&a=119251

[2] المرجع السابق.

التي ترتبت على الاتفاقيات وممارسات السلطة الفلسطينية، ساهم في خلق حالة من الاسترخاء عند قطاع كبير من أبناء الشعب الفلسطيني، ولم يعد لمعاني التضحية والفداء حضور كبير لديهم، مما يعني أن آفاق حل الصراع وإقامة الدولة من وجهة نظر الحركة، ما زالت بعيدة، وترى حماس أن هذا بدوره يستدعي من الجميع البحث في كل نقطة للوصول إلى تفاهم وقواسم وطنية مشتركة، مقبولة وغير متعارضة بين قوى وفصائل العمل الوطني الفلسطيني، للخروج من حالة اختلاف البرامج، ولتحقيق الهدف المنشود.[1]

وخلصت الدراسة إلى القول، إن الخطاب السياسي لحركة ــ"حماس" فيما يتعلق بالدولة الفلسطينية، ركز على أنها لا تمانع فكرة عقد الهدنة لزمن محدود مع الكيان الصهيوني، مقابل الانسحاب من القدس والضفة الغربية وقطاع غزة، بشرط أن تكون مرحلة أولى على طريق إنشاء دولة فلسطين الكاملة، مع عدم الاعتراف "بإسرائيل"، أو منحها الشرعية، وأن يبقى التعامل معها على أساس أنها كيان غاصب للأرض الفلسطينية المحتلة سنة 1948م.

غير أن الأمر ليس بهذه السهولة، إذ حتى لو تمكنت حماس من إيجاد صيغة توفيقية بين الطرح المبدئي والحل المرحلي، إلا أن التعقيد المتعلق بكيفية تحقيق الحل المرحلي سيبقى قائما، فهل سيكون من خلال الضغط على المحتل وإلزامه بالحل (المقاومة)؟ أم من خلال الحل السلمي (التفاوض)؟ أم من خلال مؤسسات المجتمع الدولي وقوانينه (الشرعية الدولية)؟ كما ستبرز مجموعة من الأسئلة المحرجة أمام حماس، أثناء سعيها للتعاطي مع هذا الواقع: فهل من المقبول أن كل هذا النضال والتضحيات الهائلة التي صاحبته ستقتصر نتيجته على إقامة دولة على جزء من الأراضي الفلسطينية فقط؟ وهل هناك إمكانية للتوفيق بين الاستقلال المحدود وعودة اللاجئين إلى ديارهم وتعويضهم؟ وكيف سيكون التعامل مع الفلسطينيين الذين بقوا في فلسطين المحتلة عام 1948م؟ فهل سيصبح الحديث معهم أو عنهم تدخلا في شؤون دولة أخرى؟ وكيف يمكن القبول دوليا بالتمدد وإكمال المشروع الوطني بالتحرير الكامل بعد قيام مثل هذه الدولة واعتراف العالم بها؟ وغيرها من الاسئلة التي ستبقى قائمة، وما زالت بانتظار الاجابة عليها من قبل حركة

[1] **نبذة عن حركة" حماس"**، موقع المركز الفلسطيني للإعلام، مرجع سابق.

حماس، أو الاجابة على بعضها من قبل الحركات الفلسطينية التي تتبنى الحل المرحلي، كأساس لمرحلة التحرير الكامل.

2: 4 محددات الخطاب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية "حماس"

من أجل تسليط الضوء على نقاط التحوّل التي طرأت على الخطاب السياسي لحركة "حماس" (إن وُجدت)، كان لا بد من الوقوف على محددات خطابها السياسي لمعرفة هل أن الوضعية التواصلية المتسلسلة في خطاب الحركة السياسي كانت موجودة وحاضرة، بحيث مكنت خطابها من مواكبة التغيرات؟ أم أن خطابها السياسي بقي كما هو ولم يطرأ عليه أي تغيير تجاه مجمل القضايا التي سنناقشها لاحقاً؟ وهل عكس الخطاب تمسكاً واضحاً بمواقف الحركة وثوابتها الواردة في ميثاقها، وعكس وحدانية في خطابها؟ أم عكس تشتتاً وعدم وحدانية؟ وخاصة أن الخطاب يمثل نشاطاً تواصلياً موجهاً لتحقيق هدف معين، ويعتني بفكرة محددة تكون هي مقصده، فالفكرة التي يريد الخطاب السياسي بثها، تعد هي الأساس الذي يقوم عليه ذلك الخطاب.[1]

ولأن دراستنا تبحث في الخطاب السياسي لحركة حماس، فإننا سنحاول التعرف على محددات هذا الخطاب ومرتكزاته الأساسية، حتى نتمكن من الحكم على مدى تغيره أو ثباته.

2: 4: 1 المقاومة في مواجهة الاحتلال

أكدت "حماس" رؤيتها لطبيعة الصراع مع الصهيونية، في المادة الثانية والثلاثين من ميثاقها: "تحاول الصهيونية العالمية والقوى الاستعمارية بحركة ذكية وتخطيط مدروس أن تخرج الدول العربية واحدة تلو الأخرى من دائرة الصراع مع الصهيونية، لتنفرد في نهاية الأمر بالشعب الفلسطيني"، وبالتالي فهو صراع حضاري مصيري لا يمكن إنهاؤه إلا بإنهاء أسبابه، وصولاً لإنهاء نتائجه وما ترتب عليه.[2]

---

[1] عبد الوهاب، رمضان السيد رجب، الخطاب السياسي الغربي– مفهومه وسماته 2007/10/23م، موقع منتدى العلوم: http://maamri-ilm2010.yoo7.com/t217-topic

[2] **ميثاق حركة المقاومة الإسلامية "حماس"**، المادة 32.

وقد ركز الخطاب السياسي لحركة "حماس" على أن الصراع مع الصهاينة في فلسطين هو صراع وجود، فهو صراع طويل، بدأ مع الاستيطان الصهيوني في فلسطين واغتصاب أرضها وطرد وتهجير سكانها، وأنه وإن كانت فلسطين هي ساحة المواجهة الرئيسة مع المشروع الصهيوني، باعتبارها قاعدة انطلاقته ومحطة استقراره، إلا أن مخاطره وتحدياته تتسع لتشمل كل الدول الإسلامية، وأن الخطر الصهيوني كان منذ نشأته تهديداً لجميع الدول العربية وعمقها الاستراتيجي (الدول الإسلامية). وترى الحركة أن الدولة العبرية مثلت فيه مشروعاً شمولياً معادياً، لا مجرد كيان ذي أطماع إقليمية، وأن هذا الكيان شكل الوسيلة الفعالة لكسر التواصل الجغرافي بين دول المركز العربي، وأداة استنزاف لمقدرات الأمة وجهودها، وهو يمثل رأس حربة ومشروعاً مناهضاً لكل مشاريع النهضة العربية والإسلامية، ويعد مشروعاً مكملاً لأطماع قوى الاستعمار الحديث الرامية للسيطرة على مقدرات الأمة وثرواتها، ومنع قيام أي تجمع نهضوي في صفوفها، عن طريق تعزيز التجزئة القطرية، وسلخ الأمة عن جذورها الحضارية، وتكريس الهيمنة الاقتصادية والسياسية والعسكرية، وحتى الفكرية عليها، وأنه لولا حالة التردي الحضارية التي تمر بها الأمة العربية والإسلامية، لما استطاع الصهاينة تحقيق حلمهم بإقامة دولتهم فوق أرض فلسطين.[1]

كما أن التركيز على المفاهيم الإسلامية (في ميثاق حماس) وفي مقاربة منه مع القضية الفلسطينية، فإنه يهدف، إلى مقارعة الأيديولوجيا الصهيونية المبنية على مصطلحات ذات مرجعية دينية، بمصطلحات وبمرجعية مماثلة. والتفسير المنطقي لذلك: أن الأعداء يدعون بأن لهم حقوقًا مبنية على روايتهم التاريخية، وبالتالي فإن الفلسطينيين سوف يبلون بشكل أفضل في هذا الصراع إذا فعلوا مثلهم.[2]

---

[1] **نبذة عن حركة" حماس"**، موقع المركز الفلسطيني للإعلام، مرجع سابق.

[2] نمر، محمد، بيان التغيرات التي طرأت على ميثاق حماس (Charting the Hamas Charter Changes)، مجلة (Insight Turkey)، تشرين الثاني/ نوفمبر 2009م، سلسلة ترجمات مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، العدد 45، كانون الأول/ ديسمبر 2009م، ص3.

تفاعل الخطاب السياسي لـ"حماس" مع استمرار الخطر الصهيوني، وأكدت الحركة من خلال بياناتها وتصريحات مسؤوليها، أن خير طريقة لإدارة الصراع مع العدو الصهيوني، الذي وجد على أرض فلسطين، هي حشد طاقات الشعب الفلسطيني لحمل راية الجهاد والكفاح ضد هذا الوجود بكل السبل الممكنة، وإبقاء جذوة الصراع مشتعلة معه، لحين استكمال شروط حسم المعركة مع العدو، من خلال نهوض الأمة العربية والإسلامية واستكمال أسباب القوة وحشد طاقاتها وإمكاناتها وتوحيد إرادتها وقرارها السياسي. والى أن يتحقق ذلك، وإيماناً بقدسية فلسطين ومنزلتها الإسلامية، وإدراكاً لأبعاد ومخاطر المشروع الصهيوني في فلسطين، فإن "حماس" تعتقد أنه لا يجوز بحال من الأحوال التفريط بأي جزء من أرض فلسطين، أو الاعتراف بشرعية الاحتلال الصهيوني لها، وأنه يجب على أهل فلسطين، وعلى جميع العرب والمسلمين، إعداد العدة لقتال الصهاينة حتى يخرجوا من فلسطين كما هجروا إليها.[1] ويقول محمد نزال: "أن الموقف الإسلامي الرافض للتنازل عن أي جزء من الأرض الإسلامية، والداعي إلى ضرورة الجهاد من أجل تحريره، قد ساهم في تعزيز الحاجز النفسي ضد الاحتلال الصهيوني لفلسطين"[2].

من هنا يمكن فهم دور العمل العسكري في مشروع حركة "حماس"، فالعمل العسكري يشكل الوسيلة الاستراتيجية لدى الحركة من أجل مواجهة المشروع الصهيوني، وهو- في ظل غياب المشروع العربي والإسلامي الشامل للتحرير- سيبقى الضمانة الوحيدة لاستمرار الصراع وإشغال "إسرائيل" عن التمدد خارج فلسطين.

عملت حماس، من أجل تأكيد شرعيتها السياسية، على الابقاء على مشروعية المقاومة المسلحة ضد "إسرائيل" كهدف رئيسي من أهدافها، ومكون رئيسي من مكوناتها الفكرية وخطابها السياسي، ما يعني الابقاء على شرعيتها والحفاظ على وجودها كتشكيل مقاوم يهدف إلى تحرير

---

[1] القدس اليوم: تقرير: الصراع مع الصهيونية في فكر "حماس"، الموقع الاكتروني للقدس اليوم: http://www.qudsday.com/hamas3.html

[2] نزال، محمد، **التطبيع-الأخطار وعملية المقاومة، في: الحركات الإسلامية في مواجهة التسوية**، ط1، بيروت: لبنان، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، نيسان، 1995م، ص 29.

فلسطين. وترى الحركة أن اندماج "إسرائيل" في المنطقة العربية والإسلامية من شأنه تعطيل أي مشروع نهضوي للأمة، حيث تهدف "إسرائيل" إلى استثمار ضعف الأمة أمامها –وخاصة أنها مدعومة من قبل الولايات المتحدة ومنظومتها الحضارية– من أجل إنجاز مشروع التسوية الهادف في جوهره إلى ربط اقتصاديات الدول العربية وإمكاناتها المختلفة بمنظومة جديدة عمادها "إسرائيل".[1]

غير أن مقاومة "حماس" للاحتلال، (وفقا لحماس) ليست موجهة ضد اليهود كأصحاب دين، وإنما هي موجهة ضد الاحتلال ووجوده وممارساته القمعية. وهذه المقاومة ليست مرتبطة بعملية السلام في المنطقة، كما تزعم الدولة العبرية وأنصار التسوية السياسية الجارية على أساس الخلل القائم في موازين القوى، فالمقاومة بدأت قبل انعقاد مؤتمر مدريد. والحركة ليست لها عداوة أو معركة مع أي طرف دولي، ولا تتبنى مهاجمة مصالح وممتلكات الدول المختلفة، لأنها تعتبر أن ساحة مقاومتها ضد الاحتلال تنحصر داخل الاراضي الفلسطينية المحتلة. وحينما هدد المسؤولون "الاسرائيليون" بنقل المعركة مع "حماس" خارج حدود الأراضي المحتلة، حذرت حماس تلك السلطات من خطورة الاقدام على مثل هذه الخطوة، وهو ما يؤكد حرص الحركة على عدم توسيع دائرة الصراع إلى خارج الاراضي المحتلة[2].

ولتأكيد حرصها على تجنب التعرض للمدنيين من كلا الجانبين، طرحت حركة "حماس" مراراً مبادرات انسانية تقوم على توقف الطرفين عن استهداف المدنيين وإخراجهم من دائرة الصراع، ولكن الصهاينة رفضوا هذه المبادرة وتجاهلوها بشكل يؤكد طبيعتهم العدوانية، وعدم حرصهم على حقن دماء أبناء الشعب الفلسطيني الأبرياء–وفقاً لحماس–. وفي رده على سؤال حول استهداف المدنيين، قال الدكتور عبد العزيز الرنتيسي:" الواقع أننا على استعداد دائماً أن

---

[1] الحمد، جواد والبرغوثي، إياد، **دراسة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الاسلامية (حماس)**، مرجع سابق، ص68–69.

[2] تعريف بحركة حماس، الموقع الالكتروني لحركة المقاومة الإسلامية "حماس": http://www.hamasinfo.net/ar/default.aspx?xyz=U6Qq7k%2bcOd87MDI46m9rUxJEpMO%2bi1s7%2bA%2bepmUGUnP2wNs2bH6Ag8HYKCAueC7b8wPMb5zR%2bsOndSRnilpkOm7%2fmSj96m2kUV6hWzrMDqw%2fi8Taq9o8gS2NztE1MeqLkh0Jbncl1JY%3d

نتوقف عن استهداف ما يسمى بـــالمدنيين، إذا توقف العدو عن استهداف المدنيين الفلســطينيين. هذا الذي نقوله دائماً، أما مقاومة الاحتلال والجنود والمغتصبين المستوطنين فهو أمر مختلــف تماماً. ولذلك إذا كان العالم يتأذى من العمليات الاستشهادية التي تستهدف أحيانــاً مــا يســمى بـــالمدنيين، فهم ليسوا أصلاً مدنيين بل هم غزاة محتلون، وبالتالي يجب أن نعاملهم كمحتلــين. هم الذين سببوا لنا المعاناة، وهم الذين يلبسون الثياب المدنية، وجاؤوا من أوطانهم واغتصــبوا فلسطين. هم الذين أوجدوا المعاناة للشعب الفلسطيني، ولذلك علينا أن نقاتلهم ونقــتلهم، ولكــن تماشياً مع الادعاءات "الاسرائيلية" والمفاهيم الدولية، نقول إننا على اســتعداد أن نتوقــف عــن استهداف ما يسمى بـــالمدنيين في حال توقفهم عن استهداف المــدنيين الفلســطينيين. أمــا إذا استهدفوا مدنيين فكل شيء مفتوح عندئذ أمام المقاومة"[1].

وتقول الحركة في أدبياتها، أنها تحرص بشدة على أن تراعي في أنشطتها ومقاومتهــا للاحتلال "الاسرائيلي" تعاليم الإسلام السامية وقواعد حقوق الانسان والقانون الدولي، وهــي لا تقوم بمقاومتها المشروعة رغبة في القتل أو سفك الدماء، كما يفعل الصهاينة.[2]

غير أن منطق العمل السياسي ومبدأ الاحتفاظ بالسلطة يقدمان أدلة على أن ما من سلطة تقبل مقاسمتها احتكار السلطة بملء إرادتها، وهي قد تخضع لتقلبات موازين القوى في لحظــة معينة، لكنها لا تستكين له. وفي أحسن الاحوال يمكن التعايش مؤقتاً معها على قاعدة التــوازن، ولعل هذه هي إحدى التحديات الرئيسة التي واجهتها حركة حمــاس أثنــاء ممارســتها العمــل العسكري في ظل وجود السلطة الفلسطينية كنظام سياسي مسؤول عن الوضع الأمني والقانوني في الأراضي الفلسطينية في الضفة وغزة، والذي لا يكفي فيه مجرد الإعلان المستمر بالحفــاظ على الوحدة الوطنية، واعتبار النزاع الأهلي خطاً أحمر يحرم الاقتراب منه، خاصة أن صناعة

---

[1] الرنتيسي، عبد العزيز، مستعدون لتجنب "المدنيين" إذا توقف العدو عن استهداف المدنيين الفلسطينيين، حــوار الشــهيد الدكتور عبد العزيز الرنتيسي مع صحيفة "السبيل"، بتاريخ23\11\2003م، المصدر: موقع المركز الفلســطيني للإعــلام: http://www.palestine-info.com/arabic/hamas/hewar/rantese.htm

[2] نبــذة عــن حركــة" حمــاس"، موقــع المركــز الفلســطيني للإعــلام: http://www.palestine-info.com/arabic/hamas/who/who.htm

هذا التوازن هو من فعل وتأثير طرفين تمثل حماس أحدهما، وتمثل السلطة الفلسطينية طرفه الآخر.[1]

وخلصت الدراسة إلى القول، إن العمل العسكري في فكر "حماس" يُعد وسيلة الشعب الفلسطيني الأساسية للإبقاء على جذوة الصراع متقدة في فلسطين المحتلة، والحيلولة دون تنفيذ المخططات "الإسرائيلية" الرامية لنقل بؤرة التوتر إلى أنحاء مختلفة من العالمين العربي والاسلامي. وأن العمل العسكري في بعده الاستراتيجي يشكل أداة ردع لمنع الصهاينة من الاستمرار في استهداف أمن الشعب الفلسطيني. كما أن من شأن مواصلة هذا النهج وتصعيده، هو الضغط على الصهاينة لإرغامهم على وقف ممارساتهم المعادية لمصالح وحقوق الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة. وتستهدف حركة "حماس" في مقاومتها للاحتلال ضرب الاهداف العسكرية، وتحرص على تجنب أن تؤدي مقاومتها الى سقوط مدنيين. وحتى في بعض الحالات التي سقط فيها عدد من المدنيين في أعمال المقاومة التي تمارسها الحركة، فإنها قد جاءت من قبيل الدفاع عن النفس، والرد بالمثل على المذابح التي ارتكبت بحق المدنيين الابرياء من الشعب الفلسطيني، وهو ما أثبتته سلسلة الهجمات التي نفذتها الحركة رداً على المجزرة التي نفذها باروخ غولدشتاين ضد المصلين في المسجد الابراهيمي في مدينة الخليل، حيث قُتل الفلسطينيون وهم يؤدون الصلاة داخل المسجد على أيدي المستوطنين وقوات الاحتلال.

2: 4: 2 المواطنة كأساس للشراكة السياسية، والمصالحة في الملف الداخلي

مثلت الوحدة الوطنية، ووحدة الشعب الفلسطيني، وتحريم الاقتتال–وفقاً لخطاب حماس–، إحدى اهتماماتها الأساسية منذ نشوئها. وعملت الحركة بنشاط، على المستوى الداخلي، للمحافظة على الوحدة الوطنية، وأكدت على احترامها للفصائل الأخرى، كما ورد في المادة الخامسة

[1] الحمد، جواد و البرغوثي، إياد: **دراسة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الاسلامية (حماس)**، مرجع سابق، ص69.

والعشرين من ميثاقها: "وتطمئن كل الاتجاهات الوطنية العاملة على الساحة الفلسطينية من أجل تحرير فلسطين، بأنها لها سند وعون، ولن تكون إلا كذلك، قولاً وعملاً، وحاضراً ومستقبلاً"[1].

وتعتقد "حماس"، أنه مهما بلغت الخلافات في وجهات النظر أو تباينت الاجتهادات في ساحة العمل الوطني، فإنه لا يجوز بحال من الأحوال، لكائن من كان، أن يستخدم العنف أو السلاح لفض المنازعات أو حل الإشكالات أو فرض الآراء والتصورات داخل الساحة الفلسطينية.[2]

أما البرنامج الانتخابي لقائمة التغيير والإصلاح، فقد ورد فيه: "تعميق أواصر الوحدة الوطنية، واعتماد لغة الحوار، والاحتكام للعقل لحل الخلافات الداخلية، وتحريم الاقتتال وكل أشكال استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في الإطار الداخلي. وأن الحريات السياسية، والتعددية، والاحتكام إلى صناديق الاقتراع، والتداول السلمي للسلطة، تعد الإطار الناظم للعمل السياسي الفلسطيني، وضمانة الإصلاح ومحاربة الفساد، وبناء مجتمع مدني فلسطيني متقدم"[3].

ووردت في البيان الوزاري الذي تلاه إسماعيل هنية أمام المجلس التشريعي الفلسطيني لنيل الثقة بحكومته، نصوصٌ كثيرة تشيد بالوحدة الوطنية، وتوضح موقف الحركة والحكومة المحسوبة عليها، من هذا الثابت، ومن هذه النصوص: "إذا كنا معاً لم نوفق في تشكيل حكومة ائتلاف وطني فيجب أن ننجح في الحفاظ على الوحدة الوطنية. لن نيأس في ذلك، وسنواصل العمل من أجل تعزيز الوحدة الوطنية، ورصِّ الصفوف، وترتيب البيت الفلسطيني، وتصليب جبهتنا الداخلية. وستبقى أيدينا ممدودةً للجميع للحوار والتشاور حول كافة القضايا، بما يحقِّق المصلحةَ الوطنيةَ العليا لشعبنا وأمتنا، وسيبقى باب المشاركةِ في الحكومةِ مفتوحاً. فهذا وطن

---

[1] **ميثاق حركة المقاومة الإسلامية "حماس"**، مرجع سابق، المادة الخامسة والعشرون.

[2] تعريف بحركة حماس، الموقع الالكتروني لحركة المقاومة الإسلامية "حماس"، مرجع سابق.

[3] البرنامج الانتخابي لانتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني الثانية، 2006م، قائمة التغيير والاصلاح، محور: ثوابتنا، البنود: 7و8.

الجميع، ومصير الجميع، ومستقبل الجميع"[1]. وورد أيضاً في ذات البيان: "تتعهَّد الحكومة بحماية حقوق المواطن وترسيخ مبدأ المواطنة دون تفريق على أساس المعتقد، أو الانتماء السياسي، وسنعمل معاً على محاربة الإقصاء السياسي والوظيفي، وسوف نرفع الظلمَ عن الناس ما استطعنا إلى ذلك سبيلاً، "يا عبادي، إني حرَّمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرمًا، فلا تَظالموا".[2]

وخلصت الدراسة إلى القول، إن النصوص السابقة، التي تضمنت بعضاً من خطاب حماس تجاه الوحدة الوطنية والشراكة السياسية، تدل على أن الحركة حريصة كل الحرص على الوحدة الوطنية والشراكة السياسية، حتى وإن اختلفت معها بعض الفصائل والقوى في برامجها، سواءً كانت البرامج الانتخابية أو الوزارية.

2: 4: 3 التسامح تجاه أتباع الديانات السماوية الأخرى

أكدت حماس على التزامها بإنسانية تنظيمها وتسامحها مع غير المسلمين. وأعلنت أنها حركة كل الجماهير الفلسطينية، مسلمهم ومسيحهم، دون أي تمييز. كما ورد في ميثاقها: "حركة حماس حركة إنسانية ترعى الحقوق الإنسانية، وتلتزم بسماحة الاسلام في النظر إلى أتباع الديانات الأخرى. لا تعادي منهم إلا من ناصبها العداء، أو وقف في طريقها ليعيق تحركها أو يبدد جهودها"[3]. وتؤمن حماس أن الإسلام هو دين الوحدة والمساواة والتسامح والحرية. وهي حركة ذات أبعاد انسانية حضارية، لا تعادي إلا من ناصب الأمة العداء. وترى أن العيش في ظل الإسلام هو الجو الأمثل للتعايش بين أهل الديانات السماوية، والتاريخ خير شاهد على ذلك.

---

[1] هنية، إسماعيل، خطاب رئيس الوزراء المكلَّف إسماعيل هنية، الذي ألقاه أمام المجلس التشريعي لمنح الثقةِ للحكومة العاشرة، (المجلس التشريعي الفلسطيني: غزة، بتاريخ 28\3\2006م)، موقع مركز الزيتونة: http://www.alzaytouna.net/permalink/4788.html

[2] المرجع السابق.

[3] **ميثاق حركة المقاومة الإسلامية "حماس"**، مرجع سابق، المادة الحادية والثلاثون.

وتسترشد الحركة بقوله تعالى "لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ"[1]، وقوله جل وعلا "لَّا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ"[2].

تدافع "حماس" عن قضايا الشعب الفلسطيني دون تمييز على أساس ديني أو عرقي أو فئوي. وتؤمن بحق الشعب الفلسطيني بكل فئاته وطوائفه في الدفاع عن أرضه وتحرير وطنه. وتؤمن بأن الشعب الفلسطيني شعب واحد بمسلميه ومسيحييه.[3]

من هذه المنطلقات، تحترم "حماس" حقوق أهل الديانات السماوية الأخرى، وتعتبر المسيحيين الموجودين على أرض فلسطين، شركاء في الوطن، تعرضوا لنفس الممارسات التي تعرض لها إخوانهم المسلمين من سلطات الاحتلال سواء بسواء، وشاركوا في مواجهة الاحتلال والتصدي لإجراءاته العنصرية، فهم جزء لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني، لهم كامل الحقوق وعليهم كامل الواجبات.[4]

2: 4: 4 الحل السلمي بما لا يتعارض مع الثوابت والحقوق الوطنية

أكدت "حماس" مراراً أنها ليست ضد مبدأ السلام، فهي مع السلام وتدعو له وتسعى لتحقيقه، وتتفق مع جميع دول العالم على أهمية أن يسود ربوع العالم أجمع. ولكنها مع السلام العادل الذي يعيد الحقوق للشعب الفلسطيني، ويمكنه من ممارسة حقه في الحرية والعودة والاستقلال وتقرير المصير. وترى الحركة أن الاتفاقات التي جرى التوصل اليها حتى الآن، لا تلبي حقوق الشعب الفلسطيني، ولا تستجيب لتطلعاته. فهي اتفاقات غير عادلة، وتلحق الظلم والضرر بشعبنا، وتكافئ الجانب المعتدي على اعتدائه، وتعترف له بحقه فيما استلبه من الآخرين، وهي محاولة لإملاء وفرض شروط الطرف المنتصر ومطالبة المظلوم بالتنازل عن حقوقه. وسلام بهذه المواصفات لا يكتب له النجاح أو الحياة طويلاً.[5]

---

[1] البقرة، 256.

[2] الممتحنة، 8.

[3] تعريف بحركة حماس، الموقع الالكتروني لحركة المقاومة الإسلامية "حماس"، مرجع سابق.

[4] انظر: بيان حماس رقم 49، صادر في 27\10\1989م.

[5] تعريف بحركة حماس، الموقع الالكتروني لحركة المقاومة الإسلامية "حماس"، مرجع سابق.

كما أن مبدأ التسوية السياسية، أياً كان مصدرها، أو أياً كانت بنودها، فإنها تنطوي على التسليم للعدو الصهيوني بحق الوجود في معظم أرض فلسطين، وما يترتب عليه من حرمان الملايين من أبناء الشعب الفلسطيني، من حق العودة، وتقرير المصير، وبناء الدولة المستقلة على كامل الارض الفلسطينية، وإقامة المؤسسات الوطنية، وهو أمر لا ينافي فقط القيم والمواثيق والأعراف الدولية والانسانية، بل يدخل في دائرة المحظور في الفقه الإسلامي، ولا يجوز القبول به. فأرض فلسطين أرض إسلامية مباركة، اغتصبها الصهاينة عنوة، ومن واجب المسلمين الجهاد من أجل استرجاعها وطرد المحتل منها.[1]

رفضت حركة حماس جميع مشاريع التسوية السلمية والمعاهدات، ومنها كامب ديفيد ومشروع الحكم الذاتي ومشاريع شولتز وبيكر وغيرها. فالمؤتمرات ومشاريع التسوية، في رأي الشيخ أحمد ياسين،[2] ينطبق عليه ما ورد في الآية الكريمة: " يَحْسَبُهُ الظَّمْآنُ مَاءً حَتَّىٰ إِذَا جَاءَهُ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئًا"[3].

كما رفضت الحركة مؤتمر مدريد، واعتبرت أن أخطر مشاريع التسوية التي طرحت، هي اتفاق "غزة–أريحا أولاً"، الذي وُقع في واشنطن بتاريخ 1993/9/13م بين "إسرائيل" ومنظمة التحرير الفلسطينية، والذي أطلق عليه لاحقاً اتفاق "أوسلو". كما رفضت حماس وثيقة الاعتراف المتبادل بين الطرفين وما تلاها من اتفاقات حملت أسماء: القاهرة وطابا وغيرها. وتعتقد حماس أن خطورة هذه الاتفاقات لا تأتي فقط من مضمونها المقِر بشرعية السيادة الصهيونية على جميع أنحاء فلسطين، وتطبيع العلاقات الصهيونية العربية، وإطلاق يد الهيمنة الصهيونية على المنطقة فحسب، بل تأتي الخطورة من رضا وموافقة طرف فلسطيني على هذه الاتفاقيات، لأن ذلك يعني إغلاق الملف الفلسطيني، وحرمان الشعب الفلسطيني من حق المطالبة بحقوقه المشروعة، أو استخدامه الوسائل المشروعة للحصول عليها، فضلاً عن تكريس حرمان

---

[1] تعريف بحركة حماس، الموقع الالكتروني لحركة المقاومة الإسلامية "حماس"، مرجع سابق.

[2] بن يوسف، أحمد: **أحمد ياسين– الظاهرة المعجزة وأسطورة التحدي**، ط1، دبي: دار الأمة للنشر والتوزيع،، 1999م، ص98.

[3] النور، 39.

معظم الشعب الفلسطيني من العيش فوق أرضه ووطنه، وما يترتب على ذلك من نتائج قد لا يقتصر تأثيرها على الشعب الفلسطيني فحسب، بل يتعدى ذلك الشعوب العربية والاسلامية.[1]

وفي مقابلة له مع صحيفة السبيل ونشرها المركز الفلسطيني للإعلام، قال الدكتور الرنتيسي: "حركة حماس تهدف إلى تحقيق إنجازات كبيرة تتحقق للشعب الفلسطيني وليست للحركة. فهي تدافع عن الشعب الفلسطيني، والأرض الفلسطينية والمقدسات الإسلامية. ونحن نتمنى أن تحقق إنجازات لصالح القضية الفلسطينية والوجود الفلسطيني. وأنا أعتقد أن أكبر إنجاز حققته الحركة الإسلامية أنها وقفت في وجه مشاريع تصفية القضية الفلسطينية، والوجود الفلسطيني، وستستمر في ذلك إلى أن يتحقق النصر بإذن الله"[2].

وبالتالي فإن "حماس" ترى أن الثوابت الفلسطينية، قد تم التفريط بها في اتفاقية أوسلو، وأن الاتفاقية صيغة مضللة لتصفية القضية الفلسطينية، وتعمل على توفير الأمن للصهاينة على حساب حقوق الشعب الفلسطيني، وأنها تتمسك بمعارضة هذه الاتفاقات وتعمل على إسقاطها بالوسائل الشعبية والجماهيرية، دون التعرض للسلطة ورموزها بالعنف.

وبالرغم من هذه المعارضة المبدئية لمشاريع التسوية، وموقف حماس الرافض لها، إلا أن خطاب "حماس" تجاه التسوية السلمية قد مر بتطورات وانتقالات متعددة خلال فترة تسعينيات القرن الماضي. "فحماس" في السنوات الأولى لانطلاقتها، عارضت الحلول السلمية معارضة تتسم بالرفض المبدئي العام، كما ورد في ميثاقها وأدبياتها، وانطلاقا من موقفها الأيديولوجي العقدي. كما أعلنت رفضها لما يمكن أن يترتب على مشروع التسوية من تنازلات وتفريط بحقوق وثوابت الشعب الفلسطيني. إلا أن خطابها تجاه عملية التسوية تغير إلى حد ما. "فحماس" باتت ترفض المترتبات على عملية التسوية، ولم تعد ترفض مبدأ مشروع التسوية بذاته. كما أن إعلانها صراحة بقبول مبدأ الحل المرحلي، شريطة أن لا يتضمن تنازلات وتفريطاً بالحقوق،

---

[1] تعريف بحركة حماس، الموقع الالكتروني لحركة المقاومة الإسلامية "حماس"، مرجع سابق.

[2] الرنتيسي، عبد العزيز، حماس دفعت ثمن إنجازاتها من دماء خيرة قادتها وشبابها، الشهيد الدكتور عبد العزيز الرنتيسي في حوار مع صحيفة السبيل، بتاريخ 5\10\2002م، نشره موقع المركز الفلسطيني للإعلام: http://www.palestine-info.com/arabic/hamas/hewar/rantese.htm

يشير إلى أنها تحتج على أسلوب إدارة المفاوضات فقط، وليس رفضاً لمبدأ المفاوضات نفسه. وأن إعلانها الاستعداد لقبول مبدأ الهدنة مع الاحتلال مقابل إقامة دولة فلسطينية في حدود عام 1967م، شريطة عدم الاعتراف "بإسرائيل"، يوحي بأنها تتعامل مع الوضع السياسي انطلاقاً من الواقع، وتتعامل معه بمرونة، وليس انطلاقاً من الأيديولوجيا التي تتبناها، والتي تتسم بالرفض المطلق لكل هذه المشاريع، كما ذكرنا سابقاً.[1]

ومما يؤكد هذا التحليل، هو ما أدلى به خالد مشعل، رئيس المكتب السياسي لحركة "حماس" لصحيفة الحياة اللندنية، إذ قال: "حماس، وكثير من قوى المقاومة، أعلنت مبكراً موقفها الرافض لأوسلو. الواقع هو الذي تغير، إذ كانت أوسلو إطاراً يحتكم إليه أصحابه وأطراف اللعبة وباتت اليوم خلف ظهورنا، ولم تعد هي المرجعية. لكن هياكلها السياسية بقيت، ومن يستعمل هذا الهيكل لتجارة مشروعة يختلف عمن يستعمله لتجارة غير مشروعة. لا مشكلة لدينا في أننا دخلنا في نتائج أوسلو، المشكلة هي: هل نحتكم إلى أوسلو؟ وهل دخولنا في المجلس التشريعي يفرض علينا اعترافاً "بإسرائيل"؟ أو أن نسلم بأي تنازل عن حقنا الفلسطيني أو التزامات سياسية أو أمنية ما؟"[2].

وفي رده على سؤال لمجلة فلسطين المسلمة، "يعيب عليكم البعض استنكاركم لأوسلو وحواركم مع مهندسيه ورجالاته. أجاب القيادي في حماس "حسن يوسف": "إذاً مع من نتحاور ومع من نجلس؟ جماعة أوسلو، كما يسمونهم، هم أصحاب القرار في السلطة، وهم يخططون ويرسمون سياسات الواقع الفلسطيني، ونحن لا نستطيع تجاهل هذا الواقع، ونحن وهم موجودون على الساحة، ونحن لا نرى المقاطعة بديلاً للحوار، وإذا قاطعنا من الذي يسيّر أمور الناس ومصالحهم؟ هناك هموم وتطلعات للشعب الفلسطيني لا نستطيع أن ندير ظهورنا لها، ومن يصوب الخطأ إذا لم نتفاهم ونتحاور؟ نحن لم ننجرف مع تيار أوسلو، بالرغم من أن الكيان

---

[1] الحمد، جواد والبرغوثي، إياد، **دراسة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الاسلامية (حماس)**، مرجع سابق، ص226-229.

[2] مشعل، خالد، مقابلة خالد مشعل مع صحيفة الحياة اللندنية، بتاريخ 2005/12/17م، المصدر: موقع مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات: http://www.alzaytouna.net/permalink/4782.html#.UPnUTPIc0Sl

الصهيوني، ممثلاً في حكومة شارون، ألغى معظم بنوده وقراراته خلال انتفاضة الأقصى. نحن لنا قراءة واضحة ومتأنية للواقع الفلسطيني، وسوف تتضح الأمور للعامة والناس بعد الانتخابات"[1].

2: 4: 5 بناء علاقات إقليمية متوازنة بهدف خدمة القضية الوطنية الفلسطينية

يمكن تتبع الخطوط العريضة التي على أساسها ترسم "حماس" سياساتها الخارجية، وتحدد بموجبها خطابها تجاه العلاقات السياسية الخارجية، إذ تنطلق هذه الخطوط من قاعدة رفع مستوى الإيجابيات في العلاقات مع الآخرين، والحد من السلبيات قدر الإمكان، وعدم الاستعداء من قبل أي طرف، وعدم الخوض في أي معركة مع أي طرف، وعدم التدخل في شؤون أي طرف، وهو ما وضحه موسى أبو مرزوق، عندما كان رئيساً للمكتب السياسي لحركة حماس بقوله: "إن الحركة استفادت من تجربة منظمة التحرير الفلسطينية، وتعلمت منها دروساً كثيرة بشأن كيفية صوغ العلاقات بالأطراف العربية. وبعكس نظرية فتح في توريط الأنظمة العربية في حرب التحرير، نحن نعتقد بضرورة خوض الحرب عن وعي وإدراك، لأنه من دون الوعي والإدراك فإن الهزيمة هي النتيجة، وهي حصيلة حروبنا ضد "إسرائيل"[2].

وتؤمن "حماس" بأن اختلاف المواقف حول المستجدات لا يحول دون اتصالها وتعاونها مع أي من الجهات التي لديها الاستعداد لدعم صمود الشعب الفلسطيني ومقاومته للاحتلال. كما أن الحركة غير معنية بالشؤون الداخلية للدول، ولا تتدخل بسياسات الحكومات المحلية.[3]

وتعمل "حماس" على تشجيع الحكومات العربية والإسلامية على حل خلافاتها وتوحيد مواقفها إزاء القضايا القومية، لكنها ترفض أن تقف مع طرف واحد ضد الآخر، أو أن تكون طرفاً في أي محور سياسي ضد محور آخر، وتطلب من جميع الحكومات والأحزاب والقوى

---

[1] يوسف، حسن، حماس مستمرة بالمقاومة حتى يرحل الاحتلال، مقابلة مع الشيخ حسن يوسف، كانون ثاني2005م، موقع مجلة فلسطين المسلمة: http://www.fm-m.com/2005/jan2005/story11.htm

[2] الحروب، خالد، **حماس الفكر والممارسة السياسية**، مرجع سابق، ص171.

[3] المرجع السابق، ص162.

العربية والإسلامية، أن تقوم بواجبها لنصرة قضية الشعب الفلسطيني، ودعم صموده ومواجهته للاحتلال الصهيوني، وتطالب أيضاً بتسهيل عمل الحركة لإعانتها في أداء مهمتها، وتؤمن بأهمية الحوار مع جميع الحكومات والأحزاب والقوى الدولية بغض النظر عن عقيدتها أو جنسيتها أو نظامها السياسي، ولا مانع لديها من التعاون مع أي جهة لصالح خدمة قضية الشعب الفلسطيني العادلة وحصوله على حقوقه المشروعة، أو تعريف الرأي العام بممارسات الاحتلال الصهيوني، وإجراءاته اللاإنسانية ضد الشعب الفلسطيني. كما أنها لا تعادي أحداً على أساس المعتقد الديني أو العرق، ولا تناهض أي دولة أو منظمة ما لم تمارس الظلم ضد الشعب الفلسطيني، أو تناصر الاحتلال الصهيوني في ممارساته ضد أبناء شعب فلسطين. كما تحرص الحركة على حصر ساحة المواجهة مع الاحتلال الصهيوني في فلسطين، وعدم نقلها إلى أي ساحة خارجية.[1]

وتتطلع حركة "حماس" إلى الدول والمنظمات والهيئات الدولية، وحركات التحرر العالمية للوقوف الى جانب قضية الشعب الفلسطيني العادلة، وإدانة الممارسات القمعية لسلطات الاحتلال المخالفة لقواعد القانون الدولي وحقوق الإنسان، وتكوين رأي عام عالمي ضاغط على الكيان الصهيوني لإنهاء احتلاله للأرض الفلسطينية والمقدسات الدينية. وفي هذا الصدد، فقد ورد في البيان الوزاري للحكومة العاشرة، الذي تلاه إسماعيل هنية أمام المجلس التشريعي: "إن حكومتنا ستَحرص على تعميق العلاقة والتشاور مع محيطنا العربي والإسلامي، فهذا هو عمقنا القومي والإستراتيجي؛ حيث إن شعبَنا الفلسطينيَّ هو جزءٌ لا يتجزأ من أمته العربية والإسلامية، ولأن قضيته هي مسئوليةٌ عربية وإسلامية، وهي بهذا لا تمس حياة ومستقبل الشعب الفلسطيني فحسب، بل حياة ومستقبل العرب والمسلمين جميعًا"[2].

وخلصت الدراسة إلى القول، إن خطاب حماس السياسي تجاه العلاقات الخارجية قد اتسم في معظمه بصيغة الاعتدال، وغابت عنه الانفعالات العاطفية، وحاول الابتعاد عن صيغة التنديد

---

[1] **تعريف بحركة حماس**، موقع حركة المقاومة الإسلامية "حماس"، مرجع سابق.

[2] هنية، إسماعيل، **خطاب رئيس الوزراء المكلَّف إسماعيل هنية، الذي ألقاه أمام المجلس التشريعي لمنح الثقةِ للحكومة العاشرة**، مرجع سابق.

والاستنكار، وإنما اتجه نحو التروي والتدقيق كثيراً في الحسابات السياسية. وتجاوزت حماس في خطابها المناشدات الإعلامية، ولجأت إلى إجراء الاتصالات مع الأطراف بشكل مباشر من أجل حل القضايا التي تهم الشأن الفلسطيني بشكل عام، أو تلك التي تتعلق بالعلاقات الثنائية بين تلك الأطراف.

وتأسيساً على ما ورد أعلاه، سواء بقراءة الملامح العامة للواقع العربي والإسلامي والدولي، أو برسم الأطر والخطوط العريضة للتعامل السياسي مع ذلك الواقع، فإن تحرك حماس باتجاه الأطراف العربية والإسلامية والدولية وتعاملها معها، كان نابعاً من حرصها على خدمة القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني.

2: 4: 6 فلسطين هي ساحة الصراع مع الصهيونية

اعتبرت حركة "حماس" أن ساحة المواجهة والمعركة مع العدو الصهيوني هي فلسطين، فالعدو الصهيوني احتلها، وشرد أهلها، وصادر ممتلكاتها، لذلك فإن المواجهة معه تكون على ثرى فلسطين المباركة فقط، وأشارت الحركة في بيان أصدرته بتاريخ 11\6\2012م: "إلى أن النقيض الأول والأخير لحركة حماس وللشعب الفلسطيني هو العدو الصهيوني، وإن ساحة الصراع مع هذا العدو هي أرض فلسطين وليس أي ساحة أخرى"[1].

2: 4: 7 عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول العربية

اعتمدت حركة حماس سياسة عدم التدخل في شئون الدول العربية. وعدت الساحات العربية والإسلامية ساحات نصرة ومؤازرة للشعب الفلسطيني، خاصة على الصعيد السياسي، والإعلامي، والمالي. وعدّ العمق العربي هو العمق الإستراتيجي والرصيد الحقيقي للمعركة مع العدو الصهيوني في تحرير فلسطين. وأكدت الحركة في بيان لها صدر بتاريخ 11\6\2012م، "على أن سياستها الثابتة، وهي عدم التدخل في الشئون الداخلية لأي دولة عربية أو غير عربية،

[1] بيان صحفي لحركة المقاومة الإسلامية حماس، بتاريخ 11\6\2012م، موقع حركة المقاومة الإسلامية "حماس": http://www.hamasinfo.net/ar

مشددة على عدم قبولها زج اسمها في أي تناقضات داخلية أو مزايدات انتخابية عربية أو إقليمية"[1].

وخلصت الدراسة إلى القول، إن مناقشة المحددات الفكرية والأيديولوجية لحركة المقاومة الإسلامية "حماس"، كان بهدف الإطلاع على الكيفية التي عمل من خلالها الخطاب على توعية الشعب الفلسطيني وتحذيره من عملية التسوية السياسية، وتذكيره الدائم بضرورة الحفاظ على ثوابته، والتعظيم من شأن المقاومة ضد الاحتلال، ولمعرفة مدى انعكاس هذا الهدف على سلوك حماس السياسي قبل اشتراكها في الانتخابات التشريعية الثانية.[2]

2: 5 الخطاب السياسي لحماس وأثره في السلوك السياسي للحركة

ساهم النشاط الجهادي الفاعل لحركة "حماس" واتساع جماهيريتها، في ظهورها بالوزن السياسي والإعلامي الذي ظهرت به. ولم يَحُل انخراط حركة "حماس" في العمل المقاوم دون تبنيها للعمل السياسي الذي اعتبرته الحركة مكملاً لعملها الجهادي، وليس بديلاً عنه، وعدّته أيضاً أحد وسائل الجهاد ضد عدوها الصهيوني. ولهذا، فقد جاء الخطاب السياسي لحركة "حماس" منسجماً مع عملها الجهادي، وامتاز بأنه خطاب اعتمد أصالة الدين من ناحية، وحداثة السياسة من ناحية أخرى. ووظفت "حماس" منطلقاتها العقدية في خدمة خطابها السياسي الذي اعتمد الصلابة والقوة في تبنيه للثوابت، ولم يغفل المرونة في الوسائل الموصلة للمحافظة على هذه الثوابت. وزاوج خطابها السياسي بين الإستراتيجي (الثابت) والتكتيكي (المرحلي)، إذ أكدت الحركة (مثلاً) أنها "مع دولة فلسطينية مستقلة على أي جزء من أرض فلسطين، مع تأكيدها أن ذلك لن يؤثر على الحق التاريخي في بقية الأرض الفلسطينية مهما طال الزمان وبلغت قوة العدو وإمكاناته"[3]، وورد في مقابلة مع الدكتور عبد العزيز الرنتيسي، قوله: "أرى أن المستقبل

---

[1] **بيان صحفي لحركة المقاومة الإسلامية حماس**، بتاريخ 11\6\2012م مرجع سابق.

[2] **قراءة نقدية في تجربة حماس وحكومتها 2006م-2007م**، تحرير: محسن محمد صالح،ط1 (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2007م)، ص151.

[3] ياسين، أحمد، إذا لم تنصرونا انتظروا محكمة التاريخ، مقابلة مع صحيفة البيان، نشرت على موقع إسلام ويب، بتاريخ 22\3\2004م: http://articles.islamweb.net/media/index.php?page=article&lang=A&id=59868

سيحقّق إنجازات كبيرة للشعب الفلسطيني على صعيد التحرّر والاستقلال وتحرير المقدسات وعودة اللاجئين والإفراج عن الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين، وكلّ ذلك سيتحقّق من خلال المقاومة وليس من خلال المفاوضات"[1].

كما امتاز خطاب الحركة بالوضوح والواقعية والشمولية في تحديد الأهداف والوسائل. وقد اعتمدت الحركة مبدأ التدرج في رؤيتها وطرحها وخطابها السياسي في كل محطات النضال الوطني الفلسطيني؛ فلم يكن خطابها انقلابيّاً أو ترقيعيّاً أو جزئيّاً، وإنما اعتمدت على التدرج والمرحلية في الخطوات، وصولاً لإحداث التغيير الذي تنشده، بدءاً ببناء الفرد، وانتهاءً بالتحرير والاستقلال وبناء الدولة المسلمة على كامل تراب فلسطين. ويقول محمد أحمد الساعاتي، أن خطاب الحركة امتاز بالعالمية؛ فخطابها تجاوز المحلية إلى الدائرة العربية والإسلامية والدولية، ولم ترفض الحركة مبدأ الاتصال بأي طرف عربي أو إسلامي أو إقليمي أو دولي، بغض النظر عن خلفياته السياسية والفكرية، حيث كان هدفها خدمة القضية الفلسطينية. وصاحب خطابها تجاه الأطراف الخارجية، خطاباً داخلياً يمجد ويعظم الوحدة الوطنية ويعلي من شانها، فكان خطابها يجمع ولا يفرق، يبني ولا يهدم، وقد دفعها ذلك إلى التعالي على جراحها والصفح والتسامح مع من أساء لها وآذاها. واستمرت تدعو إلى تكاتف الجهود على المستويات كافة، محليّاً وعربياً وإسلاميّاً، من أجل وحدة الشعب الفلسطيني وتحقيق الوحدة الوطنية، وصولاً للشراكة السياسية على قاعدة "شركاء بالدم شركاء بالقرار".[2]

وقد انعكست هذه الرؤية على السلوك السياسي والميداني لحماس تجاه مختلف القضايا التي تخص الشأن الفلسطيني. فمثلاً، ترى "حماس" أن السلطة الفلسطينية المرتهنة لاتفاقات "أوسلو" تشكل ستاراً من شأنه إضفاء نوع من الشرعية على الاحتلال وممارساته. إلا أن ذلك لم يدفع الحركة إلى المواجهة مع السلطة–حسب ما تصرح به الحركة بشكل دائم– بل تجنبت بكل

---

[1] الرنتيسي، عبد العزيز، عمليات القسام مرتبطة بوجود الاحتلال، وتحصينات العدو الأمنية قد تؤخّرها لكنها لا توقفها، حوار مع الشهيد الدكتور عبد العزيز الرنتيسي، نشر على موقع المركز الفلسطيني للإعلام بتاريخ 9\1\2003م: http://www.palestine-info.com/arabic/hamas/hewar/rantese.htm

[2] الساعاتي، محمد أحمد، دور حركة المقاومة الإسلامية "حماس" في المجتمع الفلسطيني (1987م–1994م)، موقع كتائب الشهيد عز الدين القسام: http://www.alqassam.ps/arabic/article.php?id=7367

حزم الانجرار لصراع مع السلطة رغم ممارسات السلطة غير المرضية لها، فالحركة تدرك أن انشغالها في مواجهة عسكرية مع السلطة، يحقق هدفاً هاماً للصهاينة ويلبي جزءاً من طموحاتهم.

اتسمت الجذور التاريخية لمعارضة "حماس" السياسية، بعلاقة تنافسية مع منظمة التحرير وفصائلها، وظهرت هذه المنافسة منذ اللحظة الأولى لنشأة الحركة وبداية مشاركتها في الحياة السياسية الفلسطينية، إذ كان ظهور الحركة جماهيرياً على حساب المنظمة وفصائلها، مما انعكس بالتالي على طبيعة سير العلاقة بين الطرفين خلال السنوات التي تلت انطلاقة حماس.

دفعت العلاقات المتوترة بين الطرفين، الحركة لتبني خطاباً سياسياً يقوم على توعية الشعب الفلسطيني بخطورة التسوية، والاتفاقات الناجمة عنها، والعمل على تكتيل القوى الفلسطينية المعارضة لمسيرة التسوية والاتفاقات الناجمة عنها، والتعبير عن موقفها في الساحات الفلسطينية والعربية والدولية. واستمرار مطالبة قيادة منظمة التحرير الفلسطينية بضرورة الانسحاب من المفاوضات، والتراجع عن اتفاق "أوسلو"، والاهتمام بالتواصل مع الدول العربية والإسلامية المعنية، ومطالبتها بالانسحاب من المفاوضات، والوقوف الى جانب الشعب الفلسطيني، والتأكيد على استمرارها في المقاومة ضد الاحتلال، والعمل على ترجمة إنجازات المقاومة والجهاد وتطبيقها على أرض الواقع، والارتقاء بالمجتمع الفلسطيني وتحقيق تطلعاته والحفاظ على ثوابته وحقوقه، والهدف من ذلك هو تثبيت أركان حركة حماس وحماية برنامج المقاومة.[1]

وحفاظاً على هذا البرنامج، وحماية له، فقد كان لحماس دور كبير فيه، وقامت بالكثير من العمليات الاستشهادية، وقدمت العديد من الشهداء والجرحى سواء من عناصرها أو من قادتها، وعلى رأسهم مؤسسها الشيخ أحمد ياسين والدكتور عبد العزيز الرنتيسي وصلاح شحادة وإسماعيل أبو شنب، وغيرهم الكثير، مما رفع رصيدها الشعبي وعزز حضورها السياسي والميداني.[2]

---

[1] **تعريف بحركة حماس**، موقع حركة المقاومة الإسلامية "حماس"، مرجع سابق.

[2] المرجع السابق.

اتخذت حركة حماس موقفاً رافضاً للانتخابات التشريعية الأولى التي جرت عـــام1996م، مستندة في ذلك على الثوابت الوطنية والسياسية، إذ رأت حماس أن ثمة مشروعاً خطيراً يتم تمريره من خلال هذه الانتخابات، وهو مشروع سلطة الحكم الذاتي الذي رسمت معالمه آنـــذاك ليكـــون ترسيماً لواقع سياسي فلسطيني جديد يقبل بالتنازل عن الحقوق الأساسية. ومن هنا جاء رفضـــها المشاركة في تلك الانتخابات، كونها أجريت على أساس اتفاقية أوسلو ووفق شروطها.[1]

وقد ذكر الدكتور رائد نعيرات، في دراسة له عن أثر الخطاب السياسي لحركة حمـــاس على سلوكها السياسي، بأن هذا التأثير لم يكن نابعاً فقط من كون حمـــاس جـــزءاً مـــن الحيـــاة السياسية الفلسطينية، وإنما لأنها تأخذ بعداً أوسع في اشتراكها بخيوط فكرية وأيديولوجيـــة مـــع دائرة الحركات الإسلامية عموماً. وذكر أيضاً في نفس الدراسة، أن التحولات التي تعيشها حركة حماس منذ بداية الألفية الثالثة في الأدوار والبيئة العاملة فيها، استناداً إلى المنظومـــة الفكريـــة والايديولوجية لها، ومقدار محاكاة المناهج المتبعة أثناء ممارستها الحكـــم للمخـــزون الثقـــافي والفكري الذي تتبناه، فإن ذلك يعطينا مزيداً من القدرة على اشتقاق السلوك السياسي التغييـــري لديها، وعلاقة ذلك بما حققته الحركة في الحكم من إنجازات، أو ما واجهته من إخفاقـــات مـــن خلال مواءمتها بين الجانب النظري والممارسة العملية.[2]

كما حاول الدكتور نعيرات أن يقف على أهم المنعطفات التي واجهـــت الحركـــة أثنـــاء قيادتها للسلطة الفلسطينية، ومقدار خدمة المنظومة الفكرية والأيديولوجية للحركة في تعقيـــد أو تجاوز هذه المنعطفات، وحاول الوصول إلى تصور عن كل ما سبق ذكره من خلال الفرضية، التي وضعها، ومفادها: أنه بالرغم من اعتقاد البعض أن الثقافة السياسية لحركة "حماس"، شكلت عائقا أمام قدرة الحركة على إدارة علاقات الحكم، إلا أن هذه الثقافة كانت هي الداعم الأساســـي

---

[1] مذكرة صادرة عن حركة المقاومة الإسلامية (حماس) حول: **انتخابات مجلس الحكم الذاتي الفلسطيني المحدود**، مرجع سابق.

[2] نعيرات، رائد، الثقافة السياسية لحركة حماس وأثرها على السلوك السياسي للحركة في الحكم، موقـــع جامعـــة النجـــاح الوطنية، مجلة النجاح للأبحاث، تاريخ 26\3\2009م، http://blogs.najah.edu/staff/emp-2402/article/article

لتثبيت أركان حكم حماس. وأثبت أن الثقافة السياسية عندها، ومكوناتها وتوجهاتها العامة، كانت مساندة لسلوكها السياسي أثناء ممارستها للحكم، وليست معوقة لها.[1]

شاركت "حماس" في الانتخابات التشريعية الثانية، مستندة إلى قاعدة: أن اتفاق إعلان المبادئ "أوسلو" انتهى، وداست عليه دبابات الاحتلال التي عادت إلى مدن وقرى الضفة الغربية، وأن الشعب الفلسطيني بات يعيش واقعاً وظروفاً جديدة خلقتها الانتفاضة والمقاومة، وأن الأساس القانوني لإجراء الانتخابات هو اتفاق القاهرة عام 2005م[2]. ويؤكد ذلك ما أدلى به خالد مشعل لجريدة الحياة اللندنية، في مقابلة مطولة معه، حيث قال: "إن أوسلو انتهى كجوهر وكمشروع، فيما بقيت معالمه مجرد هيكل كأمر واقع، ولا مشكلة لدينا في ذلك أو في أن نجعل جوهره مشروعاً وطنياً، خصوصاً بعد خمس سنوات على الانتفاضة. الشعب الفلسطيني يحتكم إلى الرؤية التي أنتجتها هذه الانتفاضة بالتخلص من الاحتلال والمطالبة بالدولة والسيادة وعودة القدس وحقّ العودة ورفض الاستيطان. والسلطة تتحدث عن هذه العناوين، والمقاومة كذلك، بغضّ النظر عن حيثيات كل طرف، وبالتالي نحن أمام مرحلة جديدة تدخلها حماس من دون حرج، بخاصة أن السنوات العشر الماضية أفرزت نتائج سلبية في الفساد، وتراجع النهج الديمقراطي، وتعزيز الفردية، والفوضى، وغياب الإصلاحات الحقيقية، والابتعاد عن هموم الإنسان الفلسطيني. ونحن نريد عبر هذه المشاركة أن نقترب من هذه الفلسفة وتعزيز الديمقراطية والشراكة بين القوى الفلسطينية كافة، بعيداً عن التفرد، لأن ذلك شرط موضوعي لمواصلة المقاومة. تحصين الجبهة الداخلية شرط موضوعي لا يمكن التخلي عنه، ولا يمكن أن تتحقق معركة المقاومة ضدّ الاحتلال من دونه، وإلا سنرهق شعبنا"[3].

لقد ساهم النشاط الجهادي الفاعل لحركة "حماس"، واتساع جماهيريتها، في ظهورها بالوزن السياسي والإعلامي الذي حظيت به. ومع انخراطها في العمل المقاوم تبنت حماس

---

[1] نعيرات، رائد، **الثقافة السياسية لحركة حماس وأثرها على السلوك السياسي للحركة في الحكم**. مرجع سابق.

[2] بيان حركة حماس بشأن المشاركة في الانتخابات التشريعية، تاريخ 12\3\2005م، موقع مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات: http://www.alzaytouna.net/permalink/4743.html

[3] مشعل، خالد، مقابلة خالد مشعل مع صحيفة الحياة اللندنية، بتاريخ 2005/12/17م، المصدر: موقع مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات: http://www.alzaytouna.net/permalink/4782.html#.UPnUTPIc0Sl

العمل السياسي مكملاً للعمل الجهادي، وليس بديلاً عنه، وعدّته أحد وسائل الجهاد ضد عـــدوها الصهيوني،[1] وهو ما سنناقشه في الفصل الثالث.

[1] ياسين، أحمد، **إذا لم تنصرونا انتظروا محكمة التاريخ**، مرجع سابق.

الفصل الثالث

معالم الخطاب السياسي لحركة حماس ما بعد انتفاضة الأقصى عام 2000م، ولغاية إجراء الانتخابات التشريعية عام 2006م

الفصل الثالث

معالم الخطاب السياسي لحركة حماس ما بعد انتفاضة الأقصى عام2000م، ولغاية إجراء الانتخابات التشريعية عام 2006م

اندلعت الانتفاضة الفلسطينية الثانية –التي عرفت فيما بعد بانتفاضة الأقصى– في 28\9\2000م، بعد أن فشلت مباحثات كامب ديفيد الثانية بين الوفدين الفلسطيني و"الإسرائيلي" في التوصل إلى اتفاق، وبعد أن وجد الرئيس الفلسطيني أن المعروض عليه لا يلبي الحد الأدنى من الحقوق الوطنية الفلسطينية. وكان ياسر عرفات قد توقع فشل المحادثات قبل أن تبدأ بسبب تعنت الموقف "الإسرائيلي" تجاه الحقوق الفلسطينية. وقد عبر عرفات عن ذلك بقوله: "إن القمة ستفشل لأن "إسرائيل" غير مستعدة حتى الآن لدفع ثمن السلام معنا، فالفجوة بيننا واسعة جداً، ولا بد من المزيد من العمل لتضييق هوة الفجوة قبل القمة"[1].

أصبح انفجار الأوضاع مجرد وقت، وسرعان ما جاء الوقت بعد قيام أرئيل شارون– الذي كان في حينه رئيساً للمعارضة وعضواً في الكنيست– بالدخول إلى المسجد الأقصى بحراسة كبيرة من قوات الاحتلال "الإسرائيلية"، وبموافقة رئيس الوزراء "الإسرائيلي" آنذاك "أيهود باراك"، مما تسبب باندلاع مواجهات في المسجد الأقصى، ومن ثم امتدادها إلى جميع الأراضي الفلسطينية.[2]

كان من ضرورات الانتفاضة استدعاء كل المخزون المتاح للفلسطينيين للرد على الاعتداءات "الإسرائيلية" المتصاعدة ضدهم، والتي وصل الحد فيها إلى استخدام طائرات الأباتشي والـ إف 16 في عمليات الاغتيالات وقصف الأحياء السكنية الفلسطينية، ما دفع الفصائل الفلسطينية للقيام بتنفيذ عمليات استشهادية كبيرة في المدن "الإسرائيلية" الرئيسية. وقد مثل ذلك تطوراً نوعياً في المواجهة بين الشعب الفلسطيني وقوات الاحتلال.[3]

---

[1] مصلح، محمد وآخرون، **ما بعد أوسلو**، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية (فلسطين: نابلس، 2001م)، ص 28–29.

[2] وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية –وفا–، ملفات وطنية، انتفاضة الأقصى –الحدث–، موقع مركز المعلومات الوطني الفلسطيني: http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3483

[3] مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، تقرير حول الانتهاكات الاسرائيلية ضد أبناء الشعب الفلسطيني، 1\1\2001م–31\12\2001م، موقع مركز المعلومات الوطني الفلسطيني: http://www.idsc.gov.ps/arabic/quds/arabic/viol/quds_derasat54_1.html

تشكلت مع بداية انتفاضة الأقصى لجنة التنسيق العليا للقوى الوطنية والإسلامية الفلسطينية، التي ضمت ثلاثة عشر فصيلاً، من قوى الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، بما فيها حماس، وذلك لتوحيد الجهود وتوجيهها نحو مقاومة الاحتلال. وقد نجحت اللجنة بصورة ملحوظة في التنسيق الميداني لفعاليات الانتفاضة.[1]

تصدرت حماس قائمة الفصائل الفلسطينية في إيقاع الخسائر في صفوف "الإسرائيليين"، واعتبرت أن العمل المقاوم هو نصر لجميع الفلسطينيين، وأن الجميع كانوا قادة في مواقعهم.[2] وقد انعكس هذا الخطاب ايجابياً عليها، وأدى إلى زيادة رصيدها الشعبي وأكسبها المزيد من الاحترام والالتفاف حولها، وهو الرصيد الذي صب في صالحها في الانتخابات المحلية والتشريعية اللاحقة، وشكل محدداً أساسياً في خطابها السياسي.

3: 1 حماس وانتفاضة الأقصى

اقتصر خطاب حماس في هذه الفترة، –ما بعد انتفاضة الأقصى وقبل الانتخابات التشريعية–، على تمجيد العمل المقاوم ضد الاحتلال، ومهاجمة كل مشاريع التسوية والمقترحات والوساطات التي كانت تهدف لإنهاء المقاومة والانتفاضة، والداعية للعودة إلى طاولة المفاوضات. وتبنت الحركة خطاباً متشدداً تجاه التسوية السياسية والحلول السلمية، وناقداً بشدة للقاءات الفلسطينية مع الطرف "الإسرائيلي"، ومُغلِقاً السبل أمام أي خيار سوى خيار المقاومة.[3]

وفي تأكيد من حماس على أن المقاومة هي الخيار لمناسب لمواجهة الاحتلال، قال الدكتور عبد العزيز الرنتيسي في كلمة ألقاها أمام أنصار حماس في مدينة غزة في ذكرى انطلاقة الحركة بتاريخ 24\12\2002م، يمجد فيها المقاومة والمجاهدين: "في هذا اليوم العظيم

---

[1] مشعل، خالد، يتذكر: مقابلة صحفية، الحلقة الثالثة، بتاريخ 6\12\2003م، موقع شبكة فلسطين للحوار: http://www.paldf.net/forum/showthread.php?t=13692

[2] أبو الهيجاء، جمال، مقابلة توثيقية، مقابلات وتقارير وحوارات، الموقع الرسمي لكتائب الشهيد عز الدين القسام: http://alqassam.ps/arabic/dialogue.php?id=4

[3] ابو ضهير، فريد، **الأداء الإعلامي لحماس في عهد السلطة**، منشورات مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، (بيروت: إصدار مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بدون تاريخ نشر)، ص 119.

نقول لكم بأن خيار المقاومة هو خيار حماس، وهو خيار هذا الشعب الذي جاء بعشرات الألوف لهذا المكان، هذا الشعب الذي يقول في هذا الاستفتاء العظيم، نحن خلف هذه الحركة المجاهدة، هذه الحركة المنتفضة، سننتصر يا شارون وستعلمون ذلك غداً بإذن الله، وكتائب القسام تزلزلكم في حيفا وفي تل أبيب، تضربكم في صفد وفي عكا، لأننا أحبابنا لا نفرق بين فلسطين وفلسطين، فيافا كغزة، وتل الزهور كرفح، والجليل كالخليل، لا نفرق بين شبر وشبر من الوطن"[1]. وأكد الرنتيسي على ذات المفاهيم، وذات الخط المقاوم، في كلمة ألقاها في جنازة الشهيد إسماعيل أبو شنب، إذ قال: "ليقصفوا سياراتنا، بيوتنا، ليغتالونا، ولكن نعاهد الله ثم نعاهدكم، أن نمضي قدماً في مسيرتنا حتى نحرر الوطن من دنس الصهاينة الغاصبين"[2].

أما خطاب حماس تجاه جهود التسوية، فقد عبر عنه موسى أبو مرزوق من خلال رده على سؤال لصحيفة البيان الإماراتية: ما هو تقييمكم لجولة "زيني"•؟ وما إمكانيات نجاحها برأيكم؟ أجاب نائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس: "في اعتقادي حتى الآن لم تؤد الجولات إلى نتيجة لعدة أسباب موضوعية، السبب الأول، تعنت السياسة "الإسرائيلية"، والثاني يكمن في الانحياز الأمريكي الواضح المرتكز إلى الطرف الصهيوني في كل المباحثات التي كانت موجودة، أما السبب الثالث، يكمن في أن الشعب الفلسطيني بأكمله وجد أن هذه المفاوضات لن تؤدي إلى نتيجة كبيرة، وأن المقاومة هي أفضل الوسائل لمعالجة الحالة الراهنة، وللتعامل مع العدو الصهيوني. ومن دون المقاومة لا يمكن للشعب الفلسطيني أن يتحرر ويسترد حقوقه"[3].

أما خالد مشعل، رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، وفي مقابلة أجراها معه غسان بن جدو على قناة الجزيرة الفضائية، وفي رده على سؤال: يقال إن المفاوضات هي معركة

---

[1] الرنتيسي، عبد العزيز، كلمة حماس في ذكرى انطلاقتها الخامسة عشرة في مدينة غزة، بتاريخ 24\12\2002م، موقع يو تيوب: http://www.youtube.com/watch?v=RHuKx9RdAXc

[2] الرنتيسي، عبد العزيز، خطاب ألقاه في جنازة الشهيد إسماعيل أبو شنب، بتاريخ 23\8\2003م، موقع يو تيوب: http://www.youtube.com/watch?v=BmJU4YvE7kM

• أنتوني زيني: جنرال أمريكي متقاعد، ومبعوث الإدارة الأمريكية للسلام في الشرق الأوسط في العام 2001م. (المصدر: ويكيبيديا- الموسوعة الحرة http://ar.wikipedia.org).

[3] أبو مرزوق، موسى، المفاوضات لن تؤدي إلى نتيجة والمقاومة هي الخيار الأمثل، مقابلة مع صحيفة البيان الإماراتية، بتاريخ 14\8\2001م، الرابط الالكتروني: http://mousaabumarzook.wordpress.com/2001/08/14/

سياسية، هل هذا صحيح من وجهة نظركم؟ أجاب مشعل: "أحياناً في حواراتنا مع إخواننا في السلطة وغيرهم يقولون: إذا خضنا المعركة العسكرية، "إسرائيل" أقوى منا وأميركا أقوى منا، إذن دعونا ندخل المعركة السياسية. ومن قال إنك في المعركة السياسية أقوى؟ يعني القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة تفسرها أميركا كما تشاء، لأن القوي هو الذي يطبق القانون أو هو الذي يفرض القانون، وأميركا تقف مع الصهاينة"[1].

كما أن خطاب حماس خلال الانتفاضة، اتجه إلى تمجيد العمل العسكري الموحد والعمليات المشتركة بين كتائب عز الدين القسام والأجنحة العسكرية للفصائل الأخرى؛ ككتائب شهداء الأقصى التابعة لحركة فتح، وسرايا القدس التابعة للجهاد الإسلامي. وهو ما أدلى به الشيخ أحمد ياسين (الذي كان يدير كل الاتصالات بشأن الحوار الفلسطيني)، للمركز الفلسطيني للإعلام بتاريخ 16\1\2004، اعتبر فيها أن أهم انجازات حماس هو حفاظها على الوحدة الوطنية.[2]

وفي تأكيدها على خطابها الثابت تجاه المقاومة ورفضها للمفاوضات، أكدت حماس على لسان القيادي فيها "سامي أبو زهري" أن: "المقاومة ليست خيار حماس فحسب، بل هي خيار الشعب الفلسطيني كله. وهي أيضاً لم تبدأ بقرار من شخص حتى تنتهي بقرار من شخص، فالمقاومة قوية ومتجذرة، ولسنا قلقين على مستقبلها، ونحن نرفض المفاوضات وعملية التسوية، وسنواصل رفضنا لها، ونعتقد أن هذه المفاوضات ستبوء بالفشل حتما، لسبب بسيط، أننا نتعامل مع عدو لا يريد أن يعطى شعبنا شيئاً. وقد جربنا هذه المسيرة سابقا في عهد الأخ أبو عمار، وباءت بالفشل رغم ما يتمتع به من رمزية على الصعيد الداخلي. لذلك كل من يحاول أن يعالج قضية شعبنا على أساس التفاوض، فهو يحشر نفسه في الزاوية الضيقة، ويحكم على نفسه بالفشل مسبقا"[3].

---

[1] مشعل، خالد، خيارات حركة حماس في ظل التغيرات الإقليمية، مقابلة على قناة الجزيرة بتاريخ 24\5\2003م، أجرى اللقاء غسان بن جدو، موقع الجزيرة نت: http://www.aljazeera.net/home/print/0353e88a-286d-4266-82c6-6094179ea26d/69495000-8edd-422f-8a3c-9256e9c80d7b

[2] ياسين، أحمد، مقابلة مع الشيخ أحمد ياسين بتاريخ 16\1\2004، موقع المركز الفلسطيني للإعلام: http://www.palestine-info.info/arabic/analysis/index.htm

[3] مذكرة صادرة عن حركة المقاومة الإسلامية "حماس"، حول انتخابات مجلس الحكم الذاتي الفلسطيني المحدود، بتاريخ 16\1\1996م، موقع المركز الفلسطيني للإعلام: http://www.palestine-info.com/arabic/hamas/documents/election2.htm

وخلصت الدراسة إلى القول، إن خطاب حماس تجاه الانتفاضة امتاز بتمجيده للمقاومة والاعتزاز والإشادة بها وبفعالياتها، والاستعداد لتقديم كل ما تستطيعه الحركة لإبقاء جذوتها متقدة، واعتبارها أساساً لتوحيد كلمة الشعب الفلسطيني، ووحدة فصائله تحت مظلة مقاومة الاحتلال، كما اتضح من تصريحات قادة حماس خلالها.

3: 2 حماس والقيادة الفلسطينية المحاصرة

أعادت "إسرائيل" احتلال مدن الضفة الغربية وقراها، وفرضت حصاراً مشدداً على كل التجمعات السكانية، وأعاقت الحركة، وقطعت الطرق الفرعية والرئيسية، وارتفعت وتيرة المواجهة بين الفلسطينيين و"الإسرائيليين" خلال انتفاضة الأقصى. وفي خضم ذلك، فإن مقر رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية "ياسر عرفات" في المقاطعة في رام الله، كان من بين المواقع التي فرض عليها الحصار المشدد. وقد وقفت حماس إلى جانبه حينها، وكان خطابها موجهاً لنصرته، والدعوة لفك الحصار عنه. وكانت تصريحات قادة حماس مؤيدة لعرفات أثناء محاصرته، ومن ذلك تصريح رئيس المكتب السياسي لحماس خالد مشعل: "أن تهديد شارون لعرفات هو تهديد صهيوني لحركة حماس على اعتبار أن تهديد أي قائد فلسطيني هو تهديد لنا ولشعبنا وفصائله المجاهدة"[1]. أما سعيد صيام القيادي في حماس فأكد: ""أن الإقدام على اغتيال الرئيس عرفات سيكون تجاوزاً للخطوط الحمراء، تماما مثل اغتيال الشيخ ياسين، وأن حماس تؤكد أنها لن تسكت. وكما أنها لم ولن تسكت على جريمة اغتيال الشيخ ياسين، فإنها لن تسكت على اغتيال الرئيس عرفات"[2]. وهذا يؤكد أنه وبالرغم من كل الخلافات التي كانت موجودة سواء في البرامج أو التوجهات، إلا أن رفض الاحتلال وممارساته والإصرار على التحرر منه ومن قيوده وعدوانه، بقي قاسما مشتركا بين كافة القوى والفصائل الفلسطينيه.

---

[1] حمامي، إبراهيم، سيناريو اغتيال شارون لعرفات بالسم المشع، تاريخ 7\7\2012م، موقع وكالة شهاب للأنباء: http://shehab.ps/ar/index.php?act=post&id=15875

[2] شبكة فلسطين للحوار: رحبنا بموافقة الرئيس على تشكيل قيادة وطنية موحدة، حماس والجهاد تحذران من مغبة اغتيال عرفات، تاريخ 7\4\2004م، الرابط الالكتروني: http://www.paldf.net/forum/showthread.php?t=16323

3: 3 حماس وخطاب التهدئة خلال الانتفاضة

مر خطاب حماس تجاه الهدنة والتهدئة بتطورات وانتقالات متعددة، بدءاً من المعارضة الشديدة المستندة لموقف مبدئي عام، باعتبار المشاريع المطروحة تتضمن تنازلات تتناقض مع رؤية الحركة على المدى المرحلي والاستراتيجي، لتتحول بعد ذلك إلى القبول بالحل المرحلي ومبدأ إعلان الهدنة دون المساس بثابت "عدم الاعتراف بإسرائيل".

ويمكن الوقوف على ذلك من خلال تتبع تصريحات قادة حماس وخطابها بخصوص الهدنة، وملاحظة التطور الذي حصل عليه. فقد صرح إسماعيل هنية في بداية الانتفاضة بأن خيار المقاومة لا يمكن الرجوع عنه، وأن الهدنة ليست خياراً مطروحاً في هذه الفترة، إذ قال: "إنه ليس مطروحاً أي بحث في اتجاه تهدئة الانتفاضة أو انكفائها أو التقليل من حجم التطورات التي شهدتها. وأن المقاومة لها خيار لا يمكن الرجوع عنه تحت أي ظرف وأمام أي ضغوط مهما يكن حجمها"[1].

وفي رده على دعوة الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات لوقف إطلاق النار عام 2002م، قال القيادي في حماس الدكتور محمود الزهّار: " أن الدعوة لوقف إطلاق النار هي دعوة مرفوضة، وأنه لا يوجد في ميثاق حركة حماس ما يوقف المقاومة ضد العدو الصهيوني ولو مؤقتاً. وأن حماس هي حركة مقاومة وليست حركة تهدئة، ولا يمكن أن تقبل بأي تهدئة مع الجانب الصهيوني الذي لا يحترم الاتفاقيات والمواثيق"[2].

غير أن حماس، ومع تبنيها لخطاب يمجد المقاومة وينتقد الحلول السلمية ويتجاهل الهدنة، فقد أكّدت قدرتها على ممارسة المناورة السياسية، وتمثل ذلك في إعلانها لاحقاً أن الهدنة في الحرب هي قاعدة يمكن تبنيها واستخدامها. وفي هذا الإطار قال الشيخ أحمد ياسين مؤسّس

---

[1] هنية، إسماعيل، تصريح في **مجلة الدراسات الفلسطينية**، صيف2001م، العدد 47، ص 62.

[2] شبكة فلسطين للحوار: عرفات يجدد دعوته الى وقف اطلاق النار، تقرير شبكة فلسطين للحوار، نقلاً عن صحيفة الرأي، بتاريخ 21\2\2002م، الرابط الألكتروني: http://www.paldf.net/forum/showthread.php?p=3768515

حماس: "الهدنة يجب أن تؤدّي إلى حصولنا على حقوقنا المشروعة"[1]، ما يعني أن حماس لا تعارض الهدنة كمبدأ وقاعدة للحل، ولكن بشرط أن تؤدي إلى تحصيل الحقوق. كما أن حماس نوهت إلى أن موافقتها على الهدنة لم تكن بسبب ضعفها وعدم قدرتها على المواجهة، وإنما كانت لإعطاء الشعب الفلسطيني فرصة لالتقاط أنفاسه، كما يقول إسماعيل أبو شنب، مجيباً على سؤال حول اضطرار حماس للهدنة وأن إعلانها جاء من موقع ضعف: "لم نكن في حالة هزيمة وإنما كنا في أوج انتصاراتنا على العدو، وفي أوج صمودنا في وجه ممارساته، والهدنة لإعطاء الشارع الفلسطيني فرصة التقاط أنفاسه"[2]. ما يؤكد أن خطاب حماس اتجه بشكل عام نحو تأييد الهدنة مع "إسرائيل"، وأن أغلب التصريحات والبيانات التي صدرت عن حماس لاحقاً باتت تؤيد الهدنة أو على الأقل لا تعارضها.[3]

3: 4 حماس وخطة خارطة الطريق•

ركزت حركة حماس في خطابها على رفض خطة خارطة الطريق، ودعت السلطة الوطنية الفلسطينية إلى رفضها، باعتبار أن الخطة تهدف للقضاء على المقاومة، وإجهاض الانتفاضة. وقد عبرت حماس عن هذا الرفض من خلال مقابلة أجرتها قناة الجزيرة مع رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، خالد مشعل، إذ قال: "هناك ثوابت وطنية فلسطينية الناس لا تختلف عليها، وعندما أتكلم عن خارطة الطريق، فهي عبارة عن تكرار لبرامج ومبادرات أميركية فشلت في مهدها، أفشلها العدو ذاته، رغم أنها مجحفة ومتحيزة للكيان الصهيوني. الذي

---

[1] مجلة فلسطين المسلمة: بعد قمّتي العقبة وشرم الشيخ: حرب إسرائيلية – أميركية على حماس، وقوى المقاومة تنجح في إفشال أهداف خارطة الطريق، تقرير، الرابط الالكتروني: http://www.fm-m.com/2003/jul2003/story5.htm

[2] أبو شنب، اسماعيل، مقابلة أجراها معه أشرف العجرمي, تاريخ المقابلة: 6 تموز\يوليو \2003م, وحررت المقابلة في مجلة الدارسات الفلسطينية, صيف2003م، العدد 55، ص 16.

[3] مركز المعلومات الوطني الفلسطيني: **تقرير صادر عن مركز المعلومات الوطني الفلسطيني**، صحيفة الرسالة، تاريخ 29\12\2005م، العدد 374.

• خطة خارطة الطريق: هو الاسم الذي أطلق على مبادرة السلام الأمريكية في الشرق الأوسط، للخروج من مأزق الانتفاضة والعودة إلى مسار التفاوض. وكان الهدف البعيد من المبادرة: هو البدء بمحادثات للتوصل إلى حل نهائي للصراع العربي الإسرائيلي، ولتحقيق لتسوية سلمية من خلال إقامة دولة فلسطينية تلتزم بالحفاظ على أمن إسرائيل، بحلول عام 2005م. (المصدر: ويكيبيديا– الموسوعة الحرةhttp://ar.wikipedia.org).

يزرع خطأ سوف يحصد خطأ، أوسلو كانت زراعة خاطئة فحصدنا علقماً من ورائها. الآن خارطة الطريق فرضت علينا فرضاً. أنا أستطيع أن أقول: خارطة الطريق مشكلتها أنها تلزم الشعب الفلسطيني باستحقاقات أمنية على حساب وحدته الوطنية، على حساب المقاومة، والانتفاضة وإنجازاتها العظيمة، على حساب سلاح المقاومة. إذاً نحن أمام فخ كبير. ولذلك أدعو الأخ أبو مازن ألا ينخدع"[1].

وأعلن الشيخ أحمد ياسين أن حركة حماس لن تقبل طلب السلطة وقف عملياتها المسلحة تنفيذا لاستحقاقات خارطة الطريق التي تنوي السلطة التعاطي معها. وقال: "خارطة الطريق ليست لمجرد وقف إطلاق النار، هي عبارة عن خطة أمنية تسعى لضمان كامل للأمن "الإسرائيلي" على حساب فقدان الشعب الفلسطيني لأمنه بشكل تام، وعلى حساب مستقبل الشعب الفلسطيني، وتصفية قضيته على كافة المستويات"[2].

وخلصت الدراسة إلى القول، إن خطاب حركة حماس تجاه خارطة الطريق، لم يقتصر على رفضها فقط، بل تعداها لدعوة السلطة الوطنية الفلسطينية إلى رفضها أيضاً، كما ورد في مقابلة الشيخ ياسين وخالد مشعل.

3: 5 حماس والانسحاب "الإسرائيلي" من قطاع غزة

في خطوة أحادية الجانب، ودون التنسيق مع السلطة الفلسطينية، قامت "إسرائيل" بالانسحاب من قطاع غزة في شهر 9\2005م، بعد احتلال دام حوالي 38 عاماً، حيث شملت خطة الانسحاب إخلاء 21 مستوطنة في قطاع غزة. وبذلك فقد انتهى الوجود الاستيطاني "الإسرائيلي" في قطاع غزة في 12 سبتمبر 2005م. وأعلنت الحكومة "الإسرائيلية" إنهاء الحكم العسكري في قطاع غزة، وأخذت تعتبر الخط الفاصل بين "إسرائيل" والقطاع كخط حدود دولي،

---

[1] مشعل، خالد، خيارات حركة حماس في ظل التغيرات الإقليمية، مقابلة على قناة الجزيرة بتاريخ 24\5\2003م، أجرى اللقاء غسان بن جدو، الرابط الالكتروني: http://www.aljazeera.net/home/print/0353e88a-286d-4266-82c6-6094179ea26d/69495000-8edd-422f-8a3c-9256e9c80d7b

[2] الفصائل الفلسطينية ترفض تهديدات أبو مازن وتحذر من المساس بالمقاومين: الموقع الالكتروني لكتائب الشهيد عز الدين القسام، الرابط الالكتروني: http://www.alqassam.ps/arabic/print_news.php?id=311

مع أن جيش الاحتلال "الإسرائيلي" لا يزال يراقب أجواء القطاع وشواطئه، ويقوم بعمليات عسكرية برية داخل القطاع من حين لآخر. كذلك ما زالت "إسرائيل" تسيطر بشكل كامل على معابر القطاع معها، وما زالت هي المسؤولة الرئيسية عن تزويد سكان غزة بمياه الشرب، والغاز والكهرباء حتى بعد انسحابها من القطاع.[1]

وبما أن حركة المقاومة الاسلامية "حماس" هي مكون رئيسي وفاعل من مكونات العمل الوطني الفلسطيني المقاوم، وخاصة في قطاع غزة، فإن خطاب حماس ما بعد الانسحاب قد تحددت معالمه وفقاً للتحديات التي واجهتها حركة حماس في مرحلة ما بعد الانسحاب، إذ تركز خطاب حماس في تلك الفترة على أن هجماتها مع فصائل المقاومة، هي التي أجبرت "إسرائيل" على الانسحاب. وبالتالي فقد حرصت حماس، ومن خلال خطابها السياسي، على التركيز على الوحدة الوطنية، والعمل على تماسك النسيج الاجتماعي الفلسطيني، والتنسيق مع القوى والفصائل الفلسطينية المتعددة لتحقيق الوحدة الوطنية –على الصعيد السياسي– والوصول إلى برنامج وطني مشترك يشمل كل القوى والفصائل العاملة على الساحة الفلسطينية.[2]

كما أن الانسحاب "الاسرائيلي" من قطاع غزة، دفع حماس إلى تأسيس خطاب سياسي أكثر مرونة وانفتاحاً، داخلياً وخارجياً، وخاصة أن هذا الانسحاب، قد خلق وضعاً جديداً، ووضع الجميع، (سواءً السلطة الفلسطينية أو فصائل المقاومة، بما فيها حركة حماس)، أمام خيارات حاسمة لإثبات الذات، والانخراط في صناعة الحياة وبناء ما دمره الاحتلال، ولن يتأتى ذلك على الوجه المنشود إلا بتدشين رؤية شاملة متكاملة (لدى حماس تحديداً) للوضع الفلسطيني. وقد حرصت حماس وفقاً لهذه الرؤية، على تبني طموحات المواطن الفلسطيني، وتجسيد الوحدة الوطنية. فعملت على توقيع اتفاقية القاهرة مع بقية الفصائل الفلسطينية بداية العام 2005م، والتي كان من أهم بنودها إجراء انتخابات محلية وتشريعية فلسطينية، للتأكيد على أن المرحلة القادمة

---

[1] الجزيرة نت: تقرير، الانسحاب الاسرائيلي من قطاع غزة، 2005م، موقع الجزيرة نت: http://www.aljazeera.net/coverage/pages/21c2d7b9-4932-449d-8230-3082d334585d

[2] الدبس، معتز سمير، **التطورات الداخلية وأثرها على حركة المقاومة الإسلامية"حماس" 2000–2009**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، 2010م، ص 72–73.

ستشهد وحدة وطنية حقيقية، وشراكة في رسم السياسات المختلفة، واتخاذ القرارات بشتى المجالات والاختصاصات، وإعادة تجديد المؤسسات الفلسطينية على أسس صحيحة، تقوم على تغليب المصلحة العامة على المصالح الحزبية، تحقيقاً لشعار "شركاء في الدم، شركاء في القرار".[1]

حرصت حركة حماس على مواءمة خطابها بما يتوافق مع احتفالات الشعب الفلسطيني بالانسحاب "الإسرائيلي" من قطاع غزة، وعملت على توصيل رسالة للداخل والخارج، هي عبارة عن استعراض عسكري لقواتها، وبزيهم العسكري وسلاحهم، وهو أمر يفوق المألوف على الساحة الفلسطينية، وافتتح سامي أبو زهري احتفالات النصر بتعليق بوستر ضخم على جدران المباني في قطاع غزة، ويظهر البوستر أحد عناصر كتائب القسام ملثّماً ومرتدياً زيه العسكري وبندقية كلاشينكوف ويحمل قاذفة (آر بي جي) وراية التوحيد، ويدوس بأقدامه مباني المستوطنات والجنود يبكون راحلين مع المستوطنين. وكتب على البوستر "سنواصل نزف النصر من خلف القنابل، ونهديه إلى الشعب المقاتل، ندوس القهر بالأقدام سحقاً إذاً –قسماً– علينا أنْ نواصل"[2]. إضافة لبوستر آخر حمل شعاراً "بالشهداء دحرنا الأعداء" رفعته الحركة ابتهاجاً بالانسحاب "الإسرائيلي" من قطاع غزة. وهذا له مدلولات كبيرة ويحمل رسائل عديدة، أهمها أن خيار الجهاد والمقاومة هو الخيار الوحيد القادر على هزيمة المحتل، وأن ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة، فالمقاومة وحدها هي التي أجبرت الاحتلال على الانسحاب. وتهدف أيضاً إلى ترسيخ قناعة لدى الجميع بأن المقاومة لا رجعة عنها ولا بديل لها ولا خيار عنها، وهذا هو عين ما تهدف إليه حركة حماس، وهو أن تصبح المقاومة ثقافة وممارسة وفكراً وحياة.[3]

---

[1] برهم، عبد الله احمد محمود، **إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية، إشكالية الهيكلية والبرنامج**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2007م، ص 110–111.

[2] الموقع الرسمي لكتائب الشهيد عز الدين القسام، أخبار وتقارير 18\8\2005م، الموقع الرسمي لكتائب الشهيد عز الدين القسام: http://www.alqassam.ps/arabic/

[3] الدبس، معتز، **التطورات الداخلية وأثرها على حركة المقاومة الإسلامية"حماس"2000–2009**، مرجع سابق، ص72–73.

اتسم خطاب حماس في فترة ما بعد الانسحاب على ابراز قدرتها بالجمع بين العمل العسكري والعمل السياسي، فطرحت الحركة شعارها في الانتخابات المحلية والتشريعية "يد تبني ويد تقاوم". وعملت على تفعيل دورها وأدائها السياسي والاجتماعي من أجل إحداث التغيير الذي تنشده، إلى جانب العمل المقاوم الذي تتبناه بقدر ما أتاحت لها الظروف. والملاحظ أن حماس استطاعت أن تتواءم وتتلاءم مع الظروف والمعطيات على أرض الواقع. وبالتالي تمكنت من ترجمة الإنجاز العسكري بخروج الاحتلال من غزة، إلى نصر سياسي، من أجل الحفاظ على المقاومة وتوفير البيئة الملائمة لها.

وعليه، فإن الانسحاب "الإسرائيلي" من قطاع غزة له نتائج مهمة للغاية، أولاها: أنه أدى إلى تعزيز فكرة المقاومة التي نادت بها حركة حماس، وأنه بالمقاومة يمكن تحقيق الإنجازات. وثانيها: أنه أعطاها الشعبية الكبيرة التي تمكنت الحركة من استثمارها جيداً، وأوصلتها لمقاعد المجالس المحلية، ولقبة البرلمان، وتشكيل الحكومة بعد ذلك.[1]

3: 6 حماس والشراكة السياسية خلال انتفاضة الأقصى

دعمت حماس بكل قوة الحوار الوطني الذي رعته جمهورية مصر العربية، نتيجة إيمانها الراسخ بأهمية الوحدة. وتأكيداً لهذا الموقف فقد ورد في التحليل السياسي الذي نشرته حماس على موقع المركز الفلسطيني للإعلام: "وقد آثرت حركة "حماس" المشاركة في الحوار الوطني، بسبب حرصها على الوحدة الوطنية الفلسطينية، التي دفعت من أجلها دماً، وتحملت السجون صوناً لها"[2].

وقد نصت الوثيقة الصادرة في ختام حوار فتح وحماس الذي عقد بالقاهرة خلال الفترة من 10-13\11\2002م،[3] على ضرورة العمل على تعزيز وتكريس الوحدة الوطنية بكافة الوسائل الممكنة، واعتبار هذا الحوار امتداداً للحوارات الجارية في الداخل والخارج بين كافة القوى

---

[1] الدبس، معتز، **التطورات الداخلية وأثرها على حركة المقاومة الإسلامية "حماس"2000-2009**، مرجع سابق، ص 74.

[2] أنظر، التحليل السياسي، موقع المركز الفلسطيني للإعلام: http://www.palestine-info.info/arabic/analysis/index.htm

[3] انظر، نص وثيقة الحوار الوطني في القاهرة عام 2002م، على الموقع الالكتروني إسلام أون لاين: http://www.islamonline.net/Arabic/doc/2002/11/article02.SHTML

والفصائل الوطنية والإسلامية، والدعوة إلى استئناف وتفعيل هذه الحوارات للوصول إلى رؤية سياسية تشكل قاسما مشتركا للشعب الفلسطيني، وتعزيزاً للديمقراطية وبناء قواعدها، وإشراك قطاعات واسعة من الشعب الفلسطيني في القرار الوطني، استناداً إلى القاعدة التي آمنت بها حماس، والشعار الذي رفعته: "شركاء في الدم، شركاء في القرار".[1]

جسدت حماس مواقفها من المشاركة السياسية، على أسس واقعية، فكراً وممارسة، وبدأت تستعد لشراكة سياسية تفضي إلى صنع قرار وطني فلسطيني مشترك، مستنده في ذلك إلى دورها في مقاومة الاحتلال، وإلى تضحياتها، وكونها تحظى بتأييد بين أبناء الشعب الفلسطيني، وأن الانسحاب "الإسرائيلي" من قطاع غزة ما هو إلا ثمرة من ثمار المقاومة التي شاركت فيها حماس، وبالتالي فمن حقها المشاركة في صياغة القرار الفلسطيني، على القاعدة المذكورة أعلاه.

وخلصت الدراسة إلى القول، إن اللحظات التي شهدت خلافات وصراعات داخلية، هي لحظات طارئة، بل إن الأحداث والتفاعلات السلبية هي التي أدت إلى تطوير الأزمات التي شهدتها العلاقات الوطنية الداخلية. كما أن المتتبع لخطاب حماس تجاه الوحدة الوطنية والشراكة السياسية، يجد أنه خطاب أصيل يستند إلى تراث الإخوان المسلمين في العمل السياسي والعسكري في فلسطين خلال الفترة الماضية، وأن خطاب الوحدة الوطنية لدى حماس يبدأ من الحفاظ على الفرد والأسرة وزيادة التماسك الاجتماعي، وينتهي ببرنامج وطني موحد تُجمع عليه فصائل العمل الوطني الفلسطيني، وأن حركة حماس كثيراً ما حاولت التوصل إلى برنامج وطني مشترك، غير أنها لم تستطع في فترة الانتفاضة أن تطور مفهوم الوحدة الوطنية إلى برنامج يجمع كل فصائل العمل الوطني، بالرغم من أن بدايات الطريق شُقت لتحقيق ذلك، من خلال الحوارات واللقاءات التي وفرت لها حماس الدعم الكبير، وشاركت فيها دون تردد.

3: 7 حماس وانتخابات رئاسة السلطة الوطنية الفلسطينية

قاطعت حركة حماس الانتخابات الرئاسية التي جرت في 9\1\2005م. وعزت حماس مقاطعتها للانتخابات لكونها تجري على قاعدة الالتزام باتفاقيات أوسلو التي رفضتها الحركة

[1] يوسف، حسن، حماس مستمرة بالمقاومة حتى يرحل الاحتلال، مرجع سابق، موقع مجلة فلسطين المسلمة: http://www.fm-m.com/2005/jan2005/story11.htm

سابقا. هذا ما صرح به سامي أبو زهري الناطق الرسمي باسم حركة حماس، حيث قال في مقابلة له مع شبكة فلسطين للحوار: "أي رئيس منتخب ملزم بالتعامل مع قاعدة اتفاق أوسلو والتفاوض على أساسها، ومن ناحية أخرى هذه الانتخابات تجري بعيدا عن الانتخابات التشريعية، وهذا يتضمن إشكالات كبيرة"[1]. أما القيادي في حماس سعيد صيام، فقال في تصريحٍ صحفي وزعته حماس على وسائل الإعلام: "إن موقف حماس من انتخابات رئاسة السلطة الفلسطينية المزمع إجراؤها يوم الأحد 2005/1/9م هو موقف ثابت لم يتغير، وهو مقاطعة هذه الانتخابات ترشيحًا وتصويتاً، وإن حماس لن تدعم أياً من المرشحين بأي صورة من الصور"[2].

كما اعتبرت حماس أن انتخابات الرئاسة الفلسطينية هي انتخابات للسلطة وليس للشعب الفلسطيني. جاء ذلك على لسان سامي أبو زهري الذي قال: يجب أن يكون واضحاً أن الانتخابات الحالية، ليست انتخابات للشعب الفلسطيني، بل للسلطة الفلسطينية، وأن هذه الانتخابات غاب عنها نسبة كبيرة من أبناء شعبنا، وقاطعتها القوى السياسية الرئيسية، وخاصة حركة حماس. غير أن حماس أبدت استعدادها للتعاون مع الرئيس الجديد المنتخب لتشكيل قيادة وطنية موحدة، ومحاربة مظاهر الفساد في السلطة الفلسطينية.[3]

وحول خطابها تجاه نزاهة وشفافية الانتخابات وانخفاض نسبة المشاركة، أوضح الناطق الإعلامي باسم حركة حماس أن: "انتخابات رئاسة السلطة الفلسطينية جرت خلال ساعات النهار بشكل جيد؛ لكنها شهدت في الساعتين الأخيرة تجاوزات كبيرة بشهادات وكلاء المرشحين، والعديد من الجهات الرقابية الأخرى، وهو أمر سنترك للقضاء الفلسطيني، وجهات الاختصاص البت فيه. نعتقد أنه في ظل مقاطعة أعداد كبيرة من أبناء شعبنا، وفي ظل عدم وجود مجلس

---

[1] أبو زهري، سامي، قاطعنا الانتخابات لأنها على أساس أوسلو ونسبة كبير من شعبنا قاطعت، موقع شبكة فلسطين للحوار: http://www.paldf.net/forum/showthread.php?t=24569

[2] صيام، سعيد، لن ندعم أي مرشح في انتخابات الرئاسة، الموقع الالكتروني إخوان ويكي: http://www.ikhwanwiki.com

[3] أبو زهري، سامي، **قاطعنا الانتخابات لأنها على أساس أوسلو ونسبة كبير من شعبنا قاطعت**، مرجع سابق.

تشريعي – حيث أنه انتهت شرعيته– فإن السيد أبو مازن سيكون ملزماً بخلق حالة توافق وطني، والتفاهم مع القوى الفلسطينية لاتخاذ أي قرارات مهمة"[1].

وخلصت الدراسة إلى القول، إن حماس نأت بنفسها عن المقعد الأول في النظام السياسي الفلسطيني، انسجاما مع ما كانت تطرحه في خطابها من أن انتخابات رئاسة السلطة ستترتب عليها التزامات لا تستطيع حماس التعامل معها أو تنفيذها، كونها تتعارض مع الأيديولوجيا التي تتبناها الحركة، وأن الرئيس المنتخب للسلطة الفلسطينية لا يملك تفويضا لوقف المقاومة ضد الاحتلال. ففي تعقيبه على نتائج الانتخابات الرئاسية الفلسطينية، صرح القيادي في حماس "محمود الزهار": "إذا أراد أبو مازن تفويضا، فعليه إيجاد وسيلة لسؤال الفلسطينيين خارج الأرض المحتلة وليس في الضفة وغزة فقط، فأكثر من نصف شعبنا في الخارج. ومن ينجح سيكون رئيسا للسلطة فقط. هذه ليست انتخابات رئاسة دولة وإنما انتخابات من أجل إدارة شؤون السلطة الداخلية، ونحن نحذر من الضغوط التي ستمارس على السلطة الوطنية من أجل تلبية الاجندة "الاسرائيلية" التي أكدت حماس أنها لا تتضمن إقامة دولة فلسطينية، بل إنهاء المقاومة المسلحة ودفع الفلسطينيين الى القبول بتسوية لا تحقق الحد الادنى من حقوق الفلسطينيين، وأن "حماس" ستقدم للرئيس المنتخب، ميثاق الشرف الذي قامت بصياغته والذي يجيب عن الأسئلة المطروحة والمتعلقة بالقدس واللاجئين والأرض المحتلة والعلاقة مع الكيان الصهيوني والدول العربية، والأسئلة المطروحة داخليا حول محاربة الفساد والإعلام الموجه ضد المقاومة والسياسة والتربية والمستوطنات بعد إخلائها"[2].

3: 8 حماس واتفاق القاهرة عام 2005م

تداعت القوى الفلسطينية في القاهرة، وجلست وتباحثت وخرجت باتفاق بتاريخ 2005\3\17م يقضي، "بإعلان الالتزام بفترة تهدئة مع الاحتلال حتى نهاية عام 2005م في

---

[1] أبو زهري، سامي، **قاطعنا الانتخابات لأنها على أساس أوسلو ونسبة كبير من شعبنا قاطعت**، مرجع سابق.

[2] الفصائل تريد من أبو مازن ان يسدد فواتير وقف اطلاق النار، بتاريخ 2005\1\16م، الموقع الالكتروني دنيا الرأي: http://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/15813.html

مقابل وقف "إسرائيل" لكافة أشكال عدوانها، والاتفاق على التمسك بالثوابت الفلسطينية دون أي تفريط، وتأكيد حق الشعب الفلسطيني في المقاومة من أجل إنهاء الاحتلال، وإقامة الدولة الفلسطينية كاملة السيادة وعاصمتها القدس، وضمان حق عودة اللاجئين إلى ديارهم وممتلكاتهم، ودعم العملية الديمقراطية بجوانبها المختلفة، وعقد الانتخابات المحلية والتشريعية في وقتها المحدد وفقاً لقانون انتخابي يتم التوافق عليه، إضافة إلى الاتفاق على أن الحوار هو الوسيلة الوحيدة للتعامل بين كافة القوى دعماً للوحدة الوطنية ووحدة الصف الفلسطيني، وعلى تحريم الاحتكام للسلاح في الخلافات الداخلية، واحترام حقوق المواطن الفلسطيني وعدم المساس بها، وإعادة تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية بمشاركة كافة الأمناء العامين للقوى الفلسطينية، بما فيها حركتا حماس والجهاد الإسلامي، وكذلك الفصائل التي علقت مشاركتها وعضويتها، أو لم تكن منضوية تحت لواء المنظمة"[1].

أعادت الفصائل الفلسطينية الفضل في اتفاق القاهرة إلى انتفاضة الأقصى التي جسدت الوحدة الوطنية الميدانية، حيث قبلته مختلف الفصائل بوصفه قاسماً سياسياً مشتركاً. وأكدت الفصائل أن الإصلاح الوارد في الإعلان هو مطلب فلسطيني في الأساس، وغير مرتبط بالضغوط الدولية. كما أظهرت القوى الفلسطينية الموقعة على الإعلان، حالة من المسؤولية غير مسبوقة في الوطن العربي على صعيد التفاهمات السياسية والمشاركة في صنع القرار، وذلك في إطار المصلحة العامة، بعيداً عن النظرة الفصائلية والحزبية، وأن التحدي الأكبر أمام هذا الإعلان هو تنفيذه على الأرض.[2]

وفي التوصيات التي خلصت إليها ندوة عقدت في مركز دراسات الشرق الأوسط، حضرها ممثلو الفصائل الموقعة على الاتفاق: "فقد أشادت جميع الفصائل بنجاح التوصل إلى هذا

---

[1] النص الحرفي "لإعلان القاهرة" الصادر عن الفصائل الفلسطينية في 2005/3/17، نشر على موقع وكالة الانباء والمعلومات الفلسطينية – وفا (وثائق): http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=4894

[2] مركز دراسات الشرق الاوسط: **إعلان القاهرة الفلسطيني – نحو تأسيس نظام سياسي جديد**، ندوة عقدت في مركز دراسات الشرق الاوسط –عمان – الاردن بتاريخ 11-4-2005م، الموقع الالكتروني لمركز دراسات الشرق الأوسط: http://www.mesc.com.jo/activities/Act_Sem/IndexAr-02.html

الإعلان التاريخي، ورأت أنه يعد خطوة مهمة في تاريخ النضال الفلسطيني، يماثل قيام المنظمة ذاتها عام 1964م، ويمتاز عليها بشمولية في ضم جميع الفصائل لأول مرة في تاريخ هذه المنظمة. وأشاروا إلى أن ثمة معلومات حول خشية "إسرائيل" من استلام حماس زمام السلطة والمنظمة. وأكدوا على ضرورة أن يترك الأمر لصناديق الاقتراع بحرية، حتى لو قادت حماس المرحلة. كما مثل الاتفاق تنسيقاً وإجماعاً فلسطينياً على مفهوم المقاومة والتهدئة "[1].

وأشار المتحدث باسم حركة حماس الدكتور محمد غزال، "إلى أن حركته انطلقت في موقفها السياسي من دراسة وتقدير موضوعي للظروف المحيطة والدولية، وأن الاتفاق قام على أساس الالتزامات المتبادلة من جميع الأطراف المعنية بما فيها الكيان "الإسرائيلي"، وإن أي تجاوز أو إخلال في التزام طرف معين يعطي المبرر للطرف الآخر لاتخاذ موقف مغاير، وخاصة أن حماس وجميع الفصائل يعتقدون أن اتفاق القاهرة لا بد أن ينفذ كحزمة واحدة دون الإخلال بأي بند فيه إلا باتفاق الأطراف المعنية، وأن حماس تقرأ المرحلة جيداً من منظور المصلحة الفلسطينية، وليس من مصلحتها الخاصة. وهي بموقفها المتريث هذا لا تعبر عن ضعف، وإنما تشير إلى رؤية موضوعية ومسؤولة للصراع، وإن الشعب الفلسطيني قد اعتاد أن يرى نقض العهود من الكيان "الإسرائيلي"، أما بين فصائله وأطيافه فلا بد أن تبنى العلاقة على الثقة، حتى يمكن بناء نظام سياسي فاعل ومتجدد ويعبر عن مستوى طموح الشعب الفلسطيني وتضحياته"[2].

3: 9 حماس والنظام السياسي الفلسطيني

لم تكن العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية (التي تشكل أساس النظام السياسي الفلسطيني ومنطلقه) وحركة حماس على وتيرة واحدة، بل تراوحت بين التنسيق الكامل أحياناً، والصراع العنيف أحياناً أخرى. غير أن التنافس الخفي شكل الطابع العام لتلك العلاقة.

---

[1] مركز دراسات الشرق الاوسط: **إعلان القاهرة الفلسطيني – نحو تأسيس نظام سياسي جديد**، مرجع سابق.

[2] المرجع السابق.

وعلى الرغم من أن حركة حماس تعاطت ايجابياً في الموقف من منظمة التحرير الفلسطينية ومجمل الاتجاهات الوطنية، كما جاء في ميثاقها: "فإن الحركة تطمئن كل الاتجاهات الوطنية العاملة على الساحة الفلسطينية من أجل تحرير فلسطين، بأنها لها سند وعون"[1]، إلا أن حماس لم تُشِر ولم تُقِر يوماً بأن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، الأمر الذي أثار المخاوف لدى قيادة منظمة التحرير الفلسطينية من أن تشكل حركة حماس منافسا حقيقيا لها.

ميزت حماس بين المنظمة كإطار وطني وكتوجه سياسي وبنية قائمة، وبين المنظمة كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني. فالمنظمة، كإطار وطني، كانت مقبولة لدى حماس من حيث الأهداف والتشكيل، أما المنظمة، كتوجه سياسي حالي يعترف "بإسرائيل" وبقرارات الشرعية الدولية، فهي مرفوضة.[2]

وقد بين ميثاق حركة حماس حقيقة نظرتها لمنظمة التحرير الفلسطينية، حيث ورد في أحد بنوده أن" منظمة التحرير الفلسطينية من أقرب المقربين إلى حركة المقاومة الإسلامية، ففيها الأب أو الأخ أو القريب أو الصديق، وهل يجفو المسلم أباه أو أخاه أو قريبه أو صديقه؟ فوطننا واحد ومصابنا واحد ومصيرنا واحد وعدونا مشترك". وجاء أيضاً في المادة نفسها أن منظمة التحرير تبنت فكرة الدولة العلمانية وهي مناقضة للفكرة الدينية، وأنه على الأفكار تُبنى المواقف والتصرفات وتُتخذ القرارات"[3].

حاولت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية تمثيل حركة حماس في المجلس الوطني منذ العام1990م، وبينت أن حماس جزء من منظمة التحرير الفلسطينية، وأوضح الرئيس عرفات

---

[1] **ميثاق حركة المقاومة الإسلامية "حماس"**: المادة الخامسة والعشرون.

[2] أبراش، ابراهيم، العلاقة الملتبسة ما بين منظمة التحرير والسلطة وحركة حماس، مقال منشور بتاريخ 12\4\2006م، الرابط الالكتروني: http://www.grenc.com/a/ibrach/show_Myarticle.cfm?id=1753

[3] **ميثاق حركة المقاومة الإسلامية "حماس"**، المادة السابعة والعشرون.

مراراً أن لحماس ستة مقاعد في المجلس الوطني ومقعدين في المجلس المركزي وهي تطالب بعدد أكبر.[1]

غير أن حماس نفت في حينها أي تمثيل لها في المجلس الوطني، وأكدت في مذكرة رفعتها إلى رئيس المجلس الوطني السابق، الشيخ عبد الحميد السائح في نيسان عام1990م، أنها اشترطت لدخولها المجلس الوطني الفلسطيني أن يتم فرز أعضاء المجلس على أساس الانتخاب لا التعيين، وإذا تعذر إجراء الانتخابات فينبغي أن يعكس التمثيل الجديد للمجلس الوطني أوزان القوى السياسية الموجودة على الساحة بأعداد تتناسب وأحجامها. ومن هنا طالبت حماس أن يكون تمثيلها بين40% إلى 50%، من مجموع أعضاء المجلس، وأن تحصل على تمثيل يتناسب مع حجمها وثقلها في جميع مؤسسات المنظمة وأجهزتها، كما اشترطت أيضا أن يتخلى المجلس عن الاعتراف بالقرارات الدولية 181 و242 و338، وعن الاعتراف "بإسرائيل".[2]

أما بخصوص العلاقات المالية بين منظمة التحرير الفلسطينية وحركة حماس، فقد ذكر الدكتور زياد أبو عمرو أنه اطلع على محضر اجتماع المجلس المركزي لمنظمة التحرير في بغداد سنة 1990م، وأنه قد ورد في هذا المحضر "أن قيادة منظمة التحرير الفلسطينية قد قامت في الماضي بتقديم الدعم المالي لحركة حماس مرة واحدة على الأقل، وكان ذلك بأمر من رئيسها "ياسر عرفات"، إذ جرى مد الحركة بمبلغ من المال لمساعدتها في مرحلة من المراحل، وهو الخبر الذي لم تؤكده حركة حماس، ولم ترد أية إشارة إليه في بياناتها، أو أي من أدبياتها، أو تصريحات قادتها.[3]

نظرت منظمة التحرير الفلسطينية بإيجابية إلى قرار حماس بالموافقة على دخول المجلس الوطني الفلسطيني، إلا أنها رفضت الشروط التي وضعتها الحركة لدخول المنظمة. لكن المنظمة، ورغم ذلك، عادت ووجهت الدعوة لحماس للمشاركة في أعمال اللجنة التحضيرية المكلفة باقتراح

---

[1] حيدري، نبيل، ***منظمة التحرير الفلسطينية وحركة حماس -الصراع في شأن النفوذ***، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، شتاء 1993م، العدد13، ص117.

[2] الحروب، خالد، **حماس الفكر والممارسة السياسية**، مرجع سابق، ص316-321.

[3] أبو عمرو، زياد، ***حماس خلفية تاريخية وسياسية***، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، شتاء 1993م، العدد13، ص93.

أسس ومعايير تشكيل مجلس وطني جديد، وذلك قبيل انعقاد المجلس الوطني في دورته العشرين في أيلول عام 1991م، إلا أن حركة حماس اعتذرت مجدداً. ولم تفلح اجتماعات الفصائل في الخرطوم بإقناع حماس للدخول في المجلس الوطني 1991م. كما لم يعد خيار حماس بدخول المجلس الوطني مطروحاً بعد انعقاد مؤتمر مدريد للسلام في31\10\1991م، حيث تبنت بعده سياسات جديدة وواضحة في تحديد علاقاتها مع منظمة التحرير الفلسطينية، وأصبحت تنظر إليها بصفتها إطاراً من أطر العمل الوطني وليس "وطناً معنوياً للفلسطينيين"، وبالتالي فإن هذا الإطار ليس مقدساً، والخروج عنه ليس خروجاً عن الصف الوطني. كما أعلنت حماس أن منظمة التحرير الفلسطينية لا تمثل كل الشعب الفلسطيني وإنما تمثل جزءاً منه. ورفضت الحركة في اجتماعاتها في الخرطوم مع حركة فتح في أيلول عام1991م، كل ما يتعلق بمسألة التمثيل والاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني. وبررت حماس موقفها بأنه في حال موافقتها على الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية فإنها توافق على مبدأ المفاوضات.[1]

حدث تقارب مؤقت بين حركة حماس ومنظمة التحرير الفلسطينية عندما قامت "إسرائيل" بإبعاد 415 مواطنا فلسطينيا من الأراضي المحتلة ينتمي معظمهم إلى حركة حماس، حيث علّقت المنظمة المشاركة الفلسطينية في المفاوضات الجارية حينذاك، ووجهت دعوة إلى حماس لحضور اجتماعات عقدتها في تونس لبحث مسألة المبعدين. ولبت حركة حماس الدعوة، وحضرت اجتماع القيادة الفلسطينية، وقدمت مذكرة تطالب فيها بالانسحاب من المفاوضات واعتماد الكفاح المسلح خياراً استراتيجياً للمواجهة، والدعوة إلى حوار وطني شامل للقوى الفلسطينية. لكن المنظمة عادت إلى المفاوضات قبل أن تُحّل مسألة المبعدين مما عمق الفرقة من جديد بين حماس ومنظمة التحرير الفلسطينية.[2]

لكن القطيعة الكبرى التي حدثت بين حماس والمنظمة كانت عند التوقيع على اتفاقية إعلان المبادئ، التي باتت تعرف لاحقاً باتفاقية "أوسلو"، التي وقعت في كامب ديفيد بتاريخ

---

[1] حيدري، نبيل، **منظمة التحرير الفلسطينية وحركة حماس -الصراع في شأن النفوذ**، مرجع سابق، ص 127.

[2] المرجع سابق، ص 127.

13\9\1993م، حيث شككت حماس في أحقية ومشروعية تمثيل منظمة التحرير للشعب الفلسطيني، أي بمعنى نفي مشروعية الاتفاق الذي وقعته قيادة منظمة التحرير مع "إسرائيل". وتصاعدت حدة الاتهام من قبل حماس للمنظمة، وأصبحت حماس تدعو - لأول مرة - إلى انتخاب قيادة جديدة للشعب الفلسطيني في الداخل والخارج. وقالت حماس في بيانها الدوري رقم 110 بتاريخ 3\4\1994م: " ألا فليعلم فريق أوسلو، ألا فليعلم هؤلاء أنهم لا يمثلون شعبنا، بل لا ينتمون إليه، فليتركونا وشأننا، وشعبنا كفيل بعدونا، وقادر على اختيار من يمثله ويقوده على درب الجهاد حتى النصر والتحرير"[1]. وكان مما صرح به الدكتور عبد العزيز الرنتيسي لصحيفة الدستور الاردنية بعد توقيع اتفاقية أوسلو قوله "إن الشعب الفلسطيني أصبح الآن بلا قيادة ولذلك لا بد من وجود قيادة. وإذا ادعت منظمة التحرير أنها تمثل الشعب الفلسطيني عندما كانت تطالب بتحرير فلسطين، فبأي حق تدعي الآن أنها تمثل الشعب الفلسطيني وقد اعترفت "بإسرائيل" وسلمتها جميع فلسطين"[2].

ومهما يكن من نقاش واختلاف حول طبيعة الاتفاق، إلا أن الواقع كان يشير إلى تكون شكل من أشكال النظام الذي يحمل صفات النظام السياسي، سواء من ناحية تشكيل الأحزاب، أو وجود سلطة تنفيذية (حكومة) أو تشريعية (المجلس التشريعي)، إضافة إلى ما كان قائماً من مؤسسات سياسية فلسطينية سابقة، كالصندوق القومي ودائرة شؤون اللاجئين والاتحادات النقابية والطلابية وغيرها. وهكذا أصبح في وسع القيادة الفلسطينية أن ترى في إعلان المبادئ، أرضية تقرب الفلسطينيين خلال مهلة زمنية محدودة من الحل النهائي، الذي هو دولة فلسطينية مستقلة.[3]

أما حماس فقد حرصت على أن لا يُلقي الاتفاق على كاهلها أية التزامات تتناقض مع ميثاقها ومنهج عملها، ما يعني تحللها من الاتفاق الذي لم تكن طرفاً فيه. وقامت بوضع برنامج عمل بديل له يقوم على أساس التحرير الكامل والتأكيد على الثوابت الفلسطينية. [4]

---

[1] الحروب، خالد، **حماس الفكر والممارسة السياسية**، مرجع سابق، ص113.

[2] المرجع السابق، ص113.

[3] صالح، محسن محمد، **منظمة التحرير الفلسطينية "تقييم التجربة وإعادة البناء"**، ط2، بيروت: لبنان، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2009م، ص147.

[4] سرحان، رولا، قراءة في خطاب "حماس" السياسي، مقال بتاريخ 6\2\2006م، موقع جريدة الأيام: http://www.al-ayyam.com/article.aspx?did=32863&Date=2/6/2006.

قادت حركة حماس تجمع الفصائل العشرة، التي قامت على أساس رفض اتفاق أوسلو، والعمل على إسقاطه، وإعادة بناء مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، واختيار قيادة بديلة عن القيادة الموجودة، على أن تقوم بإجراء إصلاحات ديمقراطية في آليات عمل المنظمة وإعادتها إلى برنامجها الوطني الأصلي. وتبنى هذا الطرح كل من الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية باعتبار أن المنظمة إنجازٌ وطنيٌ يضم الفلسطينيين لا يجب التخلي عنها، وإنما إقصاء قيادة المنظمة الحالية، أو يتم إعلان منظمة تحرير بديلة لا علاقة لها بالمنظمة القائمة، وتستند هذه المنظمة إلى برنامج الإجماع الوطني الفلسطيني، وتعلن مشروعية تمثيلها للشعب الفلسطيني. وقد تبنت هذا المشروع فصائل المعارضة الفلسطينية المقيمة في دمشق، وجبهة الرفض غير المنضوية تحت لواء منظمة التحرير الفلسطينية. كما تبنت حماس إنشاء جبهة أو تحالف وطني عريض، ذي برنامج سياسي موحد يضم في عضويته فصائل ومستقلين من مختلف الاتجاهات.[1]

وبالرغم من حرص الخطاب السياسي لحماس التأكيد على أن منظمة التحرير تعد إنجازاً وطنياً يجب الحفاظ عليه، وأن الحركة ليست بديلا عن المنظمة، إلا أن بعض الأدبيات كانت توحي بشكل ضمني الى أن حماس تعتبر نفسها صاحبة المنهج المؤهل للقيادة، حيث جاء في نشرة صادرة عنها: "إن حركة حماس، بمنهجها الاسلامي العظيم، هي المؤهلة حضارياً، واجتماعياً، وواقعياً، لصهر أبناء الشعب الفلسطيني في بوتقة واحدة"[2].

اعتبرت حماس أيضاً أن الشعارات الرافضة للمنظمة التي ترفعها الفصائل الفلسطينية هي شعارات الحد الأقصى، التي لا يمكن تطبيقها على أرض الواقع. وبالتالي رأت أن الشرعية إنما يتم اكتسابها من خلال الممارسة السياسية، وليس بمجرد الإعلانات والشعارات. أي بمعنى أنها اعتبرت أن الظروف غير مواتية لإعلان منظمة بديلة، واكتفت بممارسة المعارضة من خلال المقاومة من ناحية، ومن خلال تجميع القوى الفلسطينية الرافضة في إطار جامع، دون أن يكون بديلاً عن المنظمة.[3]

---

[1] عيد، عبد الله، وآخرون، **دراسة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية –حماس**، مرجع سابق، ص 268.

[2] الحروب، خالد، **حماس الفكر والممارسة السياسية**، مرجع سابق، ص ٣١٣.

[3] حمدان، أسامة، **إدارة حماس لعلاقاتها الداخلية، قراءة نقدية لتجربة حماس وحكومتها**، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2007م، ص 55.

ولعل هذا ما دفع حماس إلى العودة للتفكير بالمشاركة في النظام السياسي الـذي تمثلـه المنظمة والسلطة، كما يقول أسامة حمدان: أن مشاركة حماس في انتخابات عام 2006م، بعـد مقاطعتها عام 1996م، جاء انطلاقاً من أن النظام السياسي الفلسطيني لـم يكـن موجـوداً قبـل مشاركتها في الانتخابات، وإنما كان هناك حالة سياسية يقودها فرد وتنظيم بعينه، يريد من الآخر الفلسطيني أن يكون ملحقاً له ولسياساته. ومما يدلل على ذلك، أن حماس أعلنت بعد فوزها فـي الانتخابات عن سعيها للإسهام مع الجميع في بناء نظام سياسي يعطي الفرصـة لكافـة الاطيـاف للمشاركة في صناعة القرار وتحمل المسؤوليات.[1]

وخلصت الدراسة إلى القول، إن الخلاف بين حماس ومنظمة التحرير كان محوره فكرياً في البداية، بالنظر إلى أن ميثاق حماس اعتبر أن منظمة التحرير هي منظمة علمانية، ثم أصبح الخلاف سياسياً بعد ذلك، وهو الذي شكل العامل الرئيس في الفرقة والتنافس، وأن اختلاف مواقف حماس مع التوجهات السياسية لمنظمة التحرير، ورفضها لتبني المنظمة للحلول السلمية، وما قادت إليه من الاعتراف بـِ"إسرائيل"، كان هو الأساس في الخلاف الذي أصبح قائماً بينهما. وهـذا الوضع جعل حماس تبقى خارج إطار منظمة التحرير الفلسطينية حتى تاريخ إعداد هذه الدراسة.

3: 10 حماس والمشاركة في الانتخابات التشريعية الثانية عام 2006م

يمكن القول أن مقاطعة حركة حماس للانتخابات التشريعية الأولى عـام 1996م، كـان مستنداً إلى رأي سياسي، تحكمه مسوغات سياسية بالمقام الأول، ويستند إلى مصـلحة الحركـة والمكاسب أو الخسائر التي ستعود عليها في حال قررت المشاركة فـي الانتخابـات أو قـررت المقاطعة، ولم يكن هناك من ذكر للإطار الفقهي –القائم على مبدأ الحلال والحرام– عند اتخاذهـا قرار المقاطعة. وقد ورد في بيان حركة "حماس" الذي صدر عنها بتاريخ 16\1\1996م، حول أسباب مقاطعتها انتخابات المجلس التشريعي الأول: بأن الانتخابات الفلسطينية تتم في مرحلة لا زال فيها الاحتلال يحتفظ بالسيادة على الأرض الفلسطينية وثرواتها ومقدساتها، بـل ويهـيمن

[1] حمدان، أسامة، **إدارة حماس لعلاقاتها الداخلية، قراءة نقدية لتجربة حماس وحكومتها**، مرجع سابق، ص 55.

بشكل مباشر على معظم المناطق الفلسطينية مثل الخليل والقدس والمستوطنات والمناطق (ب) و(ج) في الضفة الغربية المحتلة، مما يجعل هذه الانتخابات تكرس هذا الواقع الاحتلالي وتعطيه الشرعية التي أعطاه إياها اتفاق أوسلو أيضاً. ومن جهة أخرى فإن وجود الاحتلال أثناء هذه الانتخابات يضرب بعمق دعاوى نزاهتها وحياديتها.[1]

وأضافت الحركة في مذكرتها، أن اتفاقيات أوسلو والقاهرة وطابا، بالإضافة إلى قانون الانتخابات الفلسطينية، نصت على أن هذه الانتخابات تهدف إلى وضع اتفاقيات أوسلو موضع التطبيق العملي عن طريق انتخاب مجلس فلسطيني يعمل على تطبيقها ويتمتع بصلاحيات تنفيذية، بالإضافة إلى صلاحيات تشريعية محدودة بسقف الاتفاقيات ولا تتعارض معها، مع إعطاء الكيان الصهيوني أحقية فرض الفيتو على بعض هذه التشريعات التي لا تتلاءم مع نصوص الاتفاقيات وروحها، أو تؤدي إلى إلحاق الضرر بالكيان الصهيوني. ومن هنا، فإن الدعوات التي توجهها السلطة الفلسطينية للمعارضة لكي تشارك في هذه الانتخابات، وتغيير اتفاق أوسلو أو حتى إلغائه، هي دعوات مضللة. فكيف يتسنى للمعارضة أن تغير اتفاقاً جعل الانتخابات وسيلة لتنفيذه لا لتغييره؟ ثم إن كل المؤشرات تدل على تصلب الصهاينة في مواضيع الحل النهائي. كما أن استمرار هيمنة عقلية التفرد والتسلط لدى قيادة السلطة الفلسطينية تجعل من الصعب على حماس المشاركة فيها، وأكدت الحركة أن رفضها المشاركة في انتخابات مجلس الحكم الذاتي لا يعني بتاتاً رفض التعاطي مع الديمقراطية –كما قالت الحركة–.[2]

امتنعت حماس عن المشاركة في انتخابات عام 1996م، للأسباب الواردة أعلاه، بالرغم من أن ثقافة الانتخابات تشكل مكونا مهماً في الفكر السياسي لحماس، وتحظى باهتمامها، وتميز ممارستها العملية. وهي نابعة من تكوينها الديني، ومن مرجعيتها الفكرية المتصلة بحركة الاخوان المسلمين، التي تعد من التيارات الإسلامية، التي تدعو للمشاركة في العملية السياسية في البلدان التي تتواجد فيها، والتي يسمح لها فيها بالمشاركة في الحالة السياسية. كما تؤمن حركة الإخوان

---

[1] مذكرة صادرة عن حركة المقاومة الإسلامية "حماس"، حول **انتخابات مجلس الحكم الذاتي الفلسطيني المحدود**، مرجع سابق.

[2] المرجع السابق.

بمبدأ الاصلاح المتدرج، وصولا الى التغيير الشامل. ولعل ما يؤيد ذلك، أن الإسلاميين الذين كانوا يتبنون فكر الاخوان المسلمين في فلسطين، كانوا حريصين على المشاركة في الانتخابات الطلابية في الجامعات الفلسطينية، حتى قبل انطلاقة الحركة الاسلامية -حماس لاحقا- وقبل أن تعلن عن نفسها كحركة سياسية، أو كينونة تنظيمية. وكثيراً ما نجد في أدبيات حماس، ما يشير إلى الدور الذي لعبته الكتل الطلابية الإسلامية في التمهيد لانطلاقة الحركة، والتأكيد على أن جذورها مبنية على اعتبار الانتخابات هي الوسيلة الامثل لتداول المواقع وحسم الخلافات البينية.[1] وبسبب هذه المشاركة، فقد تمكنت الكتل الاسلامية من منافسة القوى الوطنية، في الانتخابات الطلابية، والسيطرة على بعض الاتحادات الطلابية في فترة السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي.[2]

ويرى باسم الزبيدي، في دراسة له بعنوان "حركة المقاومة الإسلامية حماس والنظام السياسي الفلسطيني دخول إلى النظام أم خروج عنه": بأن حماس رفضت المشاركة لأنها رأت أن السلطة جسم غير سيادي سيستجيب لا محالة للمصلحة "الإسرائيلية" أكثر من استجابته للمصلحة الفلسطينية، وذلك بحكم القيود الكثيرة المفروضة عليه، كون أوسلو بالجوهر صيغة أمنية بهوامش سياسية، الغرض منها إنهاء النضال الفلسطيني، وشطب الحقوق الوطنية الفلسطينية على يد أصحابها عبر تدجينهم، ومن ثم إجبارهم على قبول الصيغ "الإسرائيلية" لحل الصراع. وبالتالي فإن حماس احتكمت في تعاطيها مع السلطة الناشئة إلى اعتبارات سياسية براغماتية أكثر من الاعتبارات الأيديولوجية العقائدية. كما أن مقاطعة حماس لتلك الانتخابات جاءت تجسيداً لتقدير الحركة وفهمها للواقع الملموس، ولمصلحتها السياسية التي اقتضت حينئذ أن تترك الحركة مسافة بينها وبين السلطة الوطنية الناشئة بغرض التمكن من مقاومة مشروعها التسووي، اعتقاداً منها بأن ما ستكسبه عبر مقاطعتها للسلطة أكبر بكثير مما ستخسره"[3].

---

[1] الشيخ خليل، نهاد محمد، حركة الإخوان المسلمين في قطاع غزة 1967-1987م، العمل الطلابي، ط3،(مركز التأريخ والتوثيق الفلسطيني)، موقع إخوان ويكي: http://www.ikhwanwiki.com/index

[2] يوسف، أحمد، **حركة المقاومة الاسلامية- خلفيات النشأة وآفاق المسير**، شيكاغو: المركز العالمي للبحوث والدراسات، 1989م، ص9.

[3] الزبيدي، باسم، **حركة المقاومة الإسلامية (حماس) والنظام السياسي: دخول إلى النظام أم خروج عنه**، رام الله: مركز البحوث والدراسات المسحية، 2009م، ص 30- 31.

غير أن الظروف قد تغيرت خلال الفترة الفاصلة بين انتخابات عام 1996م وحتى عام 2005م. وبات واضحاً أن قادة الحركة –بعد اتفاق القاهرة– أظهروا اهتماماً كبيراً بأن يكون لهم صوت أكبر في النظام السياسي الفلسطيني والحكومة الفلسطينية، خاصة بعد التقدم الذي أحرزته حماس في الانتخابات البلدية التي جرت نهاية العام 2004م، وفوزها بنحو 30% من إجمالي مقاعد المجالس في الضفة الغربية وأغلبية المقاعد في قطاع غزة.[1]

الواضح أن حماس نجحت في تجربة الانتخابات المحلية بكفاءة سياسية، واستطاعت أن تثبت جدارتها، وأكدت هذه الانتخابات مدى فاعلية وتأثير حماس في الساحة الفلسطينية، ودلت على الامتداد الشعبي الواسع وسط الجمهور.[2]

وعقب الأداء القوي لمرشحيها في الانتخابات البلدية، واعتقادها أن ذلك قد يساعد في حصولها على عدد مهم ورئيسي من مقاعد المجلس التشريعي الفلسطيني خلال الانتخابات القادمة، قررت حركة المقاومة الإسلامية "حماس" المشاركة في الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية، وهو ما ذكره محمد غزال (أحد قادة حماس في الضفة الغربية) بقوله: "إن حماس قررت المشاركة في الانتخابات التشريعية القادمة على أساس الالتزام بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وحماية المقاومة باعتبارها الخيار الاستراتيجي حتى زوال الاحتلال"[3].

التزمت جميع القوى الفلسطينية ببنود اتفاق القاهرة الذي وقع بتاريخ 17\3\2005م، والذي نص على إجراء انتخابات بلدية وتشريعية، إضافة إلى منح الرئيس الفلسطيني تهدئة مع الاحتلال حتى نهاية العام 2005م، والبدء بمشاورات لإعادة تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية التي عَبَّر عنها خالد مشعل بقوله: "إن قوى المقاومة الفلسطينية، تتداول لبناء مرجعية وطنية، تمثل

---

[1] لجنة الانتخابات المركزية– فلسطين،أحداث انتخابية سابقة، موقع لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية: http://www.elections.ps/portals/30/pdf/Final_Report_PLC_Elections_2006

[2] بحر، أحمد محمد، لماذا يخافون من مشاركة حماس في الانتخابات، مقال بتاريخ 16\11\2005م، الموقع الالكتروني لشبكة فلسطين للحوار: http://www.paldf.net/forum/showthread.php?t=42478

[3] حماس تقرر المشاركة في الانتخابات التشريعية القادمة، تقرير: بتاريخ: 11\4\2005، الموقع الالكتروني المسلم نت: http://www.almoslim.net/node/40654

الداخل والخارج، وتضم جميع قوى وتيارات الشعب وشخصياته الوطنية. فلم يعد مقبولاً أن يظل الشعب الفلسطيني، دون مرجعية وطنية تمثل الداخل والخارج، وتحافظ على حق العودة"[1].

صحيح أن قرار المشاركة في الانتخابات التشريعية لم يأت بين عشية وضحاها، وإنما جاء نتيجة بروز العديد من العوامل والأحداث الداخلية والخارجية التي طرأت على القضية الفلسطينية برمتها، سواء على الصعيد المحلي، مثل اندلاع انتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠م، ومحاصرة واغتيال رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية "الشهيد ياسر عرفات"، وانتخاب "محمود عباس" رئيساً جديداً للسلطة الوطنية، واغتيال العديد من قادة حماس، وعلى رأسهم الشيخ أحمد ياسين ود.عبد العزيز الرنتيسي، والحوارات الفلسطينية الداخلية التي أفضت إلى توقيع اتفاق القاهرة عام 2005م، وما يمكن أن يطلق عليه فشل عملية السلام –من وجهة النظر الفلسطينية– وعدم إيفاء "إسرائيل" بتعهداتها، والانسحاب "الإسرائيلي" أحادي الجانب من كافة مناطق قطاع غزة، وغيرها من الأحداث التي كان لها الأثر الكبير في أن تعيد حماس النظر في قرار مشاركتها في الانتخابات التشريعية وفي النظام السياسي الفلسطيني، وإصرارها على إعادة بناء قدراتها من جديد، وإعادة إدارة وصياغة العلاقة مع السلطة الوطنية الفلسطينية من جهة، "وإسرائيل" من جهة أخرى، بالإضافة لإعادة صياغة الحركة لعلاقاتها مع محيطها الإقليمي والدولي، وعودتها إلى دائرة الحدث الفلسطيني بشكل أكثر تأثيراً وقوةً وحضوراً. وعليه فقد بدأت حماس التحضير للانتخابات المحلية والتشريعية التي قررت المشاركة فيها بشكل حثيث وملحوظ، وهو الأمر الذي لم تقم به في الانتخابات التشريعية السابقة عام1996م.

أوردت حماس أسباب مشاركتها في الانتخابات المقررة في 25\1\2006م، في المذكرة الصادرة عن حركة بتاريخ 29\10\2005م، التي جاء فيها ":إنّ حركة حماس، ترى مشاركتها في الانتخابات، تطوراً طبيعياً في سلوكها السياسي، يتوافق مع دورها ومكانتها ومسؤوليتها تجاه شعبها، وقضاياه المصيرية، وأن مشاركتها، تأتي في ضوء، حركة الأحداث والتاريخ والمتغيرات المحلية والعربية والدولية، من دون أن يؤثر ذلك، على ثوابتها وبرنامج عملها المقاوم. كما أنها

[1] مشعل، خالد، المقاومة الفلسطينية تدرس بناء مرجعية بديلة، الموقع الالكتروني الجزيرة نت: http://www.aljazeera.net/news/pages/eb1bff57-d773-4ece-b894-4af0b1050fee

تأتي في سياق إيجاد منبر جديد لخدمة جماهير شعبنا، ومحاربة الفساد، والإسهام في إعادة تشكيل الحياة السياسية الفلسطينية، بما يكفل الحفاظ على الثوابت الوطنية. إن الأجواء العامة في الضفة والقطاع، تشير إلى رغبة واسعة لدى جماهير شعبنا في المشاركة في الانتخابات، وإلى الرغبة في التغيير وانتخاب شخصيات نزيهة كفؤة وقوية وأمينة، بعد أن سئم الناس مظاهر الضعف والفساد. وإنّ مشاركة حماس في الانتخابات تأتي في سياق حماية برنامج المقاومة في وجه من يحاول العبث بحقوق الشعب الفلسطيني ومكتسباته. ولقد قفزت انتفاضة الأقصى عن أوسلو، وأجمعت الغالبية العظمي من الشعب الفلسطيني على ذلك"[1].

يتضح من المذكرة السابقة أن هناك عدداً من الأسباب التي دفعت حركة حماس لاتخاذ هذا القرار الاستراتيجي. كما أن مشاركة حماس في انتخابات عام 2006م، جاءت بناءً على اتفاق القاهرة وخارج سياق أوسلو. وبالتالي فان "حماس "بقرارها المشاركة، لم تعترف بالاتفاقيات الموقعة بين السلطة الوطنية الفلسطينية "وإسرائيل"، وإنما تعاملت مع نتائجها، كما صرح بذلك موسى أبو مرزوق، نائب رئيس المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية (حماس): "أن حكومة حماس المرتقبة سوف تتعامل بواقعية مع كل نتائج أوسلو، لأن المجلس التشريعي نفسه الذي فازت فيه حماس هو نتيجة لهذه الاتفاقيات. بيد أن الحكومة الجديدة سوف تراجع إفرازات هذه الاتفاقات وما يضر الشعب الفلسطيني منها، خاصة مسألة التنسيق الأمني مع "العدو الصهيوني" والمعابر"[2]. كما قالت "حماس" في بيانها أن قرار المشاركة جاء: "استجابة لنبض شعبنا ورغبته وحرصه على مشاركة جميع القوى والفصائل في الحياة السياسية في الأراضي الفلسطينية المحتلة"[3]، بمعنى أن مشاركتها جاءت تلبية لرغبة الجماهير الفلسطينية، وتحقيقاً لمبدأ المشاركة.

---

[1] بيان حركة حماس بشأن المشاركة في الانتخابات التشريعية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، تاريخ 12\3\2005، الرابط الالكتروني، http://www.alzaytouna.net/permalink/4743.html

[2] أبو مرزوق، موسى، سنراجع إفرازات أوسلو الضارة، مقابلة على موقع "أُن إسلام"، أجراها معه محمد جمال عرفة، بتاريخ 31\1\2006م، الرابط الالكتروني: http://onislam.net/arabic/newsanalysis/analysis-opinions/palestine/83617-2006-01-31%2016-24-33.html

[3] **بيان حركة حماس بشأن المشاركة في الانتخابات التشريعية**، مرجع سابق.

وخلصت الدراسة إلى القول، إن قرار حماس القاضي بخوض الانتخابات التشريعية الثانية، يؤكد أن حماس أصبحت مستعدة للمشاركة في النظام السياسي القائم، مما سينعكس لاحقاً على مواقفها وخطابها. وقد تُحدث هي من خلال مشاركتها تغييرات في القرارات السياسية الفلسطينية، وطرق سير المفاوضات مع الكيان "الإسرائيلي"، وتُحدد مسارات مقاومة الاحتلال، وتكون مُشاركة في تحديد طبيعة العلاقات الفلسطينية مع الفضاء السياسي المحيط بفلسطين، ومع الدول الغربية والمنظمات الدولية.

وعليه فقد بات واضحاً أن خطاب حماس تجاه المشاركة في الانتخابات التشريعية الثانية، الذي ورد في بيانها على لسان الناطق باسمها في الضفة الغربية "الدكتور محمد غزال"، يظهر أنها حاولت بشكل مكثف أن تضع قطيعة كاملة مع انتخابات عام 1996م التي جرت على أساس اتفاق أوسلو، وأن هذا الاتفاق قد انتهى بشكل عملي، وأن انتخابات عام 2006م، تجري وفقاً لاتفاق وطني فلسطيني خالص "هو اتفاق القاهرة"، وأنه يأتي بناءً على مرتكزات سياسية مقبولة، لا تُظهر حماس بمظهر المتخلي عن مواقفه وثوابته، أو أنها باتت موافقة على اتفاقية أوسلو، التي طالما أعلنت أنها مرفوضة هي وجميع مترتباتها.

الفصل الرابع

التحول الديمقراطي الفلسطيني
الأسباب والمقدمات

الفصل الرابع

التحول الديمقراطي الفلسطيني – الأسباب والمقدمات

سنحاول في هذا الفصل تَتبع الأسباب التي أدت إلى عملية التحول الديمقراطي الفلسطيني، ومناقشة تلك الأسباب على الصعيدين الداخلي والخارجي. إذ يمكننا القول أن هناك مجموعة من الأسباب التي أدت إلى هذه العملية، وهذه الأسباب يمكن تقسيمها إلى قسمين: داخلية وخارجية.

4: 1 الأسباب الداخلية

طرأت مجموعة من التطورات النوعية الكثيرة على المشهد السياسي الفلسطيني، تمثلت بانكفاء الفلسطينيين إلى الداخل، وارتدادهم للاهتمام بوضعهم المحلي، كنتاج طبيعي لتغير المعادلات بعد الانتفاضة الفلسطينية الثانية، واستشهاد الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، وانتخاب محمود عباس رئيساً للسلطة الوطنية، وبدء جولات الحوار الوطني الفلسطيني الداخلي التي أفضت لتوقيع اتفاق القاهرة، واتخاذ حماس قرار المشاركة في الانتخابات التشريعية. كما أن هذه التطورات جاءت استجابة طبيعية لواقع التحركات السياسية، سواء من الإدارة الامريكية أو من الدول العربية. كما هيمنت خطة فك الارتباط "الاسرائيلية" وإخلاء قطاع غزة من طرف واحد، وانتشار حالة فوضى السلاح والانفلات الأمني في الاراضي الفلسطينية، على المسرح السياسي الفلسطيني.

كل ذلك وغيره ألقى بظلاله على المشهد الفلسطيني، ودفع باتجاه التحول الديمقراطي الذي يمكن إجمال أسبابه الداخلية بالنقاط التالية:

4: 1: 1 التحولات في خطاب حماس تجاه النظام السياسي الفلسطيني

تتبعنا في الفصل السابق السياق التاريخي لعلاقة حماس بالنظام السياسي الفلسطيني، حيث انطلقت حركة حماس أواخر عام 1987م، أي قبل قيام السلطة الوطنية الفلسطينية بسنوات.

غير أن ذلك لم يمنعها من الانخراط في الحياة السياسية الفلسطينية، إذ بمجرد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية أصبحت حماس حركة المعارضة السياسية الكبرى لمنظمة التحرير الفلسطينية. ولكنها مارست معارضتها من خارج إطار المنظمة، وطرحت نفسها كقوة منافسة حقيقية لها، مما كان له تأثير مباشر على النظام السياسي الفلسطيني، وخاصة أن نفوذ حماس صعد بشكل لافت، نظراً لدورها في المقاومة، ولنشاطها المجتمعي البارز.[1]

وقد استندت علاقة حركة المقاومة الإسلامية "حماس" مع منظمة التحرير الفلسطينية –التي شكلت النظام السياسي الفلسطيني– في البداية، إلى القواعد التي جاءت في ميثاق حماس، حيث كانت التربية الحركية لدى حماس تركز على علمانية منظمة التحرير الفلسطينية المخالفة للإسلام. وفي الجانب الآخر كانت هناك تعبئة مضادة لدى منظمة التحرير الفلسطينية تجاه حركة حماس، تقوم على أساس أنها البديل غير المرغوب فيه للمنظمة. غير أن هذا لا يعني أن موقف حماس من المنظمة كان واضحاً، بل تفاوتت المواقف ما بين القبول المشروط بالمنظمة والرفض الكامل لها.[2] وفي مقابلة صحفية مع مجلة فلسطين المسلمة، ورداً على سؤال حول اعتراف حماس بالمنظمة كممثلة للشعب الفلسطيني، كان رد الدكتور محمود الزهار بالتمييز ما بين المنظمة كإطار وطني والمنظمة كتوجه سياسي وبنية قائمة. فالمنظمة كإطار وطني –كما ورد في الميثاق من حيث الأهداف والتشكيل– مقبولة من حماس. أما المنظمة كتوجه سياسي حالي يعترف "بإسرائيل" وبقرارات الشرعية الدولية فهي مرفوضة.[3]

ثم تحسنت العلاقة بين حماس ومنظمة التحرير الفلسطينية عام1990م، وقامت حماس حينها بتعيين ممثل غير رسمي لها في المجلس المركزي للمنظمة. ولكن عندما فكرت المنظمة بعقد اجتماع للمجلس الوطني في ربيع نفس السنة، طالبت حماس ب40% من المقاعد، واشترطت إلغاء

---

[1] عزام، فائق محمد تيسير، **التجربة السياسية لحركة المقاومة الإسلامية " حماس" وأثرها على الخيار الديمقراطي في الضفة الغربية وقطاع غزة للفترة 1993م–2007م**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2007م، ص 35.

[2] أنظر: أبراش، إبراهيم، العلاقة الملتبسة ما بين منظمة التحرير والسلطة وحركة حماس، مقال منشور بتاريخ 12\4\2006م، الرابط الالكتروني، http://www.grenc.com/a/ibrach/show_Myarticle.cfm?id=1753

[3] المرجع السابق.

البرنامج السياسي-بيان إعلان الاستقلال لعام1988م-، وردت فتح بقوة من خلال بيان نشرته مجلة فلسطين الثورة لشهر يوليو من نفس العام أن المنظمة ليست حزباً من أحزاب الدولة، وإنما هي الدولة. [1]

ولعل أبرز نقاط الخلاف التي ظهرت بين حماس والنظام السياسي الفلسطيني "منظمة التحرير"، كان اتفاق إعلان المبادئ "أوسلو" الذي وقع في 13\9\1993م، بين منظمة التحرير و"إسرائيل"، حيث مثل هذا الاتفاق تحدياً كبيراً لحركة حماس منذ تأسيسها، سواء عقائدياً أو فكرياً. فإعلان المبادئ من وجهة نظر حماس شكل طعنة في هدفها على المدى الطويل والمتمثل في إنشاء دولة إسلامية على كل فلسطين عن طريق الجهاد. ورأت حماس أن المنظمة قد تخلت عن جزء كبير من فلسطين وعن نهج المقاومة، مخالفة بذلك مبادئ حماس وأيديولوجيتها الجهادية. فحماس تنتقد أوسلو، وتتهم الموقعين عليه بالتفريط بحقوق الشعب الفلسطيني، حيث أن زعيمها الشيخ أحمد ياسين، المؤسس الروحي لحماس، قال بأن أوسلو" خزي واستسلام، ويعمل على التحقير من قضية فلسطين، وبأن التنسيق الأمني خيانة"[2].

غير أن منظمة التحرير الفلسطينية وحركة المقاومة الإسلامية "حماس" تتقاطعان في الأهداف المرحلية، كونهما حركتا تحرر وطني فلسطيني، رغم انهما تختلفان في الرؤية الإستراتيجية. فحماس في أدبياتها تطرح مقولة الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة والخالية من الإستيطان، ولا تعترف "بإسرائيل"، وتؤمن بالعملية الانتخابية كأساس لتداول السلطة. وهذا ما ذهب إليه مؤسس حركة حماس الشيخ احمد ياسين عندما قال: "أنا أريد دولة ديمقراطية متعددة الأحزاب، والسلطة فيها لمن يفوز في الانتخابات"[3].

---

[1] المجلس الوطني الفلسطيني: الدائرة الإعلامية، **وثيقة إعلان الإستقلال**، بتاريخ 15\11\1988م، فلسطين: نابلس، بدون تاريخ نشر.

[2] كتائب الشهيد عز الدين القسام: الفصائل الفلسطينية ترفض تهديدات أبو مازن وتحذر من المساس بالمقاومين، الموقع االكتروني لكتائب الشهيد عز الدين القسام: http://www.alqassam.ps/arabic/print_news.php?id=311

[3] الدجني، حسام علي يحيى، **فوز حركة المقاومة الإسلامية(حماس) في الانتخابات التشريعية الفلسطينية وأثره على النظام السياسي الفلسطيني**، مرجع سابق، ص 55.

كما أن علاقة حركة حماس مع منظمة التحرير الفلسطينية هي علاقة ملتبسة، حيث تخشى المنظمة من دور حركة المقاومة الإسلامية المتزايد في الساحة الفلسطينية، وترى أن توجه حماس يسير باتجاه أن تصبح كياناً سياسياً بديلاً للمنظمة. وازدادت الفجوة بعد أن وقعت المنظمة اتفاق أوسلو، وقيام سلطة وطنية فلسطينية (حكم ذاتي) على الأرض الفلسطينية، وهي السلطة التي لم تشارك فيها حركة حماس منذ العام 1994م وحتى العام 2006م. إضافة إلى أن منظمة التحرير الفلسطينية، تخشى من الرؤية الإستراتيجية لحماس والتي تقوم على مفهوم الأمة، والذي يُعد امتداداً لمشروع أكبر تقوده جماعة الإخوان المسلمين، ويهدف إلى السيطرة على منظمة التحرير الفلسطينية، والوصول إلى نقطة تمثيل الشعب الفلسطيني، وهو جوهر الخلاف الحقيقي بين الجهتين.

وبناءً على هذه العلاقة الملتبسة وغير المنسجمة، فقد كان تأثير حماس في بناء النظام السياسي الديمقراطي الفلسطيني محدوداً، ولم يكن هناك أي صيغة تضمن لها دوراً في تشكيل النظام السياسي يعبّر عن وزنها ونفوذها. وبالرغم من كون الحركة خارج إطار منظمة التحرير الفلسطينية، إلا أنها شكلت عاملاً مؤثراً في العمل الوطني والقرار السياسي، وبالتالي في بنية النظام السياسي، وهو ما ألزم السلطة فيما بعد أن تتعامل مع الوجود الملموس لحركة حماس، وأخذه بعين الاعتبار في عملية رسم السياسات الوطنية.[1]

وبما أن حماس قد استمرت على موقفها القائل بخطأ المسيرة السلمية التي سار فيها العرب بعد مؤتمر مدريد عام 1991م، وأنها تعتبر أن اتفاق أوسلو الموقع عام 1993م بين منظمة التحرير الفلسطينية و"إسرائيل"، ومن قبله خطابات الاعتراف المتبادل، ثم تغيير ميثاق المنظمة وحذف البنود والعبارات الداعية إلى القضاء على "إسرائيل"، تعد كلها تفريطاً واعترافاً "لإسرائيل" بحقها في الوجود داخل فلسطين، لذا وجبت مقاومته، بالرغم من أن الحركة تؤكد أنها ليست معارضة للسلام في حد ذاته، وأنها ستكون أول المؤيدين له إذا كان سلاماً عادلاً يحقق

[1] هلال، جميل، **النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو -دراسة تحليلية نقدية**، ط1، رام الله: مؤسسة مواطن، تموز1998م)، ص105.

للفلسطينيين حريتهم وعودتهم إلى ديارهم، إلا أنها رفضت كل المشاريع والمفاوضات السلمية، مثل مشروع شولتز، وبيكر، ونقاط مبارك العشر، وخطة شامير، ومسيرة مدريد واشنطن، واتفاق غزة أريحا الذي وُقع في واشنطن في 13 سبتمبر/ أيلول 1993 بين "إسرائيل" ومنظمة التحرير الفلسطينية، وطابا، وشرم الشيخ وغيرها، كونها لا تحقق للفلسطينيين حريتهم، ولا تضمن لهم العودة لأرضهم، ولا تحقق لهم السلام العادل الذي ينشدونه.[1]

وبما أن العمل العسكري لدى حركة حماس يمثل توجها إستراتيجياً لمواجهة المشروع الصهيوني، في ظل غياب المشروع التحرري العربي والإسلامي الشامل، وأنها تؤمن بأن هذا العمل وسيلة للإبقاء على جذوة الصراع مشتعلة حتى تحقيق الأهداف الوطنية، وللحيلولة دون التمدد الصهيوني التوسعي في العالمين العربي والإسلامي، فإنها استمرت بتبني هذا النهج بالرغم من التزام السلطة الفلسطينية بالتخلي عنه وفقاً لاتفاقية أوسلو. فقد قامت حماس بالعديد من العمليات العسكرية عن طريق جناحها العسكري "كتائب عز الدين القسّام"، والتي كان بعضها موجعاً ومؤثراً للغاية بالنسبة "لإسرائيل"، وكان لها مع حركات المقاومة الفلسطينية الأخرى أدوار مهمة في انتفاضة الأقصى التي بدأت في سبتمبر/ أيلول 2000م.

ونتيجة لموقفها من "سلطة الحكم الذاتي"، الذي وافقت "إسرائيل" على تكوينها والمجيء بها إلى فلسطين، وتدعيمها بأكثر من 40 ألفا من رجال الشرطة والأمن لتحقيق مجموعة الالتزامات بينها وبين "إسرائيل"، كان أهمها ضرب المقاومة عبر "الاختباء خلف ستار الحكم الذاتي" –كما تقول حماس–، فإن العلاقة بين الطرفين اتسمت بالتوتر الدائم، إذ قامت السلطة الفلسطينية بحملات اعتقال لأفرادها، ووقعت أثناء ذلك انتهاكات لحقوق الإنسان، وهو ما أبقى التوتر والجفاء سيد الموقف في العلاقة بين الطرفين منذ قيام السلطة الوطنية الفلسطينية. غير أن هذا التوتر لم يستمر على وتيرة واحدة طيلة الفترة، بل ساده بعض الهدوء في كثير من الأحيان.[2]

---

[1] الجزيرة نت، مجلة المعرفة: تعريف بحركة حماس، موقع الجزيرة نت الالكتروني: http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/fa987943-825f-4150-ac2b-0697b0be0421

[2] المرجع السابق.

ومع مرور الوقت، فإن الملامح الإيجابية للعلاقة بين حماس والنظام السياسي الفلسطيني، بدأت تتشكل منذ حصار الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات بين عامي "2002م" و"2004م"[1]، حيث بات خطاب حماس مؤيداً للرئيس المحاصر، ومعتبراً أن أي مس به يعتبر مساً بحماس، وقد ورد موقف حماس من حصار الرئيس الفلسطيني في موضع سابق من هذه الرسالة. الذي أكد أنه وبالرغم من كل الخلافات التي كانت موجودة سواء في البرامج أو التوجهات، إلا أن رفض الاحتلال وممارساته والإصرار على التحرر منه ومن قيوده وعدوانه، يبقى قاسما مشتركا بين كافة القوى والفصائل الفلسطينيه.

في أعقاب وفاة الرئيس ياسر عرفات، وانتخاب محمود عباس رئيساً للسلطة الوطنية الفلسطينية، تحددت معالم هذه العلاقة بشكل لافت بعد ما يقرب من شهرين من انتخاب الأخير، أي بعدما أفضت الحوارات الفلسطينية التي جرت في القاهرة عن توقيع اتفاق بين فصائل العمل الوطني الفلسطيني في شهر آذار/ مارس من عام 2005م، والذي أصبح يعرف فيما بعد "باتفاق القاهرة".[2] وبموجب هذا الاتفاق، حددت حماس موقفها النهائي من كثير من القضايا، ومنها الانتخابات، التي قررت المشاركة فيها، وهي بذلك تكون قد قررت المشاركة الفعلية في النظام السياسي الفلسطيني.

وقد كان لمشاركة حماس في الانتخابات المحلية الفلسطينية تأثيرٌ كبيرٌ على مشاركتها الفعلية في النظام السياسي الفلسطيني –بعد قرارها الذي اتخذته بالاشتراك في الانتخابات التشريعية الثانية–، حيث شاركت حماس في الانتخابات المحلية بفاعلية كبيرة، استناداً إلى تجاربها ونجاحاتها الكثيرة والمتكررة في انتخابات الاتحادات والنقابات والجمعيات والجامعات في الضفة الغربية وقطاع غزة. وشكلت تجربة حماس في هذه الانتخابات، مدخلاً هاماً لطرح مرتكزاتها الفكرية وبرنامجها السياسي على بساط التطبيق. كما أن الانتخابات في فكر حماس

---

[1] موقع مركز المعلومات الوطني الفلسطيني– وفا: السيرة النضالية للشهيد الرئيس ياسر عرفات (1929–2004م)، موقع مركز المعلومات الوطني الفلسطيني: http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3493

[2] مركز المعلومات الوطني الفلسطيني– وفا: محمود عباس "أبو مازن" مسيرة عطاء، موقع مركز المعلومات الوطني الفلسطيني: http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=5794

وممارستها تعد إحدى وسائل الحركة المهمة في "أسلمة" المؤسسات، وتقديم البديل، والتدريب لعناصرها على إدارة المؤسسات، واكتساب الخبرات. غير أن المهم في هذه المشاركة هو أن الحركة تعاملت (حسب بعض المراقبين) مع هذه الانتخابات، كأداة اختبار لمدى شعبيتها وحضورها في الشارع الفلسطيني، وليس مرجعية لحسم الخلافات بين القوى السياسية على البدائل السياسية المطروحة في الساحة الفلسطينية.

اعتبرت حماس أن مشاركتها في الانتخابات البلدية استحقاقاً موضوعياً لثمرة إنجازاتها العسكرية وأنشطتها التنظيمية والجماهيرية. وطالبت بإجراء انتخابات شاملة دفعة واحدة لكافة المجالس المحلية، وأخذت تُعد العدة لخوض تلك الانتخابات بأنجع الوسائل الدالة على اقتدار إداري وسياسي. وكي تتمكن من تنفيذ البرامج الانتخابية التي طرحتها على الناخبين، فقد حرصت الحركة على اختيار أكثر المرشحين مكانة وخبرة وحضوراً شعبياً في قوائمها الانتخابية. واختارت حماس أيضا، في سياق تنافسها مع بقية الفصائل وحركة فتح تحديداً، شخصيات نزيهة، وهو عامل استفادت منه حماس كثيراً، إذ أدركت أن المواطنين في الانتخابات المحلية لا ينتخبون ممثلين لتحسين الوضع الاقتصادي، أو للتأثير على عملية السلام، وإنما يكون العامل الأساس في الانتخاب هو مدى نزاهة المرشحين، وخاصة أن الانطباع الذي كان سائداً لدى عموم الناخبين هو أن مرشحي فتح وبقية الفصائل ضعفاء من هذه الناحية، ومرشحي حماس أقوياء من الناحية ذاتها، وهذا يشير إلى أن الناس يبحثون عن المرشح المعروف بالصدق والإخلاص، وبالنزاهة ونظافة اليد، وهذا ما توفر عند مرشحي حماس ودفع الجمهور لانتخابهم، وهو الأمر الذي جعل جميع الفصائل الفلسطينية تأخذ هذا العامل بالحسبان، في الجولات الانتخابية اللاحقة حتى تتمكن من منافسة حماس بكفاءة عالية.[1]

مَثَّل إعلان حركة حماس المشاركة في الانتخابات التشريعية الفلسطينية عام2006م تحولاً سياسياً هاماً على صعيد مواقفها التاريخية والتقليدية من النظام السياسي الفلسطيني، الذي طالما رفضت المشاركة في مكوناته، مما ساهم بشكل كبير في عملية التحول الديمقراطي

[1] الزبن، سمير، حماس والسيطرة على النظام السياسي، موقع المركز الفلسطيني للإعلام: http://www.palestine-info.info/arabic/palestody/pressnew6/alsytarah.htm

الفلسطيني، من خلال مشاركة فصيل فلسطيني كبير بوزن حركة حماس وحجمها في النظام السياسي الفلسطيني بشكل مباشر، وهي الحقيقة التي أفرزتها نتائج الانتخابات البلدية والتشريعية التي جرت في العامين "2005م" و "2006م".

جاء إعلان حماس الجديد عبر مؤتمر صحفي عقده الناطق باسم حماس في الضفة الغربية د.محمد غزال في مدينة نابلس، تلا خلاله بيان الحركة، والخاص بالقرار النهائي حول مشاركة حماس في الانتخابات. وجاء فيه: "حرصاً منا في حركة المقاومة الإسلامية "حماس" على تعزيز نهجنا في خدمة شعبنا الفلسطيني في كل المجالات والميادين، ورعاية شؤونه ومصالحه، وحماية حقوقه ومكتسباته، وإسهاماً منا في بناء مؤسسات المجتمع الفلسطيني على أسس سليمة، ومعالجة كل جوانب الفساد والخلل، وتحقيق الإصلاح الوطني الشامل والحقيقي، ليكون شعبنا أقدر على الصمود في مواجهة الاحتلال والعدوان، واستجابة لنبض شعبنا ورغبته، وحرصه على مشاركة جميع القوى والفصائل في الحياة السياسية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فقد قررت حركة المقاومة الإسلامية "حماس"، وبعد مداولات ومشاورات مستفيضة شملت مختلف مؤسساتها وهيئاتها القيادية في الداخل والخارج، بما في ذلك أسرى الحركة في سجون الاحتلال الصهيوني، المشاركة في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني القادمة، وذلك على قاعدة التمسك بالحقوق المشروعة لشعبنا، وحماية برنامج المقاومة كخيار استراتيجي حتى زوال الاحتلال_بإذن الله_"[1].

4: 1: 2 شرعية النظام السياسي الفلسطيني (السلطة الوطنية الفلسطينية)

عززت السلطة الوطنية الفلسطينية مكانتها الدولية، من خلال امتلاكها لقاعدة جغرافية وإدارية ومالية (وإن كانت محدودة)، وساعدها ذلك على تعبئة التأييد الدبلوماسي والحصول على معونة خارجية لميزانيتها واقتصادها. وأضفى التحكم في موارد إضافية سياسية ومادية كهذه، المزيد من الشرعية على البنى التي سعت السلطة من خلالها لاحتواء الحياة السياسية المحلية وتوجيهها. كما أن خضوع السلطة شكلياً لمنظمة التحرير الفلسطينية أدى إلى نتيجة

[1] **بيان حركة حماس بشأن المشاركة في الانتخابات التشريعية**، مرجع سابق.

مفادها أن تحتفظ المنظمة بشبكة علاقاتها السياسية والدبلوماسية الدولية الخاصة، وظلت تمثل "فلسطين" رسمياً أمام الأمم المتحدة، وغيرها من الهيئات والأطراف الإقليمية والدولية، وحافظت أيضاً على صفتها ممثلاً وحيداً لكل الفلسطينيين، بمن فيهم فلسطينيو الشتات الذين يمكن استخدام وزنهم المعنوي حيثما يكون ذلك ملائماً لموازنة النفوذ السياسي للمجتمع الفلسطيني في الأراضي المحتلة. إضافة إلى أنه بات بإمكان السلطة الوطنية الفلسطينية أن تضيف سيطرتها الاجتماعية والسياسية في الداخل إلى استمرار منظمة التحرير في احتكار التمثيل الفلسطيني، وإلى شرعيتها الدولية التي اكتسبتها من خلال التأييد الشعبي ومن خلال الاتفاقيات الثنائية مع "إسرائيل" التي حظيت بتأييد المجتمع الدولي.[1]

أما على الصعيد الداخلي، فقد عانى النظام السياسي الفلسطيني من مأزق كبير في الفترة الفاصلة بين قيام السلطة الوطنية الفلسطينية في العام 1994م، حتى إجراء الانتخابات التشريعية الثانية في العام 2006م. وتميز هذا المأزق بقدر كبير من الركود والانغلاق، سواءً بفعل عوامل بنيوية تتصل بتركيبته الداخلية، أم بطبيعة القيادة السياسية التي كانت لا تميل إلى التجديد والتغيير، بل تخشى منه، علاوة على أن التجديد الذي كان يحصل في كل دورة من دورات المجلس الوطني الفلسطيني كان استجابة لضرورات استخدامية سياسية بحتة، لا تمليها وقائع المتغيرات الجارية على الأرض، ولا الحراك الاجتماعي الذي كان يدور بمعزل عن الفعل والتأثير في شكل النظام السياسي الفلسطيني وطابعه ومضمونه.[2]

ولم تقتصر حالة الجمود والترهل على منظمة التحرير الفلسطينية التي واكبتها لسنوات طويلة، بل طالت السلطة الوطنية الفلسطينية الوليدة، وإن حكمتها إلى حد بعيد الاعتبارات السابقة، إلا انه أضيف إليه واقع دخول عملية السلام مأزقها بسبب رفض وعدم استعداد القيادة السياسية للكيان "الإسرائيلي"، بيمينها ويسارها، للتوصل لحل الصراع مع الحركة الوطنية

---

[1] الصايغ، يزيد، **الحركة الوطنية الفلسطينية، 1949-1993، الكفاح المسلح والبحث عن الدولة**، ترجمة، باسم سرحان، مراجعة، يزيد الصايغ، ط2، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2003م، ص922-923.

[2] مجدلاني، أحمد، مخاطر مأزق النظام السياسي الفلسطيني، 2006/4/5م، الرابط الالكتروني: http://www.grenc.com/a/amagdalani/show_Myarticle.cfm?id=1648

الفلسطينية التي أقدمت قيادتها على اتخاذ خيار الحل السياسي كخيار استراتيجي، واستطاعت أن تحشد أغلبية كبيرة مؤيدة وداعمة لها على قاعدة حل دولتين لشعبين استناداً إلى قرارات الشرعية الدولية.[1]

شهدت الساحة الفلسطينية خلال فترة حكم السلطة الفلسطينية –من عام 1994م ولغاية العام 2006م– حالة من التداخل الشديد بين المهمات الوطنية التحررية والمهمات الحياتية المعيشية اليومية والخدماتية للشعب الفلسطيني، إضافة إلى التداخل بين حكم الفصيل الواحد، والمطالبة الدائمة بتحقيق متطلبات الديمقراطية. وعليه، فإن آلية المشاركة السياسية من قبل الفصائل العاملة على الساحة الفلسطينية نبعت بالأساس من أولوية المهمة التحررية التي تفترض تشكيل ائتلاف واسع وموحد لتحقيق الأهداف الوطنية. وقد اعتمد ذلك بالدرجة الأولى على مقدرة النظام السياسي الفلسطيني على استيعاب أية تغييرات جوهرية فيه، والإطلاع على مدى جاهزيته لتقبل عملية التحول الديمقراطي تحت ولاية السلطة الوطنية، ومدى قدرة النظام على الاستجابة للإصلاح السياسي والإداري الذي تطالب به فصائل كثيرة.[2]

وكل ذلك يهدف لتقويم قدرة النظام السياسي على التحول إلى الديمقراطية ومدى فاعليته لتقبل عملية التغير التي تأتي بالأساس من خلال مشاركة حزبية وفصائلية واسعة في القرار الفلسطيني، حيث تعبر الأحزاب والفصائل السياسية عن القيم السائدة في الساحة السياسية، وما بها من عوامل قوة أو نقاط ضعف، وخاصة أننا نتحدث عن نظام سياسي هو دون الدولة، فهو "نظام حكم ذاتي لإدارة مرحلة انتقالية"، حيث أدخلت اتفاقات أوسلو الحركة الوطنية الفلسطينية في منعطف حاد، مما حال دون تمكن القوى المشاركة فيه من تحقيق أهدافها وخدمة مشروعها الوطني.[3]

---

[1] مجدلاني، أحمد، **مخاطر مأزق النظام السياسي الفلسطيني**، مرجع سابق.

[2] محيسن، تيسير، آفاق التحولات البنيوية في النظام السياسي الفلسطيني 2006م، منشور على موقع الحوار المتمدن، الرابط الالكتروني: http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=67282

[3] تركماني، عبد الله، مقاربة حول واقع النظام السياسي الفلسطيني وآفاقه المستقبلية، الرابط الالكتروني: http://www.mokarabat.com/s596.htm

إن من المعروف عالمياً أن الثقافة السياسية للمجتمع تسهم في تشكيل النظام السياسي. كما أن أي نظام ديمقراطي يكون قائماً في الأساس على انتشار تلك الثقافة. غير أن الحالة الوطنية الفلسطينية تعتبر مختلفة إلى حد ما ولا تنطبق عليها هذه الرؤية، إذ بتلمس الثقافة السياسية الفلسطينية من حيث اقترابها أو ابتعادها عن معنى الديمقراطية، ومن خلال فحص هذه الثقافة، نجد أن النظام السياسي الفلسطيني عمل في ظل بيئة ثقافية سياسية تهيمن عليها تجربة منظمة التحرير الفلسطينية أولاً، ثم تجربة السلطة الوطنية الحديثة فيما بعد. والنظام الأخير عاش في ظل الاحتلال، مما جعله يعاني من نقص حاد في منسوب الشرعية السياسية والوطنية. وبالرغم من ذلك فقد أشارت الأدبيات الفلسطينية إلى أن هناك نزوعاً ديمقراطياً في الثقافة السياسية الفلسطينية، على الرغم من أن هناك بعض القيم الثقافية السائدة في المجتمع الفلسطيني هي قيم سلطوية مفككة، تحتاج إلى التهذيب وإعادة التأهيل، حيث تسيطر عليها قيم سلبية مثل: المحسوبية، والتراث الحزبي، والعشائرية، وغياب مفهوم سيادة القانون، وروح التعصب والشللية وغيرها.[1]

وخلصت الدراسة إلى القول، إن ذلك كله قد دفع الجميع لإعادة الاعتبار للشرعية الوطنية الفلسطينية، من خلال تجديد التأييد الجماهيري لها، ومنحه الفرصة للتعبير عن إرادته ورأيه في نظامه السياسي من ناحية، وإشراك أكبر عدد من الفصائل الفلسطينية في هذا النظام من ناحية أخرى. وقد تحقق ذلك من خلال منح تلك الفصائل الفرصة للمشاركة في الانتخابات التشريعية الثانية، مما يقودها بالضرورة لأن تصبح جزءاً من النظام السياسي الفلسطيني، بغض النظر عما ستحققه من نتائج في هذه الانتخابات، وعن الأوزان التي ستشكلها في المجلس التشريعي بعد الانتخابات.

وبالتالي نجد أن شرعية السلطة الوطنية الفلسطينية كانت بحاجة للتجديد، بعد كل الترهلات وحالة الفساد التي ألمت بمؤسساتها، وأدت إلى الهجوم عليها من قبل المؤسسات الدولية، وإلى غضب المواطن الفلسطيني وعدم رضاه عن أداء السلطة الوطنية الفلسطينية في الجانبين المالي والإداري.

---

[1] الشقاقي، خليل، ***عملية السلام والبناء الوطني ومستقبل التحول نحو الديمقراطية في فلسطين1996م***، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 25،، ص 24-28.

4: 1: 3 نتائج الانتفاضة الفلسطينية الثانية

في أعقاب انتهاء المدة القانونية التي حددها اتفاق إعلان المبادئ "أوسلو" لقيام الدولة الفلسطينية في شهر5 |أيار| عام 1999م، وفي أعقاب تلكؤ "إسرائيل" في تنفيذ ما اتفق عليه بينها وبين الفلسطينيين، واستمرار سعي القيادة الفلسطينية وإصرارها على استمرارية دينامية بناء الدولة في العمل السياسي الفلسطيني، وجدت السلطة الوطنية نفسها أمام وقائع على الأرض أظهرت أن هذا العمل محكوم بالكثير من المفارقات الثنائية، ومنها مفارقتان قديمتا العهد، ترتبط أولاهما بالتناقض المستمر بين طابع منظمة التحرير الفلسطينية الدولاني وافتقادها للدولنة على الصعيد الداخلي، وترتبط ثانيتهما بالتناقض المستمر بين مكانتها القانونية شبه السيادية وواقعها المادي كدولة على الصعيد الخارجي، خاصة أن اتفاق إعلان المبادئ وسع هذه المفارقات وأضاف مفارقات جديدة، إذ أصبحت منظمة التحرير الفلسطينية الآن، من خلال السلطة الوطنية الفلسطينية، خاضعة "لإسرائيل" ومتحدية لها في آن واحد. فهي لم تبلغ أهدافها الوطنية الأساسية التي كانت تسعى لها، ومع ذلك حققتها جزئياً.[1]

باتت المحددات الخارجية تلعب دوراً في قيام النظام السياسي– منظمة التحرير– بداية، ثم التأثير والتدخل في رسم سياساته العامة، وحركاته السياسية لاحقا. ولم يغير قرار قمة الرباط 1974م، بالاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا ووحيدا للشعب الفلسطيني، ولا إعلاء القيادة الفلسطينية لشعار استقلالية العمل الفلسطيني، من الأمر كثيراً.[2]

وهكذا، أصبح النظام السياسي الفلسطيني في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية يعيش علاقة ملتبسة وشائكة، سواء بينه وبين "إسرائيل" من ناحية، أو بين منظمة التحرير نفسها، وهي التي وقعت الاتفاقيات مع "إسرائيل"، وبين السلطة الوطنية التي انبثقت عنها من ناحية أخرى. وقد تفاقمت هذه الأزمة بشكل كبير في ظل انسداد أفق التسوية ووصولها إلى طريق مسدود بعد

---

[1] الصايغ، يزيد، **الحركة الوطنية الفلسطينية، 1949–1993، الكفاح المسلح والبحث عن الدولة**، مرجع سابق، ص922– 923.

[2] أبراش، ابراهيم، **العلاقة الملتبسة ما بين منظمة التحرير والسلطة وحركة حماس**، مرجع سابق.

محادثات كامب ديفيد عام2000م، مما هيأ الظروف المناسبة لتحرك جماهيري فلسطيني لمواجهة الإجراءات الاحتلالية "الإسرائيلية"، عبر عن نفسه باندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية، وهي التي سميت اصطلاحا "بانتفاضة الأقصى" في الثامن والعشرين من أيلول/ سبتمبر عام 2000م، احتجاجا على الزيارة الاستفزازية التي قام بها زعيم المعارضة اليميني المتطرف آنذاك ارئيل شارون لباحة المسجد الأقصى بحماية زهاء ألفين من قوات الاحتلال "الإسرائيلية" وبموافقة رئيس وزراء الكيان "الإسرائيلي" أيهود باراك. وكان ردّ الجنود عنيفا ضد المحتجين على الزيارة، مما أدى إلى سقوط عشرات الشهداء والجرحى من المدنيين الفلسطينيين. وكانت هذه الواقعة بمثابة الشرارة التي ألهبت الأراضي الفلسطينية بسلسلة من المواجهات الدامية التي امتدت لتشمل المدن والبلدات الفلسطينية وراء الخط الأخضر.[1]

ليس من المؤكد أن الانتفاضة الفلسطينية الثانية أتت في إطار فعل موجه ومخطط له من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية أو فصائل المقاومة على حد سواء. وبالتالي أصبح من الصعب القول بأن الانتفاضة، بوصفها فعلاً استند في استمراريته إلى وجود إستراتيجية محددة من قبل النظام السياسي الفلسطيني، سواء حول الهدف منها، أو ما يمكن أن تجنيه وتحققه لصالح القضية الفلسطينية، أو حول كيفية توجيه العمل الانتفاضي وتنظيمه. لذلك اتسمت الإستراتيجية الفلسطينية بالعديد من التباين، اتضحت معالمه في الافتقار إلى رؤية موحدة في الهدف وغياب التوافق حول الوسيلة. وصار النظام السياسي الفلسطيني يعمل في ظل إستراتيجيات متعددة بعدد الفصائل على الساحة الفلسطينية، بما فيها السلطة الوطنية الفلسطينية ذاتها، وخاصة أن بعض الفصائل ينادي بحرب تحرير شعبية هدفها تحرير كامل فلسطين، وأن تكون كل فلسطين بما فيها أراضي عام 1948م، مسرحاً للنضال والعمل العسكري، واعتبار المدنيين "الإسرائيليين" أهدافاً مشروعة، وهناك من يَقْصُر الهدف الوطني على تطبيق الشرعية الدولية، وهناك مَن يتبني خيار

[1] وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية–وفا–، ملفات وطنية، انتفاضة الأقصى–الحدث–، موقع مركز المعلومات الوطني الفلسطيني: http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3483

المقاومة ولكن لتحسين شروط المفاوضات، وهكذا. وقد تم كل ذلك في غياب تنسيق بين هذه الاستراتيجيات، لدرجة أنه بدا للعيان أن كل استراتيجية منها تهدم ما تبنيه الأخرى.[1]

وخلصت الدراسة إلى القول، أن أهم النتائج التي ترتبت على الانتفاضة الفلسطينية الثانية "انتفاضة الأقصى"، تمثلت في عدم تحقيق المسيرة السلمية ومسار التفاوض المستند إلى اتفاق أوسلو لأي إنجازات ملموسة على الأرض، وقيام "إسرائيل" ببناء جدار الفصل العنصري، وزيادة أعداد الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال، واستشهاد العديد من القادة الفلسطينيين بعد تنفيذ "إسرائيل" للعديد من عمليات الاغتيال المباشرة ضدهم، وانتقال رئاسة منظمة التحرير الفلسطينية ورئاسة السلطة الوطنية الفلسطينية بشكل سلس إلى محمود عباس "أبو مازن"، وانسحاب "إسرائيل" من قطاع غزة وبعض المستوطنات في الضفة الغربية، وإجراء المرحلة الأولى من الانتخابات البلدية، وهي الانتخابات التي أحرزت فيها حركة حماس تقدماً ملموساً، بحيث أخذت تتقدم وتتقاسم النفوذ الشعبي مع باقي الفصائل، وتحديداً مع حركة فتح (كبرى الحركات الفلسطينية)، وإبرام اتفاق القاهرة الذي شاركت فيه التنظيمات الفلسطينية في 17 آذار\ مارس 2005م، والذي مثل البرنامج السياسي الوطني الفلسطيني خلال تلك المرحلة.[2]

كما إن كل هذه النتائج، قادت لتغييرات سياسية كبيرة ومؤثرة في الساحة الفلسطينية، وفتحت المجال واسعاً لصياغة مشهد سياسي جديد فيها، وتشكيل شبكة من العلاقات الداخلية القائمة على أسس ومعايير جديدة، كان من أبرزها تعزيز قوة حركة حماس وتأثيرها في الوضع الداخلي الفلسطيني بعد اشتراكها في الانتخابات، وهو ما سنناقشه في المحور التالي.

4: 1: 4 تعزيز قوة حركة حماس وزيادة تأثيرها

أشرنا في المحور السابق إلى النتائج والمعطيات الجديدة التي أفرزتها الانتفاضة الفلسطينية الثانية "انتفاضة الأقصى"، والتي أحدثت تغييرات كبيرة في المشهد السياسي

---

[1] أبراش، ابراهيم، **العلاقة الملتبسة ما بين منظمة التحرير والسلطة وحركة حماس**، مرجع سابق.

[2] الملتقى الفكري العربي، **التحول الديمقراطي في فلسطين، تقرير عن حالة الديمقراطية في فلسطين لعام2005م**، القدس: الملتقى الفكري العربي تموز 2006م، ص 15.

الفلسطيني الداخلي، وأثرت تأثيراً مباشراً في الواقع السياسي الفلسطيني، وخاصة مع نكث "إسرائيل" مواثيقها وتعهداتها للسلطة الوطنية الفلسطينية، وتعثر الكثير من جلسات المفاوضات وعدم التوصل إلى حلول في كثير من القضايا، ومنها قضايا الوضع النهائي، وخاصة موضوع الدولة، والقدس واللاجئين، الأمر الذي مهد لانفجار شعبي فلسطيني ثان عام 2000م، عرف فيما بعد "بانتفاضة الأقصى"، التي كانت البوابة الواسعة التي عادت منها حماس إلى واجهة الأحداث الفلسطينية عبر توسيع قاعدتها الجماهيرية، وإعادة تشكيل جناحها العسكري المسلح "كتائب الشهيد عز الدين القسّام"، وقيامها بالعديد من الفعاليات الجماهيرية والعمليات الجهادية ضد "إسرائيل"، مستفيدة من تعثر المفاوضات بين "إسرائيل" والسلطة الوطنية الفلسطينية، من جهة، وبروز ظاهرة الفساد السياسي والمالي والإداري في السلطة، من جهة أخرى، وهو الأمر الذي أضر كثيراً بمكانة السلطة لدى المواطن الفلسطيني، في مقابل ظهور حركة حماس بأنها "الأكثر طهارةً" و"الأنظف يداً" و"الأكثر حرصاً" على المشروع الوطني الفلسطيني، وعلى المقاومة، مما عزز من مكانة حماس على الساحة الفلسطينية خلال سني الانتفاضة.[1]

أدت هذه المعطيات الجديدة إلى أن تصبح حركة حماس قوة أساسية وفاعلاً رئيسياً في ساحة العمل السياسي الفلسطيني الداخلي، وأن تصنف في مقدمة فصائل العمل الوطني الفلسطيني، وأن تتبوأ الموقع المقرِّر لسير الحدث الفلسطيني، بالرغم من الرفض الإقليمي والدولي لها، حيث أسهمت مشاركة الحركة الفاعلة في الانتفاضة في تكريس شرعيتها السياسية وتحقيق وجودها كفصيل وطني أساسي على الساحة الفلسطينية، وهو ما طرح مهاماً جديدة واستثنائية على حركة حماس في هذه المرحلة، وخاصة أن المراحل الأساسية التي صاحبت هذا الصعود لحركة حماس، قد ترافقت مع حالة فوضى السلاح والانفلات الأمني الذي وصل إلى مراحل خطيرة كادت تودي بالساحة الفلسطينية إلى صراع داخلي عنيف.[2]

---

[1] الأزعر، محمد خالد، **السلطة الفلسطينية وانهيار عملية التسوية**، منشور في: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية (ماذا بعد انهيار عملية التسوية؟)، التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات السياسية في جامعة القاهرة، بيروت: إصدارات مركز دراسات الوحدة العربية، 2004م، ص 96-97.

[2] الملتقى الفكري العربي، **التحول الديمقراطي في فلسطين، تقرير عن حالة الديمقراطية في فلسطين لعام 2005م**، مرجع سابق، ص 13- 20.

كما أن التحديات التي تجمعت على الرئاسة الجديدة المنتخبة للسلطة الوطنية الفلسطينية، والتي وعدت بالتغيير على كافة الصعد، قد ترافقت مع قلة الخيارات المتاحة أمامها، وضيق هوامش المناورة، سواء على الصعيد الداخلي أو على صعيد عملية التسوية السياسية، أو العلاقات مع البيئة الدولية، وأخيراً الأزمات الداخلية المتتالية التي عانت منها حركة فتح على وجه الخصوص، وأهمها عدم جاهزية الحركة لخوض الانتخابات التشريعية بسبب الخلافات على تشكيل القوائم وتحديد أسماء المرشحين، ووجود إطار غير ثابت الوجهة ولا مضبوط الفعل بسبب صعوبة حصر رغبات قيادات الحركة ذات المتغيرات غير المتوافقة.[1]

ألقت هذه الأزمة بظلالها على العلاقات الثنائية بين حركتي فتح وحماس. وظهر الرئيس الفلسطيني محمود عباس في وضع لا يحسد عليه، إذ انعدمت الإنجازات الحقيقية على الصعيد السياسي، وتحول الانسحاب "الإسرائيلي" من قطاع غزة إلى نصر لحركة حماس، التي استمرت في خطابها الواقعي في التعاطي مع تطور الأحداث التي أعقبت الانتفاضة الفلسطينية والانسحاب "الإسرائيلي" من قطاع غزة، في محاولة منها للتوفيق بين الاستمرار في نهج المقاومة من ناحية، والاستعداد لخوض غمار العمل السياسي والمشاركة في الانتخابات من ناحية أخرى، وبما لا يفسر بأنه استسلام للتكتيك السياسي على حساب القيم التي تتبناها الحركة.[2]

كما أن حماس بدأت تبلور أهدافها بلغة سياسية، مع تزايد انخراطها في العمل السياسي. فبعد أن كانت أدبياتها تركز على أن الكفاح المسلح يعد طريقاً وحيداً للتحرير الموصل إلى الدولة، أصبحت أدبيات "حماس" السياسية تتضمن تعبير "الدولة الفلسطينية المستقلة"، بل أصبح قادة الحركة يتحدثون عن نظام سياسي ديمقراطي شوري يقوم على التعددية السياسية، وعن دولة متعددة الأحزاب، والسلطة فيها لمن يفوز في الانتخابات.[3]

---

[1] الملتقى الفكري العربي، **التحول الديمقراطي في فلسطين، تقرير عن حالة الديمقراطية في فلسطين لعام 2005م**، مرجع سابق، ص 13-20.

[2] بدوان، علي، حماس اليوم ما بعد غزة، موقع الجزيرة نت الالكتروني: http://www.aljazeera.net/opinions/pages/83e4747d-4762-4f51-ab17-8b526e7f2e95

[3] المبحوح، وائل عبد الحميد، **المعارضة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) 1994-2006م**، مرجع سابق، ص 52.

4: 2 الأسباب الخارجية

إضافة إلى الأسباب الداخلية التي ذكرناها في بنود المحور السابق، والتي أدت إلى عملية التحول الديمقراطي الفلسطيني، ودفعت حماس إلى اتخاذ قرار المشاركة في الانتخابات التشريعية الثانية، لتدخل بعدها ضمن النظام السياسي الفلسطيني، وهو النظام الذي شهد تحولاً ديمقراطياً كبيراً في عام 2006م، فإن هناك مجموعة من العوامل الخارجية الأخرى التي ساهمت في عملية التحول الديمقراطي الفلسطيني، وهي:

4: 2: 1 محاولة تطويع حركة حماس ودمجها في العملية السلمية

تحولت الانتخابات التشريعية خلال الشهور الأخيرة من عام 2005م، إلى واحدة من اكثر القضايا إثارة للجدل والتدافع في الساحة السياسية الفلسطينية، إذ كانت الاطراف جميعها تدرك أهمية هذه الانتخابات. فهذه ثاني جولة انتخابية منذ تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية، وتأتي بعد غياب الرئيس ياسر عرفات، بشخصيته المهيمنة على القرار الفلسطيني، ما دفع الكثيرين للاعتقاد، أنه أصبح للمجلس التشريعي الفلسطيني أهمية مضاعفة في صنع القرار ومراقبة أداء السلطة الوطنية. ولأن حماس، التي قاطعت انتخابات 1996م، قررت خوض هذه الجولة، فقد اعتُبِر أن الانتخابات ستكون مقياساً هاماً لتقدير الوزن الشعبي لكل من فتح وحماس، اللتين تمثلان القوتين الرئيسيتين في الساحة السياسية الفلسطينية. وقد ضاعف من أهمية هذه الانتخابات أيضاً أنها جاءت بعد عقد الانتخابات البلدية في معظم أنحاء الضفة والقطاع، على مدى عام كامل، بكل ما حملته الانتخابات البلدية من مؤشرات على بروز متغيرات جوهرية في الخارطة السياسية الفلسطينية.[1]

أكدت الانتخابات البلدية نمط التصويت السائد في الساحة الفلسطينية، إذ تفوقت حركة حماس في المدن الرئيسية وبين الفئات الحديثة، بينما تفوقت فتح في المناطق الريفية وبين الفئات

[1] التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2005م، تحرير: صالح، محسن محمد، إصدار مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ط1، الفصل الأول: **الوضع الفلسطيني الداخلي– التغيير والبحث عن الاجماع**، بيروت: لبنان، مطابع مركز الزيتونة، 2006م، ص36.

التقليدية. غير أن نتائج الانتخابات البلدية قد لا تكون صورة مطابقة لما يمكن أن يكون عليه الحال في الانتخابات التشريعية، إذ تتعلق الاخيرة بشكل كبير بالاعتبارات السياسية، وينظر إليها غالباً من منظار مستقبل القضية الوطنية وعلاقات الفلسطينيين الداخلية، وعلاقتهم بكافة القوى العربية والدولية المعنية، في الوقت الذي ينظر فيه للأولى بأنها ذات طابع خدمي وترتبط بحاجات المواطن اليومية، وتحكمها الاعتبارات الشخصية والعائلية والمناطقية، أكثر من ارتباطها بالقضايا السياسية.[1]

أصبح من الواضح أن الانتخابات التشريعية ستشهد تنافساً محتدماً، ليس فقط بين فتح وحماس، بل أيضاً بين أعضاء فتح أنفسهم، وخاصة بعدما تبين أن حركة فتح قد تواجه انهياراً انتخابياً قاسياً بسبب وجود قائمتين للحركة على القائمة النسبية، والعديد من المرشحين الفتحاويين المتنافسين بين بعضهم في الدوائر المختلفة. وبعد جهد كبير وُحدت قائمتا فتح في قائمة واحدة، ولكن ذلك لم يكن كافياً لطمأنة قادة فتح بأنهم قد تجاوزوا الأزمة. لذلك مورست ضغوط كبيرة على الرئيس الفلسطيني محمود عباس لتأجيل الانتخابات مرة ثانية. ولكن الرئيس عباس كان يدرك حجم المخاطر التي تحيط بقرار التأجيل، وأن الاستحقاق الانتخابي يعتبر ضرورة لاستقرار الوضع السياسي الداخلي، لذلك رفض الرئيس الفلسطيني تأجيل الانتخابات، لأنه كان يأمل في أن يؤدي وجود حماس في المجلس التشريعي، إلى إلزامها بعملية السلام ومترتبات أوسلو.[2]

وفي الوقت نفسه تزايد الضغط من قبل الولايات المتحدة الامريكية وبعض الجهات الأوروبية على الرئيس الفلسطيني لإجراء الانتخابات، ومنع حركة حماس من خوضها ما لم تتخلى عن السلاح والمقاومة، وما لم تعترف بوجود الدولة العبرية وتعلن التزامها بالعمل السياسي فقط، إضافة إلى التهديد بوقف المساعدات عن السلطة، إذا ما شاركت حماس في الانتخابات وفي الحكومة الفلسطينية القادمة قبل أن تغير موقفها السياسي وقبل ان تلقي سلاحها.

---

[1] التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2005م، الفصل الأول: **الوضع الفلسطيني الداخلي- التغيير والبحث عن الاجماع**، مرجع سابق، ص37.

[2] المرجع السابق، ص 39.

حاول أبو مازن إظهار مقاومته للضغوط من جميع الجهات، والإيحاء بأن العملية الانتخابية ونتائجها وليدة قرار ومناخ وطني فلسطيني بحت، ولا يستطيع منع فصيل فلسطيني شارك في صياغة القرار من المشاركة في الانتخابات. ولكن الإصرار الأمريكي على الانتخابات بدون حماس، والتهديدات بقطع المساعدات عن الشعب الفلسطيني، دفع الرئيس الفلسطيني إلى التأكيد للإدارة الامريكية أن الاستطلاعات التي قامت بها مؤسسات فلسطينية لقياس الرأي، أكدت أن حماس لن تحصل على أكثر من 30-40% من الأصوات، وأن مشاركة حماس في الانتخابات ودخولها المجلس التشريعي تتم على أرضية أوسلو التي انبثقت منها، ليس مؤسسات السلطة وحسب، بل وكل وجودها. وفي هذه الحالة لن تستطيع حماس أن تتنصل أو تهاجم اتفاق أوسلو الذي شاركت على أساسه في الانتخابات، وسيتم ضمها للنظام السياسي الفلسطيني على أساس "أوسلو"، وسيتم تطويعها وفقاً لمتطلبات العملية السلمية، التي لن تستطيع حماس تغيير قواعدها القائمة، كونها ستحصل على نسبة قليلة في الانتخابات، وستصبح معارضتها معارضة شكلية في المجلس، ما سيحقق هدف دمجها في العملية السياسية وفق شروط أوسلو، وسيؤدي إلى تخليها عن سلاحها وتحويلها إلى معارضة سلمية تحت قبة المجلس التشريعي الفلسطيني.[1]

وقد أشار الدكتور عزيز دويك رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني إلى ذلك، في كلمة له ألقاها عبر الهاتف، في ندوة عقدت في مركز دراسات الشرق الأوسط في عمان، إذ قال: "لا بدّ من العودة إلى المقدمات التي دخلت من خلالها حماس إلى الساحة السياسية الفلسطينية، من خلال فوزها بانتخابات المجلس التشريعي. فمن المعروف عالمياً بأن الذي دفع إلى إجراء الانتخابات هو الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش، الذي طالب "إسرائيل" وضغط عليها، وطالب السلطة وضغط عليها من أجل إجراء هذه الانتخابات. وقد كان مدفوعاً في ذلك إلى استطلاعات الرأي المضللة التي كانت تقول دائماً بأن حماس لن تحصل على أكثر من ثلاثين

[1] التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2005م، الفصل الأول: **الوضع الفلسطيني الداخلي- التغيير والبحث عن الاجماع**، مرجع السابق، ص 40.

مقعداً في المجلس التشريعي في أحسن الظروف. وقد كان هذا مقصدهم من وراء الانتخابات، غير أنّ النتيجة فاجأتهم"[1].

وخلصت الدراسة إلى القول، أن هذا الإصرار على الانتخابات كان نابعاً من وجود مراهنتين على الانتخابات، المراهنة الأولى وطنية فلسطينية تريد أن توظف الانتخابات كآلية لإخراج النظام السياسي من مأزقه، وذلك بالتوصل لتشكيل حكومة ائتلافية عبر الانتخابات – التي اتفق الفلسطينيون على إجرائها والمشاركة فيها– بعد أن فشلت عشرات جولات الحوارات في التوصل لقيادة أو حكومة وحدة وطنية. أما المراهنة الثانية فهي مراهنة خارجية أمريكية، "وإسرائيلية" –خصوصا–، في محاولة لتجديد القيادة الفلسطينية، بحجة الإصلاح والديمقراطية من ناحية، ومنحها الشرعية التي تمكنها من استئناف المفاوضات والعملية السلمية بدعم جماهيري من ناحية أخرى. ولجعل الانتخابات مصيدة للفلسطينيين تبعدهم عن مقارعة الاحتلال، ليتصارعوا ويتنافسوا حول المناصب والمواقع في السلطة، التي هي في النهاية سلطة حكم ذاتي تعيش على المساعدات والهبات الخارجية، ولا تستطيع أن تخرج من هذا الواقع، كونها إفراز اتفاقيات ثنائية مع "إسرائيل"، وتمت بموافقة أمريكية ودولية.

إلا أن ذلك لم يحل دون إصرار الرئيس الفلسطيني على أن تجري الانتخابات بضمانات سياسية تَقبل بنتائجها مهما كانت، وبرقابة دولية ومحلية عليها، تضمن نزاهتها وشفافيتها، وهو ما حصل فعلاً بإجراء الانتخابات أولاً، ثم إعلان النتائج كما جاءت ثانياً.[2]

4: 2: 2 دفع العملية السلمية نحو الأمام، من خلال المراهنة على النتائج التي ستفرزها الانتخابات

مع توقف المسار السياسي، وخصوصاً بعد فشل محادثات كامب ديفيد واندلاع الانتفاضة الثانية، وبعد أن وصلت عملية السلام إلى طريق مسدود، وفشل كل الجهود التي بذلت من أجل

---

[1] دويك، عزيز، كلمة الدكتور عزيز دويك رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني، في ندوة عقدت بمقر مركز دراسات الشرق الأوسط– عمان بعنوان: الحوار الفلسطيني وورقة المصالحة المصرية –التحديات وآفاق المستقبل–، بتاريخ 21\12\2009م، موقع المركز الالكتروني: http://www.mesc.com.jo/activities/Act_Sem/symposium/mesc-12-18.html

[2] بلقزيز، عبد الإله، **أزمة المشروع الوطني الفلسطيني من فتح إلى حماس**، مرجع سابق، ص 119.

إحيائها، وبعد توقف المفاوضات، ثم استشهاد الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، وفشل العديد من المشاريع الأمريكية (تنت، وزيني، وميتشل، وخارطة الطريق وغيرها)، التي اقترحت من أجل الخروج من المأزق ومحاولة العودة لإحياء المسيرة السلمية، كان لا بد من إيجاد مخرج لجميع الأطراف يمكنهم من العودة إلى المسار السياسي الذي ارتبطت به السلطة، وعلى أساسه قامت، وأصبح هو سبب وجودها فلسطينياً ودولياً، وهو سر استمرارها وبقائها، فهو الذي يبرر دفع المعونات من قبل الغرب، التي بدونها لا تستطيع السلطة السيطرة والإدارة.[1]

وخوفاً من مضي الوقت قبل التحرك نحو استئناف عملية السلام ودفعها للأمام بعد التوافق الفلسطيني الذي جرى في القاهرة، فقد تقاطعت مطالب كل من الولايات المتحدة "وإسرائيل" بضرورة إدخال تجديد في القيادة السياسية للشعب الفلسطيني، وإحداث تغيير جوهري في النظام السياسي الفلسطيني، مع الرغبة الوطنية الفلسطينية بإحداث هذا التجديد. وقد شكل هذا التقاطع بين الداخلي والخارجي، نتيجة الانسداد في المسار السياسي، تحدياً كبيراً لأي مجلس تشريعي مقبل وللسلطة الفلسطينية المتجددة بعد الانتخابات.

إن المعضلة الأساسية التي واجهت السلطة الفلسطينية في الانتفاضة الثانية ستبقى قائمة أمام المجلس التشريعي المقبل، حيث ستتحمل السلطة الفلسطينية الجديدة، بعد انتخابات المجلس التشريعي، مسؤولية أية أعمال مقاومة مسلحة ضد "إسرائيل". فمعادلة أوسلو من منظور الولايات المتحدة "وإسرائيل" ما زالت قائمة، وهي أن الآلية الوحيدة للتقدم في المسار السياسي هي المفاوضات. وبالتالي فإن وجود سلطة فلسطينية شريكة في المفاوضات لا يستقيم –من منظور "إسرائيل" والولايات المتحدة– مع وجود مقاومة مسلحة، مهما يكن شكلها. لذا كان لا بد من إجراء الانتخابات التشريعية، التي ستفرز مجلساً نيابياً منبثقاً عن اتفاق أوسلو وملتزماً ببنوده، وخاصة أن استطلاعات الرأي المتواترة لأكثر من عشرة مراكز استطلاع في الضفة وغزة كانت لا تعطي حركة حماس سوى 33% من أصوات المستطلعة آراؤهم. وفي المقابل فإن نفس المراكز كانت تعطي فرصة جيدة لحركة فتح من حيث التأييد لها بين آراء

[1] جقمان، جورج، **قبل وبعد عرفات "التحول السياسي خلال الانتفاضة الثانية"**، ط1، رام الله: فلسطين، مواطن –المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2011م، ص 70.

المستطلعين، حيث بلغت النسبة 44%[1]، ما يعني استمرار نهج التسوية القائم على أساس أوسلو، بل وتعزيزه، بحكم توقع حصول حركة فتح على الأغلبية، وهي الحركة التي تشكل عمود السلطة الفقري، وستبقى ضمن نطاق سيطرة الرئيس ومؤسسة الرئاسة التي تعد محور القرار السياسي الفلسطيني. وبالتالي من المتوقع أن يصبح المجلس الجديد أحد المحاور الرئيسية لصنع السياسة الفلسطينية القادمة المستمرة بالتزامها بعملية التسوية.[2]

وخلصت الدراسة إلى القول، إن هذه الأسباب (الداخلية والخارجية)، هي التي أدت إلى إجراء الانتخابات التشريعية الثانية، والتي تعد أحد أهم مقومات التحول الديمقراطي الفلسطيني بداية العام 2006م. وأن حماس قدمت خطاباً يساهم في حل الجدلية المتمثلة برفضها لاتفاقيات أوسلو من جهة، واشتراكها في انتخابات مجلس تشريعي لسلطة انبثقت عن اتفاقية أوسلو، من خلال قولها أن الانتخابات التشريعية جاءت بناءً على توافق وطني جرى في القاهرة عام 2005م.

كما أن صلاحيات المجلس التشريعي والحكومة التي ستنبثق عنه لن تتعدى إدارة أمور الفلسطينيين داخل المناطق التي تسيطر عليها السلطة، وإصلاح أوجه الخلل في أدائها الإداري والمالي. أما القضايا الإستراتيجية، كالمفاوضات، والعلاقات الخارجية، والاعتراف "بإسرائيل"، فليست من اختصاص السلطة الوطنية والمجلس التشريعي، وإنما من اختصاص منظمة التحرير الفلسطينية التي وقعت الاتفاقيات بصفتها التمثيلية دون مشاركة حركة حماس فيها، وهو ما صرح به إسماعيل هنية لصحيفة لوفيغارو الفرنسية، إذ قال: "نحن نأمل إقامة دولة فلسطينية في حدود العام 1967م، أي في غزة والضفة الغربية وعاصمتها القدس. ومنظمة التحرير تظل مكلفة بالمفاوضات بهذا الشان"[3].

---

[1] نتائج استطلاع الرأي العام رقم(16): مركز البحوث والدراسات المسحية، تاريخ الاستطلاع 9-11\6\2005م، الرابط الاكتروني، http://www.pcpsr.org/arabic/survey/polls/2005/p16a1.html

[2] جقمان، جورج، **قبل وبعد عرفات "التحول السياسي خلال الانتفاضة الثانية"**، مرجع سابق، ص100-103.

[3] هنية، إسماعيل، **دولة في حدود عام "67" وهدنة متبادلة مع إسرائيل**، صحيفة القدس، السبت 16\6\2007م، العدد 13588، ص1.

جرت الانتخابات التشريعية الثانية، وحصلت حماس على أغلبية مقاعد المجلس التشريعي، مما مكنها من تشكيل الحكومة العاشرة، ألأمر الذي أدى إلى فرض حصار على الشعب الفلسطيني، وتسبب بقلاقل داخلية تمثلت بإضراب موظفي القطاع العام، واستمرار حالة الفلتان الأمني.

في هذه المرحلة برزت مجموعة من المقترحات للخروج من المأزق وفك الحصار وتحقيق الوفاق، كان من أبرزها وثيقة الوفاق الوطني التي صاغها قادة فصائل العمل الوطني في السجون "الإسرائيلية"، منتصف العام 2006م، ثم اتفاق مكة بداية العام 2007م، الذي أفضى إلى قيام أول حكومة وحدة وطنية فلسطينية، هي الحكومة الحادية عشرة، الأمر الذي أحدث بعض التحولات في الخطاب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية "حماس"، وهو ما سنناقشه في الفصل الخامس والأخير.

الفصل الخامس

التحول الديمقراطي الفلسطيني وأثره على الخطاب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية "حماس" – حدود الثبات والتحول

الفصل الخامس

التحول الديمقراطي الفلسطيني وأثره على الخطاب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية "حماس" – حدود الثبات والتحول

تتبعنا في الفصول السابقة الخطاب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية "حماس"، تجاه مجمل القضايا المتعلقة بالقضية الفلسطينية خلال فترة ما قبل مشاركتها في الانتخابات التشريعية الثانية التي جرت في العام 2006م، وبالتالي نرى من الأهمية بمكان أن نحاول التعرف على حجم التغييرات التي طرأت على الخطاب السياسي لحماس بعد عملية التحول الديمقراطي التي جرت في فلسطين، ومدى تمكن هذا الخطاب من المحافظة على العلاقات الفلسطينية الداخلية أولاً، وقدرته على التعامل مع ضغوطات الاحتلال وتدخلاته واعتداءاته والصراع معه ثانياً، ومدى قدرة هذا الخطاب على تنمية العلاقات الخارجية ثالثاً، وذلك من خلال المقارنة بين خطاب حماس الذي ناقشناه في الفصول السابقة، أي ما قبل مشاركتها في الانتخابات، والخطاب الذي قدمته بعد مشاركتها في الانتخابات، وتشكيلها الحكومة العاشرة، وترؤسها لحكومة الوحدة الوطنية، ثم تفردها في الحكم في قطاع غزة، ولنرى أيضاً هل عملت حماس على تطوير وتغيير خطابها السياسي بعد مشاركتها في الانتخابات التشريعية، في القضايا التي ذكرت سابقاً؟ أم بقي خطابها محافظاً على ثوابته وفلسفته التي قام عليها منذ انطلاقتها، ولم يجر عليه أي تغيير؟ مع ملاحظة أنه لم يكن لدى حماس خبرة سابقة في القضايا المتعلقة بالحكم وممارسة الشراكة السياسية من داخل مؤسسات السلطة في الفترة السابقة.

ويمكننا القول، إن هناك العديد من المتغيرات السياسية التي صاغت من جديد رؤية حماس تجاه العديد من القضايا السياسية، وعلى رأسها المشاركة في العملية السياسية، ودخول النظام السياسي الفلسطيني، والمشاركة في الانتخابات التشريعية. ولعل أهم هذه المتغيرات هي انتفاضة الأقصى سنة 2000م، والتغييرات التي أدخلت على النظام السياسي الفلسطيني بعد التعديلات التي أدخلت على القانون الأساسي الفلسطيني، واستحداث منصب رئيس الوزراء، وتوزيع الصلاحيات بين رئيس السلطة ورئيس الوزراء الجديد، ومن ثم استشهاد الرئيس

الفلسطيني ياسر عرفات، وانتخاب محمود عباس رئيساً للسلطة الوطنية الفلسطينية بعده، والحوار الفلسطيني الفلسطيني الذي أفضى إلى توقيع اتفاق القاهرة، ثم الانسحاب "الإسرائيلي" من قطاع غزة سنة 2005م، وجملة المشاريع التي طرحها المجتمع الدولي والإدارة الأمريكية من أجل الخروج من مأزق توقف المفاوضات، ومحاولة وقف انتفاضة الأقصى، وفي النهاية محاولة تطويع فصائل المقاومة من خلال دمجها في العملية السياسية والنظام السياسي الفلسطيني.

وعليه فسنقوم –في هذا الفصل– بمناقشة تطور خطاب حماس تجاه مجمل القضايا المتعلقة بالقضية الفلسطينية ما بعد مشاركتها في الانتخابات التشريعية الثانية التي جرت في العام 2006م، والانعكاسات المباشرة وغير المباشرة على خطابها نتيجة لهذا القرار، وذلك من خلال الوقوف على الأسباب، وتتبع الظروف، ورصد السياقات العامة التي صاحبت عملية التحول الديمقراطي الفلسطيني، وهل أثرت في خطاب حماس السياسي، وعملت على تغييره أو إعادة إنتاجه؟ ومدى تأثير ذلك في علاقات حركة حماس، مع مكونات النظام السياسي الفلسطيني بكل أطيافه.

جرت انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني الثاني في 25\1\2006م، بمشاركة معظم الفصائل الفلسطينية، ومقاطعة حركة الجهاد الإسلامي. وقد جرت تلك الانتخابات استناداً إلى قانون رقم(9) لسنة 2005م، الذي أقره المجلس التشريعي الفلسطيني في 18\6\2005م، والقائم على أساس النظام الانتخابي المختلط، والذي يجري من خلاله توزيع المقاعد مناصفة بين كل من نظام الأغلبية (الدوائر)، ونظام التمثيل النسبي (القوائم)، وزيدت مقاعد المجلس التشريعي من 88 مقعداً إلى 132 مقعداً.[1]

جاءت الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية نتيجة لتوقيع الفصائل الفلسطينية على اتفاق القاهرة، الذي أبرم يوم 17\3\2005م، الذي كان أحد أهم بنوده: إجراء انتخابات بلدية

[1] لجنة الانتخابات المركزية– فلسطين: قانون رقم (9) لسنة 2005م، بشأن الانتخابات، موقع لجنة الانتخابات المركزية: http://www.elections.ps/ar/tabid/807/language/en-US/Default.aspx

وتشريعية خلال عام من تاريخ انعقاده في القاهرة في شهر آذار من عام 2005.[1] وكان الدافع الأساسي للتركيز على هذا البند في اتفاق القاهرة هو إدراك القوى الفلسطينية أنه لا يمكن أن تنشأ الديمقراطية وتتبلور، ما لم تشترك فيها كل القوى والفصائل والأحزاب والكيانات السياسية، لكي تدلي بدلوها في الحياة السياسية، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال الانتخابات التي تسهم في العادة في تنشيط الحياة السياسية ورفع مستوى التثقيف السياسي لدى المواطنين.

بدأت القوى والفصائل الفلسطينية الاستعداد والتحضير لخوض الانتخابات التشريعية الثانية، بمجرد صدور المرسوم الرئاسي بتاريخ 20\8\2005م، والذي يحدد موعد إجرائها في الخامس والعشرين من كانون الثاني لعام 2006م[2]. وكانت حركة حماس من بين الفصائل التي بدأت استعداداتها لخوض الانتخابات، إذ أطلقت محطتها التلفزيونية الخاصة بها (محطة الأقصى)، قبل أسبوعين من الانتخابات التشريعية، وتطورت المحطة فيما بعد لتصبح قناة فضائية تحت اسم "فضائية الأقصى"، إضافة إلى إذاعة صوت الأقصى، اللتين أصبحتا تتحدثان باسم حركة حماس، وتبثان أفكارها، وتمجدان مقاومتها، وتذكران بشهدائها. كما أصدرت عددا كبيراً من النشرات والبيانات التي تتحدث في الشأن الانتخابي، ودشنت حماس في الفترة نفسها، إصدار صحيفتين يوميتين جديدتين، هما صحيفة "فلسطين" وصحيفة "منبر الإصلاح"، لترفدا صحيفة الرسالة الأسبوعية التي كانت توزع في الضفة الغربية وغزة. كما أجادت الحركة استثمار وجود خطباء، وأساتذة جامعات، ورجال إصلاح، ورؤساء جمعيات، ورؤساء مراكز أبحاث، يؤيدونها في التعبئة والتنظير لآرائها، وهو ما وفر لها جمهوراً عريضاً أدى لنجاحها في تجربة الانتخابات المحلية بكفاءة سياسية عالية. واستطاعت الحركة أن تثبت جدارتها من خلال حسن إدارتها للهيئات التي استلمت رئاستها. وأكدت هذه الانتخابات مدى فاعلية وتأثير حماس في الساحة الفلسطينية، ودلت على امتدادها الشعبي الواسع وسط الجمهور.[3]

---

[1] سليمان، فهد، دراسة- مؤتمر الحوار الوطني الثالث، القاهرة 15-2005/3/17، المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات: http://www.malaf.info/?page=ShowDetails&Id=333&table=pa_documents&CatId=106

[2] المركز الوطني الفلسطيني للمعلومات: مرسوم رئاسي لتحديد موعد الانتخابات التشريعية الثانية، الرابط الاكتروني: http://www.idsc.gov.ps/arabic/gover/elections/law_1.html#

[3] بحر، أحمد محمد، **لماذا يخافون من مشاركة حماس في الانتخابات**، مرجع سابق.

وعلى الرغم من حملات الاعتقالات "الاسرائيلية" التي استهدفت عدداً من مرشحي الحركة، وبعض القائمين على حملتها الانتخابية•، إلا أنها استطاعت أن تتجاوز هذه المعوقات بسرعة، وأن تنظم حملة انتخابية ناجحة وفقاً لتجاربها السابقة. وقد علق "مؤمن بسيسو" على أداء الحملة الانتخابية لحماس بقوله: "ليس مستغرباً أن تكون الحملة الانتخابية الخاصة بحركة حماس، الأكثر دقة وتنظيماً وانضباطاً وتوافقاً مع القوانين والضوابط الانتخابية، وأن تتفوق على القوائم المنافسة الأخرى بهذا الشأن"[1].

فازت قائمة حركة حماس، التي سميت "قائمة التغيير والإصلاح"، بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي الثاني، حين حصلت على 74 مقعداً، كما فاز أربعة نواب مستقلين بدعم من حركة حماس، في حين حصلت حركة فتح على 45 مقعداً، فيما توزعت 9 مقاعد على باقي القوائم الأخرى.[2]

وبذلك تكون حماس قد حصلت على 78 مقعداً –دوائر، وقوائم، ومستقلين مدعومين من الحركة– من أصل 132 مقعداً، هي مجمل عدد أعضاء المجلس التشريعي، مما أعطى حماس أغلبية في المجلس، ودلل على حضورها وشعبيتها في الداخل الفلسطيني، إذ خاضت حماس الانتخابات ببرنامج انتخابي سياسي واقتصادي واجتماعي تحت إسم "التغيير والإصلاح"، وحصل مرشحوها الناجحين، على نسبة56.06% من أصوات الناخبين الفلسطينيين.[3]

غدت حركة حماس، ولأول مرة منذ تأسيسها، ضمن النظام السياسي الفلسطيني، وشكل شعارها "الإصلاح والتغيير" قبولاً لدى الناخب الفلسطيني الذي كان يسعى إلى تغيير الواقع

• اعتقلت "إسرائيل" عدداً من المرشحين: ومنهم، حسن يوسف، فتحي القرعاوي، نزار رمضان، حاتم قفيشة، عزام سلهب. وكان من القائمين على الحملة الانتخابية، عمر عبد الرازق، الذي كان مرشحا عن محافظة سلفيت أيضاً.

[1] بسيسو، مؤمن، الحملات الانتخابية الفلسطينية "قراءة في المضامين والتمويل والتنظيم"، الموقع الالكتروني لمجلة فلسطين المسلمة: http://www.fm-m.com/2006/Feb2006/story14.htm

[2] المجلس التشريعي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة 1996م–2006م، ط1، بيروت: لبنان، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، قسم الأرشيف والمعلومات، 2010م، ص 28.

[3] الانتخابات التشريعية الثانية، تقرير في 25\5\2006م، لجنة الانتخابات المركزية– فلسطين، الرابط الالكتروني: http://www.elections.ps/portals/30/pdf/Final_Report_PLC_Elections_2006_-_Text.pdf

وإصلاحه، بعد سلسلة الإخفاقات التي أصابت النظام السياسي الفلسطيني بسبب الفساد المالي والإداري للسلطة الوطنية الفلسطينية.

ووفقاً لهذه المشاركة والنتيجة التي أسفرت عنها، سنحاول في هذا المحور من دراستنا التعرف على الوضعية التواصلية المتسلسلة في خطاب حماس السياسي، الذي مكنها من مواكبة التغيرات، إضافة لتتبع مضمون خطابها، كونها الفائز في الانتخابات التشريعية، وذلك من خلال تتبعنا لعدد كبير من الوقائع التي صاحبت التجربة، وخاصة البيانات والتصريحات الصادرة عن المكتب السياسي لحركة حماس، والخطاب الصادر عن الناطقين الرسميين للحركة، وعن الحكومة العاشرة وحكومة الوحدة الوطنية، ونوابها في المجلس التشريعي الفلسطيني.

سار الخطاب السياسي لحماس قبل مشاركتها في الانتخابات التشريعية الثانية عام 2006م على وتيرة واحدة تقريباً تجاه مقاومة الاحتلالن وعملية السلام، والشراكة السياسية. وواكب خطابها السياسي العديد من المتغيرات التي نشأت مع مشاركتها في تلك الانتخابات، كون حماس انتقلت من مرحلة عدم المشاركة المباشرة في النظام السياسي الفلسطيني، إلى مرحلة الحكم والمشاركة في مؤسسات السلطة والاندماج في النظام السياسي الفلسطيني. ولعل أول هذه المتغيرات وأهمها هو حصول حماس على أغلبية مقاعد المجلس التشريعي، مما جعلها الكتلة البرلمانية الكبرى في المجلس. أما المتغير الثاني فهو أن حماس أصبحت مؤهلة إما لتشكيل الحكومة، أو لمنح الثقة لأي حكومة قادمة. والمتغير الثالث هو انتقال حماس من حالة المعارضة للسلطة القائمة إلى حالة الشريك في السلطة نفسها. ورابع هذه المتغيرات هو الشعار الذي رفعته حماس في دعايتها الانتخابية، ومفاده المزاوجة بين المقاومة والحكم والبناء "يد تبني ويد تقاوم".

5: 1 حماس ومقاومة الاحتلال

بناءً على ما تقدم، ستتم دراسة وتحليل الخطاب السياسي لحركة حماس في هذه الفترة (ما بعد مشاركتها في الانتخابات) تجاه مقاومة الاحتلال من النواحي التالية: رسائل الخطاب، ولغة الخطاب، وأدوات الخطاب، وهي النواحي التي تمكننا من قياس مدى التغيير الذي شهده

خطاب حركة حماس تجاه المقاومة، إذ دار جدل داخلي واسع، ونقاشات كبيرة، شكلت المشهد السياسي الفلسطيني العام، وتحديداً في موضوع المقاومة، وامتد هذا الجدل ليرسم علاقات حماس الداخلية (الفلسطينية–الفلسطينية).

5: 1: 1 رسائل الخطاب السياسي لحماس تجاه المقاومة

تنوعت الرسائل التي احتواها خطاب حركة حماس تجاه المقاومة، تبعاً لمتغيرات المرحلة التي عاشتها الحركة، إذ نجد أن الرسالة الأولى التي حرص عليها خطاب المقاومة، كانت باتجاه العلاقات الفلسطينية الداخلية، إذ تبنى الخطاب الرسالة ذاتها طيلة الفترة، والتي تمثلت في التركيز على فشل المفاوضات، والتعظيم من قدر المقاومة كاستراتيجية وحيدة للتحرير، حتى أن حماس اعتبرت أن أساس أي اتفاق فلسطيني داخلي، يجب أن يركز على حق الشعب الفسطيني في المقاومة، وهو ما صرح به خالد مشعل، رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، في خطاب له في حفل أقيم في الدوحة تحت عنوان "وانتصرت غزة": " إن الحوار الوطني الفلسطيني لن يقوم إلا على اساس المقاومة والثوابت الوطنية، أما غير ذلك فهو مدخل كاذب لفرض أجندة خارجية، وستفشل كل الجهود السياسية والأمنية والعسكرية إذا قامت على تجاهل المقاومة"[1]. وأن هذه القناعة لدى حماس مرتبطة بنظرة الأمة العربية والإسلامية للقضية الفلسطينية، وهو ما أكده محمد نزال، عضو المكتب السياسي لحركة حماس، إذ قال: "إن الموقف الإسلامي الرافض للتنازل عن أي جزء من الأرض الإسلامية، والداعي إلى ضرورة الجهاد من أجل تحريره، قد ساهم في تعزيز الحاجز النفسي ضد الاحتلال الصهيوني لفلسطين"[2].

غير أن هذه الرسالة، شهدت تغيراً جزئياً باتجاه تحديد أدوات المقاومة وجغرافيتها، وهو ما تمثل في "وثيقة الأسرى"، التي صاغها قادة فصائل العمل الوطني الفلسطيني في سجون الاحتلال منتصف العام2006م، ووقعتها حركة حماس مع بقية الفصائل في غزة بتاريخ

---

[1] مشعل، خالد، **نرفض الشروط الإسرائيلية للتهدئة**، صحيفة القدس: العدد 14171، الخميس 29\1\2009م، ص1.

[2] نزال، محمد، **التطبيع –الأخطار وعملية المقاومة–، في: الحركات الإسلامية في مواجهة التسوية**، ط1، بيروت: لبنان، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، نيسان\1995م، ص 29.

28\6\2006م، والتي باتت تعرف لاحقاً باسم "وثيقة الوفاق الوطني"، وهي الوثيقة التي مهدت لتشكيل حكومة الوحدة الوطنية لاحقاً، وحسمت موقف حماس من الدولة الفلسطينية والحل المرحلي، ومقاومة الاحتلال. وقد صيغت الوثيقة في هذه المرحلة كآلية وطنية متفق عليها للخروج من المأزق، وتقريب وجهات النظر، وفك الحصار، وتحقيق الوفاق الفلسطيني الداخلي.

وقد نصت الوثيقة في بندها الأول على: " أن الشعب الفلسطيني في الوطن والمنافي يسعى من أجل تحرير أرضه وإنجاز حقه في الحرية والعودة والاستقلال، وفي سبيل حقه في تقرير مصيره، بما في ذلك حقه في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها مدينة القدس الشريف على جميع الأراضي المحتلة عام 1967، وضمان حق العودة للاجئين، وتحرير جميع الأسرى والمعتقلين، مستندين في ذلك إلى حق شعبنا التاريخي في أرض الآباء والأجداد، وإلى ميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي، وما كفلته الشرعية الدولية، بما لا ينتقص من حقوق شعبنا"[1]. أما البند الثالث فقد نص على: "حق الشعب الفلسطيني في المقاومة، والتمسك بخيار المقاومة بمختلف الوسائل، وتركيز المقاومة في الأراضي المحتلة عام1967م، إلى جانب العمل السياسي والتفاوضي والدبلوماسي"[2]. فيما نص البند السابع على: " أن إدارة المفاوضات هي من صلاحية منظمة التحرير الفلسطينية، ورئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، على قاعدة التمسك بالأهداف الوطنية"[3].

عبرت بنود الوثيقة عن رؤية حماس السياسية والطرح المرحلي الذي تبنته، سواء ما يتعلق بعدم التفريط بالحقوق، أو إتباع نهج المقاومة المسلحة في مواجهة المحتل، وتركيزها في حدود عام 1967م، أو وضع ضوابط وقيود على مسار التفاوض، وأنه لا مانع من الاستمرار فيه شريطة أن يكون وفق أجندة وطنية متفق عليها، وأن تعرض نتيجته على المجلس الوطني أو للاستفتاء العام، وهو ما يشير، إلى أن خطاب حماس والرسائل التي كررها مراراً، تؤكد على

---

[1] مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، **نحو مصالحة وطنية فلسطينية**، ترجمة نور الدين السيد، رام الله–فلسطين: مركز جنيف، 2009، ص 38.

[2] المرجع السابق, ص39.

[3] المرجع السابق, ص39.

أن التوافق الفلسطيني الداخلي لا يلغي حق الشعب الفلسطيني في ممارسة كافة أشكال المقاومة، بالرغم من التغيير في أدوات المقاومة وجغرافيتها. وهو ما أكد عليه إسماعيل هنيه في الـذكرى الـ22 لانطلاقة حركة حماس في 14/كانون أول/عام 2009م، في ساحة الكتيبة في غزة، بقوله: "نقول لامتنا أن فلسطين هي أمانة في أعناقكم، وليست قضية الفلسطينيين وحدهم. ثم تمكنت حماس من إعادة مشروع الجهاد والمقاومة الراشدة، المقاومة القوية، المقاومة التي تضرب في كل مكان، ومتى وكيف تشاء. فأعدت لمشروع المقاومة حتى تحقق الحرية لامتنا وشعبنا بإذن الله. لقد ساهمت هذه الحركة مع فصائل المقاومة بتحرير قطاع غزة. ونقول إن حماس لن تكتفي بتحرير قطاع غزة ولا تقيم إمارة في غزة ولا تقيم في غزة كياناً، حماس تتطلع إلى كل فلسطين. وما تحرير القطاع إلا خطوة لتحرير كل فلسطين بإذن الله"[1].

أما الرسالة الثانية التي ركز عليها خطاب حركة حماس في هذه المرحلة، فتمثل في أن ما تواجهه حركة حماس من حصار سياسي واقتصادي، وحرب وعدوان "إسرائيلي"، ومؤامرات داخلية وخارجية، ومحاولات كثيرة من أجل إفشال حكومتها، لم يكن إلا بسبب تمسكها بالمقاومة، وثوابت الشعب الفلسطيني، ورفض الاحتلال وإصرارها على مقاومته. وهو ما صرح به إسماعيل هنية لصحيفة البيان، بقوله: "نعتقد بأن إستراتيجية الاحتلال في فرض الحصار لكسر الإرادة قد فشلت أمام صمود وإرادة الشعب الفلسطيني، رغم أنهم قالوا أننا فرضنا الحصار على غزة لكي تتنازل الحكومة عن دعم المقاومة، إلا أن سياستهم فشلت"[2].

أما الرسالة الثالثة التي تناولها خطاب حماس وبإسهاب، فهي الرسالة المصاحبة لصفقة تبادل الأسرى، حيث أن جل خطاب حماس جاء باتجاه تعظيم الحدث ولدور المقاومة في إطلاق سراح الأسرى، ومبيناً أهمية الأسرى الذين اطلق سراحهم، سواء بالتركيز على مدة احكامهم

---

[1] هنية، إسماعيل، **خطاب القيادي في حركة حماس ورئيس الوزراء في الحكومة العاشرة، إسماعيل هنية، في ذكرى الانطلاقة الثانية والعشرون لحركة حماس**، في14\12\2009، غزة، ساحة الكتيبة، تسجيل من فضائية الأقصى، الساعة1 ظهراً.

[2] هنية، إسماعيل، حوار مع رئيس الوزراء الفلسطيني إسماعيل هنية، تاريخ 17\12\2010م، موقع مجلة البيان، الرابط الالكتروني: http://albayan.co.uk/MGZarticle2.aspx?ID=426

التي كان يفترض أن يقضوها خلف قضبان الأسر، أو إنجازاتهم ودورهم في المقاومة، إذ يجد المتابع أن الخطاب المصاحب لعملية "الوهم المتبدد"• (التي تعتبر من أبرز العمليات التي قامت بها كتائب القسام في أعقاب الانتخابات التشريعية وتشكيل الحكومة العاشرة، والتي أدت لأسر الجندي "الإسرائيلي"، "جلعاد شليط" في الخامس والعشرين من حزيران عام 2006م)، كان خطاباً حماسياً ممجداً للمقاومة ومعتزاً بها، إذ أصدرت كتائب القسام بياناً تبنت فيه العملية، وجاء فيه: "بعد سلسلة من الجرائم الصهيونية المروعة ضد أبناء شعبنا الفلسطيني من الأطفال والنساء والمدنيين، وبعد جرائم الاغتيال والاعتقال التي مارسها العدو الصهيوني أمام العالم أجمع، حان وقت الحساب، وآن للعدو أن يدفع الثمن غالياً من دماء جنوده المحتلين، ليعلم أن دماء أبناء شعبنا ليست رخيصة، وليحسب ألف حساب قبل أن يقدم على أي جريمة ضد شعبنا. ونعاهد الله تعالى، ثم أبناء شعبنا الفلسطيني، أن نبقى الأوفياء لدماء الشهداء، وأن نرد على جرائم الاحتلال، وأن نلقن العدو الصهيوني الدروس القاسية التي لن ينساها بإذن الله تعالى. وإنه لجهاد نصر أو استشهاد"[1].

أما الحكومة الفلسطينية التي تقف على رأسها حركة حماس، فقد كان خطابها متوازناً، فهي من ناحية لم تتبنى العملية، ولكنها من ناحية أخرى لم تنتقد العملية أو تدينها. وقد عبر بيان الحكومة الفلسطينية عن هذا الموقف، إذ جاء فيه: "إن الحكومة ناقشت قضية الجندي "الإسرائيلي" المختطف وتداعيات هذه القضية، ونحن نحمل الحكومة الإسرائيلية مسؤولية الأحداث كلها، وأن الحكومة ترفض التهديدات "الإسرائيلية" وتدين الحشودات العسكرية على حدود القطاع، وتحمل الحكومة الفلسطينية "إسرائيل" المسؤولية الكاملة عن سلامة وحياة وزراء

• عملية الوهم المتبدد: هي عملية اختراق حدودية قامت بها كل من كتائب الشهيد عز الدين القسام وألوية الناصر صلاح الدين وجيش الإسلام، في صباح يوم الأحد 2006/06/25م، استهدفت مواقع لجيش الاحتلال "الإسرائيلي" على الحدود الشرقية لمدينة رفح، إذ قام المقاتلون الفلسطينيون بإطلاق قذيفة على برج مراقبة "إسرائيلي"، ومن ثم حدث تبادل إطلاق نار بين المقاتلين الفلسطينيين وجنود الاحتلال، مما أدى إلى استشهاد إثنين من المقاتلين الفلسطينيين ومقتل جنديين "إسرائيليين" وجرح 5 آخرين، وأسر الجندي جلعاد شاليط. (المصدر: ويكيبيديا: http://ar.wikipedia.org/wiki)

[1] كتائب الشهيد عز الدين القسام –معارك وعمليات–، الموقع الالكتروني لكتائب الشهيد عز الدين القسام، الرابط الالكتروني: http://www.alqassam.ps/arabic/operations.php

ونواب الشعب الفلسطيني المعتقلين وتطالب بإطلاق سراحهم، وتطالب بإيقاف التصعيد العسكري الذي يعيق المساعي السياسية والدبلوماسية لحل الأزمة المترتبة على أسر الجندي "الإسرائيلي" من قبل مقاومين فلسطينيين"[1].

يتضح من هذا البيان، أن الحكومة الفلسطينية تحملت مسؤوليتها الوطنية تجاه أبناء الشعب الفلسطيني، ولم تقم بانتقاد العملية وإنما حملت "إسرائيل" المسؤولية، ما يعني الموافقة الضمنية على العملية، كما أنها لم تغفل عن الإشارة إلى استعدادها لتبني حلول سياسية ودبلوماسية لحل الأزمة، ما يعني تبنيها لعملية التفاوض غير المباشر حول الجندي "الإسرائيلي" وإنهاء التصعيد، أي أنها شريك في تحمل تبعات ومترتبات العملية.

جاء الرد "الإسرائيلي" عنيفاً على العملية، وشُدد الحصار على قطاع غزة تحديداً، وعلى الحكومة الفلسطينية، وعلى حركة حماس التي تقودها. إلا أن "إسرائيل" لم تتمكن من استعادة الجندي بالرغم من الاعتداءات "الإسرائيلية" المتكررة، والتي كان أبرزها الحرب التي شُنت على قطاع غزة في الفترة (من27\12\2008م-18\1\2009م)، إذ صمد الشعب الفلسطيني وفصائل المقاومة والحكومة في غزة أمام هذا العدوان، وتمكنوا من إفشاله. وقد مثل هذا الصمود رافعة شعبية وسياسية وإعلامية كبيرة للحكومة المقالة التي ظلت تعاني من الحصار "الإسرائيلي"، والعزلة العربية والدولية، ولحركة حماس أيضاً. وشكل صد العدوان دافعاً لها للمضي في الخطاب الممجد للمقاومة والمتمسك بها،[2] وهو ما أكده القيادي في حركة حماس، "فتحي حماد"، الذي صرح لوكالة الأنباء الألمانية (د.ب.أ)، إذ قال: " إنه في حال عدم قبول "إسرائيل" بشروط الفصائل الفلسطينية، فهذا يعني استمرار المقاومة، وأنه في حال لم تتحقق هذه الشروط بشكل واضح، فإن المقاومة ستستمر"[3].

---

[1] رزقة، يوسف، المتحدث باسم الحكومة الفلسطينية "**الحكومة لن تستقيل، ونسعى لحل الأزمة دبلوماسياً**"، صحيفة القدس، الجمعة 30\6\2006م، العدد 13242، ص 34.

[2] **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2009م**، تحرير: محسن محمد صالح، ط1، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2010م، ص29-30.

[3] حماد، فتحي، **عدم قبول إسرائيل بشروطنا للتهدئة يعني استمرار المقاومة**، صحيفة القدس: العدد 14166، السبت 24\1\2009م، ص1.

أما صفقة تبادل الأسرى التي عقدت بين حماس "وإسرائيل" خلال العام 2011م فقد شكلت أحد أهم الأحداث التي تركت آثارها وتداعياتها على المقاومة الفلسطينية وعلى الواقع الفلسطيني الداخلي. فبعد أن أخفقت الجهود في إنجاز صفقة شاليط مدة 64 شهراً، بدأت جولة مباحثات غير مباشرة، بوساطة جهاز المخابرات المصرية، بين وفد حماس بقيادة أحمد الجعبري، والوفد "الإسرائيلي" بقيادة ديفيد ميدان، إلى أن أثمرت عن توقيع صفقة التبادل على مرحلتين: نفذت الأولى في 18\10\2011م، والثانية في 18\12\2011م، وأفضت إلى الإفراج عن 1027 أسير وأسيرة من السجون "الإسرائيلية".[1]

أثنت كتائب الشهيد عز الدين القسام (الذراع العسكري لحركة حماس) على صفقة التبادل على لسان الناطق باسمها "أبو عبيدة"، وعدتها إنجازاً تاريخياً تم وفق شروط المقاومة والمعايير التي وضعتها"[2]، وفي تصريح له لصحيفة فلسطين، قال سامي أبو زهري الناطق الرسمي باسم حماس: "إن للصفقة بعداً وطنياً، يمكن أن يكون مدخلاً لمصالحة وطنية فلسطينية، وأن ما يميز هذا الحدث أنه كان حدثاً وطنياً بامتياز. فقد اختلطت كل ألوان الطيف الفصائلي فيه، وأن إنجاز الصفقة يعد أسطورة مثلت انتصاراً أمنياً وعسكرياً وسياسياً للشعب الفلسطيني ومقاومته"[3]. وفي موقف منسجم مع مواقف حماس تجاه المقاومة وصفقة تبادل الأسرى، صرح رئيس الحكومة في غزة "إسماعيل هنية"، ما نصه: "إن إنجاز الصفقة يشكل نقطة تحول في الصراع مع الإحتلال، وإن الصفقة قدمت درساً بإمكانية تدمير الكيان الغاصب. وها نحن بالمقاومة حررنا الأرض وحررنا الإنسان"[4].

---

[1] مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، **التقرير الاستراتيجي لسنة 2011**، تحرير: محسن محمد صالح، ط1 بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2012م، ص 40.

[2] أبو عبيدة، الصفقة إنجاز تاريخي وتتم وفق شروط المقاومة، تقرير بتاريخ 11\10\2011م، الموقع الرسمي لكتائب الشهيد عز الدين القسام: http://www.alqassam.ps/arabic/operations1.php?sub_operation=5

[3] أبو زهري، سامي، **أسطورة صفقة الأسرى انتصار ثلاثي للمقاومة**، صحيفة فلسطين، الخميس 20\10\2011م، العدد 1585، ص6.

[4] هنية، إسماعيل، الصفقة نقطة تحول في الصراع مع الاحتلال، موقع المركز الفلسطيني للإعلام، بتاريخ 18\10\2011م الرابط الالكتروني: www.palinfo.com/site/pic/newsdetails.aspx?itemid=3129

وخلصت الدراسة إلى القول، إن إنجاز الصفقة شكل خسارة "إسرائيلية"، كونها كسرت المعايير التي كانت تضعها بخصوص الأسرى المؤبدات وأصحاب الأحكام العالية، وأنها عززت من قوة حركة حماس وحضورها بين أبناء الشعب الفلسطيني، كونها أنجزت نسبة عالية من مطالب المقاومة، وأن الصفقة قدمت نموذجاً متميزاً للتمسك بمعاني القوة والصمود والإصرار على تحقيق الهدف، وأنها مثلت انتصاراً أمنياً للمقاومة، تمثل بقدرتها على الاحتفاظ بالجندي الأسير كل هذه المدة، دون أن لا تتمكن "إسرائيل" من العثور عليه رغم إمكانياتها العالية، مما شكل دفعةً قويةً للشعب الفلسطيني في مواجهة الإحتلال، ومكنها من تحرير عدد من الأسرى الذين لم يكن متوقعاً أن يرى أحد منهم الحرية بسبب أحكامهم العالية، وأن الصفقة انسجمت مع المصلحة الوطنية الفلسطينية، كونها شملت كل ألوان الطيف السياسي الفلسطيني من الأسرى المفرج عنهم من السجون "الإسرائيلية".

أما الرسالة الرابعة، فقد جاءت نتيجة لسيطرة حماس على قطاع غزة منتصف العام 2007م، وما وُجه لحماس من اتهامات بإيقافها المقاومة، ومنع المقاومين من إطلاق الصواريخ، وانشغال حماس في مواضيع الحكم ونعيمه والاستفادة من مزاياه. هنا جاءت رسائل الخطاب مركزة على تفسير مفهوم حماس للمقاومة، ومعللاً أن حماس لم توقف المقاومة، وإنما هي مرحلة الإعداد والاستعداد لجولات قادمة، وهو ما أكد عليه أسامة حمدان، عضو المكتب السياسي لحماس، وممثلها في لبنان، بقوله: "نحن حركة مجاهدة مقاومة تريد أن تشارك في القرار السياسي الفلسطيني، والمشاركة في القرار الفلسطيني تعني أن تكون جزءاً من قيادة الشعب الفلسطيني، من أجل تحرير الأرض الفلسطينية، وليس من أجل أن تتربع على عرش هذه السلطة"[1].

استمرت الاعتداءات "الإسرائيلية" على الشعب الفلسطيني في وتيرة متصاعدة، وكان آخرها الحرب التي شنت على قطاع غزة في أعقاب اغتيال "إسرائيل" لنائب القائد العسكري لكتائب الشهيد عز الدين القسام "أحمد الجعبري"، في 14\11\ 2012م.

[1] حمدان، أسامة، مستقبل العلاقة بين فتح وحماس، حوار مع أسامة حمدان، أجراه غسان بن جدو، نشر على موقع الجزيرة نت الاكتروني: http://www.aljazeera.net/channel/archive/archive?ArchiveId=298030#L3

أصدرت حماس بياناً نعت فيه الشهيد الجعبري، وأكدت على استمرار المقاومة، وأنها ستبقى تدافع عن شعبها وقادته. وقد ورد في بيانها: "إننا في حركة حماس إذ ننعى شهيدنا القائد البطل أحمد الجعبري، ومرافقه الشهيد محمد الهمص، لنحمّل الاحتلال الصهيوني المسؤولية الكاملة عن هذه الجريمة النكراء، ونؤكّد أنَّه سيدفع الثمن باهظاً جرّاء استهدافه قادة المقاومة ورموز شعبنا، ونحذره من التداعيات الخطيرة لهذا الاغتيال الجبان. فشعبنا الفلسطيني وفصائل المقاومة لن تقف مكتوفة الأيدي أمام جرائم الاحتلال وستردُّ بقوة وستثأر لدماء شعبنا وقادته ورموزه، وتدافع عن شعبها ضد هذا العدوان والإرهاب الصهيوني، وستبقى حركة حماس وكتائبها المجاهدة "كتائب عز الدين القسام" ماضية في طريق الجهاد والاستشهاد، ولن يفتّ من عضدها اغتيال قادتها الكبار. إننا نعاهد دماء الشهيد القائد أحمد الجعبري، ودماء كل الشهداء، أننا سنبقى دوما على عهدنا ووعدنا بالدفاع عن شعبنا وأرضنا ومقدساتنا، وسنواصل طريق الجهاد والمقاومة حتى النصر والتحرير"[1].

أطلقت المقاومة الفلسطينية بعد عملية الاغتيال، عدداً كبيراً من الصواريخ على فلسطين المحتلة عام 1948م، مما تسبب باندلاع الحرب على قطاع غزة يوم 14\11\2012م. وفي أثنائها تمكنت المقاومة الفلسطينية من إطلاق صواريخ جديدة وبعيدة المدى (فجر5 و M 75) التي وصلت إلى القدس وتل أبيب، وعندما لم تتمكن "إسرائيل" من تحقيق أهدافها بوقف إطلاقها، توقف العدوان بعد ثمانية أيام من الحرب، بعد جهود الوساطة التي قامت بها عدة دول، كان على رأسها جمهورية مصر العربية.

واكب خطاب حماس الحرب على غزة، بنبرة التحدي والإصرار على الإنتصار. وأصدرت حماس بياناً في أعقاب وقف الحرب، أعلنت فيه انتصار المقاومة وإصرارها على المضي بها حتى التحرير والعودة، وشكرت الجهود المصرية، التي أفضت إلى وقف العدوان. ومما جاء في البيان: "المقاومة هي السبيل لتحرير الأرض، وردع الاحتلال الصهيوني،

[1] الموقع الرسمي لحركة المقاومة الإسلامية "حماس"، بيانات ووثائق، بيان نعي نائب القائد العام لكتائب القسام، 14\11\2012م، الرابط االكتروني، http://www.hamasinfo.net/ar/default.

واسترداد الحقوق المسلوبة، وهو الخيار القادر على توحيد صفوف شعبنا الفلسطيني وقواه الحيّة في الدفاع عن الأرض والمقدسات. نشيد بالدَّور البطولي الذي قامت به المقاومة في قطاع غزة، وبسالتها، وتطوّر أساليبها في الرّد على جرائم الاحتلال، ونحتسب عند الله شهداءها الأبطال، وعلى رأسهم القائد الشهيد أحمد الجعبري. نحيّي صمود أهلنا في قطاع غزة والتفافهم حول خيار المقاومة، كما نحيّي جماهير شعبنا في الضفة المحتلة والقدس وأراضينا المحتلة عام48، مساندتها وتضامنها مع قطاع غزة، ممّا أعاد اللحمة الوطنية، وأكد تضامن الشعب الفلسطيني بكافة أطيافه وفصائله. نثمّن المواقف الرّسمية والشعبية التي قامت بها جمهورية مصر الشقيقة، رئيساً، وحكومة، وشعباً، في الانتصار لشعبنا الفلسطيني، والوقوف معه ضد العدوان الصهيوني، ورعاية التهدئة التي رضخ فيها الاحتلال لشروط المقاومة الفلسطينية. كما نثمّن ونقدّر كل الوفود العربية والإسلامية التي زارت القطاع تضامناً مع شعبه المحاصر"[1].

أما الرسالة الخامسة التي حاول الخطاب السياسي لحماس تجاه المقاومة أن يرسخها، فهي ما يتعلق بقدرة حماس على الجمع بين الحكم والمقاومة، أو المزاوجة بين السلطة التي أنشأتها اتفاقيات أوسلو ومواجهة الاحتلال الذي عقدت الاتفاقيات معه، إذ نجد أن خطاب حركة حماس حاول في البداية أن يضبط العلاقة بين قرارها في المشاركة في الانتخابات، وبين ثوابت الحركة واستراتيجيتها في العمل المقاوم ضد الاحتلال. لذلك ورد في البرنامج الانتخابي لحماس: "إن حركة المقاومة الإسلامية "حماس" تعتقد أن مشاركتها في الانتخابات التشريعية في هذا التوقيت وفي ظل الواقع الذي تعيشه القضية الفلسطينية، تأتي في إطار برنامجها الشامل لتحرير فلسطين وعودة الشعب الفلسطيني إلى أرضه ووطنه، لتكون هذه المشاركة إسناداً ودعماً لبرنامج المقاومة والانتفاضة الذي ارتضاه الشعب الفلسطيني خياراً استراتيجياً لإنهاء الاحتلال. وتستند هذه المشاركة إلى مبادئ الحركة ومنهجها السياسي والجهادي، حيث تكون المشاركة أو عدمها اجتهاداً ووسيلة، وليست ثابتاً عقدياً أو مبدأً، لا يتغير"[2].

---

[1] الموقع الرسمي لحركة المقاومة الإسلامية "حماس"، بيانات ووثائق، نجاح المقاومة في ردع الاحتلال انتصار لشعبنا وصموده، 22\11\2012م، الرابط االكتروني، http://www.hamasinfo.net

[2] البرنامج الانتخابي، "قائمة التغيير والإصلاح" لانتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني الثانية 2006م، المقدمة.

إن المبدأ الذي ركزت عليه تصريحات قادة حماس في جميع المراحل، هو أن السلطة وسيلة لإسناد ودعم المقاومة، وليست للتخلي عنها. ففي تصريحات لمحمود الزهار، اعتبر فيها أن حماس قد تمكنت من المزاوجة بين المقاومة والسلطة من خلال تطوير اليات المقاومة، قال: "تمكنا من المزاوجة بين الإدارة والشفافية وبين المقاومة، وبالمناسبة فإن المقاومة ليست عملاً مسلحاً فقط، إنما هي جزء منها. وفكرة الحركة كانت تدور في العقول، بينما الآن أصبحت الفكرة إذاعة، وفضائية، وجامعة، ومدرسة، ومؤسسة، وكل مناحي الحياة"[1].

وبالرغم من الحروب التي شنت على قطاع غزة، والحصار الذي ظل مفروضاً على الحكومة، إلا أن حماس بقيت تركز على ذات الرسالة. إذ ورد في الكلمة التي ألقاها خالد مشعل في مؤتمر "الإسلاميون والعالم العربي"، قوله: "أن المشاركة في السلطة الفلسطينية لا تتناقض مع موقف الحركة من اتفاقية أوسلو. ولا شك ان ظاهر الأمر فيه التباس، ونحن نقول أن المسألة واضحة، مواقفنا من أوسلو وكل الاتفاقيات المفرطة موقف محسوم لا تردد فيه. إنما هناك ضرورات أملت علينا أن ندخل السلطة لنغير دورها الوظيفي، ولنجعلها تجمع بين خدمة الشعب وإدارة شؤونه اليومية من ناحية، وحقه في مقاومة الاحتلال من ناحية أخرى. وها نحن اليوم سلطة في قطاع غزة، ومع ذلك نقوم بالمقاومة ونطورها ونعززها، مع إدراكنا أن هناك صعوبة عملية في الجمع بين كل هذه الاعتبارات، لكن الانحياز للمبادئ والالتزام بها يجعلنا نطوع الواقع للمبادئ، وليس العكس"[2].

وخلصت الدراسة إلى القول، إن الخطاب السياسي والرسائل التي أرادت حماس أن توصلها بخصوص المقاومة والمزاوجة بينها وبين السلطة، بقيت ثابتة، وسارت في نفس الخط البياني من ناحية المضمون، ولكنها اختلفت بعض الشيء من ناحية الشكل والنص، حسب ظروف المرحلة ومقتضيات الحال.

---

[1] الزهار، محمود، مقابلة مع المركز الفلسطيني للاعلام، 11 كانون أول 2008، موقع الكتلة إنفو، نقلاً عن المركز الفلسطيني للإعلام: http://www.alkotla.info

[2] مشعل، خالد، الفكر السياسي لحركة حماس في ظل آخر التطورات، وثيقة سياسية بقلم خالد مشعل: موقع مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات: http://www.alzaytouna.net/permalink/38590.html

5: 1: 2 لغة الخطاب السياسي لحماس ومصطلحاته تجاه المقاومة

يبدو أن الوضعية التواصلية المتسلسلة في خطاب حركة حماس السياسي تجاه مقاومة الإحتلال، بقيت موجودة وحاضرة، بحيث تمكن خطابها من مواكبة الأحداث والتغيرات دون تحول ملحوظ في منحى الخطاب. ففي تأكيده على ذات الموقف الذي تبناه خطاب حركة حماس تجاه المقاومة، فقد ورد في الكلمة التي ألقاها خالد مشعل في مؤتمر "الإسلاميون في العالم العربي والقضية الفلسطينية في ضوء التغيرات والثورات العربية"، قوله: "لا اعتراف بشرعية الاحتلال أيّاً كان، فهذا موقف مبدئي وسياسي وأخلاقي. ولذلك لا اعتراف بشرعية الاحتلال "الإسرائيلي" لفلسطين، ولا اعتراف بـ"إسرائيل" ولا بشرعية وجودها على أي جزء من فلسطين مهما طال الزمن؛ وإن الجهاد والمقاومة المسلحة هي الطريق الصحيح والحقيقي لتحرير فلسطين، واستعادة كافة الحقوق، ومعه بالطبع كل أشكال النضال السياسي والدبلوماسي والإعلامي والجماهيري والقانوني، مع ضرورة حشد كل طاقات الأمة في المعركة، واستجماع عوامل القوة لديها. وأن المقاومة وسيلة وليست غاية، ولو توفر لنا طريق آخر ليس فيه دماء ولا تضحيات مؤلمة لتحرير الأرض وإنهاء الاحتلال واستعادة الحقوق لسلكناه. ولكن تجارب الأمم عبر التاريخ أثبتت أنه لا خيار لطرد المحتلين ورد العدوان واستعادة الأرض والحقوق إلا المقاومة بكل أشكالها، وعلى رأسها المقاومة المسلحة"[1].

وخلصت الدراسة إلى القول، إن الصورة العامة لخطاب حماس تجاه المقاومة، بقي خطاباً ثابتاً كما بدأ، ومتمسكاً بثوابتها وأدبياتها وأبجدياتها ومرتكزاتها الفكرية، وحافظ على الخط البياني المعروف وعلى الصورة النمطية للحركة، وهو ما أكده خطاب خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، في ذكرى انطلاقتها الخامسة والعشرين، إذ قال: " الجهاد والمقاومة المسلحة هي الطريق الحقيقي والصحيح للتحرير، وأن تحرير فلسطين، كل فلسطين، واجب

[1] مشعل، خالد، كلمة رئيس المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية "حماس" في مؤتمر "الإسلاميون في العالم العربي والقضية الفلسطينية في ضوء التغيرات والثورات العربية"، فندق كراون بلازا، 28-29 تشرين الثاني\ نوفمبر 2012م)، موقع مركز الزيتونة: http://www.alzaytouna.net/permalink/30402.html

وحق وهدف وغاية، وهي مسؤولية الشعب الفلسطيني والأمة العربية والإسلامية"[1]. وهكذا نجد أن جل لغة الخطاب أبقت على المصطلحات المعهودة لدى خطاب الحركة، كمصطلح "الكيان الإسرائيلي" بدلاً من مصطلح "الجانب الآخر"، ومصطلح "المفاوضات العبثية" رداً على مصطلح "الصواريخ العبثية"، "والحل المرحلي" بدلاً من "حل الدولتين"، كما ورد في تصريحات اسماعيل هنية لصحيفة لوفيغارو الفرنسية، حيث قال: "نحن نؤيد إقامة دولة فلسطينية في حدود عام 1967م كحل مرحلي، ونتعهد باحترام كافة الاتفاقيات مع "إسرائيل"، وأن برنامجنا واضح، نحن نأمل إقامة دولة فلسطينية في حدود العام 1967م، أي في غزة والضفة الغربية وعاصمتها القدس. ومنظمة التحرير تظل مكلفة بالمفاوضات بهذا الشأن"[2].

إلا أننا شهدنا بعض التغيرات على مصطلحات الخطاب السياسي، وإن كانت لا تشكل الخط العام للخطاب، إلا أنه لا يمكن تجاوزها أو إغفالها، مثل قضية التعامل مع السلطة، رغم كونها من إفرازات أوسلو، كما صرح بذلك خالد مشعل في أعقاب فوز حماس في الانتخابات التشريعية، "لدينا سلطة نشأت على أساس أوسلو، وسنتعامل مع هذا الواقع بواقعية شديدة، ولكن بشكل لا ينتقص من حق شعبنا"[3]، "وأن إسرائيل موجودة كأمر واقع"، كما قال موسى أبو مرزوق: "أن إسرائيل موجودة بحكم الواقع ولا أحد ينكرها، وهي الدولة الأقوى في المنطقة، وسلطة احتلال فوق رؤوسنا. ولكننا نقول أنها غير شرعية، لأنها تغتصب حقوق الآخرين"[4]. كما إن حماس باتت تعتبر أن الوسائل الدبلوماسية هي إحدى أشكال النضال، وهو ما ورد في خطاب مشعل: "أن استعادة الحقوق تكون من خلال المقاومة ومعها كل أشكال النضال السياسي والدبلوماسي والجماهيري"[5].

---

[1] مشعل، خالد، نص خطاب خالد مشعل في مهرجان الانطلاقة 25 لحركة حماس، بتاريخ 8\12\2012م، وثائق مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، الرابط الاكتروني، http://www.alzaytouna.net/permalink/31196.html

[2] هنية، إسماعيل، **دولة في حدود عام 67م:** صحيفة القدس نقلاً عن صحيفة لوفيغارو الفرنسية، بتاريخ 16\6\2007م، العدد 13588، ص 1.

[3] مشعل، خالد، **مستعدون لتوحيد السلاح وتشكيل جيش فلسطيني**، تقرير في صحيفة القدس، بتاريخ 29\1\2006م، العدد 13090، ص1.

[4] مشعل، خالد، **سنحترم اتفاقات السلطة مع إسرائيل:** جريدة الأيام، العدد3610، تاريخ7\2\2006م، ص17.

[5] مشعل، خالد، **نص خطاب خالد مشعل في مهرجان الانطلاقة 25 لحركة حماس، بتاريخ 8\12\2012م**، مرجع سابق.

كما غاب بشكل ملموس مصطلح "فلسطين أرض وقف إسلامي" من خطاب حماس، وهو المصطلح الذي ورد في ميثاق الحركة، "تعتقد حركة المقاومة الإسلامية أن أرض فلسطين أرض وقف إسلامي على أجيال المسلمين إلى يوم القيامة، لا يصح التفريط بها أو بجزء منها أو التنازل عنها أو عن جزء منها، ولا تملك ذلك دولة عربية أو كل الدول العربية، ولا يملك ذلك ملك أو رئيس، أو كل الملوك والرؤساء، ولا تملك ذلك منظمة أو كل المنظمات، سواء كانت فلسطينية أو عربية، لأن فلسطين أرض وقف إسلامي على الأجيال الإسلامية إلى يوم القيامة"[1]، ليتحول المصطلح إلى وصف "أرض فلسطين" بأوصاف مختلفة، كما ورد في خطاب مشعل في ذكرى انطلاقة حماس: "فلسطين من نهرها إلى بحرها من شمالها إلى جنوبها أرضنا، وحقنا، ووطننا، لا تنازل ولا تفريط بأي شبر منها"[2]، وتصريح رئيس الحكومة الفلسطينية في قطاع غزة، إسماعيل هنية: "إنه لا تفريط بشبر واحد من أرض فلسطين. وإن الشعب الفلسطيني بات مؤمناً بدنو النصر التام، وأن انتصار غزة هو انتصار لكل الأمة"[3]. كما ظهر مصطلح "المقاومة بكل أشكالها" في خطاب حماس الجديد، وهو ما ورد في الكلمة التي ألقاها مشعل عند توقيع ورقة المصالحة، إذ قال: "نحن مع الحركة على كل الجبهات، جبهة المقاومة على الأرض، جبهة المقاومة بكل أشكالها، نحن حريصون على هذا"[4].

5: 1: 3 أدوات الخطاب السياسي لحماس تجاه المقاومة

تعددت أدوات الخطاب السياسي لدى حركة حماس في هذه المرحلة• تجاه المقاومة، سواءً المقروءة منها أو المسموعة أو المرئية، إذ أنشأت حماس قناة فضائية تحت اسم "فضائية الأقصى"، لتتحدث باسم حركة حماس وتبث أفكارها وتمجد مقاومتها، إضافة لإصدار صحيفة

---

[1] **ميثاق حركة المقاومة الإسلامية "حماس"**، المادة الحادية عشرة.

[2] مشعل، خالد، **نص خطاب خالد مشعل في مهرجان الانطلاقة 25 لحركة حماس، بتاريخ 8\12\2012م**، مرجع سابق.

[3] هنية، إسماعيل، لا تفريط في شبر واحد من فلسطين، تقرير بتاريخ 20\12\2012م، موقع اخوان أُن لاين: http://www.ikhwanonline.com/new/Article.aspx?ArtID=132463&SecID=450

[4] مشعل، خالد، كلمة خالد مشعل في حفل التوقيع على اتفاق المصالحة بين فتح وحماس، تاريخ 4\5\2011م، مسجلة على الموقع الالكتروني يو تيوب: http://www.youtube.com/watch?v=Q8BGIHhsIgI

• مرحلة ما بعد مشاركة حماس في الانتخابات ما بين عامي 2006م-2012م.

تنطق باسمها، هي صحيفة فلسطين. كما أنشأت كتائب القسام "الذراع العسكري لحركة حماس" مكتباً إعلامياً لها، لتصدر بياناتها وتقاريرها من خلاله. ومما ميز أدوات الخطاب تجاه المقاومة في هذه المرحلة، هو تنوع شخوص الخطاب السياسي ومؤسساته، كالخطباء والناطقين الرسميين باسمها، والوزراء والنواب، والمواقع الالكترونية.

ومع كل هذا التنوع في أدوات الخطاب السياسي، إلا أنه بقي محافظاً على الرسالة ذاتها، وهي أن حماس تمكنت من تحقيق عدد كبير من الأهداف التي من أجلها انطلقت، وأنها تمكنت من نقل الصراع لعمق الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948م، من خلال إطلاق الصواريخ من قطاع غزة على المدن والتجمعات والقواعد العسكرية "الاسرائيلية"، وهو ما شكل ضغطاً كبيراً عليها، وكسر نظريتها الأمنية القائمة على تجنيب الجبهة الداخلية لتبعات العلاقة مع أبناء الشعب الفلسطيني وفصائله المقاومة، وأنها تمكنت من صناعة جيش مقاوم من آلاف المقاتلين مجهزين لصد أي عدوان، وتمكنت من إقامة صناعة عسكرية متصاعدة، برغم الحصار والعدوان والاستنزاف المتواصل، إضافة إلى نجاحها بالجمع بين المقاومة والسلطة، وأنها تمكنت من التصدي لمحاولات الاحتلال استئصالها عبر عمليات عسكرية مكثفة مركزة لقتلها في مهدها، وأن الحركة واصلت في ظروف صعبة وقاهرة، السير وسط هذه المخاطر.

كما بات واضحاً أن هدف القضاء على حماس وحكومتها لم يتحقق، رغم محاولات الخنق والتضييق التي مرت بها حماس، وهي محاولات، باعتراف خصومها قبل أصدقائها، لو مرت بها أي تجربة أخرى في ظل الظروف المماثلة التي عاشتها حماس ويعيشها الشعب الفلسطيني، لكان مصير تلك الحركة الزوال والاندثار، وأنها استمرت بالتمسك بالثوابت التي أعلنتها في ميثاقها، ونجحت بتخطي حاجز العزلة على المقاومة، واستمرت برفضها الاعتراف بشرعية الاحتلال "الإسرائيلي" رغم الاعتداءات والحصار والعزلة التي عانت منها طيلة السنوات الماضية.

5: 2 حماس والعملية السلمية

إن استعراض الخطاب السياسي لحماس تجاه عملية السلام، والاتفاقيات الموقعة، والاعتراف "بإسرائيل"، ما بعد فوزها في الانتخابات التشريعية، يمثل قراءة محققة لهدف فحص مدى التقدم أو الاقتراب مما ورد في برنامجها الانتخابي، مع حفاظها على الواقع السياسي الداخلي والوحدة الوطنية من ناحية، إضافة لقراءة مدى تأثير هذا الخطاب وانسجامه مع الواقع السياسي الخارجي، سواءً كان "إسرائيلياً" أم دولياً، من ناحية أخرى.[1]

5: 2: 1 رسائل الخطاب السياسي لحماس تجاه العملية السلمية

انطلق الخطاب السياسي لحماس تجاه عملية السلام، وتجاه جميع المبادرات والاتفاقيات التي أبرمت بين "إسرائيل" والفلسطينيين، من منطلق أيديولوجي ثابت، حيث اعتبرها الخطاب نقيضاً للأيديولوجيا التي تتبناها حماس، ويتصادم مع عقيدتها الرافضة لجميع الحلول السلمية، وأنه يلغي فكرة المقاومة المسلحة ضد الاحتلال. لذلك كان خطاب "حماس" يتناقض مع أي مبادرة أو فكرة حول أي حل تفاوضي مع "إسرائيل"، من منطلق أيديولوجي بحت، دون التطرق الى الناحية السياسية وأبعادها أو تكتيكاتها، وهو ما أنتج ثقافة سياسية متجذرة –بل جزءاً من أيديولوجيا– عند أفراد وقواعد الحركة، تقوم على مبدأ التعارض المطلق مع أي مبادرات تفاوضية،[2] كما ورد في ميثاقها: "تتعارض المبادرات، وما يسمى بالحلول السلمية، والمؤتمرات الدولية، لحل القضية الفلسطينية مع عقيدة حركة المقاومة الإسلامية، فالتفريط في أي جزء من فلسطين تفريط في جزء من الدين، فوطنية حركة المقاومة الإسلامية جزء من دينها. على ذلك تربي أفرادها، ولرفع راية الله، فوق وطنهم يجاهدون"[3].

---

[1] أبو بكر، بكر، **حماس سيوف ومنابر**، ط1، فلسطين، بدون ناشر، 2008م، ص119.

[2] شديد، عامر عفيف، **الخطاب السياسي لحركة حماس قبل وبعد انتخابات 2006م– حدود الثبات والتغير**–، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بيرزيت، بيرزيت 2010م، ص102.

[3] **ميثاق حركة المقاومة الإسلامية "حماس"**، المادة الثالثة عشرة.

لقد أفرز هذا الخطاب رفضاً لكل المحاولات التي كانت تسعى لدفع حماس نحو قبول مبدأ الاعتراف "بإسرائيل"، حتى يتم قبول نتائج الانتخابات التي فازت بها، والتعامل مع الحكومة التي شكلتها، وهو ما ورد على لسان سامي أبو زهري: "نحن نرفض المفاوضات وعملية التسوية، وسنواصل رفضنا لها، ونعتقد أن هذه المفاوضات ستبوء بالفشل حتماً، لسبب بسيط أننا نتعامل مع عدو لا يريد أن يعطي شعبنا شيئا. وقد جربنا هذه المسيرة سابقا في عهد الأخ أبو عمار، وباءت بالفشل، رغم ما يتمتع به من رمزية على الصعيد الداخلي. لذلك كل من يحاول أن يعالج قضية شعبنا على أساس التفاوض فهو يحشر نفسه في الزاوية الضيقة، ويحكم على نفسه بالفشل مسبقا".[1]

ولهذا فقد حرصت حماس على إرسال مجموعة من الرسائل من خلال خطابها السياسي تجاه العملية السلمية. فكانت الرسالة الأولى باتجاه التأكيد الدائم على عدم الاعتراف "بإسرائيل"، وأن الحركة حرصت على الإشارة إلى هذه الرسالة في برنامجها الانتخابي بشكل ضمني، إذ ورد فيه: "أن مشاركتها في الانتخابات التشريعية في هذا التوقيت، وفي ظل الواقع الذي تعيشه القضية الفلسطينية، تأتي في إطار برنامجها الشامل لتحرير فلسطين وعودة الشعب الفلسطيني إلى أرضه ووطنه"[2].

وورد في البند الثاني من البرنامج نفسه في محور ثوابتنا: "فلسطين التاريخية جزء من الأرض العربية والإسلامية، وهي حق للشعب الفلسطيني لا يزول بالتقادم، ولا يغير من ذلك أي إجراءات عسكرية أو قانونية مزعومة[3]. أما البند السادس في المحور نفسه فقد أكد على: "أن المقاومة، بكافة أشكالها، حق طبيعي للشعب الفلسطيني لإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس"[4].

---

[1] مذكرة صادرة عن حركة المقاومة الإسلامية (حماس) حول انتخابات مجلس الحكم الذاتي الفلسطيني المحدود، بتاريخ 16\1\1996م، مرجع سابق. http://www.palestineinfo.com/arabic/hamas/documents/election2.htm

[2] البرنامج الانتخابي، "**قائمة التغيير والإصلاح**"، لانتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني الثانية 2006م، المقدمة.

[3] المرجع سابق.

[4] البرنامج الانتخابي، "**قائمة التغيير والإصلاح**"، مرجع سابق.

وهذا يعني أن خطاب حماس في البرنامج الانتخابي الـذي قدمتـه لعمـوم النـاخبين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس، وضمنته العديد من الشعارات التي رددتهـا حماس في خطابها السياسي خلال فترة ما قبل مشاركتها في الانتخابات (نعم لحمايـة برنـامج المقاومة، لا للصدام مع السلطة، نعم لحرية الأسرى، شركاء في الدم شركاء في القـرار، نعـم لإعادة بناء ما خلفه الاحتلال، يدى تبني ويد تقاوم، نعم للإصلاح، نعم للتغيير)، بقي منسجماً مع خطابها التقليدي تجاه عدم الاعتراف "بإسرائيل". وقد استبق خالد مشعل "رئيس المكتب السياسي لحركة حماس" بتصريحه في صحيفة الغارديـان البريطانيـة بتـاريخ 31\1\2006م، جميـع التحليلات حول موضوع الاعتراف "بإسرائيل" كأحد الثوابت التي تبنتها الحركة طيلة عمرها، إذ قال بوضوح" لن نعترف أبداً بشرعية دولة صهيونية أسست على أرضنا تكفيراً عـن خطايـا الآخرين"[1]. وكان خالد مشعل قد أكد في تصريحات سابقة نشرت في صحيفة القـدس بتـاريخ 29\1\2006م، قوله: "أن لدينا سلطة نشأت على أساس أوسلو، وسنتعامل مع هذا الواقع بواقعية شديدة، وأن حماس لا تخضع للضغوط بالنسبة إلى مسالة الاعتراف "بإسرائيل" لأن الاحتلال لا شرعية له ولن نتخلى عن حقوقنا"[2].

كما صرح إسماعيل هنية، رئيس الحكومة الفلسطينية في قطاع غزة، وأحد قادة حركـة حماس، في مقابلة له مع قناة "أون تي في"، نشرت على موقع سما نيوز: "أن المستوى السياسي للحكومة الفلسطينية في غزة ظل أميناً على مواقفه ومصداقيته المطلقة مؤكداً عـدم الاعتـراف "بإسرائيل" لا قبل دخول حماس الحكم ولا بعد ذلك، وأننا لن نعترف "بإسرائيل" ولن نتنازل عن شبر واحد من فلسطين التاريخية، وأن خط التسوية فاشل لا يمكن الاعتماد عليه، وأن الحكومـة تدفع ثمن المواقف السياسية ورفض شروط الرباعية الظالمة، بالحصار المفروض على قطـاع

---

[1] منصور، أحمد، انتصار حماس مؤشر لحقبة تاريخية جديدة، مقال بتاريخ 6\2\2006م، موقع شبكة فلسـطين للحـوار: http://www.paldf.net/forum/showthread.php?t=49191&page=2

[2] مشعل، خالد، **مستعدون لتوحيد السلاح وتشكيل جيش فلسطيني:** صحيفة القدس، تاريخ 29\1\2006م، العدد 13090، ص1، والتتمة، ص27.

غزة"[1]، وهذه التصريحات تعني، أن الحركة بقيت طيلة الوقت تركز في خطابها على ثابت "عدم الاعتراف بإسرائل".

غير أن الفوز الذي حققته حماس في الانتخابات التشريعية، شكل تحدياً سياسياً للمسار السياسي الجديد للحركة، وتحديداً بما يخص موقفها من عملية السلام ومن الاتفاقيات الموقعة مع "إسرائيل"، إذ وجدت حماس نفسها فجأة أمام واقع جديد لم تخبره من قبل، كما أنها لم تُعد نفسها أصلا لمواجهته أو للإجابة عن تساؤلاته، وهو ما وضعها أمام استحقاق جديد يتمثل بمرحلة الانتقال من المعارضة إلى السلطة من ناحية، ومدى قدرتها على المواءمة بين متطلبات العمل السياسي الفعلي، والمواقف الأيديولوجية التي تبنتها تجاه عملية السلام، من ناحية أخرى. فبعد فوز "حماس" في الانتخابات التشريعية عام 2006م، وتكليفها بتشكيل حكومة العاشرة، وجدت الحركة نفسها مضطرة للتعامل مع واقع أوسلو. فكتاب التكليف الذي وجهه رئيس السلطة الوطنية "محمود عباس" لرئيس الحكومة المكلف"إسماعيل هنية"، تضمن، طلب "الالتزام بالاتفاقيات السابقة، التي وقعتها منظمة التحرير، وضرورة تجنب اتخاذ أي موقف يعرض شعبنا للعزلة، ويضع نضالنا الوطني في مجال تناقض مع الشرعية الدولية، ويسمح للحكومة "الإسرائيلية" بالتذرع به، للتحلل من الالتزامات والاتفاقات، ولتصعيد ممارساتها وحصارها ضد شعبنا"[2].

هذا المستجد الذي أوجب على حماس أن تجترح خطاباً يتوافق مع الوضع الجديد الذي نشأ بعد تكليفها بتشكيل الحكومة من ناحية، ولا يتعارض مع استراتيجيتها في رفض اتفاق أوسلو من ناحية أخرى.

وللمواءمة بين المواقف التي وردت في البرنامج ما قبل الانتخابات مع النتيجة التي أفرزتها، فقد أكدت التصريحات الصادرة عن قادة "حماس" بعد الانتخابات التشريعية، على

[1] هنية،اسماعيل، لا دولة فلسطينية دون غزة ولن نعترف باسرائيل، موقع سما نيوز، تاريخ 8\9\2012م، الرابط الالكتروني: http://www.samanews.com/index.php?act=Show&id=137291

[2] النص الكامل لكتاب التكليف الذي وجهة رئيس السطة الفلسطينية محمود عباس لرئيس الوزراء المكلف اسماعيل هنية، موقع مركز المعلومات الوطني الفلسطيني–وفا: http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=5499

الرسالة الثانية، وهي أنها، وبالرغم من اشتراكها في الانتخابات التي تعد بنظر البعض إحدى إفرازات العملية السلمية، إلا أنها حرصت على التأكيد على استمرار تمسكها بالثوابت الفلسطينية، كما ورد في برنامجها الانتخابي: "المحافظة على الثوابت الوطنية الفلسطينية، ومقاومة التفريط بها أو التنازل عنها، وهي: إنهاء الاحتلال، إقامة الدولة كاملة السيادة وعاصمتها القدس، حق عودة اللاجئين والنازحين، الإفراج عن الأسرى والمعتقلين".[1]

5: 2: 2 لغة الخطاب السياسي لحماس ومصطلحاته تجاه العملية السلمية

غير أن الجديد الذي طرأ على الخطاب في موضوع العملية السلمية هو أن هذا الموقف من عملية السلام، يتحقق عبر وسائل جديدة، كما قال إسماعيل هنية في مقابلة مع قناة الجزيرة: "أنها تتحقق عبر وسائل من المفترض فيها أن تتلاءم مع الظروف المستجدة، وأن هنالك برامج تفصيلية تكتيكية تتعامل مع كل مرحلة وكل محطة على حدة".[2]

كما أن تغيراً طرأ في طريقة عرضه والتعبير عنه عقب إعلان نتيجة الانتخابات، تمثل بعدد من التصريحات على لسان قادة حماس، منها التصريح الذي أدلى به موسى أبو مرزوق، نائب رئيس المكتب السياسي للحركة، بتاريخ 2006/2/1م، الذي جاء فيه: "أن حماس ستتعامل مع "إسرائيل" ولن تعترف بها"[3]، أما خالد مشعل فقد صرح في مؤتمر صحفي عقده في دمشق: "أن الحركة ستتعامل مع مسار أوسلو بواقعية شديدة، وأن عدم الاعتراف "بإسرائيل" لا يعني عدم القيام بخطوات تراعي ظروف الواقع ومتطلباته والمرحلة القادمة. كما أننا واقعيون، ونعلم أن الأمور تجري على أساس أن عدم اعتراف طرف بطرف آخر، لا يعني أنه لن تكون هناك خطوات تراعي ظروف الواقع ومتطلباته والمرحلة القائمة"[4].

وفي مقابلة له مع مجلة دير شبيغل الألمانية، نقلتها على لسانه جريدة الأيام بتاريخ 2006\2\7م، "أكد خالد مشعل أن حماس ستحترم الاتفاقات الموقعة بين السلطة الفلسطينية

---

[1] البرنامج الانتخابي، "**قائمة التغيير والإصلاح**"، مرجع سابق.

[2] سرحان، رولا، **قراءة في خطاب "حماس" السياسي**، مرجع سابق.

[3] المرجع السابق.

[4] مشعل، خالد، **مستعدون لتوحيد السلاح وتشكيل جيش فلسطيني**: جريدة القدس، مرجع سابق، ص1، والتتمة، ص 27.

و"إسرائيل"، لكنها ترفض المساومة على المصالح الفلسطينية، وسنعتبر الاتفاقات الموقعة أمراً، واقعاً، وسنتصرف بطريقة براغماتية، لكننا لن نضحي بحقوق الشعب الفلسطيني".[1] وفي ذات الصحيفة أعاد موسى أبو مرزوق التأكيد عليه بطريقة جديدة، بقوله: " أن "إسرائيل" موجودة بحكم الواقع ولا أحد ينكرها، وهي الدولة الأقوى في المنطقة وسلطة احتلال فوق رؤوسنا، ولكننا نقول أنها غير شرعية لأنها تغتصب حقوق الآخرين"[2].

استناداً إلى هذه التصريحات والمواقف التي أعلنتها حماس، وبناءً على ما ورد في برنامج حماس الانتخابي، فقد شُكلت الحكومة الفلسطينية العاشرة من قبل حماس وحدها، حيث لم تشترك بقية الفصائل معها، ومُنحت الحكومة الثقة بناءً على برنامجها الذي تلاه رئيس الوزراء الفلسطيني المكلف وقتها إسماعيل هنية. ومما جاء فيه: "وفي هذا الإطار فإن الحكومة ستتعامل مع الاتفاقيات التي وقَّعتها منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية بمسؤولية وطنيةٍ عاليةٍ، وبما يخدم مصالح شعبنا وحقوقه الثابتة. كما أن الحكومة- وبوزاراتها المختصة- سوف تراعي مصالح شعبنا ومتطلباته، وآليات حركة الحياة ذات التماس بالاحتلال وذلك في كافة النواحي الاقتصادية والتجارية والصحية والعمالية، كما أن الحكومة ستتعامل مع القرارات الدولية المتعلقة بالقضية الفلسطينية بمسؤولية وطنية، وبما يحمي حقوق شعبنا وثوابته الوطنية"[3].

تزامن مع الوضع الجديد الذي نشأ في أعقاب الانتخابات، وتشكيل حماس للحكومة العاشرة، فرض شروط الرباعية الدولية، وطولبت حماس بضرورة تنفيذها مقابل رفع الحصار عنها وعن الشعب الفلسطيني. واعتُبرت هذه الشروط أساساً لقبول حماس في المشهد السياسي في المنطقة، إلا أن حماس أكدت على رفضها لشروط الرباعية. وتمحورت هذه الشروط حول ضرورة اعتراف حماس بالكيان "الإسرائيلي"، وأن تنبذ العنف، وأن تلتزم بالاتفاقيات التي

---

[1] مشعل، خالد، **سنحترم اتفاقات السلطة مع إسرائيل**. مرجع سابق، ص17.

[2] أبو مرزوق، موسى، **إسرائيل غير شرعية لأنها تغتصب حقوق الآخرين:** جريدة القدس، مرجع سابق، ص1، والتتمة، ص 27.

[3] هنية، إسماعيل، كلمة إسماعيل هنية في المجلس التشريعي الفلسطيني بتاريخ 28\3\2006م، موقع الزيتونة للدراسات والإستشارات، وثائق الزيتونة: http://www.alzaytouna.net/permalink/4788.html

وقعتها السلطة الوطنية الفلسطينية مع "إسرائيل"،[1] وأن تفي بالتعهدات التي قطعتها السلطة على نفسها، مع ما يترتب على ذلك من آثار خطيرة على القضية الفلسطينية، بأبعادها السياسية والقانونية والعقائدية والوطنية والقومية، وذلك وفقاً لما تراه حماس.

استندت الرباعية في مطالبها إلى الاتفاقيات الثنائية بين "إسرائيل" والفلسطينيين، وخاصة اتفاقية إعلان المبادئ "أوسلو"، والموافقة الرسمية الفلسطينية على القرارات الدولية، وإلى الدعم الذي تتلقاه السلطة الوطنية من مختلف دول العالم. وفي هذا الصدد يقول الدكتور يوسف رزقة، أحد قياديي حماس: "أنه على المستوى السياسي طرأ تغيير على النظام السياسي الفلسطيني منذ فوز حركة المقاومة الإسلامية (حماس) بالانتخابات التشريعية عام 2006م، حيث كان يقوم النظام السياسي الفلسطيني على قاعدة اتفاقية أوسلو، والتي تربط النظام السياسي الفلسطيني "بإسرائيل" والدول المانحة. أحدث فوز حماس، هزة سياسية لأوسلو والتزاماته، ووضعت بجانبه خيار رعاية المقاومة وحمايتها، مما دفع الرباعية الدولية إلى فرض شروط مجحفة مقابل التعامل مع الحكومة الفلسطينية"[2].

وخلصت الدراسة إلى القول، إن حماس دخلت في علاقات جدلية وصراعات متشابكة حول مختلف القضايا، منذ فوزها في الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية، مما ألزمها بتقديم خطاب واضح تجاه العملية السلمية والاعتراف "بإسرائيل"، خطاب نبع من قناعة لدى حماس مفادها، أن "إسرائيل" غير معنية بالتسوية التي تجلب للشعب الفلسطيني حقوقه، وبالتالي لم تكن حماس معنية بإعطائها أي ورقة من الأوراق التي تملكها، وخاصة ورقة المقاومة وسعيها لمراكمة القوة، وورقة الاعتراف "بإسرائيل"، وما يستتبع ذلك من أوراق قوة أخرى.

---

[1] مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات: شروط الرباعية للحوار مع حماس، تقرير 22\1\2009، موقع المركز: http://www.malaf.info/?page=show_details&Id=304&table=intl_documents&CatId=217

[2] الدجني، حسام علي يحيى، **فوز حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في الانتخابات التشريعية الفلسطينية (2006 م) وأثره على النظام السياسي الفلسطيني**، مرجع سابق، ص 33. نص مقابلة أجراها الباحث حسام الدجني، مع الدكتور يوسف رزقة المستشار السياسي لرئيس الوزراء الفلسطيني في غزة إسماعيل هنية، بتاريخ 29\4\2010م.

إن صعود حماس للسلطة، وبهذه الأغلبية، مع استمرار رفضها للعملية السلمية والاعتراف "بإسرائيل"، أثار مخاوف وتساؤلات وردود أفعال، ليس فقط "إسرائيلية" وأمريكية وأوروبية، إنما أيضا عربية وفلسطينية، تمثلت بفرض الحصار بجميع أشكاله على الحكومة الجديدة وعلى الشعب الفلسطيني برمته. وهذا بدوره دفع بالقيادة الفلسطينية لدى حماس وفتح أن تفكر بمخارج للأزمة، وأن تسعى لرفع الحصار، وإعادة اللحمة الداخلية، فكان اتفاق مكة هو أحد أهم المحاولات التي أفرزت حكومة الوحدة الوطنية (التي لم تدم طويلاً)، كإحدى أدوات الخطاب تجاه العملية السلمية، بالرغم من أن خطابها تجاه عملية السلام، جاء من باب المجاملة والمجاراة، ليس أكثر.

5: 2: 3 أدوات الخطاب السياسي لحماس تجاه العملية السلمية

قدمت حركة حماس خطاباً سياسيا مغايراً للصورة النمطية التي أخذت عنها تاريخياً، إذ وقعت الحركة عدداً من التفاهمات والاتفاقيات الوطنية، التي تضمنت بنوداً تتناول العملية السلمية والاتفاقيات الموقعة مع "إسرائيل"، واعتبرت هذه التفاهمات إحدى أدوات خطاب حماس السياسي تجاه عملية السلام. وقد كان اتفاق مكة واحداً من هذه الاتفاقيات، حيث اعتُبر الاتفاق برنامجاً لحكومة الوحدة الوطنية التي تشكلت في أعقابه، بعد أن جرى الاتفاق على إطار عام للتوافق الوطني، والذي شكل أساساً لبرنامج حكومة الوحدة الوطنية، حيث كان البند المتعلق بتشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية، من أهم بنوده.[1]

أعلن رئيس الوزراء الفلسطيني المكلف اسماعيل هنية عن تقديم القائمة النهائية لتشكيلة حكومة الوحدة الوطنية لرئيس السلطة محمود عباس الذي قبلها وأصدر مرسوماً بتشكيلها. وجدد هنية تمسك الحكومة بالثوابت الفلسطينية وبالمصالح العليا للشعب الفلسطيني وحرصها على صون الحقوق.[2]

---

[1] مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، **نحو مصالحة وطنية فلسطينية**، مرجع سابق، ص 41.

[2] أبو عويمر، مها، إعلان مكة يدخل حيز التنفيذ بإعلان تشكيل حكومة الوحدة، موقع جريدة الرياض الالكتروني: http://www.alriyadh.com/iphone/article/233464

وقد ورد في البند الثاني من برنامج الحكومة: "تلتزم الحكومة بالمصالح الوطنية العليا للشعب الفلسطيني وصون حقوقه، والحفاظ على مكتسباته وتطويرها، والعمل على تحقيق أهدافه الوطنية، كما أقرتها قرارات المجالس الوطنية ومواد القانون الأساسي ووثيقة الوفاق الوطني، وقرارات القمم العربية. وعلى أساس ذلك تحترم الحكومة قرارات الشرعية الدولية والاتفاقات التي وقعتها منظمة التحرير الفلسطينية"[1].

هذا "الاحترام" الذي تبنته الحكومة التي تترأسها حماس نبع من كون الحركة باتت تدرك الواقع والاتفاقات، وأنها ستلتزم إزاءها سياسة مسؤولة، ما يعني أنها استدارة المرن، الذي يقرأ الواقع، ويقدر الإمكانات، ويستغل الفرص، لتحقيق الأهداف دون ارتداد صاخب أو انقلاب مخل.

وبالتالي فإن رؤية حماس، وموقفها النهائي، والذي عبرت عنه كل من وثيقة الوفاق الوطني، واتفاق مكة، وبرنامج الحكومة الحادية عشرة، يؤكد الطرح المرحلي الذي تبنته، سواء ما يتعلق بعدم التفريط بالحقوق، أو إتباع نهج المقاومة المسلحة، وكل أشكال المقاومة، في مواجهة المحتل، أو ما يتعلق بفكرة عقد الهدنة لزمن محدود مع الكيان الصهيوني مقابل الانسحاب من الضفة الغربية وقطاع غزة، بشرط أن تكون مرحلة أولى على طريق إنشاء دولة فلسطين الكاملة، مع عدم إعطاء الشرعية لهذا الكيان على الأرض المغتصبة سنة 1948م.

وفي خطابه الذي ألقاه في حفل توقيع حماس على ورقة المصالحة المصرية في القاهرة يوم 4\5\2011م، جدد خالد مشعل موقف حماس من عملية السلام والمفاوضات، حيث قال: "نحن أعطينا للسلام منذ مدريد إلى الآن عشرين عاماً، وأقول نحن مستعدون أن نتوافق فلسطينياً وبحضن عربي وإسناد عربي، على إعطاء فرصة إضافية نتوافق على كيفية إدارتها. ولكن لأن "إسرائيل" رفضت كل مبادراتنا ولا تحترمنا، ولأن "إسرائيل" متعنتة في رفض حقوقنا الفلسطينية، وترفض كل أبناء الشعب الفلسطيني، وتريد الأرض، وتريد الأمن، وتزعم أنها تريد

[1] برنامج حكومة الوحدة الوطنية، الحكومة الحادية عشرة، تاريخ 17\3\2007م، موقع الجزيرة نت: http://www.aljazeera.net/news/pages/e6e2e140-4122-474f-88c9-0af7667f5b6e

السلام، لذا علينا أن نتبنى استراتيجية جديدة فيها كل أشكال القوة، تُلزم نتنياهو أن ينسحب من أرضنا وأن يعترف بحقوقنا، فهذه هي الرسالة التي أؤكدها في هذه المناسبة"[1].

وبقراءة متأنية لهذه الرسالة، نجد أن حماس، ومن خلال رئيس مكتبها السياسي، أعادت التأكيد على رفضها لمبادرات السلام والمفاوضات، وإصرارها على أن يكون هناك استراتيجية جديدة فيها كل أشكال القوة "أي المقاومة"، لتستطيع إلزام "إسرائيل" بتقديم تنازلات، وهو ذات الموقف الذي طالما ركزت عليه حماس في خطابها السياسي سابقاً، تجاه عملية السلام والمفاوضات.

لاحظنا من خلال استعراضنا للبنود المتعلقة بالعملية السلمية في كل من وثيقة الوفاق الوطني، واتفاق مكة، وبرنامج حكومة الوحدة الوطنية، وخطاب التوقيع على وثيقة المصالحة، أن موقف حماس من التسوية السلمية والمفاوضات مع الاحتلال، قد مر بتطورات وانتقالات متعددة يمكن إجمالها فيما يلي:

1- أن حماس كانت تعارض الحلول السلمية معارضة تتسم بالرفض المبدئي العام، كما ورد في ميثاقها وأدبياتها، انطلاقا من موقفها الأيديولوجي. وبقي هذا الموقف على ما هو عليه، ولكن بصورة جديدة تتعاطى مع متطلبات المرحلة اللاحقة لمشاركتها في الانتخابات وتشكيلها الحكومة.

2- أعلنت حماس رفضها لما يمكن أن يترتب على مشروع التسوية من تنازلات وتفريط بحقوق وثوابت الشعب الفلسطيني، وهي بذلك رفضت المترتبات ولم ترفض مبدأ مشروع التسوية.

3- إعلان حماس صراحة قبولها بمبدأ الحل المرحلي، شريطة أن لا يتضمن تنازلات وتفريطاً بالحقوق، وكأنها بذلك تحتج على أسلوب إدارة المفاوضات وليس على مبدأ المفاوضات نفسه.

---

[1] مشعل، خالد، كلمة خالد مشعل في حفل التوقيع على اتفاق المصالحة بين فتح وحماس، تاريخ 4\5\2011م، موقع يوتيوب، الرابط الالكتروني، http://www.youtube.com/watch?v=Q8BGIHhsIgI

4- إعلان حماس الاستعداد لقبول مبدأ الهدنة مع الاحتلال مقابل إقامة دولة فلسطينية في حدود عام 1967م، شريطة عدم الاعتراف "بإسرائيل"، يعني أنها تتعاطى بواقعية مع وجود "إسرائيل"، ولكنها لا تعترف بها رسمياً وقانونياً ووطنياً.[1]

5- إن خطاب حماس ركز بشكل دائم على التمسك بكامل فلسطين، مستنداً في ذلك إلى نظرة شرعية تقضي بأنها أرض وقف إسلامي. إلا أن التمسك بهذا المبدأ عُبِّر عنه لاحقاً من خلال خطاب حماس برفض الاعتراف بـ"إسرائيل"، دون أن يقرن بالضرورة بوقفية أرض فلسطين، على قاعدة أن تحرير كامل فلسطين، أو رفض شرعية وجود "إسرائيل"، أو اشتراط أي ترتيب مرحلي بعدم الاعتراف بهذا الكيان، يعني ضمناً التمسك بعودة اللاجئين إلى وطنهم الذي هُجِّروا منه، كأحد المحاور الرئيسية التي تبحثها عملية السلام.

وخلصت الدراسة إلى القول، أنه بالرغم من هذه التحولات في الخطاب السياسي لحماس تجاه العملية السلمية، إلا أن تفسير ذلك بقي منطلقاً من أنها حركة أيديولوجية مقاومة، ولديها مواقف تستند إلى أيدولوجيا لا تمكنها بأي شكل من الأشكال من أن تكون جزءاً من العملية السلمية، بغض النظر عن التحولات التي طرأت على هذه العملية، وهو ما ترتب عليه أن يبقى تفسير بعض الاقترابات التي قدمتها حماس تجاه العملية السلمية على أنها محاولات من الحركة للاستفادة من هذه العملية دون استعدادها لدفع الثمن، وأنها تحاول تطويعها لخدمة أهدافها، وأنها تأتي من باب المجاراة والمجاملة، وليس اقتناعاً من الحركة بتلك العملية. وقد كانت هذه النظرة سبباً لرفض كل الخطوات التي قدمتها الحركة تجاه العملية السلمية من قبل "إسرائيل" وكثير من الدول، وتحديداً الولايات المتحدة الأمريكية. واستمرت المطالبة الدائمة لها بضرورة تقديم المزيد من الخطوات دون منحها فرصة لالتقاط الانفاس وتطوير نظريتها تجاه تلك العملية، بشكل يمكنها من أن تكون جزءاً منها.[2]

---

[1] **دراسة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية (حماس)**، تحرير: جواد الحمد وإياد البرغوثي، مرجع سابق, ص226-229.

[2] نعيرات، رائد، **حماس والعملية السلمية**، دراسة قدمت للمركز الفلسطيني للديمقراطية والدراسات، نابلس، 2013م، ص1.

كما أن وجهات النظر المختلفة والجدل حول وجهة نظر حماس بدخول عملية السلام من عدمه ما زال قائماً، والتحليلات تشير إلى أن إدماجها في عملية التحول الديمقراطي ترتبت عليها نتائج بعيدة الأثر. وتأتي محاولات إدماج حماس في العملية السلمية من ضمن هذه الآثار، وأن عدم القدرة على تجاوز نفوذ الحركة وحضورها في الشارع الفلسطيني أو استئصالها، إضافة إلى التناقض الذي وقع فيه من يشككون بديمقراطيتها، بالرغم من كونهم رفضوا مترتبات الخيار الديمقراطي الفلسطيني، كل ذلك لم يمكن حركة حماس من تبني خطاب سياسي، ذي معالم واضحة تجاه المجتمع الدولي الذي يدعم العملية السلمية ويتبناها.

5: 3 حماس والشراكة السياسية

افتتح العام 2006م، على الصعيد الداخلي الفلسطيني، بمفاجأة نتائج الانتخابات البرلمانية التي أعطت حركة المقاومة الإسلامية "حماس" أكثرية مقاعد المجلس التشريعي الفلسطيني، مما أضاف للحركة من خلال ذلك شرعية إضافية على شرعية المقاومة، هي شرعية صناديق الاقتراع. غير أن فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية لم يكن مجرد فوز لحزب أو فصيل على بقية الأحزاب والفصائل في انتخابات تشريعية تَعرِف الكثير من دول العالم مثيلاً لها، بل يمكن القول بأنه انعطافة كبيرة في النظام السياسي الفلسطيني من ناحية حصول حركة حماس على غالبية مقاعد المجلس التشريعي، ومن ناحية التداعيات القانونية والإستراتيجية لهذا الفوز على مجمل الصراع في المنطقة، وعلى المرجعية القانونية والتمثيلية للشعب الفلسطيني، وعلى مستقبل القضية الوطنية الفلسطينية، مما جعل من هذه الانعطافة معضلة تحتاج إلى جهود كبيرة واستعداد حقيقي لدى جميع الاطراف من أجل تجاوزها، ومعالجة آثارها على المستوى الوطني. لقد بات واضحاً أن المأزق الذي دخله النظام السياسي الفلسطيني يرجع للحظة التي أجريت فيها الانتخابات التشريعية قبل الاتفاق على ثوابت ومرجعيات مشتركة، ذلك أنه من الصعب أن يحدث تداول ديمقراطي سلمي على السلطة، بين أحزاب سياسية ذات برامج متناقضة، وبدون قانون ينظم عملها.[1]

[1] أبراش، إبراهيم، **العلاقة الملتبسة ما بين منظمة التحرير والسلطة وحركة حماس**، مرجع سابق.

أكدت التصريحات الصادرة عن قادة حماس بعد الانتخابات، بأنهم حريصون على تجسيد الوحدة الوطنية والشراكة السياسية، كما صرح بذلك سامي ابو زهري الناطق باسم حماس بأن: "الحركة لم تأت لتصنع انقلاباً على الساحة الفلسطينية. هناك وضع قائم، ونحن نراعي هذا الوضع، مهمتنا هي الإصلاح، الإصلاح ليس في خدمة حركة حماس فقط، وإنما بهدف خدمة برنامجها الذي وعدت به الشعب الفلسطيني"[1].

شكلت نتائج الانتخابات، صدمة بالغة لقيادة السلطة الوطنية الفلسطينية، و"لإسرائيل"، وللعديد من الدول العربية، ودول الاتحاد الأوروبي، وللإدارة الأمريكية، كونها أشارت إلى الاتجاه العام لصعود القوى الإسلامية السياسية في العالمين العربي والإسلامي، وكونها شكلت نهاية سيطرة حركة فتح التي قادت المشروع الوطني الفلسطيني طيلة الفترة الماضية. غير أن الرئيس الفلسطيني "محمود عباس"، أعلن أنه لن يتردد في تكليف حماس بتشكيل الحكومة الفلسطينية.

عقدت قيادة حماس في الضفة وغزة والخارج، مشاورات ولقاءات عديدة، أقرت من خلالها اختيار إسماعيل هنية، أحد أبرز قيادات حماس في قطاع غزة، ورئيس قائمتها الانتخابية، لرئاسة الحكومة[2]. وفي 21\2\2006م، كلف الرئيس محمود عباس هنية رسمياً، بتشكيل الحكومة الفلسطينية العاشرة،[3] مما أدخل النظام السياسي الفلسطيني في مأزق جديد بعد الانتخابات الفلسطينية التشريعية الثانية، والتي كان يُؤمل منها أن تشكل مخرجا لمأزقه الذي دام سنوات طويلة.

---

[1] أبو زهري، سامي، مقابلة مع المركز الفلسطيني للإعلام، بتاريخ٢٥\2\2006م، موقع المركز الفلسطيني للإعلام: http://www.palestine-info.com/arabic/hamas/hewar/2006/abuzuhry.htm

[2] مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات: **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لعام 2006م**، ط1، بيروت: لبنان، إصدارات مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات،2007م، ص23.

[3] مركز المعلومات الوطني الفلسطيني-وفا-، الموقع الالكتروني: http:\\www.pnic.gov.ps\arabic\gover\elections\result.html

5: 3: 1 حماس والحكومة العاشرة

كان خيار حماس الأول تشكيل حكومة وحدة وطنية، تضم فتح والقوى والتنظيمات الفلسطينية الأخرى، انسجاماً مع ما ورد في البرنامج الانتخابي لكتلة التغيير والإصلاح: "العمل على تحقيق الوحدة الوطنية على قاعدة الشراكة والتعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة عبر صناديق الاقتراع"[1]. إلا أن توجهات قيادات السلطة الفتحاويين، كانت ضد المشاركة في حكومة وحدة وطنية تقودها حماس، ومن ذلك تصريحات القيادي الفتحاوي محمد دحلان، التي قال فيها: "إن من العار على فتح أن تشارك في مثل هذه الحكومة"[2]. كما أن التصريحات الأمريكية الرسمية، المعربة عن رفض واشنطن لحكومة تقودها حماس، أوحت بأن هذه الحكومة ستتعرض لحصار اقتصادي وسياسي، لن يمكنها من العيش طويلاً، ومن ذلك بيان وزارة الخارجية الأمريكية: "إن الولايات المتحدة الأمريكية لن تجري أيَّ حوار مع حركة حماس قبل التزامها بتلبية مطالب اللجنة الرباعية الدولية، وهي: نبذ الإرهاب، والاعتراف "بإسرائيل"، والاعتراف بالاتفاقات الموقعة بين "إسرائيل" والفلسطينيين"[3]. كما برزت، إضافة إلى ذلك، مشكلة موقف حركة حماس من منظمة التحرير الفلسطينية، التي شكلت عائقاً أمام اشتراك بقية الفصائل في الحكومة التي ستقودها حماس.

أفضت المشاورات التي جرت لتشكيل الحكومة العاشرة إلى تشكيل حكومة من قبل حركة حماس وحدها، بعيداً عن مشاركة القوى والفصائل السياسية الأخرى. وقد أثار هذا التشكيل جدلاً داخلياً واسعاً، ووضع النظام السياسي الفلسطيني والمشروع الوطني برمته في وضع جديد لم يألفه سابقاً.

---

[1] **البرنامج الانتخابي، "قائمة التغيير والإصلاح"**، مرجع سابق.

[2] دحلان، محمد، من العار على فتح أن تشارك في مثل هذه الحكومة، 27\1\2006م، موقع الملتقى الفتحاوي: http://www.fatehforums.com/showthread.php?t=15835

[3] حماس تجدد رفضها الاعتراف بإسرائيل: رداً على تصريحات الخارجية الأمريكية، موقع إذاعة صوت الأقصى: id=110792&http://mobile.alaqsavoice.ps/index.php?action=detail

5: 3: 2 حماس ومشاركتها الفعلية في النظام السياسي الفلسطيني

تطرقنا في الفصول السابقة للحديث عن النظام السياسي الفلسطيني من جوانب تخدم محاور تلك الفصول. غير أنه، وحتى نتمكن من مناقشة نظرة حماس وخطابها تجاه الشراكة السياسية ودخولها النظام السياسي، سنحاول بدايةً إلقاء الضوء على النظام السياسي للسلطة الوطنية الفلسطينية من زاوية تخدم محور الفصل الحالي.

إن الهدف من مناقشة النظام السياسي الفلسطيني، الذي باتت حركة حماس (بعد اشتراكها في الانتخابات وتشكيل الحكومة) تمارس في إطاره نشاطها السياسي، يأتي في إطار فهم الدور الذي لعبته الحركة، وكيف أدارت علاقاتها مع باقي الفصائل والقوى السياسية بشكل خاص، والمجتمع الفلسطيني بشكل عام، ومدى قدرتها على التعايش مع بيئة النظام السياسي والاجتماعي الذي تتواجد فيه. وسنناقش إدارتها لعلاقاتها مع شركائها في الوطن، سواء كانوا من المخالفين لها في الفكر والمنهج أم من المتوافقين معها، حيث سنعرض أفكار حماس ومواقفها من السلطة الوطنية الفلسطينية ومؤسساتها، ومن منظمة التحرير الفلسطينية (النظام السياسي الفلسطيني). وسنحاول تحليل هذه المواقف من خلال الوقوف على فهم الحركة للمشاركة السياسية والانتخابات، وكيفية تعاملها مع القضايا الفلسطينية الداخلية.

جاء انطلاق منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964م، ليشكل نوعاً من الكيانية السياسية للمجتمع الفلسطيني، وتعبيراً عن القضية الفلسطينية التي تعمقت في أعقاب الاحتلال "الاسرائيلي" لفلسطين المحتلة علم 1948م. وقد اعتُبرت المنظمة كياناً سياسياً فلسطينياً، كون المنظمة تضمنت وجود مؤسسات، ابتداءً من رئيس للجنة تنفيذية، مروراً بالمجلس المركزي، ثم اللجنة التنفيذية، وبعض المؤسسات الاقتصادية[1].

اعتبر كثير من المتابعين للشأن الفلسطيني أن تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية أوجد ما يمكن أن نطلق عليه إسم: "نظام سياسي فلسطيني". غير أن السمة البارزة لهذا النظام هي: أنه

[1] أبراش، إبراهيم، **فلسطين في عالم متغير**، رام الله: المؤسسة الفلسطينية للإرشاد القومي، 2003م، ص 99.

نظام حركة تحرر وطني تناضل من خارج أرض الوطن، وليس نظاماً سياسياً لدولة تمارس الحكم والسيادة على أرضها، الامر الذي جعل المحددات والعوامل الخارجية تلعب دوراً مركزياً في نشوء وتأسيس النظام السياسي الفلسطيني، المتمثل بمنظمة التحرير الفلسطينية.[1]

وبالرغم من أن النظام السياسي الفلسطيني (منظمة التحرير) لم يأخذ شكله الواضح بقيام دولة فلسطينية مستقلة كاملة السيادة، لها عاصمتها وسلطاتها المختلفة المنصوص عليها في الدستور، ولها آليات عملها و قوانينها، وأحزابها السياسية، ومؤسساتها المختلفة التي تشكل النظام السياسي، إلا أن الحركة الوطنية الفلسطينية قد تصرفت بمجمل تكويناتها، ومنذ قيامها، على أساس أنها سلطة، ولو في المنفى، حتى لو كانت هذه السلطة معنوية أو مجرد سلطة مؤسسية، أي من دون إقليم جغرافي تسيطر عليه. أي أنه ليس هناك من تعريف محدد وواضح لهذا النظام. ومع ذلك فإن التعريف الأقرب للواقع هو الذي يتعامل مع الحركة الوطنية الفلسطينية بكل اتجاهاتها الفكرية والسياسية، باعتبارها النظام السياسي الفلسطيني. فخصوصية الحالة الفلسطينية جعلت هذا المصطلح واقعاً ملموساً، مع ملاحظة أن النظام السياسي الفلسطيني قبل نشوء السلطة عمل على خلق حيز جغرافي لممارسة السلطة عليه في محيط المخيمات والقواعد العسكرية التي أنشأتها ومكاتب أجهزتها المختلفة، سواء في الأردن في فترة الستينات أو في لبنان لاحقاً في فترة السبعينات. [2]

كان الانتقال من النظام السياسي الفلسطيني الذي شكلته منظمة التحرير في الخارج، إلى النظام السياسي المقام على الأرض الفلسطينية، عبر التوقيع على صيغة اتفاقات أوسلو. وهو ما يراه الدكتور جورج جقمان: أن الرئيس الراحل ياسر عرفات هو الذي أنشأ النظام السياسي الجديد بعد أوسلو، والذي–بشكل أو بآخر– يُعد امتداداً لما كان في ظل منظمة التحرير الفلسطينية،[3]

---

[1] أبراش، ابراهيم، **"التباس مفهوم وواقع التعددية في النظام السياسي"**، ورقة عمل، مقدمة لمؤتمر" التطورات السياسية الفلسطينية في ضوء الانتخابات التشريعية 2006م"، غزة: معهد دراسات التنمية، مارس 2006م).

[2] هلال، جميل، **النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو**، رام الله: مؤسسة مواطن، 2006م، ص 50

[3] جقمان، جورج، ***النظام السياسي الفلسطيني ومستقبل" القضية" والحاجة إلى" انقلاب "في التفكير***، مقالات: **مجلة الدراسات الفلسطينية**، الصادرة عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية، المجلد19، شتاء2008م، العدد 73، ص51.

في جانب من جوانبه، كمحاولة للخروج من المأزق الذي كان يعاني منه النظام السياسي الفلسطيني، المفتقر إلى الإقليم الجغرافي الذي يمكنه ممارسة السيادة عليه. وحتى بعد أوسلو، لم تتوافر لهذا النظام سيادة كاملة يمكن ملاحظتها بالشكل الواضح للسلطة في بقية الدول والكيانات السياسية.[1] كما أن التداخل بين مرحلتي البناء والتحرير كانت، وما زالت، تشكل مادة للنقاش حول موضوع النظام السياسي الفلسطيني، ومدى تمكنه من ممارسة الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة، قبل تمكنه من ممارسة السيادة الكاملة على الأرض والشعب.[2]

بعد وفاة الرئيس ياسر عرفات وانتخاب محمود عباس رئيساً للسلطة الوطنية في كانون الثاني/يناير 2005م، سعى الأخير لوقف التشرذم السياسي والميداني اللذين اتسم بهما الوضع الفلسطيني الداخلي. وكان اتفاق القاهرة –الذي وُقع في آذار/مارس 2005م– يهدف إلى إيقاف هذا التشرذم، وتوحيد القرار الفلسطيني، والاحتكام إلى شرعية سياسية جديدة منبثقة من الانتخابات، كون النظام السياسي الفلسطيني بات مرتبطاً بموضوع الصفة التمثيلية للفلسطينيين، ومن ثم بوحدة القرار السياسي أو بتشرذمه.[3]

بالرجوع قليلاً إلى ميثاق حركة حماس، نجد أن الحركة أعلنت في ميثاقها، أنها ستكون عوناً لكل التنظيمات العاملة في الساحة الفلسطينية، ما يشير إلى أن الشراكة تعد من أدبيات الحركة، وأبجديات علاقتها بالآخرين، إذ قالت في المادة السادسة والثلاثين: "حركة المقاومة الإسلامية، وهي تشق طريقها، لتؤكد المرة تلو المرة لكل أبناء شعبنا، والشعوب العربية والإسلامية، أنها لا تبغي شهرة ذاتية، أو مكسبا ماديا، أو مكانة اجتماعية، وأنها ليست موجهة ضد أحد من أبناء شعبنا لتكون له منافسا أو تسعى لأخذ مكانته، ولا شيء من ذلك على الإطلاق. وهي لن تكون ضد أحد من أبناء المسلمين أو المسالمين لها من غير المسلمين في هذا المكان وفي كل مكان. ولن تكون إلا عوناً لكل التجمعات والتنظيمات العاملة ضد العدو

---

[1] الأزعر، محمد، **النظام السياسي والتحول الديمقراطي في فلسطين**، رام الله: مؤسسة مواطن، 1996م، ص11.

[2] سالم، وليد، **المسألة الديمقراطية في فلسطين**، رام الله: مؤسسة مواطن، 2000م، ص17.

[3] جقمان، جورج، **النظام السياسي الفلسطيني ومستقبل" القضية" والحاجة إلى" انقلاب "في التفكير**، مرجع سابق، ص51.

الصهيوني والدائرين في فلكه"[1]. هذا النص يعني أن حماس أدركت منذ البداية أنها يجب أن تسعى لتجسيد المشاركة السياسية على أسس واقعية وحقيقية، فكراً وممارسة، وأن تستعد لشراكة سياسية فلسطينية تتمخض عن صنع قرار وطني فلسطيني يحقق الوحدة الوطنية ويجسد الشراكة السياسية، ويحمي برنامج المقاومة. وعليه فقد امتنعت حماس عن المشاركة في انتخابات عام 1996م، لاعتقادها أن هذه الانتخابات لن تحقق الشراكة المرجوة، وهو ما جاء في المذكرة التي أصدرتها في 16\1\1996م: "أن هذه الانتخابات ستؤدي إلى الإضرار بقاعدة الوحدة الوطنية التي عبرت، وما تزال، حركة "حماس" عن حرصها عليها أشد الحرص"[2].

إلا أنها عادت وأعلنت مشاركتها في انتخابات عام 2006م، من أجل بناء النظام السياسي الفلسطيني، والمساهمة في إصلاحه، كما جاء في المذكرة التي أعلنت فيها المشاركة: "حرصاً منا في حركة المقاومة الإسلامية " حماس" على تعزيز نهجنا في خدمة شعبنا الفلسطيني في كل المجالات والميادين، ورعاية شؤونه ومصالحه، وحماية حقوقه ومكتسباته، وإسهاماً منا في بناء مؤسسات المجتمع الفلسطيني على أسس سليمة، ومعالجة كل جوانب الفساد والخلل، وتحقيق الإصلاح الوطني الشامل والحقيقي، ليكون شعبنا أقدر على الصمود في مواجهة الاحتلال والعدوان، واستجابة لنبض شعبنا ورغبته، وحرصه على مشاركة جميع القوى والفصائل في الحياة السياسية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فقد قررت حركة المقاومة الإسلامية" حماس" وبعد مداولات ومشاورات مستفيضة شملت مختلف مؤسساتها وهيئاتها القيادية في الداخل والخارج، بما في ذلك أسرى الحركة في سجون الاحتلال الصهيوني، المشاركة في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني القادمة، وذلك على قاعدة التمسك بالحقوق المشروعة لشعبنا، وحماية برنامج المقاومة كخيار استراتيجي حتى زوال الاحتلال، _بإذن الله_"[3].

وبالرغم من توجه حركة حماس لتشكيل مرجعية بديلة عن منظمة التحرير، وهو ما ورد في خطاب خالد مشعل في الدوحة، بعد الحرب على غزة عام 2008م-2009م، إذ قال: "إن

---

[1] **ميثاق حركة المقاومة الإسلامية "حماس"**، المادة السادسة والثلاثون.

[2] مذكرة صادرة عن حركة المقاومة الإسلامية (حماس) حول: **انتخابات مجلس الحكم الذاتي الفلسطيني المحدود**، مرجع سابق.

[3] **بيان حركة حماس بشأن المشاركة في الانتخابات التشريعية**، مرجع سابق.

قوى المقاومة الفلسطينية تتداول بناء مرجعية وطنية تمثل الداخل والخارج، وتضم جميع قوى وتيارات شعبنا وشخصياته الوطنية. وإنه لم يعد مقبولاً أن يظل الشعب الفلسطيني دون مرجعية وطنية تمثل الداخل والخارج وتحافظ على حق العودة، وخاصة أن فصائل المقاومة ممنوعة منذ أربع سنوات من دخول منظمة التحرير الفلسطينية وإعادة بنائها. فالمنظمة في هذه الحالة، لا تشكل مرجعية، بل هي تعبير عن حالة عجز وأداة لتعميق الانقسام الفلسطيني"[1].

إلا أن هذا الخطاب، كان خطاباً محدوداً، سواء من ناحية الشخوص أو الأدوات، ولم يُكرر بعدها، سواءً ببيانات أو تصريحات مشابهة صادرة عن الحركة أو قادتها وناطقيها، ما يدفعنا إلى القول، إنه لم يعد ممكناً –من وجهة نظر الحركة– تصويب بناء النظام السياسي الفلسطيني، وحماية مشروع المقاومة من خارج بنية النظام نفسه، وإنما من داخله. وقد شكل هذان الهدفان أحد أهم المسوغات المقبولة لخطوة حماس، المتمثلة بالمشاركة في النظام السياسي الفلسطيني. فحماس –كما اتضح من خطابها– لا تتعامل مع النظام السياسي الفلسطيني من منطلق الرغبة بالسيطرة والاستحواذ، وإنما تتعامل معه بهدف تغيير مضمون وبرنامج هذا النظام، ليتوافق مع متطلبات المشروع الوطني وبرنامج المواجهة مع الاحتلال، على اعتبار أن هذا النظام هو الوريث الشرعي لتراث الحركة الوطنية الفلسطينية وإنجازاتها. كما تتعامل معه بهدف الوصول إلى شراكة حقيقية ما بين الحركات الوطنية الفلسطينية، بما يعيد بناء النظام وتجديده على أسس ومضامين جديدة تفرضها وقائع موازين القوى الجديدة في الساحة الفلسطينية.

5: 3: 3 حماس والانقسام الفلسطيني عام 2007م

مثَّل الانقسام الفلسطيني الذي حدث في منتصف العام 2007م، والذي أفضى إلى سيطرة حماس على قطاع غزة، وإقالة حكومة الوحدة الوطنية برئاسة إسماعيل هنية، أحد أهم

[1] مشعل، خالد، المقاومة الفلسطينية تدرس بناء مرجعية بديلة، خطاب خالد مشعل في مهرجان "وانتصرت غزة"، الذي نظم في الدوحة بتاريخ 28\1\2009م، المصدر: موقع الجزيرة نت الالكتروني: http://www.aljazeera.net/news/pages/eb1bff57-d773-4ece-b894-4af0b1050fee

المنعطفات في العلاقات الفلسطينية الداخلية، وتسبب في انفصال قطاع غزة عن الضفة الغربية سياسياً، إضافة إلى الفصل الجغرافي بسبب الإحتلال، ودخول الساحة الفلسطينية في نزاع وجدل داخلي حول الدوافع التي وقفت وراء هذا الانقسام. ففي الوقت الذي اتُهمت فيه حركة حماس بأنها حركة "انقلابية" لا تقبل بالشراكة السياسية، وتريد أن تنفصل بقطاع غزة لتقيم فيه إمارة مستقلة، فإن خطاب حركة حماس ركز على تسمية الانقسام "بالحسم العسكري"، وأن سبب الانقسام هو حالة الفلتان الأمني والتعديات التي تعرضت لها حركة حماس، سواء على وزرائها، أو نوابها، أو مؤسساتها، وأن الخطوة كانت اضطرارية لتصحيح مسار أمني منحرف، وأنه لم يكن وراءها أية أبعاد سياسية، كما جاء في الكتاب الأبيض الذي أصدرته الحركة: "تؤكد حركة حماس مراراً وتكراراً، ومن خلال مختلف مستوياتها القيادية، ان تلك الأحداث لم تكن أكثر من عملية تصحيح لمسار أمني منحرف، وأنه ليس وراءها أية أبعاد سياسية بالمطلق. فالحركة حريصة كل الحرص على التواصل الجغرافي بين غزة والضفة، وليس وارداً في استراتيجيتها على الإطلاق أن تستقل بغزة لتنشئ كياناً سياسياً منبتاً عن كل فلسطين"[1].

وفي الكلمة التي ألقاها خالد مشعل في مؤتمر "الإسلاميون في العالم العربي"، أعاد التأكيد على ذات الخطاب، إذ قال: "وحدة الأرض الفلسطينية: فالضفة الغربية (بما فيها القدس) وقطاع غزة والأرض المحتلة 1948، أرض واحدة بكل جغرافيتها. إنها وحدة واحدة، لا يُفصل جزء منها عن الآخر، وهي بمجموعها وطن الشعب الفلسطيني. أما وضع غزة الحالي، الذي يتخوف منه البعض، فإنه حال استثنائي فُرض علينا، وليس وضعاً طبيعياً، ولا يمكن أن نقبل أن تكون غزة منفصلة عن الضفة، فغزة والضفة وحدة واحدة، وهما معاً جزء من الوطن الفلسطيني الكبير"[2].

كما أكدت الحركة أن خصومتها لم تكن مع حركة فتح، وإنما كانت مع تيار يسعى لضرب الوحدة الوطنية، ويعمل على إشاعة الفوضى والفلتان. وقد ورد ذلك في التصريحات

---

[1] المكتب الإعلامي التابع لحركة المقاومة الإسلامية "حماس": **الكتاب الأبيض: عملية الحسم في قطاع غزة –اضطرار لا اختيار**–، ط1، من إصدارات المكتب الاعلامي التابع لحركة "حماس"، تشرين ثاني\ نوفمبر 2007م، ص 5.

[2] مشعل، خالد، **الإسلاميون في العالم العربي والقضية الفلسطينية في ضوء التغيرات والثورات العربية**، مرجع سابق.

التي أدلى بها خالد مشعل في أعقاب الانقسام، والتي قال فيها: "إن ما جرى في قطاع غزة خطوة اضطرارية لمعالجة مشكلة مزمنة، وأن ما حدث ليس موجهاً ضد حركة فتح، ولكن هناك طرف كان يسعى دائماً لإجهاض جميع مبادرات الوفاق الوطني، باستعمال جميع الوسائل، بما في ذلك الاستقواء بالعالم الخارجي، وأن الحوار الوطني الشامل، هو الذي سيتمكن من المعالجة الجذرية لكافة القضايا، وعلى رأسها الملف الأمني"[1].

وبالرغم من إقالة حكومة إسماعيل هنية من قبل الرئيس الفلسطيني محمود عباس، إلا أن هنية اعتبر أن حكومته هي حكومة الشعب الفلسطيني الشرعية، كونها حصلت على ثقة المجلس التشريعي الفلسطيني، إذ قال في تصريحات أوردتها صحيفة القدس: "إن قرارات الرئيس محمود عباس بإقالة الحكومة وإعلان حالة الطوارىء، هي قرارات متسرعة وغير مدروسة العواقب، وأن الحكومة القائمة هي حكومة الشعب الفلسطيني الشرعية، وسوف تبقى تمارس عملها الاعتيادي، ولن تتخلى عن مسؤولياتها الوطنية والأدبية تجاه شعبنا الفلسطيني"[2].

حاولت حركة حماس، مراراً – من خلال خطابها– أن تلقي بلائمة استمرار الحصار والانقسام على حركة فتح والرئيس الفلسطيني والحكومة في الضفة الغربية، بسبب ارتهانهم للمساعدات الدولية والتنسيق الامني. ومن ذلك تصريح رئيس حكومتها إسماعيل هنية الذي قال فيه: "إن الحوار الوطني والتنسيق الأمني مع "الإسرائيليين" طريقان لا يلتقيان، ويجب وقف التنسيق الأمني"[3]، وتصريح الناطق باسمها سامي أبو زهري، الذي قال: "نطالب الأجهزة الأمنية بالضفة المحتلة إلى وقف التنسيق الأمني، ورفع اليد عن المقاومة"[4]، كما ورد ذلك في المقابلة

---

[1] مشعل، خالد، **ما جرى في قطاع غزة خطوة اضطرارية لمعالجة مشكلة مزمنة**، تصريحات في صحيفة القدس، يوم السبت 16\6\2007م، العدد 13588، ص1.

[2] هنية، إسماعيل، **الحكومة الشرعية قائمة وسوف تبقى تمارس عملها**، صحيفة القدس، تاريخ 15\6\2007م، العدد 13587، ص1.

[3] هنية، إسماعيل، الحوار الوطني والتنسيق الأمني طريقان لا يلتقيان، تاريخ 13\1\2008م، موقع صحيفة الأيام: date=1/13/2008&http://www.al-ayyam.com/article.aspx?did=75212

[4] أبو زهري، سامي، حماس تدعو لوقف التنسيق الأمني ورفع اليد عن المقاومة، بيان بتاريخ 5\9\2011م، موقع فلسطين أون لاين: http://felesteen.ps/details/

التي أجراها المركز الفلسطيني للإعلام مع القيادي في حركة حماس، حسن يوسف، الذي قال: "إنه من المعيب أن تتوقف المصالحة ومصلحة الشعب الفلسطيني عند شخص واحد، ومن المعيب أيضا أن نقبل بأن يتعامل العالم معنا عبر فياض فقط، وكأنهم يقولون لنا إن فياض هو من يأتي بالدعم والمساعدات. وموقف حماس بوضوح أنها ترفض هذا الارتهان، فإن كانت المساعدات هي للشعب الفلسطيني فأهلا بها، بغض النظر عمن يرأس الحكومة، مع قبول حماس بالكثير من الأسماء التي رشحتها فتح واستعداد الحركة للتوافق عليها سريعا"[1].

وعليه، فقد اعتبرت حماس أن حكومة الطوارئ التي شكلها الرئيس عباس برئاسة فياض هي حكومة غير شرعية، ولن تتعامل معها حماس. وجاء ذلك في تصريحات للنائب مشير المصري، أوردتها صحيفة القدس: "إن جميع الاجراءات والقرارات التي اتخذها الرئيس محمود عباس، ومن ضمنها قرار تشكيل حكومة طوارئ بأنها قرارات باطلة، ولن تعترف بها حركة حماس، وتعتبرها غير شرعية"[2]، وقد أعقب عملية الانقسام عقد مؤتمر أنابوليس للسلام• ، وهو المؤتمر الذي رفضته حركة "حماس" وانتقده خطابها، على لسان الناطق باسمها "سامي أبو زهري" الذي قال: "إن حضور العرب لمؤتمر أنابوليس يعتبر بمثابة الصدمة الكبيرة للشعب الفلسطيني، وأن المؤتمر سيفتح الأبواب أمام التطبيع المباشر مع الاحتلال في ظل استمرار العدوان والتصعيد على الشعب الفلسطيني، وأنه لن يحقق إلا المزيد من الفشل والمزيد من

---

[1] يوسف، حسن، من المعيب ربط مصلحة الشعب الفلسطيني بشخص فياض، مقابلة مع راديو ألف، تاريخ 12\8\2011م، موقع راديو ألف: http://www.alif.ps/atemplate.php?id=11347

[2] المصري، مشير، حكومة فياض حكومة غير شرعية، 18\6\2007م، موقع جريدة الشرق الأوسط: &epage=news&http://www.aawsat.com/news.asp?section=4
issueno=10429&subsec=6&apage=%C3%E1%C7%CE%C8%C7%D1
وانظر أيضاً: صحيفة القدس: تاريخ 18\6\2007م، العدد 13590، ص1.

• مؤتمر أنابوليس: هو مؤتمر السلام في الشرق الأوسط الذي عقد في 27نوفمبر /تشرين الثاني من 2007 في كلية البحرية للولايات المتحدة في أنابوليس، ماريلاند، الولايات المتحدة الأمريكية .وانتهى المؤتمر مع صدور بيان مشترك من جميع الاطراف. نظم المؤتمر من قبل الولايات المتحدة وتحت إشراف وزيرة خارجيتها كوندوليزا رايس واستمر ليوم واحد. (المصدر: ويكيبيديا /http://ar.wikipedia.org/wiki)

الضرر بالقضية والحقوق الفلسطينية والعربية".[1] كما أعق المؤتمر حالة من القطيعة بين فتح وحماس، استمرت قرابة العام ونصف العام، إلى أن نجحت مصر بجمع الفرقاء على طاولة الحوار بداية العام 2009م.

5: 3: 4 حماس وورقة المصالحة المصرية عام 2009م

أدخل هذا السجال –غير المنتهي– الساحة السياسية الفلسطينية في حالة صراع وجدل كبيرين، ألزمت الجميع بضرورة البحث عن مخارج لحلها والتخفيف من آثارها، وخاصة بعد الحرب التي شنت على غزة (27\12\2008م–18\1\2009م). وتمثل ذلك بعدد من المبادرات الداخلية والخارجية، لتحقيق المصالحة الوطنية. وقد كانت جلسات الحوار التي بدأت في القاهرة في 26\2\2009م، على رأس تلك المبادرات، إذ أفضت تلك الجلسات إلى صياغة ورقة للمصالحة الوطنية الفلسطينية•، بوساطة مباشرة من المخابرات المصرية، وصيغت الورقة في جلسات الحوار التي عقدت في القاهرة في الفترة من 25\7\2009م إلى 27\7\2009م.

صاحب تلك الحوارات خطاب حمساوي مساند للمصالحة، وصدرت عدد من التصريحات على لسان قادة حماس، تعتبر المصالحة ضرورة واستراتيجية، ومن ذلك التصريح الذي أدلى به خالد مشعل: "إن حماس تسامت على جراحها النازفة في غزة، ومعاناة المئات من سجنائها في الضفة، استجابة لدعوات الحوار، وتأكيداً على المضي في مشروع المصالحة الوطنية"[2]. كما صرح إسماعيل هنية، رئيس الحكومة في قطاع غزة: "إن موضوع المصالحة

---

[1] أبو زهري، سامي، حماس تنتقد حضور العرب لمؤتمر أنابوليس، موقع المركز الفلسطيني للإعلام، 23\11\2007م، الرابط الالكتروني: http://www.palinfo.com/site/pic/

• تعد ورقة المصالحة المصرية، التي أطلق عليها لاحقاً "اتفاقية الوفاق الوطني الفلسطيني"، من أكثر وثائق المصالحة تفصيلاً، إذ بلغ نصها حوالي 4100 كلمة، موزعة على 22 صفحة، وتضمنت تشكيل خمس لجان لمعالجة قضايا: الانتخابات والأمن ومنظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الانتقالية ولجنة المصالحة الوطنية.

[2] مشعل، خالد، **حماس تسامت على جراحها النازفة**، تصريحات لخالد مشعل، صحيفة الحياة، تاريخ1\3\2009م، العدد 4763، ص1.

وإنهاء الانقسام قرار استراتيجي في حركة حماس، وهو موضع إجماع في الحركة، وأن الرغبة في إنجاح الحوار تلقى قوة دفع في كل الاوساط الحركية في الداخل والخارج"[1].

لقيت ورقة المصالحة المصرية ترحيباً من قبل جميع الفصائل الفلسطينية، وسرعان ما وقعتها جميع الفصائل منتصف شهر تشرين الأول عام 2009م. أما حماس فقد طلبت من القيادة المصرية تأجيل التوقيع على ورقة المصالحة وقتها، وقد تضمنت الورقة بنوداً تتعلق بإعادة إحياء منظمة التحرير الفلسطينية، ودخول كل من حماس والجهاد الإسلامي فيها، وإجراء انتخابات للمجلس الوطني الفلسطيني، والمباشرة بتشكيل حكومة وحدة وطنية تكون من مهماتها الأساسية إعادة إعمار قطاع غزة، وتنظيم انتخابات رئاسية وتشريعية في 28\6\2010م. وأقرت الورقة تشكيل لجنة وطنية لمتابعة تنفيذ بنود الاتفاق، والملف الأمني، ووقف التعديات وضرورة وقف الاعتقالات السياسية.[2]

تعرضت حماس لانتقادات كبيرة بسبب عدم توقيعها على ورقة المصالحة منذ البداية، إلا أن خطاب حماس حاول الدفاع عن موقف الحركة بتأجيل التوقيع على ورقة المصالحة، وركز على أن يكون اتفاق المصالحة اتفاقاً شاملاً، يعالج الملفات الخمس ويضمن تنفيذها على الأرض بشكل متوازٍ. كما رفضت الحركة الضغوط الخارجية، وبالذات معايير اللجنة الرباعية في إنجاز المصالحة، وأن قضية إطلاق سراح المعتقلين السياسيين في الضفة الغربية كانت سبباً في تأجيل التوقيع، كما ورد على لسان خالد مشعل: "إن العقبة الكؤود أمام المصالحة الفلسطينية، هي ما يجري في الضفة الغربية من اغتيالات واختطافات، هناك حملة لاجتثاث حركة حماس، تمارسها أجهزة السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية"[3].

---

[1] هنية، إسماعيل، المصالحة قرار استراتيجي في حركة حماس، ولا بديل عن الحوار الوطني، 19\3\2009م،تصريحات للمركز الفلسطيني للإعلام، نقله موقع مجتمع نبراس المعرفة الاكتروني: http://www.educdz.me/montada

[2] أنظر: اتفاقية الوفاق الوطني الفلسطيني 2009م، موقع الجزيرة نت، تاريخ 14\10\209م،، الرابط الاكتروني: http://www.aljazeera.net/news/pages/503583b8-d00f-46e3-95c2-b4dd2bedec37

[3] مشعل، خالد، الاعتقالات في الضفة عقبة كؤود أمام المصالحة، ولا تغيير في المنطقة بتجاهل حماس، بتاريخ9\6\2009م، موقع المركز الفلسطيني للإعلام: http://www.palinfo.com/site/pic/newsdetails.aspx?itemid=21200

كما أن اجتماعات المجلس الوطني الفلسطيني في شهر 8\2009م، من أجل استكمال أعضاء اللجنة التنفيذية، قد مثلت مؤشراً سلبياً آخر-حسب حماس- على تراجع فتح تجاه عملية المصالحة، مما أضاف سبباً لعدم توقيعها على ورقة المصالحة، كما ورد في بيانها: "إن اجتماعات المجلس الوطني الأخيرة تعد مؤشراً سلبياً بالنسبة لحماس والفصائل المعنية بإعادة بناء وترتيب المنظمة على أسس جديدة، إذ ترافقت هذه الاجتماعات مع وضع الرتوش الأخيرة على التفاهمات المتعلقة بالمصالحة الفلسطينية، وعلى رأسها مسألة المنظمة. وكان الأولى أن لا تستعجل "فتح"، ملء الشواغر دون توافق، وأن لا تقوم بترتيبات تكرس هيمنتها وتستبعد الآخرين، وتتابع استخدامها كأداة في وجه المعارضة"[1].

أما السبب الرئيسي وراء تأجيل التوقيع -كما قالت حماس- هو قرار السلطة الوطنية بطلب تأجيل التصويت على تقرير "جولدستون"• في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، وما رافقه من غضب شعبي، ما أدى إلى مطالبة حماس لمصر بتأجيل توقيعها على ورقة المصالحة حتى تهدأ النفوس.

وبعد مرور ما يقرب من سبعة أشهر على توقيع الفصائل على ورقة المصالحة المصرية، أي في شهر أيار 2011م، وقَّعت حركة حماس على ورقة المصالحة باحتفالية نظمت في القاهرة يوم 4\5\2011م، والقى خالد مشعل خطاباً في الاحتفالية قال فيه: " من أجل أن تعود اللحمة بين الدم الفلسطيني الواحد، من أجل أن يظل الفتحاوي والحمساوي إخوة على طريق

---

[1] بيان حركة حماس بخصوص اجتماعات المجلس الوطني الفلسطيني، بتاريخ 22\8\2009م، موقع جريدة الشرق الأوسط الاكتروني: epage=news&http://www.aawsat.com/news.asp?section=4 issueno=10429&subsec=6&apage=%C3%E1%C7%CE%C8%C7%D1

• غولدستون: هو القاضي الجنوب أفريقي من أصل يهودي، ريتشارد غولدستون (وسمي التقرير باسمه)، الذي ترأس لجنة تحقيق وتقصي حقائق تابعة للأمم المتحدة. وكانت مهمة اللجنة التحقيق في دعاوى ارتكاب جرائم حرب في حرب غزة. وخلصت اللجنة إلى أن كلاً من الجيش "الإسرائيلي" والفصائل المسلحة الفلسطينية قد ارتكبا ما يمكن اعتباره جرائم حرب، وفي بعض الأحيان قد يرقى بعض من هذه الجرائم إلى جرائم ضد الإنسانية -حسبما جاء في تقرير اللجنة- تقرر مناقشة التقرير في مجلس حقوق الإنسان في أكتوبر 2009م، إلا أن السلطة الفلسطينية تقدمت بطلب سحب التقرير من المناقشة، مما أدى إلى تأجيله إلى جلسة مارس 2010م. وقد أثار هذا التأجيل تنديداً داخل فلسطين وعلى الصعيد العربي، كما انتقدته منظمات حقوقية دولية. (المصدر: ويكيبيديا: http://ar.wikipedia.org/wiki).

النضال، من أجل كل ذلك اتينا إلى لحظة المصالحة. وأقول أن صفحة الانقسام السوداء باتت خلف ظهورنا وتحت أقدامنا، وأُعلن باسم حماس بأننا مستعدون أن ندفع كل ثمن من أجل إتمام المصالحة وتحويل النصوص إلى واقع على الأرض بإذن الله، فمعركتنا الوحيدة والحقيقية مع المحتل "الإسرائيلي"، وليست بين الفصائل الفلسطينية وبين أبناء الوطن الواحد"[1].

مثلت مقدمة هذا الخطاب، استراتيجية حماس ونظرتها للمصالحة الوطنية الفلسطينية. إلا أن الترجمة الحقيقة للنصوص على الأرض، لم تتحقق بعد هذه الاحتفالية وبعد هذا الخطاب، مما قاد الجميع للبحث عن مخرج جديد لحل معضلة الإنقسام، فكان إعلان الدوحة أحد هذه المخارج، وهو ما سنناقشه في السطور اللاحقة.

5: 3: 5 حماس وإعلان الدوحة عام 2012م

مع استمرار حالة الانقسام الفلسطيني الداخلي، وعدم قدرة حركتي فتح وحماس على تفعيل ورقة المصالحة المصرية وتنفيذها، فقد وجهت قطر الدعوة بداية العام 2012م، لكل من فتح وحماس لاستكمال الحوارات من أجل تحقيق المصالحة. وقد أفضت الاجتماعات إلى التوقيع على اتفاق بين فتح وحماس، اصطلح على تسميته لا حقاً، باسم " إعلان الدوحة". وقد أعادت فيه الحركتان التأكيد على التزامهما بتحقيق المصالحة، والتأكيد على ما ورد في ورقة المصالحة المصرية، حول الانتخابات ومنظمة التحرير واللجان الخمس وتحديث السجل الانتخابي. غير أن الجديد الذي أدخل عليه، هو موافقة حماس على تولي الرئيس محمود عباس رئاسة الحكومة. وقد نص الاتفاق على التأكيد على الاستمرار بخطوات تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية وتطويرها، من خلال إعادة تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني بشكل متزامن مع الانتخابات الرئاسية والتشريعية. كما اتفق على عقد الاجتماع الثاني للجنة تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية وتطويرها، بتاريخ 2012/2/18م في القاهرة، وتشكيل حكومة التوافق الوطني الفلسطينية من كفاءات مهنية مستقلة برئاسة الرئيس محمود عباس، تكون مهمتها تسهيل الانتخابات الرئاسية

[1] مشعل، خالد، كلمة خالد مشعل في حفل التوقيع على اتفاق المصالحة بين فتح وحماس، تاريخ 4\5\2011م، الموقع الالكتروني يوتيوب: http://www.youtube.com/watch?v=Q8BGIHhsIgI

والتشريعية، والبدء بإعمار غزة، والتأكيد على استمرار عمل اللجان التي شُكلت، وهي لجنة الحريات العامة المكلفة بمعالجة ملفات المعتقلين، والمؤسسات، وحرية السفر، وعودة الكوادر الى قطاع غزة، وجوازات السفر، وحرية العمل، ولجنة المصالحة المجتمعية، والتأكيد على تنفيذ ما اتفق عليه في القاهرة لبدء عمل لجنة الانتخابات المركزية في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس.[1]

جاءت أغلب بنود الإعلان بصيغة التأكيد، ما يعني أن لا جديد فيه سوى ما يتعلق بتولي الرئيس الفلسطيني رئاسة الحكومة. غير أن هذا الإعلان لم يُوضع مَوضع التطبيق حتى اللحظة، وما زالت حالة الانقسام سائدة في الساحة الفلسطينية حتى إعداد سطور هذه الرسالة، ما يعني أن الإرادة الوطنية الفلسطينية تجاه المصالحة، لم تستطع ترجمة النصوص إلى واقع ملموس، وخاصة أن توحيد الضفة وغزة ضمن برنامج واحد وسلطة واحدة بات يحتاج، ليس فقط إلى إرادة فلسطينية، وإنما يحتاج أيضاً لموافقة "إسرائيلية".

5: 3: 6 حماس وتقديم طلب العضوية في الأمم المتحدة عام 2012م

في أعقاب الحرب التي شنت على قطاع غزة في الفترة (14-22\11\2012م)، شهدت الساحة السياسية الفلسطينية حراكاً دبلوماسياً في اتجاه تقديم طلب عضوية للأمم المتحدة، للحصول على صفة عضو مراقب للدولة الفلسطينية. وقد رحب الخطاب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية "حماس"، بهذا التوجه، انطلاقاً من رغبة حماس-حسب الحركة- في إسناد أي جهد فلسطيني يحقق للشعب الفلسطيني حقوقه، ويمكنه من مواجهة الإجراءات الإحتلالية "الإسرائيلية" بحقه، وانطلاقاً من رؤية حماس تجاه الدولة الفلسطينية، التي تتقاطع فيها مع حركة فتح في الأهداف المرحلية كونهما حركتي تحرر وطني فلسطيني. فحماس في أدبياتها تطرح مقولة الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس، والخالية من الإستيطان، ولا تعترف بـ"إسرائيل"، وتؤمن بالعملية الانتخابية كأساس لتداول السلطة. وهذا ما ذهب إليه مؤسس حركة

[1] انظر: نص إعلان الدوحة بشأن المصالحة الفلسطينية، 6\2\2012م، موقع المركز الفلسطيني للإعلام، الرابط الالكتروني: http://www.palinfo.com/site/pic/newsdetails.aspx?itemid=106646

حماس الشيخ أحمد ياسين عندما قال: "أنا أريد دولة ديمقراطية متعددة الأحزاب، والسلطة فيها لمن يفوز في الانتخابات"[1]، وفقاً للحل المرحلي الذي أعلنته حماس.

جاء خطاب حماس تجاه الخطوة متوازناً. فحماس رحبت بتقديم طلب العضوية بالأمم المتحدة بشرط أن لا تؤدي إلى التخلي عن كامل فلسطين، وأن لا تقود إلى المفاوضات "العبثية" مع الاحتلال الصهيوني. واشترطت أن تكون العضوية في إطار استراتيجية كاملة للمقاومة ضد الاحتلال الصهيوني، وإلا فإن الخطوة ستبقى بلا فائدة. وهو ما صرح به النائب المقدسي عن حماس أحمد عطون: "إن الحركة ومناصريها ستشارك، اليوم الخميس، بمسيرات دعم الرئيس محمود عباس لنيل فلسطين صفة عضو مراقب بالأمم المتحدة. وأن حماس مع أي خطوة فلسطينية من شأنها أن تعيد للشعب أي حق من حقوقه. كما نؤكد على موقف الحركة الذي أعلن عنه خالد مشعل، أن حماس مع التوجّه للأمم المتحدة، شرط عدم التنازل عن الثوابت الفلسطينية. وأن حالة الوحدة التي نجمت عن حرب قطاع غزة الأخيرة، والهبة الجماهيرية، خلقت جواً مناسباً لرص الصفوف واستعادة الوحدة. وأن مباحثات تطبيق المصالحة الفلسطينية ستبدأ فور عودة الرئيس عباس من نيويورك"[2].

أجرى كل من إسماعيل هنية، رئيس الحكومة في غزة، وأحمد بحر نائب رئيس المجلس التشريعي، اتصالاً بالرئيس محمود عباس لدعم الخطوة الوطنية بالذهاب إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة للحصول على صفة "مراقب". وقد اعتُبِر تصريح عطون واتصال هنية وبحر، بمثابة موافقة من قبل نواب الحركة وحكومتها، على خطوة الذهاب للأمم المتحدة.[3]

---

[1] ياسين، أحمد: مقابلة مع الشيخ أحمد ياسين, 1998\4\26، برنامج الشريعة والحياة, موقع قناة الجزيرة الفضائية: http://www.aljazeera.net/programs/pages/7468fe39-e064-4c6d-a7fb-0d8ddbcd3fd1#L7

[2] وكالة القدس نت: حماس والجهاد تدعمان الرئيس أبو ماز بخطوة التوجه للأمم المتحدة، تاريخ 2012\11\22م، موقع القدس نت، الرابط الالكتروني،http://www.qudsnet.com/arabic/news، وانظر أيضاً: شبكة يبوس الاخبارية، متابعة الأخبار المتعلقة بطلب العضوية في الأمم المتحدة، تاريخ 2012\11\27م، موقع شبكة يبوس برس الإخبارية: http://yabouspress.net/ar/

[3] المرجع السابق.

لخص البيان الذي أصدرته حركة حماس، ونشر على موقعها الالكتروني، خطاب حماس تجاه الخطوة، في محاولة من حماس للتماهي مع المزاج الشعبي الفلسطيني المؤيد لخطوة التوجه للأمم المتحدة. وكان مما جاء في البيان: "أجرى الأخ خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، اتصالاً هاتفياً صباح اليوم الإثنين، مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس، أكد خلاله ترحيب حماس بخطوة الذهاب للأمم المتحدة للحصول على صفة دولة مراقب. وأكد الأخ خالد مشعل على ضرورة أن يكون هذا التحرك في إطار رؤية واستراتيجية وطنية موحدة للمقاومة ضد الاحتلال الصهيوني"[1].

وخلصت الدراسة إلى القول، إن خطاب حركة حماس تجاه الشراكة السياسية، وبالرغم مما صاحب هذه التجربة وهذه المشاركة من صراعات داخلية وانقسام سياسي، إلا أن الرسائل التي حاول خطاب حركة حماس إيصالها تجاه الشراكة السياسية تمثلت في أن الحركة حريصة كل الحرص على الشراكة المستندة إلى موقف وطني فلسطيني موحد، وخدمة لهذا الهدف فقد كان خطابها تصالحياً. كما أن خطابها لم يكن خطاباً حاداً، بل نبع من حرصها على حماية النظام السياسي الفلسطيني من التفتت والاندثار، ومنع الرضوخ للإملاءات الخارجية، وحماية برنامج المقاومة، والمساهمة في إصلاح النظام السياسي الفلسطيني من داخله. كما أن خطابها لم يكن خطاباً عدائياً تجاه الفصائل الفلسطينية، وإنما أكدت الحركة أن خصومتها الداخلية تتحدد وفقاً لمدى قرب الأطراف الأخرى من المشروع الوطني الفلسطيني، وحماية الجبهة الداخلية، وأن أدواتها في هذا المضمار، كانت جملة من الحوارات والتصريحات والبيانات والمواقف التي عبرت عنها في برنامجها الانتخابي، وبرامج الحكومات التي شكلتها وترأستها، ومن خلال العديد من الاتفاقيات والإعلانات الوطنية التي أبرمتها، وأن المصطلحات التي تبناها الخطاب، كانت مصطلحات توفيقية وتصالحية إلى حد كبير.

---

[1] بيان رسمي لحركة المقاومة الإسلامية "حماس"، بعنوان: الأخ خالد مشعل يجري اتصالاً مع الرئيس الفلسطيني، تاريخ البيان 26\11\2012م، الموقع الرسمي لحركة المقاومة الإسلامية "حماس"، بيانات ووثائق، الرابط الالكتروني: http://www.hamasinfo.net

كما ركز الخطاب على أن حماس ما زالت تَعتبر الشراكة نهجاً استراتيجياً، وأن مشاركة حماس في الانتخابات التشريعية وفي النظام السياسي الفلسطيني صبت في مصلحة مسيرة التطور الديمقراطي الفلسطيني، وتعد خطوة ضرورية في اتجاه توطيد علاقة الحركة مع فصائل العمل الوطني المختلفة معها سياسياً. وأكدت حماس من خلال خطابها أن التحالف مع الآخرين والائتلاف معهم يأتي في إطار إحداث التغيير والإصلاح في الساحة الفلسطينية، وأنها لم تأت للإقصاء ولا للهيمنة، وإنما جاءت لتحقيق الشراكة وحماية المشروع الوطني، وأظهرت أنها ليست مغلقة على الآخرين، وحرصت الحركة على أن يبقى خطابها مليئاً بالألفاظ والكلمات الدالة على عمق حرصها على الشراكة السياسية والوحدة الوطنية، كمصطلح المصلحة الوطنية العليا، وحفاظاً على مصالح الشعب الفلسطيني، وشركاء في الدم شركاء في القرار، وغير ذلك من المصطلحات الجامعة.

غير أن كل هذا الاندفاع باتجاه الشراكة السياسية لم يستطع أن ينهي حالة التشرذم والانقسام في النظام السياسي الفلسطيني الذي ما زال قائماً حتى تاريخ إعداد هذه الرسالة، وما زال الشعب الفلسطيني في الداخل يدار من قبل حكومتين، واحدة مقالة في قطاع غزة والثانية لتسيير الأعمال في الضفة الغربية.

الاستنتاجات والتوصيات والخاتمة

الاستنتاجات

إن أهم مرتكزات العملية الديمقراطية، يجب أن تنطلق من أن الشعب هو مصدر السلطات، وهو ما يستوجب الاعتراف بقيمته الذاتية والإقرار بحقه في المشاركة السياسية والانتخاب، وحرية الاختيار والحقوق السياسية والمدنية الأخرى، المتمثلة بالتعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة. وتعتمد عملية التحول الديمقراطي، إلى حد كبير على النظام السياسي وعمقه التاريخي، وبعده الثقافي، وعلى مستوى التقدم الاقتصادي والرقي الاجتماعي في البلد المعني، وعلى الظروف الإقليمية والعالمية السائدة في اللحظة التاريخية التي يحدث فيها هذا التحول. كما أن السعي لتحقيق ثقافة الديمقراطية، يعتمد بالدرجة الأولى على إيمان ذاتي من قبل المجتمع بهذه الثقافة، وعلى إيجاد الوسائل والآليات اللازمة لنشرها وترسيخها فيه، من خلال الخطاب السياسي، الذي يعد حقلاً من حقول التعبير عن الآراء، واقتراح الأفكار والمواقف حول القضايا السياسية، ويهتم بالأفكار والمضامين، أكثر من اهتمامه بالمادة اللفظية فقط.

وقد خلصت الدراسة إلى أن الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية التي جرت عام 2006م، ساهمت إلى حد كبير في عملية التحول الديمقراطي الفلسطيني، وأفضت إلى إحداث نقلة نوعية في الحالة الديمقراطية الفلسطينية، وأن أكثر ما يميز هذه العملية، هو اشتراك حركة المقاومة الإسلامية "حماس" فيها، وحصولها على أغلبية أصوات الناخبين، مما مكنها من تشكيل الحكومة الفلسطينية العاشرة، وترؤس حكومة الوحدة الوطنية الحادية عشرة، وهو ما ألزمها بتقديم خطاب سياسي يتناسب مع الوضع الجديد الذي أصبحت فيه. وعليه، وبعد دراسة الخطاب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية "حماس"، وما صاحبه من تطورات، فقد خلصت الدراسة إلى:

1- حركة المقاومة الإسلامية "حماس" (الحركة محور دراستنا): هي حركة مقاومة وطنية فلسطينية تعبر عن تيار شعبي واسع، وتستند في فكرها ووسائلها وسياساتها ومواقفها إلى

المرجعية الإسلامية وتحترم التعددية السياسية، وتسعى إلى الشراكة القائمة على أساس مفاهيم المواطنة. وأن حركة "حماس" تعد امتداداً فعلياً لجماعة الإخوان المسلمين.

2- إن الجديد الذي أضافته حماس لامتدادها الإخواني، هو أن عمل الإخوان التنظيمي والتربوي في فلسطين أصبح يخدم الفعل الجهادي، ويخدم إستراتيجية المقاومة كوسيلة مثلى لحسم الصراع مع الصهيونية، واستعادة الحقوق الوطنية الفلسطينية.

3- لم يقتصر البرنامج الانتخابي لحماس (الذي حمل اسم التغيير والإصلاح)، على الأبعاد الدينية والاجتماعية والسلوكية، فحسب، بل شمل أيضاً الأبعاد الإدارية والسلطوية والاقتصادية، والتركيز على الشراكة السياسية وقبول التعددية واعتماد صندوق الاقتراع كأساس للتداول السلمي للسلطة.

4- إن مشاركة "حماس" في الانتخابات والنتيجة التي حصلت عليها، قد زاد من إدراك الاتجاه الوطني الفلسطيني لتزايد نفوذ التيار الإسلامي ودور الاسلام السياسي، باعتباره عاملاً فعالاً في استقطاب الجماهير.

5- استند الخطاب السياسي لحركة "حماس" فيما يتعلق بالدولة الفلسطينية، إلى الحل المرحلي، كأساس لمرحلة التحرير الكامل، وأن الحركة لا تمانع فكرة عقد الهدنة لزمن محدود مع "إسرائيل"، بشرط أن تكون مرحلة أولى على طريق إنشاء دولة فلسطين الكاملة، مع عدم الاعتراف "بإسرائيل"، ما يعني أنها تتعاطى بواقعية مع وجودها، ولكنها لا تعترف بها رسمياً وقانونياً ووطنياً.

6- إن الدولة التي تنشدها حماس: هي دولة مدنية تعددية، يسودها التسامح، وتُتَداول فيها السلطة من خلال صندوق الاقتراع، شريطة أن تكون هذه الدولة كاملة السيادة في حدود عام 1967 وخالية من الاستيطان والنقاط العسكرية، وأن تكون القدس عاصمتها، دون التخلي عن باقي الأراضي المحتلة عام 48، ودون الاعتراف بحق "إسرائيل" في الوجود وعدم منحها الشرعية من أصحاب الأرض وملاكها الشرعيين.

7- ركز الخطاب السياسي لحماس تجاه المقاومة، على أنها وسيلة الشعب الفلسطيني الأساسية للإبقاء على جذوة الصراع متقدة مع المحتل. وأن الجهاد والمقاومة المسلحة، هي الطريق الحقيقي والصحيح للتحرير. وأن تحرير فلسطين "كل فلسطين" واجب وحق وهدف وغاية.

8- أصبح خطاب الوحدة الوطنية لدى "حماس" خطاباً شبه يومي تؤكده الحركة بكافة الوسائل والأساليب، وأنه بقي خطاباً ثابتاً متمسكاً بثوابت القضية الوطنية وأدبياتها وأبجدياتها، وأنها لم تأت للإقصاء ولا للهيمنة، وإنما جاءت لتحقيق الشراكة، وحماية المشروع الوطني، والنظام السياسي الفلسطيني من التفتت والاندثار، ومنع الرضوخ للإملاءات الخارجية، وحماية برنامج المقاومة، والمساهمة في إصلاح النظام السياسي الفلسطيني من داخله. وهو ما ورد في البرنامج الانتخابي وبرامج الحكومات المتعاقبة لحماس.

9- ركز خطاب حماس تجاه الانتفاضة الفلسطينية الثانية (الأقصى)، على تمجيدها، والاعتزاز بها، والإشادة بفعالياتها، وأن الانسحاب "الإسرائيلي" من قطاع غزة، ما هو إلا ثمرة من ثمراتها.

10- لم يقتصر خطاب حركة حماس تجاه خطة خارطة الطريق، والمبادرات المماثلة، على رفضها فقط، بل تعداها لدعوة السلطة الوطنية الفلسطينية إلى رفضها وعدم التعامل معها.

11- شهد الخطاب السياسي لحركة حماس تجاه منظمة التحرير الفلسطينية تحولاً ملحوظاً. فبعد أن كان الخلاف بين حماس ومنظمة التحرير محوره أيديولوجياً، كون منظمة التحرير تبنت فكرة الدولة العلمانية، وهي مناقضة للفكرة الدينية -حسب ميثاق حماس-، فإن الخطاب تحول إلى القول أن الخلاف معها يندرج في إطار الخلاف السياسي، وبات الخطاب يعتبر المنظمة إطاراً من أطر العمل الوطني، وأن حماس على استعداد للدخول فيها بعد تفعيلها وإعادة بنائها على أسس جديدة.

12- أكد قرار حركة حماس بخوض الانتخابات التشريعية الثانية أنها باتت مستعدة للمشاركة في النظام السياسي القائم، مما انعكس لاحقاً على مواقفها وخطابها.

13- ركز خطاب حماس السياسي على أن انتخابات عام 1996م تختلف عن انتخابات عام2006م، كون الانتخابات الثانية جرت وفقاً لاتفاق وطني فلسطيني خالص، هو "اتفاق القاهرة".

14- أعادت الانتخابات التشريعية الثانية الاعتبار للشرعية الوطنية الفلسطينية من خلال اشتراك الجماهير الفلسطينية بها، واشتراك أغلب الفصائل الفلسطينية فيها، ومنها حركة حماس.

15- أدت الانتخابات التشريعية الثانية إلى تغيرات سياسية كبيرة ومؤثرة في الساحة الفلسطينية، وفتحت المجال واسعاً لصياغة مشهد سياسي جديد في الساحة الفلسطينية، وتشكيل شبكة من العلاقات الداخلية القائمة على أسس ومعايير جديدة.

16- تمثلت الأسباب التي أدت إلى عملية التحول الديمقراطي الفلسطيني في: خطاب حماس الجديد تجاه النظام السياسي الفلسطيني، وضرورة تجديد شرعية ذلك النظام، والنتائج التي أفرزتها انتفاضة الأقصى، وزيادة قوة حركة حماس وتأثيرها، ومحاولة تطويع حماس ودمجها في العملية السلمية، ومحاولة دفع العملية السلمية قدماً إلى الأمام.

17- التزم الخطاب السياسي لحماس بترديد المصطلحات المنسجمة مع خطاب الحركة طيلة الفترة منذ انطلاقتها وحتى تاريخ إعداد الدراسة، كمصطلح "الكيان الصهيوني" بدلاً من مصطلح "الجانب الآخر"، ومصطلح "المفاوضات العبثية" رداً على مصطلح "الصواريخ العبثية"، "والحل المرحلي"، بدلاً من "حل الدولتين".

18- شهد الخطاب السياسي لحماس بعض التغييرات على مصطلحاته المعهودة، مثل التعامل مع السلطة، رغم كونها من إفرازات أوسلو، وأن "إسرائيل" موجودة كأمر واقع، وأن الوسائل الدبلوماسية تعتبر أحد أشكال النضال، ودخول مصطلح "المقاومة الشعبية" على خطابها، وغياب مصطلح "فلسطين أرض وقف إسلامي".

19- تسبب صعود حماس للسلطة، مع استمرار رفضها للعملية السلمية، والاتفاقيات، والاعتراف "بإسرائيل"، في فرض الحصار بجميع أشكاله على حماس وعلى الحكومة وعلى الشعب الفلسطيني برمته.

20- بالرغم من التحولات في خطاب حماس السياسي تجاه العملية السلمية، إلا أن ذلك بقي منطلقاً من أن حماس حركة أيديولوجية مقاومة، ولديها مواقف تستند إلى تلك الأيديولوجية لن تمكنها من أن تكون جزءاً من العملية السلمية، وأن تفسير بعض الاقترابات التي قدمتها حماس تجاه العملية السلمية تفسر على أنها محاولات من الحركة للاستفادة من هذه العملية دون استعدادها لدفع الثمن، وأنها تحاول تطويعها لخدمة أهدافها فقط.

21- ركز الخطاب السياسي لحماس على أن من يشككون بديمقراطية الحركة وقعوا في تناقض كبير عندما شجعوا إجراء الانتخابات، ولكنهم رفضوا مترتبات الخيار الديمقراطي الفلسطيني، عندما فازت حماس وحصلت على أغلبية اصوات الناخبين، وباتت شرعيتها مستندة إلى قاعدة انتخابية عريضة وتفويض شعبي كبير.

22- استخدمت الحركة في تبنيها للوحدة الوطنية وتحقيق الشراكة جملة من الأدوات التي تمثلت في: الحوارات، والتصريحات، والبيانات، والمواقف التي عبرت عنها في برنامجها الانتخابي، وبرامج الحكومات التي شكلتها وترأستها، ومن خلال العديد من الاتفاقيات والإعلانات الوطنية التي أبرمتها، وأن المصطلحات التي تبناها الخطاب، كانت مصطلحات توفيقية، كمصطلح "المصلحة الوطنية"، و"حفاظاً على مصالح الشعب الفلسطيني"، و"شركاء في الدم شركاء في القرار"، وغيرها من المصطلحات المشابهة.

23- ركز الخطاب السياسي لحماس على أن حالة العداء التي ووجهت بها، والحروب التي شنت عليها، والحصار الذي فرض على حكومتها، كان بسبب تمسكها بالثوابت الفلسطينية المتمثلة بالمقاومة، ورفض الاعتراف "بإسرائيل"، ورفضها الالتزام بالاتفاقيات الموقعة معها.

24- إن أبرز التحولات التي حدثت في خطاب حماس بعد اشتراكها في الانتخابات التشريعية الثانية تمحور حول انتقالها من حالة الرفض المطلق للاتفاقيات الموقعة مع "إسرائيل" إلى احترام تلك الاتفاقيات، وأن حماس انتقلت من حالة الرفض المطلق للحلول السياسية والدبلوماسية، إلى منح فرصة لتلك الحلول. كما أعلنت حماس رفضها لما يمكن أن يترتب على مشروع التسوية من "تنازلات" و"تفريط" بحقوق الشعب الفلسطيني وثوابته. وهي بذلك رفضت المترتبات ولم ترفض مبدأ مشروع التسوية نفسه.

25- إن خطاب حماس، المتمثل بقبولها صراحة بمبدأ الحل المرحلي-مع الاشتراط أن لا يتضمن تنازلاً وتفريطاً بالحقوق الوطنية- يشير إلى أنها تحتج على أسلوب إدارة المفاوضات التي يمكن أن تفضي إلى هذه النتيجة، وليس على مبدأ المفاوضات نفسه.

26- إن الانتخابات خلقت واقعا جديدا، لأنها أنهت هيمنة الفصيل الواحد على الساحة الفلسطينية، وعززت حالة من الشراكة بين القوى والفصائل والتي قامت على مبدأ التنافس بين القوى والأحزاب لتغيير الواقع السياسي.

27- إن خطاب حماس ركز على أن أحداث الانقسام لم تكن أكثر من عملية تصحيح لمسار أمني منحرف، وأنه ليس وراءها أية أبعاد سياسية، وأن الحركة حريصة كل الحرص على التواصل الجغرافي بين غزة والضفة، وليس وارداً في استراتيجيتها على الإطلاق أن تستقل بغزة لتنشئ كياناً سياسياً منبتاً عن كل فلسطين.

28- أكد خطاب الحركة أن خصومتها لم تكن مع حركة فتح، وإنما كانت مع تيار في داخل الحركة يسعى لضرب الوحدة الوطنية، ويعمل على إشاعة الفوضى والفلتان. وأن ما جرى في قطاع غزة خطوة اضطرارية لمعالجة مشكلة مزمنة، وأن ما حدث ليس موجهاً ضد حركة فتح، وإنما ضد فئة منها كانت تسعى دائماً لإجهاض جميع مبادرات الوفاق الوطني، وباستعمال جميع الوسائل، بما في ذلك الاستقواء بالعالم الخارجي.

29- ألقى خطاب حماس السياسي، بلائمة استمرار الانقسام على حركة فتح، والرئيس الفلسطيني، والحكومة في الضفة الغربية، بسبب ارتهانهم للمساعدات الدولية والتنسيق الامني.

30- إن كل هذا الاندفاع باتجاه الشراكة السياسية في خطاب حماس، والكثير من جلسات الحوار الوطني الشامل، والمبادرات والاتفاقيات الوطنية، لم يتمكن من معالجة القضايا محل الخلاف، وعلى رأسها الملف الأمني. كما لم يستطع أن ينهي حالة التشرذم والانقسام في النظام السياسي الفلسطيني، الذي ما زال قائماً حتى تاريخ إعداد هذه الدراسة. وما زال الشعب الفلسطيني في الداخل يدار من قبل حكومتين، واحدة مقالة في قطاع غزة والثانية لتسيير الأعمال في الضفة الغربية.

التوصيات

خرجت الدراسة، بعدد من التوصيات، التي تمكن الخطاب من التسريع في إنهاء حالة الفرقة والانقسام، وتمكن النظام السياسي الفلسطيني والفصائل الوطنية الفلسطينية من التغلب على الإشكالية الحاصلة في الساحة السياسية الفلسطينية، وتمكن عملية التحول الديمقراطي في فلسطين من تحقيق أهدافها، ومن هذه التوصيات:

1- أن لا يتضمن الخطاب السياسي الفلسطيني مفردات غامضة ومبهمة، ناتجة عن الصراع السياسي والاستقطاب الحزبي اللذين تشهدهما الساحة الفلسطينية، تجنباً للوقوع في أخطاء التعميم، وتخفيفاً من مستوى التوتر الداخلي في الساحة الفلسطينية.

2- أن يسهم الخطاب السياسي الفلسطيني في تشكيل الوعي الوطني القادر على تحليل مفردات الخطاب والتعاطي معها بإيجابية.

3- أن لا يخدم الخطاب السياسي الاعتبارات الحزبية فقط، بل يتعداها ليعمل على بناء رأي عام فلسطيني إيجابي ومؤثر.

4- أن يعمل الخطاب على خلق حالة من الانسجام بين مواقف الحركات الوطنية الفلسطينية وبين خطابها، وأن يخدم الخطاب ثوابت القضية الوطنية الفلسطينية ولا يتناقض معها.

5- أن يسهم الخطاب في تفعيل اتفاقيات المصالحة لإنهاء حالة الانقسام، وأن تتحول الوحدة الوطنية الفلسطينية والتعددية والشراكة السياسية، في خطاب الحركات والفصائل الفلسطينية، من خطاب سياسي مُعلن، إلى فعل سياسي ممارس.

6- أن يعمل الخطاب على بناء استراتيجية وطنية، وخطة عمل موحدة لإدارة الصراع، سلماً أو حرباً مع "إسرائيل".

7- أن تحرص الفصائل الوطنية الفلسطينية، على أن يؤدي خطابها السياسي لإعادة الاعتبار للمؤسسات الوطنية المعطلة، وعلى رأسها المجلس التشريعي الفلسطيني، كي يمارس دوره الرقابي والتمثيلي والتشريعي والوطني بالشكل الأمثل.

8- أن تُفعَّل جميع اتفاقيات المصالحة الوطنية التي وُقع عليها من قبل الفصائل الفلسطينية، وصولاً لإنهاء حالة الانقسام السياسي والجغرافي، بدلاً من سياسة التسويف وتحميل المسؤوليات، وإلقاء لائمة تعطيلها، من قبل كل طرف على الطرف الآخر.

9- أن تتعالى الفصائل الوطنية الفلسطينية على خلافاتها، وأن تُعلي من شأن المصلحة الوطنية العليا للشعب الفلسطيني، بدلاً من إعلائها لأي شأن آخر.

10- أن يركز الخطاب دائماً على احترام نتائج أية انتخابات فلسطينية قادمة إسهاماً منه في تحقيق أهداف عملية التحول الديمقراطي، كونها تعبر عن إرادة الناخبين الفلسطينيين، وتعتبر الوسيلة المثلى للتداول السلمي للسلطة، وتحقق التعددية، وتؤدي إلى احترام الرأي الآخر، وأن تُمنح الفرصة الكاملة للفصيل أو الحزب أو الحركة الفائزة في تلك الانتخابات، لتطبيق برنامجها الانتخابي بشكل كامل ومريح، ودون أية معوقات.

11- ضرورة الإسراع في إحياء منظمة التحرير الفلسطينية وتفعيلها، كونها المظلة الوطنية التي تجمع الفصائل الوطنية الفلسطينية، وتعبر عن طموحات الشعب الفلسطيني وآماله الوطنية في التحرر والاستقلال وإقامة الدولة.

الخاتمة

ساهمت عملية التحول الديمقراطي الفلسطيني (الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية) في تعزيز حالة الديمقراطية داخل المجتمع الفلسطيني، وأفرزت نهجاً ديمقراطياً مختلفاً عن السابق بعد أن شارك الشعب الفلسطيني بقوة في هذه الانتخابات، وتأكد أنه قادر على إحداث التغيير، وهو ما انعكس بصورة مباشرة على النظام السياسي بشكل خاص، وعلى الواقع السياسي الفلسطيني بشكل عام.

أحدثت عملية التحول الديمقراطي الفلسطيني نوعاً من التحول والتطور في شكل ومصطلحات وأدوات الخطاب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية "حماس"، بعد اشتراكها في الانتخابات التشريعية الثانية. فقد طرحت الحركة الهدنة أساساً للحل المرحلي، كطريق موصل لإقامة الدولة الفلسطينية على حدود عام 1967م، وأعلنت الحركة أنها ستتعامل مع "إسرائيل" كأمر واقع، وأنها انتقلت من مرحلة الرفض المطلق للاتفاقيات الموقعة بين "إسرائيل" ومنظمة التحرير، إلى احترام تلك الاتفاقيات. وأن الحركة قدمت تبريراً لاشتراكها في السلطة، رغم كونها من إفرازات أوسلو، وتحول خطابها تجاه منظمة التحرير الفلسطينية، من كونها منظمة تتبنى الفكرة العلمانية المخالف للفكرة الدينية، ليصبح يتحدث عنها على اعتبارها إطاراً من أطر العمل الوطني، وأنها على استعداد للدخول فيها بعد تفعيلها وإعادة بنائها على أسس جديدة.

غير أن المعطيات التي بحثتها الدراسة، والنتائج التي خرجت بها، أثبتت أنه مع كل هذا التحول في الخطاب، إلا أن فلسفته ومضمونه تجاه مقاومة الإحتلال، والعملية السلمية، والشراكة السياسية، بقيت ثابتة.

إن التغيرات التي أعقبت عملية التحول الديمقراطي الفلسطيني كان لها أكبر الأثر على الدور الذي لعبته حركة المقاومة الإسلامية "حماس" في إحداث التغيير بعد مشاركتها في الانتخابات، التي أكدت أنها أصبحت جزءاً من النظام السياسي القائم، وانتقالها من معارضة النظام السياسي الفلسطيني من خارجه إلى المشاركة فيه والعمل من داخل السلطة التي تمثله، بعد تشكيلها الحكومة العاشرة، وترؤسها لحكومة الوحدة الوطنية، مما مكنها من السيطرة على مؤسسات الحكومة المدنية والأمنية، وما صاحب ذلك من رفض الحركة الاعتراف بشروط الرباعية، الأمر الذي تسبب في فرض حصار دولي على الحكومة الفلسطينية، وعلى الشعب الفلسطيني برمته.

أعقبت عملية التحول الديمقراطي حالة من الفلتان الأمني والقلاقل الداخلية والفوضى، انتهت إلى الانقسام السياسي والجغرافي في الساحة الفلسطينية عام 2007م، وإقالة حكومة إسماعيل هنية من قبل الرئيس الفلسطيني محمود عباس، وتكليف سلام فياض بتشكيل حكومة في الضفة الغربية، وتعطيل عمل المجلس التشريعي الفلسطيني، وبات النظام السياسي الفلسطيني منقسماً بين حكومتين: الأولى حكومة مقالة تدير الشأن العام في قطاع غزة، والثانية حكومة لتسيير الأعمال في الضفة الغربية. وبالرغم من كثرة اللقاءات الثنائية بين فتح وحماس، وتعدد جلسات الحوار والمصالحة بين مختلف فصائل العمل الوطني الفلسطيني، وكثرة الاتفاقيات والإعلانات التي تمخضت عنها تلك الحوارات، إلا أن حالة الانقسام والفرقة في الساحة الفلسطينية ما زالت مستمرة حتى كتابة سطور هذه الدراسة.

قائمة المصادر والمراجع

المصادر

القرآن الكريم

ابن منظور، **لسان العرب**، المجلد الرابع، ط1، بيروت: دار صادر، بدون تاريخ نشر.

الإفريقي، الإمام أبي الفضل جمال الدين: **لسان العرب؟** ج1، ط1، بيروت: لبنان، دار صادر للطباعة والنشر والتوزيع، 1955م.

البستاني، بطرس: **القاموس المحيط**. مجلد3، بيروت: لبنان، مكتبة لبنان للطبع والنشر، نقلاً عن طبعة 1870م.

البستاني، شيخ عبد الله: **المعجم اللغوي**. بيروت: لبنان، المطبعة الأمريكية، 1927م.

تفسير الجلالين، نشر وتوزيع دار الثقافة في دولة قطر، سنة 1985م.

الدمشقي، ابن كثير: **ابن كثير**. ج2، ط1، بيروت: لبنان، دار الأندلس، بدون تاريخ نشر.

الزبيدي، محمد مرتضى: **تاج العروس**: مجلد1، ط1، بيروت: لبنان، دار مكتبة الحياة، 1306هـ.

الطبري، **جامع البيان في تفسير القرآن للطبري**، ج29، ط1، القاهرة: مصر، دار المعارف، 1954م.

القاموس السياسي ومصطلحات المؤتمرات الدولية، إعداد س. م. لحام – أ. فرح – م. أ. ساسين، ط1، بيروت:لبنان، دار الكتب العلمية، 2004م.

المنجد: باب خطبة، ط2،(بيروت: دار المشرق، 1986م).

ميثاق حركة المقاومة الإسلامية "حماس".

الكتب

أبراش، إبراهيم: **فلسطين في عالم متغير**. رام الله: المؤسسة الفلسطينية للإرشاد القومي، 2003م.

أبو بكر، بكر: **حماس سيوف ومنابر**. ط1، فلسطين، بدون دار للنشر، 2008م.

أبو حارثية، محمد: **موضوعات في الديمقراطية**. مركز الدفاع عن الحريات، برنامج التوعية بالديمقراطية والانتخابات، ط1، حزيران 1998.

أبو حطب، غسان: **ديناميات نشر وتعزيز ثقافة الديمقراطية وحقوق الإنسان من أجل السلم الأهلي ونبذ العنف في صفوف الشباب**. جامعة بيرزيت: مركز دراسات التنمية، نشاطات تنموية في المجتمع الفلسطيني.

أبو ضهير، فريد: **الأداء الإعلامي لحماس في عهد السلطة**. منشورات مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت.

أبو فارس، محمد عبد القادر: **شهداء فلسطين**. ط1، عمان: دار الفرقان للنشر والتوزيع، 1410هـ، 1999م.

الأزعر، محمد خالد: **السلطة الفلسطينية وانهيار عملية التسوية**. منشور في: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية (ماذا بعد انهيار عملية التسوية؟)، التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات السياسية في جامعة القاهرة، بيروت: إصدارات مركز دراسات الوحدة العربية، 2004م.

الازعر، محمد: **النظام السياسي والتحول الديمقراطي في فلسطين**. رام الله: مؤسسة مواطن، 1996م.

الأمم المتحدة: **إشكاليات الديمقراطية في العالم العربي، قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة حول تعزيز الديمقراطية**. وتوطيدها، بتاريخ 28\2\2001م، إسكوا" اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، نيويورك 2004م.

الأمم المتحدة: **المنتدى الدولي حول مسارات التحول الديمقراطي والدروس المستفادة والتوصيات**. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حزيران 2011م.

الأمم المتحدة: **مجموعة صكوك دولية، فصل حقوق الإنسان**. المجلد الأول، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك 1993م.

البرغوثي، إياد: **النظام السياسي الفلسطيني والديمقراطية**. في: **إشكاليات تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي**، مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، وقائع مؤتمر القاهرة المنعقد في الفترة من 29\2-3\3\1993م، ط1، رام الله: فلسطين.

بركات، نظام والروؤف، عثمان، والحلوة، محمد: **مبادئ العلوم السياسية**. ط2، الرياض: دار الكرمل للنشر والتوزيع، 1989م.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: **المنتدى الدولي حول مسارات التحول الديمقراطي والدروس المستفادة والتوصيات**، حزيران 2011م.

بلقزيز، عبد الإله: **أزمة المشروع الوطني الفلسطيني من فتح إلى حماس**. مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت: لبنان، مطبوعات مركز دراسات الوحدة العربية، 2006م.

بن شاكر، محمد الشريف: **الحسبة السياسية والفكرية**. ط1، القاهرة: المركز العربي للدراسات الإنسانية، 2011م.

بن يعقوب، مجد الدين محمد (الفيروز أبادي الشيرازي): **القاموس المحيط**. ج2، ط3، فصل الحاء، باب السين (حمس)، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، نسخة مصورة عن الطبعة الثالثة للمطبعة الأميرية سنة 1301هـ، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1987م-1398هـ.

بن يوسف، أحمد: **أحمد ياسين-الظاهرة المعجزة وأسطورة التحدي**. ط1، دبي :دار الأمة للنشر والتوزيع، 1999م.

البنا، حسن: **مذكرات الدعوة والداعية**. القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، 1410هـ\1990م.

جقمان، جورج: **قبل وبعد عرفات "التحول السياسي خلال الانتفاضة الثانية"**. ط1، رام الله: فلسطين، مواطن–المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2011م.

الحروب، خالد: **حماس الفكر والممارسة السياسية**، ط2، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية 1987م.

الحمد، جواد، والبرغوثي، إياد: **دراسة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية "حماس" 1987–1996**. عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط.

حمدان، أسامة: **إدارة حماس لعلاقاتها الداخلية، قراءة نقدية لتجربة حماس وحكومتها**. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2007م.

الزبيدي، باسم: **حركة المقاومة الإسلامية (حماس) والنظام السياسي: دخول إلى النظام أم خروج عنه**. رام الله: مركز البحوث والدراسات المسحية، 2009م.

سالم، وليد: **المسألة الديمقراطية في فلسطين**. رام الله: مؤسسة مواطن، 2000م.

الشريف، كامل والسباعي، مصطفى: **الإخوان المسلمون في حرب فلسطين**. القاهرة: دار التوزيع والنشر الاسلامية، دون تاريخ نشر.

الشقاقي، خليل وحرب، جهاد: **مقياس الديمقراطية في فلسطين**. تقرير عام 2006م، فلسطين: رام الله، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، دائرة السياسة والحكم، كانون ثاني " يناير 2007م.

صالح، محسن محمد: **فلسطين– دراسات منهجية في القضية الفلسطينية**. ط1، مصر: مركز الإعلام العربي، 2002.

صالح، محسن محمد: **منظمة التحرير الفلسطينية "تقييم التجربة وإعادة البناء"**، ط2، بيروت: لبنان، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2009م)، ص147.

الصايغ، يزيد: **الحركة الوطنية الفلسطينية، 1949-1993، الكفاح المسلح والبحث عن الدولة.** ترجمة: باسم سرحان، مراجعة: يزيد الصايغ، ط2، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2003م.

عبد الحليم، محمود: **الدعوة الإسلامية أحداث صنعت التاريخ، رؤية من الداخل.** ج1، ط1، الإسكندرية: دار الدعوة.

عثمان، زياد: **المشاركة السياسية للشباب الفلسطيني- ظلال الماضي تحاصر المستقبل.** رام الله: فلسطين، مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، 2008م.

عزام، عبد الله: **حماس الجذور التاريخية والميثاق.** ط1، القدس، فلسطين: دار الاباء للنشر والتوزيع، 2005م.

عمارة، محمد: **الإسلام وحقوق الإنسان.** ط1، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1985م.

عوض، طالب: **دراسة، نحو نظام انتخابي لدولة فلسطين الديمقراطية.** ط1، جامعة بيرزيت، 2001م.

قاسم، عبد الستار: **سلسلة محاضرات أكاديمية، (مادة الصراع الفكري).** جامعة النجاح الوطنية، سنة 2011م.

القرضاوي، يوسف: **الإخوان المسلمون "سبعون" عامًا في الدعوة والتربية والجهاد.** بمناسبة مرور سبعين عامًا على تأسيس جماعة الإخوان المسلمين، وخمسين عامًا على استشهاد مؤسس الجماعة حسن البنا، ط1، القاهرة: مكتبة وهبة، 1420هـ، 1999م.

قسيس، مضر وآخرون: **المؤشر الديمقراطي الفلسطيني.** نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، 1999م.

كاتروس، ميريام وكرم، كرم: **العودة إلى الأحزاب، المنطق الحزبي والتحولات السياسية في البلدان العربية.** ط1، بيروت: لبنان، المركز اللبناني للدراسات، 2010م.

المجلس الوطني الفلسطيني: الدائرة الإعلامية، **وثيقة إعلان الإستقلال**، بتاريخ 15\11\1988م، فلسطين: نابلس، بدون تاريخ نشر.

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات: **المجلس التشريعي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة 1996م-2006م**. ط1، قسم الأرشيف والمعلومات، بيروت: لبنان، 2010م.

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات: **قراءة نقدية في تجربة حماس وحكومتها 2006م-2007م**. تحرير: محسن محمد صالح، ط1، بيروت، 2007م.

مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة: **نحو مصالحة وطنية فلسطينية**. ترجمة نور الدين السيد، رام الله، فلسطين: مركز جنيف، 2009.

المسيري، عبد الوهاب: **في الخطاب والمصطلح الصهيوني- دراسة نظرية تطبيقية**. ط2، القاهرة: دار الشروق، 1426هـ/ 2005م.

مصلح، محمد وآخرون: **ما بعد أوسلو**. مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، فلسطين: نابلس، 2001م.

المكتب الإعلامي التابع لحركة المقاومة الإسلامية "حماس": **الكتاب الأبيض: عملية الحسم في قطاع غزة -اضطرار لا اختيار-**. ط1، من إصدارات المكتب الاعلامي التابع لحركة "حماس"، تشرين ثاني\نوفمبر 2007م.

منصور، أحمد: **الشيخ أحمد ياسين شاهد على عصر الانتفاضة**. القاهرة: المكتب المصري الحديث، 2004م.

منصور، جمال عبد الرحمن: **التحول الديمقراطي الفلسطيني، وجهة نظر إسلامية**. نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، دائرة السياسة والحكم، 1999م.

ميعاري، محمود: **الثقافة السياسية في فلسطين**. معهد أبو لغد للدراسات الدولية، ط1، رام الله: فلسطين، مؤسسة الناشر للدعاية والإعلان، 2003م.

نزال، محمد: **التطبيع – الأخطار وعملية المقاومة–**، في: **الحركات الإسلامية في مواجهة التسوية**، ط1، بيروت: لبنان، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، نيسان 1995م.

نعيرات، رائد: **حماس والعملية السلمية**، دراسة قدمت للمركز الفلسطيني للديمقراطية والدراسات، نابلس، 2013م.

النواتي، مهيب سلمان أحمد: **حماس من الداخل**، ط1، غزة– فلسطين: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2002م.

هانتغنتون، صاموئيل: **الموجة الثالثة، التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**. ترجمة عبد الوهاب علوب، القاهرة: دار سعاد الصباح، 1993م.

هلال، جميل: **النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو**. رام الله: مؤسسة مواطن، 2006م.

هيكوك، روجر، وآخرون: **البحث النقدي في العلوم الإجتماعية– مداخلات شرقية وغربية عابرة للاختصاصات**، بيرزيت: معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، 2011م.

وهبان، أحمد: **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية "رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث"**. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 1999م.

ياسين، نسيم شحدة، والدجني، يحيى: **الإمام الشهيد أحمد ياسين حياته ودعوته وثقافته**. الجامعة الإسلامية: غزة، 1428هـ– 2007م.

يوسف، أحمد: **حركة المقاومة الاسلامية– خلفيات النشأة وآفاق المسير**. شيكاغو: المركز العالمي للبحوث والدراسات، 1989م.

الرسائل الجامعية

برهم، عبد الله احمد محمود: **إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية، إشكالية الهيكلية والبرنامج**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2007م.

الدجني، حسام علي يحيى: **فوز حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في الانتخابات التشريعية الفلسطينية (2006م) وأثره على النظام السياسي الفلسطيني.** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، 2010م.

شديد، عامر عفيف: **الخطاب السياسي لحركة حماس قبل وبعد انتخابات 2006م- حدود الثبات والتغير-**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بيرزيت، بيرزيت، 2010م.

عزام، فائق محمد تيسير: **التجربة السياسية لحركة المقاومة الإسلامية " حماس" وأثرها على الخيار الديمقراطي في الضفة الغربية وقطاع غزة للفترة 1993م-2007م**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2007م.

التقارير والمجلات

أبراش، ابراهيم: **التباس مفهوم وواقع التعددية في النظام السياسي**"، ورقة عمل، مقدمة لمؤتمر "التطورات السياسية الفلسطينية في ضوء الانتخابات التشريعية 2006م"، غزة: معهد دراسات التنمية، مارس 2006م.

أبو شنب، اسماعيل: مقابلة أجراها معه أشرف العجرمي, تاريخ المقابلة: 6 تموز\يوليو\2003م، وحررت المقابلة في **مجلة الدارسات الفلسطينية**, صيف2003م، العدد 55.

أبو عمرو، زياد: ***حماس خلفية تاريخية وسياسية*، مجلة الدراسات الفلسطينية**، شتاء 1993م، العدد13.

البرنامج الانتخابي، "قائمة التغيير والإصلاح"، لانتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني الثانية 2006م.

بيان حماس رقم 49، صادر في 27\10\1989م.

جقمان، جورج: ***النظام السياسي الفلسطيني ومستقبل "القضية" والحاجة إلى "انقلاب" في التفكير***. مقالات: **مجلة الدراسات الفلسطينية الصادرة** عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية، المجلد19، شتاء2008م، العدد 73.

حيدري، نبيل: ***منظمة التحرير الفلسطينية وحركة حماس- الصراع في شأن النفوذ***. **مجلة الدراسات الفلسطينية**، شتاء 1993م، العدد13.

سميسم، حميدة: ***مدخل في مفهوم الخطاب الدعائي***، **مجلة آفاق عربية**، أيار، السنة ١٩، بغداد 1994م.

الشقاقي، خليل: ***عملية السلام والبناء الوطني ومستقبل التحول نحو الديمقراطية في فلسطين1996م***، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 25.

غزال، محمد: ***إعلان القاهرة الفسطيني: نحو تأسيس نظام سياسي جديد***"، **مجلة دراسات الشرق الاوسط**، العدد31، 2005م.

ماشطي، شريفة: ***المشاركة السياسية أساس الفعل الديمقراطي***، **مجلة الباحث الاجتماعي**، أيلول/سبتمبر 2010م، العدد 10.

محمد، باقر جاسم: ***الخطاب السياسي واللغة العادية***، **مجلة الحوار المتمدن**، المحور السياسي، تاريخ 21\2\2006م، العدد 1468،

محمد، عبد العليم: ***دراسة الخطاب السياسي***، **مجلة المنار**، السنة الأولى، تموز 1985م، العدد7، باريس.

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات: **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2009م**، تحرير: محسن محمد صالح، ط1، بيروت: 2010م.

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات: **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2005م**، تحرير: صالح، محسن محمد، ط1، الفصل الأول: **الوضع الفلسطيني الداخلي- التغيير والبحث عن الاجماع**، بيروت: لبنان، مطابع مركز الزيتونة، 2006م.

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات: **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2006م**. تحرير: صالح، محسن محمد، بيروت: لبنان، حزيران 2007م.

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات: **التقرير الاستراتيجي لسنة 2011**. تحرير: محسن محمد صالح، ط1، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2012م.

المسيري، عبد الوهاب: ***معالم الخطاب الإسلامي الجديد***، **مجلة المسلم المعاصر**، 2002م، العدد 86، ص50.

مشعل، خالد: **كلمة رئيس المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية "حماس"** في مؤتمر الإسلاميون في العالم العربي والقضية الفلسطينية في ضوء التغيرات والثورات العربية، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، فندق كراون بلازا، 28-29 تشرين الثاني\ نوفمبر 2012م).

الملتقى الفكري العربي: **التحول الديمقراطي في فلسطين**. تقرير عن حالة الديمقراطية في فلسطين لعام2005م، القدس: الملتقى الفكري العربي تموز 2006م)، ص 15.

نمر، محمد: ***بيان التغيرات التي طرأت على ميثاق حماس (the Hamas Charting Charter Changes)***، **مجلة (Insight Turkey)**، تشرين الثاني/ نوفمبر 2009م، سلسلة ترجمات مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، العدد 45، كانون الأول/ ديسمبر 2009م، ص3.

هنية، إسماعيل، **تصريح في مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 47، صيف 2001م.

الصحف والمقابلات

أبو زهري، سامي: **أسطورة صفقة الأسرى انتصار ثلاثي للمقاومة**، صحيفة فلسطين، الخميس 20\10\2011م، العدد 1585.

حماد، فتحي: **عدم قبول إسرائيل بشروطنا للتهدئة يعني استمرار المقاومة**، صحيفة القدس: العدد 14166، السبت 24\1\2009م.

رزقة، يوسف: **المتحدث باسم الحكومة الفلسطينية " الحكومة لن تستقيل، ونسعى لحل الأزمة دبلوماسياً"**، صحيفة القدس، الجمعة 30\6\2006م، العدد 13242.

صحيفة القدس، تقرير: **يقولون أن حركة حماس تعتزم أسلمة القوانين**، تاريخ 29\1\2006م، العدد 13090.

عبيدات، راسم: **في ذكرى رحيل القائد أبو عمار**، صحيفة القدس، تاريخ 12\11\2011م، العدد15173.

قناة الأقصى الفضائية، **مسيرة الدكتور الشهيد عبد العزيز الرنتيسي**، فيلم وثائقي بثته قناة الأقصى الفضائية، بتاريخ25\4\2011م.

مركز المعلومات الوطني الفلسطيني: **تقرير صادر عن مركز المعلومات الوطني الفلسطيني**، صحيفة الرسالة، تاريخ 29\12\2005م، العدد 374.

مشعل، خالد: **حماس تسامت على جراحها النازفة**، تصريحات لخالد مشعل، صحيفة الحياة، تاريخ1\3\2009م، العدد 4763.

مشعل، خالد: **سنحترم اتفاقات السلطة مع إسرائيل**: جريدة الأيام، العدد3610، تاريخ7\2\2006م.

مشعل، خالد: **ما جرى في قطاع غزة خطوة اضطرارية لمعالجة مشكلة مزمنة**، تصريحات في صحيفة القدس، يوم السبت 16\6\2007م، العدد 13588.

مشعل، خالد: **مستعدون لتوحيد السلاح وتشكيل جيش فلسطيني**: صحيفة القدس، تاريخ 29\1\2006م، العدد 13090.

مشعل، خالد، **حماس حركة تحرر وطني أولاً، وليست حركة إسلام سياسي فحسب**، كلمة لخالد مشعل في مؤتمر "الإسلاميون ونظام الحكم الديمقراطي-"تجارب واتجاهات"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات- الدوحة. المصدر: فضائية الجزيرة مباشر، تاريخ 10\10\2012م.

هنية، إسماعيل: **الحكومة الشرعية قائمة وسوف تبقى تمارس عملها**، صحيفة القدس، تاريخ 15\6\2007م، العدد 13587.

هنية، إسماعيل: **دولة في حدود عام"67" وهدنة متبادلة مع إسرائيل**، صحيفة القدس، السبت 16\6\2007م، العدد 13588.

هنية، إسماعيل، **خطاب ألقاه إسماعيل هنية رئيس وزراء السلطة الوطنية الفلسطينية–الحكومة العاشرة**– في **مهرجان نظمته حركة حماس، دعماً لحكومته**، قناة الجزيرة (مباشر) الفضائية، يوم 24\5\2006م.

هنية، إسماعيل، **خطاب القيادي في حركة حماس ورئيس الوزراء في الحكومة العاشرة.** إسماعيل هنية، في ذكرى الانطلاقة الثانية والعشرون لحركة حماس، في14\12\2009، غزة، ساحة الكتيبة، تسجيل من فضائية الأقصى، الساعة 1 ظهراً .

هنية، إسماعيل، **دولة في حدود عام 67م:** صحيفة القدس نقلاً عن صحيفة لوفيغارو الفرنسية، بتاريخ 16\6\2007م، العدد 13588.

المراجع الأجنبية

A Deweyean Approach to the Problems of Contemporary Political Discourse, http://pages.uoregon.edu/koopman/siap/readings/pappas_contemporary_political.pdf

DICTIONARY OF COMPARATIVE POLITICS AND POLITICAL SCIENCE, http://www.palgrave.com/politics/hague/site/docs/dictionarycg7.pdf

from:John Dewey, Logic: The Theory of Inquiry, reprinted in The Latter Works of John Dewey, v. 12, ed. Jo Ann Boydston (Carbondale: Southern Illinois University Press, 1986), p. 76.

Gary A. Stradiotto, "The Democratic Revolution", Dissertation Submitted in Partial Satisfaction of the requirements for the degree of Doctor of

Philosophy in Political Science, University of California, 2009, PP:12, 68-69

Joseph A. DeVito:HUMAN COMMUNICATION, The Basic Course, 9/E,2002, Bookstore ISBN,p135.

Martin Luther King, Jr. Day – I Have A Dream Speech,Posted on January 19, 2009 by sathyasaibaba, http://sathyasaibaba.wordpress.com /2009/01/19/martin-luther-king-jr-day-i-have-a-dream-speech/

Ralph Müller, Amsterdam, Creative Metaphors in Political Discourse. Theoretical considerations on the basis of Swiss Speeches, pp60-63.

Teun A.Dijk, van: What is Political Discourse Analysis?(*Universiteit van Amsterdam), p18.*

المواقع الالكترونية

أبراش، ابراهيم، العلاقة الملتبسة ما بين منظمة التحرير والسلطة وحركة حماس، تاريخ النشر 12\4\2006م، موقع الكاتب إبراهيم أبراش:
http://www.grenc.com/a/ibrach/show_Myarticle.cfm?id=1753

أبراش، ابراهيم، العلاقة الملتبسة ما بين منظمة التحرير والسلطة وحركة حماس، مقال منشور بتاريخ 12\4\2006م، الرابط الالكتروني:
http://www.grenc.com/a/ibrach/show_Myarticle.cfm?id=1753

أبراش، ابراهيم، العلاقة الملتبسة ما بين منظمة التحرير والسلطة وحركة حماس، مقال منشور بتاريخ 12\4\2006م، الرابط الالكتروني،
http://www.grenc.com/a/ibrach/show_Myarticle.cfm?id=1753

ابو العلا، أمجد، الخطاب السياسي واثره في تحريك الشعوب، موقع الفكر الالكتروني: http://feker.net/ar/2010/06/19/ag5/

أبو الهيجاء، جمال، مقابلة توثيقية، مقابلات وتقارير وحوارات، الموقع الرسمي لكتائب الشهيد عز الدين القسام: http://alqassam.ps/arabic/dialogue.php?id=4

أبو زهري، سامي، حماس تدعو لوقف التنسيق الأمني ورفع اليد عن المقاومة، بيان بتاريخ 5\9\2011م، موقع فلسطين أن لايـــن: http://felesteen.ps/details/24017/%D8%AD%D9%85%D8%A7%D8%B3-%D8%AA%D8%AF%D8%B9%D9%88-%D9%84%D8%A5%D8%B7%D9%84%D8%A7%D9%82-%D9%8A%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%88%D9%85%D8%A9-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B6%D9%81%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9.html

أبو زهري، سامي، مقابلة مع المركز الفلسطيني للإعلام، بتاريخ٢٥\2\2006م، موقع المركز الفلسطيني للإعلام: http://www.palestine-info.com/arabic/hamas/hewar/2006/abuzuhry.htm

أبو زيد، نصر حامد، الخطاب الدينيّ المُعاصر-آليّاته ومنطلقاته الفكريّة-، موقع حسين السيد الصدر: http://www.husseinalsader.com/inp/view.asp?ID=4262

ابو عبيدة، الصفقة إنجاز تاريخي وتتم وفق شرو المقاومة، تقرير بتاريخ 11\10\2011م، الموقع الرسمي لكتائب الشهيد عز الدين القسام، الرابط الاكتروني: http://www.alqassam.ps/arabic/operations1.php?sub_operation=5

أبو عويمر، مها، إعلان مكة يدخل حيز التنفيذ بإعلان تشكيل حكومة الوحدة، موقع جريدة الرياض الالكتروني: http://www.alriyadh.com/iphone/article/233464

أبو مرزوق، موسى، المفاوضات لن تؤدي إلى نتيجة والمقاومة هي الخيار الأمثل، مقابلة مع صحيفة البيان الإماراتية، بتاريخ 14\8\2001م، الرابط الالكتروني:
http://mousaabumarzook.wordpress.com/2001/08/14/

أبو مرزوق، موسى، سنراجع إفرازات أوسلو الضارة، مقابلة على موقع "أُن إسلام"، أجراها معه محمد جمال عرفة، بتاريخ 31\1\2006م، الرابط الالكتروني:
http://onislam.net/arabic/newsanalysis/analysis-opinions/palestine/83617-2006-01-31%2016-24-33.html

اتفاقية الوفاق الوطني الفلسطيني 2009م، موقع الجزيرة نت، تاريخ 14\10\209م،، الرابط الاكتروني: http://www.aljazeera.net/news/pages/503583b8-d00f-46e3-95c2-b4dd2bedec37

اردوغان، رجب طيب، خطاب ألقاه أمام مجلس النواب بتاريخ 10\1\2008 "صداقتنا قوية وعداوتنا أقوى"، موقع الرأي نيوز:
http://www.alraynews.com/PrintNews.aspx?id=312417

الأكاديمية العربية في الدنمارك، قسم الدراسات والابحاث، مصطلحات سياسية، الرابط الالكتروني:
http://www.ncfr.org/about?gclid=CNeNgpHO5bYCFchV3god0GoAtg

الانتخابات التشريعية الثانية، تقرير في 25\5\2006، موقع لجنة الانتخابات المركزية- فلسطين:
http://www.elections.ps/portals/30/pdf/Final_Report_PLC_Elections_2006_-_Text.pdf

الانتخابات التشريعية الثانية، تقرير في 25\5\2006م، لجنة الانتخابات المركزية- فلسطين، الرابط الالكتروني:
http://www.elections.ps/portals/30/pdf/Final_Report_PLC_Elections_2006_-_Text.pdf

بحر، أحمد محمد، لماذا يخافون من مشاركة حماس في الانتخابات، مقال بتاريخ 16\11\2005م، الموقع الالكتروني لشبكة فلسطين للحوار:
http://www.paldf.net/forum/showthread.php?t=42478

بدوان، علي، حماس اليوم ما بعد غزة، موقع الجزيرة نت الالكتروني:
http://www.aljazeera.net/opinions/pages/83e4747d-4762-4f51-ab17-8b526e7f2e95

برنامج حكومة الوحدة الوطنية، الحكومة الحادية عشرة، تاريخ 17\3\2007م، موقع الجزيرة نت: http://www.aljazeera.net/news/pages/e6e2e140-4122-474f-88c9-0af7667f5b6e

برهوم، فوزي، حماس نجحت في تطوير خطابها السياسي بما ينسجم مع مبادئها، مقابلة بتاريخ 5\12\2012م، موقع وكالة شهاب للأنباء:
http://shehab.ps/ar/index.php?act=post&id=22781

برهوم، فوزي، حماس نجحت في تطوير خطابها السياسي بما ينسجم مع مبادئها، مقابلة بتاريخ 5\12\2012م، وكالة شهاب للأنباء، الرابط الاكتروني،
http://shehab.ps/ar/index.php?act=post&id=22781

بسيسو، مؤمن، الحملات الانتخابية الفلسطينية "قراءة في المضامين والتمويل والتنظيم"، الموقع الالكتروني لمجلة فلسطين المسلمة: http://www.fm-m.com/2006/Feb2006/story14.htm

البصراتي، محمد نور، مؤشرات التحول الديمقراطي، 1\1\2011م، موقع جريدة الأهرام:
http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=448718

بيان حركة حماس بخصوص اجتماعات المجلس الوطني الفلسطيني، بتاريخ 22\8\2009م، موقع جريدة الشرق الأوسط الاكتروني:

epage=news&http://www.aawsat.com/news.asp?section=4
issueno=10429&subsec=6&apage=%C3%E1%C7%CE%C8%C7%D1

بيان حركة حماس بشأن المشاركة في الانتخابات التشريعية، تاريخ 12\3\2005م، موقع مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات:
http://www.alzaytouna.net/permalink/4743.html

بيان رسمي لحركة المقاومة الإسلامية "حماس"، بعنوان: الأخ خالد مشعل يجري اتصالاً مع الرئيس الفلسطيني، تاريخ البيان 26\11\2012م، الموقع الرسمي لحركة المقاومة الإسلامية "حماس"، بيانات ووثائق، الرابط الالكتروني:
http://www.hamasinfo.net/ar/default.aspx?xyz=U6Qq7k%2bcOd87M
DI46m9rUxJEpMO%2bi1s7sCVO%2fX%2fheSZ5sQu6vcz%2baqlcJ
sbJA6UdIevl82pE%2fOvMiOnNPprOsiXkDuYnKukY%2bCRbjBWs
8IFwdx3Lr9cEdmEX0p7LJl4XTmr2IaBw%2fC0%3d

بيان صحفي لحركة المقاومة الإسلامية حماس، بتاريخ 11\6\2012م، موقع حركة المقاومة الإسلامية "حماس": http://www.hamasinfo.net/ar

التحليل السياسي، موقع المركز الفلسطيني للإعلام:
http://www.palestine-info.info/arabic/analysis/index.htm

تركماني، عبد الله، مقاربة حول واقع النظام السياسي الفلسطيني وآفاقه المستقبلية، الرابط الالكتروني: http://www.mokarabat.com/s596.htm

تعريف بحركة حماس، الموقع الاكتروني لحركة المقاومة الإسلامية "حماس":
http://www.hamasinfo.net/ar/default.aspx?xyz=U6Qq7k%2bcOd87M
DI46m9rUxJEpMO%2bi1s7%2bA%2bepmUGUnP2wNs2bH6Ag8H
YKCAueC7b8wPMb5zR%2bsOndSRnilpkOm7%2fmSj96m2kUV6h
WzrMDqw%2fi8Taq9o8gS2NztE1MeqLkh0Jbncl1JY%3d

تعريف عام بكتائب القسام، موقع كتائب الشهيد عز الدين القسام:http://www.alqassam.ps/arabic/about.php

جبر، يحيى، وأبو مرق، جمال، الخطاب السياسي الفلسطيني والمؤثرات الخارجية، 13\2\2009م، موقع جامعة النجاح الوطنية/ مجلة الابحاث: http://blogs.najah.edu/staff/yahya-jaber/article/article-77

الجزيرة نت: تقرير، الانسحاب الاسرائيلي من قطاع غزة، 2005م، موقع الجزيرة نت: http://www.aljazeera.net/coverage/pages/21c2d7b9-4932-449d-8230-3082d334585d

الجزيرة نت، مجلة المعرفة: تعريف بحركة حماس، موقع الجزيرة نت الالكتروني: http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/fa987943-825f-4150-ac2b-0697b0be0421

جيثوم، سليم فرحان، التعددية السياسية والتداول السلمي على السلطة، مركز الفرات للدراسات والتنمية الإستراتيجية، بتاريخ2006م، موقع مركز الفرات: http://www.fcdrs.com/mag/issue-2-11.html

حركة المقاومة الاسلامية "حماس"، ويكيبيديا الموسوعة الحرة، منشورة على موقع ويكيبيديا: http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AD%D8%B1%D9%83%D8%A9_%D8%AD%D9%85%D8%A7%D8%B3

حقيقة القوانين في ديمقراطية أثينا (الأصول والتاريخ والخطاب)، موقع مكتبة جامعة فيكتوريا في ويلينغتون، نيوزيلندا: http://researcharchive.vuw.ac.nz/handle/10063/375

حماس تجدد رفضها الاعتراف بإسرائيل: رداً على تصريحات الخارجية الأمريكية، موقع إذاعة صوت الأقصى: id=110792&http://mobile.alaqsavoice.ps/index.php?action=detail

حماس تعلن رسميا مشاركتها في الانتخابات التشريعية، تاريخ 13\3\2005م، العدد 9602، موقع جريدة الشرق الأوسط الالكتروني:
http://www.aawsat.com/details.asp?issueno=9532&article=287848

حماس تقرر المشاركة في الانتخابات التشريعية القادمة، تقرير: بتاريخ: 11\4\2005، الموقع الالكتروني المسلم نت: http://www.almoslim.net/node/40654

حماس ومشوار 25 عاماً من العمل الخيري، تقرير بتاريخ 7\12\2012م، موقع الرسالة نت:
http://alresalah.ps/ar/index.php?act=post&id=64126

حمامي، إبراهيم، سيناريو اغتيال شارون لعرفات بالسم المشع، تاريخ 7\7\2012م، موقع وكالة شهاب للأنباء: http://shehab.ps/ar/index.php?act=post&id=15875

حمدان، أسامة، مستقبل العلاقة بين فتح وحماس، حوار مع أسامة حمدان، أجراه غسان بن جدو، نشر على موقع الجزيرة نت الاكتروني:
http://www.aljazeera.net/channel/archive/archive?ArchiveId=298030#L3

الداسر، محمد، التحول الديمقراطي والنظم السياسية، موقع مركز سبأ للدراسات الإستراتيجية:
http://www.shebacss.com/ar/researches.php?action=viewitems&cat=2&id=110

دحلان، محمد، من العار على فتح أن تشارك في مثل هذه الحكومة، 27\1\2006م، موقع الملتقى الفتحاوي: http://www.fatehforums.com/showthread.php?t=15835

دريوش، السعيد، الخطاب السياسي، موقع لسانيات نت:
http://www.lissaniat.net/viewtopic.php?t=2613&start=0&postdays=0&postorder=asc&highlight=&sid=2a639e64a888dca9abedfcde4377c2e7

دويك، عزيز، كلمة الدكتور عزيز دويك رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني، ندوة عقدت بمقر مركز دراسات الشرق الأوسط- عمان بعنوان: الحوار الفلسطيني وورقة المصالحة

المصرية –التحديات وآفاق المستقبل–، بتاريخ 21\12\2009م،،موقع المركز الالكتروني: http://www.mesc.com.jo/activities/Act_Sem/symposium/mesc-12-18.html

رحموني، خالد، في الخطاب السياسي المواكب للتحول الديمقراطي– مساهمة في النقد الثقافي الجذري، 25\5\2012م، منشور على موقع جريدة هسبريس المغربية: http://hespress.com/writers/54837.html

الرنتيسي، عبد العزيز، حماس دفعت ثمن إنجازاتها من دماء خيرة قادتها وشبابها، الشهيد الدكتور عبد العزيز الرنتيسي في حوار مع صحيفة السبيل، بتاريخ 5\10\2002م، نشره موقع المركز الفلسطيني للإعلام: http://www.palestine-info.com/arabic/hamas/hewar/rantese.htm

الرنتيسي، عبد العزيز، خطاب ألقاه في جنازة الشهيد إسماعيل أبو شنب، بتاريخ 23\8\2003م، موقع يو تيوب: http://www.youtube.com/watch?v=BmJU4YvE7kM

الرنتيسي، عبد العزيز، عمليات القسام مرتبطة بوجود الاحتلال وتحصينات العدو الأمنية قد تؤخّرها لكنها لا توقفها، حوار مع الشهيد الدكتور عبد العزيز الرنتيسي، نشر على موقع المركز الفلسطيني للإعلام بتاريخ 9\1\2003م: http://www.palestine-info.com/arabic/hamas/hewar/rantese.htm

الرنتيسي، عبد العزيز، كلمة حماس في ذكرى انطلاقتها الخامسة عشرة في مدينة غزة، بتاريخ 24\12\2002م، موقع يو تيوب: http://www.youtube.com/watch?v=RHuKx9RdAXc

الرنتيسي، عبد العزيز، مستعدون لتجنب (المدنيين) إذا توقف العدو عن استهداف المدنيين الفلسطينيين، حوار الشهيد الدكتور عبد العزيز الرنتيسي مع صحيفة "السبيل"، بتاريخ23\11\2003م، المصدر: موقع المركز الفلسطيني للإعلام: http://www.palestine-info.com/arabic/hamas/hewar/rantese.htm

الزبن، سمير، حماس والسيطرة على النظام السياسي، موقع المركز الفلسطيني للإعلام:
/alsytarah.htmhttp://www.palestine-info.info/arabic/palestody/pressnew6

الزهار، محمود، مقابلة مع المركز الفلسطيني للاعلام، ١١ كانون أول ٢٠٠٨، موقع الكتلة إنفو، نقلاً عن المركز الفلسطيني للإعلام:
http://www.alkotla.info/vb/showthread.php?4752-%D8%A8%D9%85
%D9%86%D8%A7%D8%B3%D8%A8%D8%A9-%D8%B0%D9
%83%D8%B1%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8
%B7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A9-%D9%84%D9%82%D8
%A7%D8%A1-%D9%87%D8%A7%D9%85-%D9%85%D8%B9-%
D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B2%D9%87%D8%A7% D8%B1

الساعاتي، محمد أحمد، دور حركة المقاومة الإسلامية "حماس" في المجتمع الفلسطيني (1987م-1994م)، موقع كتائب الشهيد عز الدين القسام:
http://www.alqassam.ps/arabic/article.php?id=7367

سرحان، رولا، قراءة في خطاب "حماس" السياسي، مقال بتاريخ 6\2\2006م، موقع جريدة الأيام:
.http://www.al-ayyam.com/article.aspx?did=32863&Date=2/6/2006

سليمان، فهد، دراسة- مؤتمر الحوار الوطني الثالث، القاهرة 15-2005/3/17، المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات:
http://www.malaf.info/?page=ShowDetails&Id=333&table=pa_docu
ments&CatId=106

سليمان، فهد، دراسة: مؤتمر الحوار الوطني الثالث، القاهرة 15-2005/3/17، موقع المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات:
http://www.malaf.info/?page=ShowDetails&Id=333&table=pa_docu
ments&CatId=106

سيرة الشهيد الرمز القائد الشيخ "أحمد ياسين" أمير الشهداء وشيخ فلسطين وشيخ الانتفاضتين، ملفات خاصة منشورة على موقع المركز الفلسطيني للإعلام:
http://www.palestine-info.com/arabic/spfiles/yaseen2/stoor.htm

شاهين، حسام، دراسة تحليلية حول نتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية، موقع مجلة دنيا الرأي، 12\2\2006م،
http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2006/02/12/37040.html

شاهين، سوسن، دراسة حول المشاركة السياسية في فلسطين، بتاريخ 25\9\2010م، موقع مجلة دنيا الرأي:
http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2010/09/25/210273.html

شبكة فلسطين للحوار: تقرير: رحبتا بموافقة الرئيس على تشكيل قيادة وطنية موحدة، حماس و"الجهاد" تحذران من مغبة اغتيال عرفات، تاريخ 7\4\2004م، موقع شبكة فلسطين للحوار: http://www.paldf.net/forum/showthread.php?t=16323

شبكة فلسطين للحوار: رحبنا بموافقة الرئيس على تشكيل قيادة وطنية موحدة،حماس و "الجهاد" تحذران من مغبة اغتيال عرفات، تاريخ 7\4\2004م، الرابط الالكتروني:
http://www.paldf.net/forum/showthread.php?t=16323

شبكة فلسطين للحوار: عرفات يجدد دعوته الى وقف اطلاق النار، تقرير شبكة فلسطين للحوار، نقلاً عن صحيفة الرأي، بتاريخ 21\2\2002م، الرابط الألكتروني:
http://www.paldf.net/forum/showthread.php?p=3768515

شروط الرباعية للحوار مع حماس، تقرير 22\1\2009، موقع المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات:
http://www.malaf.info/?page=show_details&Id=304&table=intl_documents&CatId=217

الشهيد القسامي "عمار عمارنة "، 30\4\1994م، رجل المساجد في بلد القسام بطل الرد القسامي الثاني على مجزرة الحرم الإبراهيمي، موقع كتائب القسام: http://www.alqassam.ps/arabic/sohdaa5.php?id=38

الشيخ خليل، نهاد محمد، حركة الإخوان المسلمين في قطاع غزة 1967-1987م، العمل الطلابي، ط3،(مركز التأريخ والتوثيق الفلسطيني)، موقع إخوان ويكي: http://www.ikhwanwiki.com/index.php?title=%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%81%D8%AD%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3%D9%8A%D8%A9

صالح، محسن محمد: مدير مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، مقابلة شبكة فلسطين للحوار، بتاريخ31\12\2011، http://www.palinfo.com/site/PIC/newsdetails.aspx?itemid=70466

صالح، محسن محمد، مدير مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، مقابلة مع شبكة فلسطين للحوار، بتاريخ31\12\2011م. المصدر: موقع المركز الفلسطيني للإعلام: http://www.palinfo.com/site/PIC/newsdetails.aspx?itemid=70466

صيام، سعيد، لن ندعم أي مرشح في انتخابات الرئاسة، الموقع الالكتروني إخوان ويكي: http://www.ikhwanwiki.com/index.php?title=%D8%B3%D8%B9%D9%8A%D8%AF_%D8%B5%D9%8A%D8%A7%D9%85:_%D9%84%D9%86_%D9%86%D8%AF%D8%B9%D9%85_%D8%A3%D9%8A_%D9%85%D8%B1%D8%B4%D8%AD_%D9%81%D9%8A_%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA_%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A6%D8%A7%D8%B3%D8%A9

عبد المجيد، سعد: الخطاب السياسي وحشد الجماهير، صحيفة المصريون، تاريخ 9\6\2012م، موقع المصريون: http://www.almesryoon.com/permalink/11929.html

عبد الوهاب، رجب رمضان السيد: الخطاب السياسي الغربي مفهومه وسماته، 23\10\2007م، موقع معمري للعلوم: http://maamri-ilm2010.yoo7.com/t217-topic

عبد الوهاب، رمضان السيد رجب، الخطاب السياسي الغربي- مفهومه وسماته 2007/10/23م، موقع منتدى العلوم: http://maamri-ilm2010.yoo7.com/t217-topic

الفصائل الفلسطينية ترفض تهديدات أبو مازن وتحذر من المساس بالمقاومين: الموقع الالكتروني لكتائب الشهيد عز الدين القسام، الرابط الالكتروني: http://www.alqassam.ps/arabic/print_news.php?id=311

الفصائل تريد من أبو مازن ان يسدد فواتير وقف اطلاق النار، بتاريخ 16\1\2005م، الموقع الالكتروني دنيا الرأي: http://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/15813.html

قاموس المعاني (عربي انجليزي)، معنى الديمقراطية، منشور على الرابط الالكتروني: http://www.almaany.com/home.php?language=arabic&lang_name

قاموس المعاني (عربي انجليزي)، معنى الديمقراطية، منشور على الرابط الالكتروني: http://www.almaany.com/home.php?language=arabic&lang_name

القدس اليوم: تقرير: الصراع مع الصهيونية في فكر "حماس"، الموقع الاكتروني للقدس اليوم: http://www.qudsday.com/hamas3.html

كتائب الشهيد عز الدين القسام -معارك وعمليات-، الموقع الاكتروني لكتائب الشهيد عز الدين القسام، الرابط االكتروني: http://www.alqassam.ps/arabic/operations.php

كتائب الشهيد عز الدين القسام: الفصائل الفلسطينية ترفض تهديدات أبو مازن وتحذر من المساس بالمقاومين، الموقع االكتروني لكتائب الشهيد عز الدين القسام: http://www.alqassam.ps/arabic/print_news.php?id=311

لجنة الانتخابات المركزية– فلسطين: قانون رقم (9) لسنة 2005م، بشأن الانتخابات، موقع لجنة الانتخابات المركزية: http://www.elections.ps/ar/tabid/807/language/en-US/Default.aspx

لجنة الانتخابات المركزية– فلسطين،أحداث انتخابية سابقة، موقع لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية:

http://www.elections.ps/portals/30/pdf/Final_Report_PLC_Elections_2006

ما هو الخطاب السياسي، موقع مسلم بن عقيل، الرابط الالكتروني:

http://muslim-ibnaqeel.net/vb/aaeeii-inaeo-caytha-aecaiocea/7068-acaae-caioce-caoicoi.html

مجدلاني، أحمد، مخاطر مأزق النظام السياسي الفلسطيني، 2006/4/5م، الرابط الالكتروني:

http://www.grenc.com/a/amagdalani/show_Myarticle.cfm?id=1648

مجلة فلسطين المسلمة: بعد قمّتي العقبة وشرم الشيخ: حرب إسرائيلية – أميركية على حماس، وقوى المقاومة تنجح في إفشال أهداف خارطة الطريق، تقرير، الرابط الالكتروني:

http://www.fm-m.com/2003/jul2003/story5.htm

محيسن، تيسير، آفاق التحولات البنيوية في النظام السياسي الفلسطيني 2006م، منشور على موقع الحوار المتمدن، الرابط الالكتروني:

http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=67282

مذكرة صادرة عن حركة المقاومة الإسلامية "حماس"، حول انتخابات مجلس الحكم الذاتي الفلسطيني المحدود، بتاريخ 16\1\1996م، موقع المركز الفلسطيني للإعلام:

http://www.palestine-info.com/arabic/hamas/documents/election2.htm

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات: شروط الرباعية للحوار مع حماس، تقرير 22\1\2009، موقع مركز الزيتونة للدراسات:

http://www.malaf.info/?page=show_details&Id=304&table=intl_documents&CatId=217

مركز المعلومات الوطني الفلسطيني- وفا: محمود عباس "أبو مازن" مسيرة عطاء، موقع مركز المعلومات الوطني الفلسطيني:
http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=5794

مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، تقرير حول الانتهاكات الاسرائيلية ضد أبناء الشعب الفلسطيني، 1\1\2001م-31\12\2001م، موقع مركز المعلومات الوطني الفلسطيني:
http://www.idsc.gov.ps/arabic/quds/arabic/viol/quds_derasat54_1.html

مركز المعلومات الوطني الفلسطيني-وفا-، الموقع الالكتروني:
http:\\www.pnic.gov.ps\arabic\gover\elections\result.html

المركز الوطني الفلسطيني للمعلومات: مرسوم رئاسي لتحديد موعد الانتخابات التشريعية الثانية، الرابط الاكتروني:
http://www.idsc.gov.ps/arabic/gover/elections/law_1.html#

مركز دراسات الشرق الاوسط: إعلان القاهرة الفلسطيني-نحو تأسيس نظام سياسي جديد، ندوة عقدت في مركز دراسات الشرق الاوسط -عمان - الاردن بتاريخ 11-4-2005، الموقع الالكتروني لمركز دراسات الشرق الأوسط:
http://www.mesc.com.jo/activities/Act_Sem/IndexAr-02.html

مشعال، شاؤول وسيلع، أبراهام، عصر حماس-من العنف إلى التكيف،(يديعوت أحرونوت، 1999م)، ص101. المصدر: موقع المركز الفلسطيني للإعلام:
http://www.palestine-info.info/arabic/book/aser/hamas

مشعل، خالد، الاعتقالا في الضفة عقبة كؤود أمام المصالحة ولا تغيير في المنطقة بتجاهل حماس، بتاريخ9\6\2009م، موقع المركز الفلسطيني للإعلام:
http://www.palinfo.com/site/pic/newsdetails.aspx?itemid=21200

مشعل، خالد، التهديد الصهيوني لرئيس السلطة الفلسطينية تهديد لحماس، تاريخ 6\4\2004م، موقع شبكة فلسطين للحوار:
http://www.paldf.net/forum/showthread.php?t=16323

مشعل، خالد، الفكر السياسي لحركة حماس في ظل آخر التطورات، وثيقة سياسية بقلم خالد مشعل: موقع مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات:
http://www.alzaytouna.net/permalink/38590.html

مشعل، خالد، المقاومة الفلسطينية تدرس بناء مرجعية بديلة، الموقع الالكتروني الجزيرة نت:
http://www.aljazeera.net/news/pages/eb1bff57-d773-4ece-b894-4af0b1050fee

مشعل، خالد، المقاومة الفلسطينية تدرس بناء مرجعية بديلة، خطاب خالد مشعل في مهرجان "وانتصرت غزة"، الذي نظم في الدوحة بتاريخ 28\1\2009م، المصدر: موقع الجزيرة نت الالكتروني: http://www.aljazeera.net/news/pages/eb1bff57-d773-4ece-b894-4af0b1050fee

مشعل، خالد، حماس توافق على دولة في حدود عام 1967م، حوار مع خالد مشعل, بتاريخ 22\6\2010م، موقع مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات:
http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=199&a=119251

مشعل، خالد، خيارات حركة حماس في ظل التغيرات الإقليمية، مقابلة على قناة الجزيرة بتاريخ 24\5\2003م، أجرى اللقاء غسان بن جدو، موقع الجزيرة نت:
http://www.aljazeera.net/home/print/0353e88a-286d-4266-82c6-6094179ea26d/69495000-8edd-422f-8a3c-9256e9c80d7b

مشعل، خالد، خيارات حركة حماس في ظل التغيرات الإقليمية، مقابلة على قناة الجزيرة بتاريخ 24\5\2003م، أجرى اللقاء غسان بن جدو، الرابط الالكتروني:
http://www.aljazeera.net/home/print/0353e88a-286d-4266-82c6-6094179ea26d/69495000-8edd-422f-8a3c-9256e9c80d7b

مشعل، خالد، كلمة خالد مشعل في حفل التوقيع على اتفاق المصالحة بين فتح وحماس، تاريخ 4\5\2011م، مسجلة على الموقع الالكتروني يو تيوب: http://www.youtube.com/watch?v=Q8BGIHhsIgI

مشعل، خالد، كلمة خالد مشعل في حفل التوقيع على اتفاق المصالحة بين فتح وحماس، تاريخ 4\5\2011م، موقع يو تيوب، الرابط الالكتروني، http://www.youtube.com/watch?v=Q8BGIHhsIgI

مشعل، خالد، كلمة خالد مشعل في حفل التوقيع على اتفاق المصالحة بين فتح وحماس، تاريخ 4\5\2011م، الموقع الالكتروني يوتيوب: http://www.youtube.com/watch?v=Q8BGIHhsIgI

مشعل، خالد، كلمة رئيس المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية "حماس" في مؤتمر الإسلاميون في العالم العربي والقضية الفلسطينية في ضوء التغيرات والثورات العربية، فندق كراون بلازا، 28–29 تشرين الثاني\ نوفمبر 2012م)، موقع مركز الزيتونة: http://www.alzaytouna.net/permalink/30402.html

مشعل، خالد، مقابلة خالد مشعل مع صحيفة الحياة اللندنية، بتاريخ 2005/12/17م، المصدر: موقع مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات: http://www.alzaytouna.net/permalink/4782.html#.UPnUTPIc0Sl

مشعل، خالد، مقابلة خالد مشعل مع صحيفة الحياة اللندنية، بتاريخ 2005/12/17م، المصدر: موقع مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات: http://www.alzaytouna.net/permalink/4782.html#.UPnUTPIc0Sl

مشعل، خالد، نص الكلمة التي ألقاها خالد مشعل في حفل التوقيع على اتفاق المصالحة بين فتح وحماس، بتاريخ 4\5\2011م، موقع يو تيوب الالكتروني: http://www.youtube.com/watch?v=Q8BGIHhsIgI

مشعل، خالد، نص خطاب خالد مشعل في مهرجان الانطلاقة 25 لحركة حماس، بتاريخ 8\12\2012م، وثائق مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، الرابط الاكتروني، http://www.alzaytouna.net/permalink/31196.html

مشعل، خالد، يتذكر: مقابلة صحفية، الحلقة الثالثة، بتاريخ6\12\2003م، موقع شبكة فلسطين للحوار: http://www.paldf.net/forum/showthread.php?t=13692

مشعل، خالد، يتذكر: مقابلة صحفية، الحلقة الثالثة، بتاريخ6\12\2003م، موقع شبكة فلسطين للحوار: http://www.paldf.net/forum/showthread.php?t=13692

المصري، مشير، حكومة فياض حكومة غير شرعية، 18\6\2007م، موقع جريدة الشرق الأوسط: &epage=news&http://www.aawsat.com/news.asp?section=4 issueno=10429&subsec=6&apage=%C3%E1%C7%CE%C8%C7%D1

منصور، أحمد، انتصار حماس مؤشر لحقبة تاريخية جديدة، مقال يتاريخ 6\2\2006م، موقع شبكة فلسطين للحوار: http://www.paldf.net/forum/showthread.php?t=49191&page=2

الموقع الرسمي لحركة المقاومة الإسلامية"حماس"، بيانات ووثائق، بيان نعي نائب القائد العام لكتائب القسام، 14\11\2012م، الرابط االكتروني، http://www.hamasinfo.net/ar/default.aspx?xyz=U6Qq7k%2bcOd87M DI46m9rUxJEpMO%2bi1s7OXYQ2LZVwIK5%2bCevcgeNXbTFT GhRVaD6yxj8qaYjghge7Cr0Mwn9LsLNUHPr8VC%2fdybb6xgbHw lFUnMI7HZttBAQDzz76tnKhNBhn75iiV4%3d

الموقع الرسمي لحركة المقاومة الإسلامية"حماس"، بيانات ووثائق، نجاح المقاومة في ردع الاحتلال انتصار لشعبنا وصموده، 22\11\2012م، الرابط االكتروني، http://www.hamasinfo.net/ar/default.aspx?xyz=U6Qq7k%2bcOd87M

DI46m9rUxJEpMO%2bi1s7PJpCjqc2UFz2EdC1o6CgzNkx2i4iwBL5
gzVoLszkSFqP5VjxlpiJT7t06Kv6e6nmPRQM33arrC8rg5bXSRXrmq
vSt1bOStpA7MOPRrJsKCA%3d

الموقع الرسمي لكتائب الشهيد عز الدين القسام، أخبار وتقارير 18\8\2005م، الموقع الرسمي لكتائب الشهيد عز الدين القسام: http://www.alqassam.ps/arabic/

موقع مركز المعلومات الوطني الفلسطيني- وفا: السيرة النضالية للشهيد الرئيس ياسر عرفات (1929-2004م)، موقع مركز المعلومات الوطني الفلسطيني:
http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3493

موقع وكالة شهاب للأنباء، 5\12\2012م
http://shehab.ps/ar/index.php?act=post&id=22781

نبذة عن حركة" حماس"، موقع المركز الفلسطيني للإعلام:
http://www.palestine-info.com/arabic/hamas/who/who.htm

نتائج استطلاع الرأي العام رقم(16) : مركز البحوث والدراسات المسحية، تاريخ الاستطلاع 9-11\6\2005م، الرابط الاكتروني،
http://www.pcpsr.org/arabic/survey/polls/2005/p16a1.html

نشرة المرصد الديمقراطي، السنة الخامسة، العدد الثاني، يوليو 2010م، موقع المرصد الديمقراطي:
https://www.csidonline.org/arabic/index.php?view=category&id=43%3Amuslim-watch&option=com_content&Itemid=57

نص إعلان الدوحة بشأن المصالحة الفلسطينية، 6\2\2012م، موقع المركز الفلسطيني للإعلام، الرابط الالكتروني:
http://www.palinfo.com/site/pic/newsdetails.aspx?itemid=106646

النص الحرفي "لإعلان القاهرة" الصادر عن الفصائل الفلسطينية في 2005/3/17، نشر على موقع وكالة الانباء والمعلومات الفلسطينية- وفا(وثائق):
http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=4894

النص الكامل لكتاب التكليف الذي وجههة رئيس السطة الفلسطينية محمود عباس لرئيس الوزراء المكلف اسماعيل هنية، موقع مركز المعلومات الوطني الفلسطيني-وفا:
http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=5499

نص الوثيقة على الموقع الالكتروني إسلام أن لاين:
http://www.islamonline.net/Arabic/doc/2002/11/article02.SHTML

نعيرات، رائد، الأداء الحكومي لحركة حماس: تطبيق برنامج الإصلاح والتغيير، 16\12\2007، موقع مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات:
www.alzaytouna.net/arabic/data/.../hamas.../4dr-raed-nueirat.pdf

نعيرات، رائد، الثقافة السياسية لحركة حماس وأثرها على السلوك السياسي للحركة في الحكم، 26\3\2009م، موقع جامعة النجاح الوطنية/ مجلة الأبحاث:
http://blogs.najah.edu/staff/emp-2402/article/article

نعيرات، رائد، الثقافة السياسية لحركة حماس وأثرها على السلوك السياسي للحركة في الحكم، موقع جامعة النجاح الوطنية، مجلة النجاح للأبحاث، تاريخ 26\3\2009م،
http://blogs.najah.edu/staff/emp-2402/article/article

هلال، جميل، النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو -دراسة تحليلية نقدية، ط1، (رام الله: مؤسسة مواطن، تموز1998م)، ص105.

هنية، إسماعيل (عضو القيادة السياسية لحركة حماس)، الانتخابات الفلسطينية -التداعيات السياسية والاجتماعية-، مؤتمر عقده المجلس الفلسطيني للعلاقات الخارجية (فندق الكومودور: غزة، 12-6-2005م). المركز الفلسطيني للاعلام:
http://www.palestine-info.com/arabic/hamas/leaders/2005/haneya.htm

هنية، إسماعيل (عضو القيادة السياسية لحركة حماس)، الانتخابات الفلسطينية: التداعيات السياسية والاجتماعية، مؤتمر عقده المجلس الفلسطيني للعلاقات الخارجية (فندق الكومودور: غزة، 12-6-2005م). نقلاً عن المركز الفلسطيني للإعلام، http://www.palestine-info.com/arabic/hamas/leaders/2005/haneya.htm

هنية، اسماعيل، البرنامج السياسي والميثاق والتمثيل الحقيقي، مفاصل مشاركتنا في منظمة التحرير، نشرت المقابلة على موقع المركز الفلسطيني للإعلام، استرجعت في 12\11\2012م: http://www.palestine-info.com/arabic/hamas/hewar/haneya3.htm

هنية، إسماعيل، البرنامج السياسي والميثاق والتمثيل الحقيقي، مفاصل مشاركتنا في منظمة التحرير، لقاء مع إسماعيل هنية (أبو العبد)، نشرت المقابلة على موقع المركز الفلسطيني للإعلام، استرجعت في 12\11\2012م، الرابط الالكتروني: http://www.palestine-info.com/arabic/hamas/hewar/haneya3.htm

هنية، إسماعيل، الحوار الوطني والتنسيق الأمني طريقان لا يلتقيان، تاريخ 13\1\2008م، موقع صحيفة الأيام: http://www.al-ayyam.com/article.aspx?did=75212&date=1/13/2008

هنية، اسماعيل، الصفقة نقطة تحول في الصراع مع الاحتلال، موقع المركز الفلسطيني للإعلام، بتاريخ 18\10\2011م الرابط الالكتروني: www.palinfo.com/site/pic/newsdetails.aspx?itemid=3129

هنية، إسماعيل، المصالحة قرار استراتيجي في حركة حماس، ولا بديل عن الحوار الوطني، 19\3\2009م،تصريحات للمركز الفلسطيني للإعلام، نقله موقع مجتمع نبراس المعرفة الاكتروني: http://www.educdz.me/montada/%D9%87%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%A7%D9%84%D8

%AD%D8%A9-%D9%88%D8%A5%D9%86%D9%87%D8%A7%
D8%A1-%D9%82%D8%B3%D8%A7%D9%85-%D9%82%D8%
B1%D8%A7%D8%B1-%D8%A5%D8%B3%D8%AA%D8%B1%
/D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A-22384

هنية، إسماعيل، حوار مع رئيس الوزراء الفلسطيني إسماعيل هنية، تاريخ 17\12\2010م، موقع مجلة البيان، الرابط الالكتروني: http://albayan.co.uk/MGZarticle2.aspx?ID=426

هنية، إسماعيل، خطاب رئيس الوزراء المكلَّف إسماعيل هنية، الذي ألقاه أمام المجلس التشريعي لمنح الثقةِ للحكومة العاشرة، (المجلس التشريعي الفلسطيني: غزة، بتاريخ 28\3\2006م)، موقع مركز الزيتونة: http://www.alzaytouna.net/permalink/4788.html

هنية، إسماعيل، كلمة إسماعيل هنية في المجلس التشريعي الفلسطيني بتاريخ 28\3\2006م، موقع الزيتونة للدراسات والإستشارات، وثائق الزيتونة: http://www.alzaytouna.net/permalink/4788.html

هنية، إسماعيل، لا تفريط في شبر واحد من فلسطين، تقرير بتاريخ 20\12\2012م، موقع اخوان أُن لاين: http://www.ikhwanonline.com/new/Article.aspx?ArtID=132463&SecID=450

هنية، إسماعيل، نَص كلمة إسماعيل هنية في المجلس التشريعي الفلسطيني 28\3\2006، موقع مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات: http://www.alzaytouna.net/permalink/4788.html

هنية،اسماعيل، لا دولة فلسطينية دون غزة ولن نعترف باسرائيل، موقع سما نيوز، تاريخ8\9\2012م،الرابط الالكتروني: http://www.samanews.com/index.php?act=Show&id=137291

الواثق، واثق، إشكالية الخطاب السياسي الحاكم، مجلة الحوار المتمدن، بتاريخ 24\9\2011، موقع مجلة الحوار المتمدن: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=276781.

وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية-وفا-، ملفات وطنية، انتفاضة الأقصى-الحدث-، موقع مركز المعلومات الوطني الفلسطيني: http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3483

وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية-وفا-، ملفات وطنية، انتفاضة الأقصى-الحدث-، موقع مركز المعلومات الوطني الفلسطيني: http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3483

وكالة القدس نت: حماس والجهاد تدعمان الرئيس أبو ماز بخطوة التوجه للأمم المتحدة، تاريخ 22\11\2012م، موقع القدس نت، الرابط الالكتروني،http://www.qudsnet.com/arabic/news، وانظر أيضاً: شبكة يبوس الاخبارية، متابعة الأخبار المتعلقة بطلب العضوية في الأمم المتحدة، تاريخ 27\11\2012م، موقع شبكة يبوس برس الإخبارية: http://yabouspress.net/ar/

ياسين، أحمد: مقابلة مع الشيخ أحمد ياسين, 26\4\1998، برنامج الشريعة والحياة, موقع قناة الجزيرة الفضائية: http://www.aljazeera.net/programs/pages/7468fe39-e064-4c6d-a7fb-0d8ddbcd3fd1#L7

ياسين، أحمد، إذا لم تتصرونا انتظروا محكمة التاريخ، مقابلة مع صحيفة البيان، نشرت على موقع إسلام ويب، بتاريخ 22\3\2004م: http://articles.islamweb.net/media/index.php?page=article&lang=A&id=59868

ياسين، أحمد، مقابلة مع الشيخ أحمد ياسين بتاريخ 16\1\2004، موقع المركز الفلسطيني للإعلام: http://www.palestine-info.info/arabic/analysis/index.htm

ياسين، أحمد، مقابلة مع الشيخ أحمد ياسين, تاريخ26\4\1998م، برنامج الشريعة والحياة, موقع قناة الجزيرة الفضائية:
http://www.aljazeera.net/Channel/archive/archive?ArchiveId=90763#L7

يوسف، حسن، حماس مستمرة بالمقاومة حتى يرحل الاحتلال، مقابلة مع الشيخ حسن يوسف، كانون ثاني2005م، موقع مجلة فلسطين المسلمة: http://www.fm-m.com/2005/jan2005/story11.htm

يوسف، حسن، من المعيب ربط مصلحة الشعب الفلسطيني بشخص فياض، مقابلة مع راديو ألف، تاريخ 12\8\2011م، موقع راديو ألف:
http://www.alif.ps/atemplate.php?id=11347

اليوسف، عبد الله أحمد، مفهوم التعددية في الفكر الإسلامي المعاصر، دراسة بحثية، كانون الثاني 2005م، موقع مجلة النبأ:
http://www.alwstapress.com/vb/showthread.php?t=11359

An-Najah National University
Factulty of Graduate Studies

The Impact of Palestinian Democratic Transformation on HAMAS's Political Discourse 2006-2012

By
Ibrahim Mohammad Saleh Dahbour

Supervised By
Dr. Ra'ed N'erat

This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Political Planning and Development in Economic Faculty of Graduate Studies, An-Najah National University, Nablus, Palestine.

2013

The Impact of Palestinian Democratic Transformation on HAMAS's Political Discourse 2006-2012

By
Ibrahim Mohammad Saleh Dahbour
Supervised By
Dr. Ra'ed N'erat

Abstract

This study aims at examining the Palestinian democratic transformation, and its impact on the political discourse of the Islamic Resistance Movement "Hamas", between 2006 AD-2012 AD, who won the 2006 elections that influenced its political discourse.

The researcher tries to trace Hamas' attitude change towards issues, such as: resistance, peace process, and political partnership.

To answer the questions of the study, and to examine its hypotheses (that Hamas' political stances have changed after winning the second legislative elections, while still stick to its fundamental philosophy), the study tested indicators including: Hamas Charter, remarks and statements of a set of the movement leaders, ministers deputies, its election manifesto and the national reconciliation agreements it sought.

The research lies in :an introduction, five chapters, and a conclusion. Content analysis approach and discourse analysis was followed.

The introduction contained at the study importance, its problem,s questions ,hypotheses, approach, borders, goals, justification and literature review.

The first chapter discussed the theoretical and conceptual framework, such as democracy, democratization: indicators objectives, political discourse: its types, characteristics, methods and attributes, functions, objectives, indicators & problems, political participation & pluralism, and controversial relationship between political discourse, elections and democratization.

The following chapter discussed Hama's history, foundation, historic heritage, relationship with the Muslim Brotherhood, ideological and intellectual determinants pertaining faith, realism, moderation, and Islamization, its discourse toward a Palestinian state, resistance, citizenship, tolerance, the conflict with the Zionists, neutrality towards other countries, its ability to invest such issues for the sake of the Palestinian cause.

Chapter III, discussed the Hamas discourse during Al-Aqsa Intifada, its attitude towards launching a truce with the occupation, the Israeli withdrawal from Gaza, the presidential elections and the Palestinian political system, where Hamas participation in the 2006 elections was viewed as vital political shift, in addition to its discourse towards Cairo Agreement, the base ground of the second legislative elections.

In chapter IV, the study discussed the internal and external motives behind the democratic transition, as the reform of the political system legitimacy, resulted from Al-Aqsa Intifada, and a way to adapt involve Hamas in the peace process so it may give up resistance approach.

The final chapter, discussed the extent of stability and transformation in Hamas' discourse (after 2006 elections and the siege) towards resistance, peace process, political partnership, division and its causes. Messages of Hamas political discourse, its language and tools, the new terms emerged to keep up with the participation implications, as well as its justifications for the 1996 elections refusal, and developments led to participate in 2006 elections.

The study results show that the second elections led to a qualitative shift in the Palestinian democracy, the participation of Hamas as a majority was a landmark, with acceptance to the Palestinian state interim solution, its attitude towards the Palestinian Liberation Organization readiness to become part of it on the condition of its being activated and rebuilt, participation in the elections becoming part of the existing political system, some terminology changes, such as the elections participation justifications (despite being one of the secretions of Oslo accords which it refuses), realistic compliance of Israel existence without any official recognition, its perception of diplomacy and public resistance as a form of struggle in the avoidance of the saying "Palestine is an Islamic endowment (waqf) land," a clear shift from the absolute rejection of signed agreements with the Israelis, to respecting such conventions, and that division events were no more than a correction to the path of oblique security, and that its conflict is not with Fath Movement, but with a stream within, the attribute of the ongoing division to security coordination and aid dependence Fath insists

to preserve, and that its enthusiasm towards political partnership couldn't have put an end to Palestinians fragmentation and division.

The recommendations of the study include: the need to uphold the supreme national interest above partisan organizational interests, to activate the reconciliation agreements to eliminate the state of division, to move the Palestinian national unity, pluralism and political partnership, from a general political discourse to political actions. And to reach compatibility on a program and a unified national strategy to reshape the relationship with the Israelis, the necessity to respect the results of any future Palestinian elections, and to re-activate the national institutions to exercise their optimal role.